الجامعة الإسلامية غزة

عمادة الدراسات العليا

كلية الآداب

قسم اللغة العربية

موقف الشاطبي من مسائل الخلاف اللغوي بين البصريين والكوفيين في كتابه المقاصد الشافية

" دراسة وصفية تحليلية"

Alshatibi's opinion in controversial linguistic issues between the Basrian and Kufian in his Almakasid Alshafia 's book

إعداد الطالبة

هالة موسى محمد القبط

إشراف الدكتور

محمد رمضان محمود البع

" قُدِّم هذا البحث استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في كلية الآداب قسم اللغة العربية "

1435هـ – 2014م

بسم الله الرحمن الرحيم

الجامعة الإسلامية – غزة
The Islamic University - Gaza

مكتب نائب الرئيس للبحث العلمي والدراسات العليا هاتف داخلي 1150

الرقم.....ج س غ/35/..... Ref
التاريخ 2014/03/16م Date.....

نتيجة الحكم على أطروحة ماجستير

بناءً على موافقة شئون البحث العلمي والدراسات العليا بالجامعة الإسلامية بغزة على تشكيل لجنة الحكم على أطروحة الباحثة/ **هاله موسى محمد القبط** لنيل درجة الماجستير في **كلية *الآداب*/ قسم اللغة العربية**، وموضوعها:

موقف الشاطبي من مسائل الخلاف اللغوي بين البصريين والكوفيين في كتابه المقاصد الشافية – دراسة وصفية تحليلية

وبعد المناقشة العلنية التي تمت اليوم الأحد 15 جمادى الأولى 1435هـ، الموافق 2014/03/16م الساعة الواحدة ظهراً بمبنى اللحيدان، اجتمعت لجنة الحكم على الأطروحة والمكونة من:

د. محمد رمضان البيع	مشرفاً ورئيساً	الدكتور محمد رمضان البيع .....
أ.د. كرم محمد زرندح	مناقشاً داخلياً	.....
أ.د. محمود محمد العامودي	مناقشاً داخلياً	.....

وبعد المداولة أوصت اللجنة بمنح الباحثة درجة الماجستير في **كلية *الآداب*/**قسم **اللغة العربية**.

واللجنة إذ تمنحها هذه الدرجة فإنها توصيها بتقوى الله ولزوم طاعته وأن تسخر علمها في خدمة دينها ووطنها.

والله ولي التوفيق،،،

مساعد نائب الرئيس للبحث العلمي وللدراسات العليا

أ.د. فؤاد علي العاجز

شئون البحث العلمي والدراسات العليا
Research & Graduate Affairs

P.O. Box 108, Rimal, Gaza, Palestine fax: +970 (8) 286 0800 tel: +970 (8) 286 0700 ص.ب. 108 الرمال، غزة، فلسطين هاتف فاكس
public@iugaza.edu.ps www.iugaza.edu.ps

المقدمة

الحمد لله علّم الإنسان ما لم يعلم، الحمد لله الذي كرّم الإنسان بالعقل ليرقى ويفهم، والصلاة والسلام على مَنْ أُرسِلَ رحمةً للعالمين، وعلى آله وصحبه وسلم أجمعين..

الحمد لله الذي جعلنا في أمةٍ عرفت سبيل الخير فَقَصَدَتْهُ، وتنبهت إلى أنّه لا يكون صلاحُها إلا بمقدار ما يُبْذِله أبناؤها للعلم، وبعد..

فإنّ أكثر ما يُلاحظ في الدراسات اللغوية تناولها لعدد كبير من المسائل اللغوية، التي تمتاز بكثرة الآراء، وتنوع المذاهب فيها، إذ يأخذ الخلافُ حولها تارةً طابع الخلاف الفردي، فيكون بين عالمٍ وآخر، وأخرى طابع الخلاف الجماعي بين فريقين من العلماء، كما هو الحال بين مدرستي البصرة والكوفة.

لذا جاء البحث بعنوان " **موقف الشاطبي من مسائل الخلاف اللغوي بين البصريين والكوفيين في كتابه المقاصد الشافية** " والذي حاولت فيه تسليط الضوء على قدْرٍ ولو يسير من ذلك الخلاف، وذلك من خلال كتاب المقاصد الشافية الذي شرح فيه الشاطبي ألفية ابن مالك، ذاكراً فيه كثيراً من المسائل اللغوية – النحوية والصرفية – المختلف فيها، حيث عرضها وناقش أقوال العلماء فيها، مفنداً ومؤيداً ومدللاً بما ورد عن العرب في القياس والسماع.

وقد اقتضت طبيعة هذا البحث أن يبدأ بمقدمة وتمهيد وثلاثة فصول وخاتمة.

أمّا التمهيد فعرّفت فيه بالمدرستين البصرة والكوفة، وأسباب الخلاف بينهما، والدراسات التي تعرضت لهما.

وحاولت في الفصل الأول التعريف بحياة الإمام الشاطبي، وكتابه المقاصد الشافية.

وتحدثت في الفصل الثاني عن مسائل الخلاف الصرفي بين مدرستي البصرة والكوفة، وموقف الشاطبي منها بين الموافقة والاعتدال.

وتناولت في الفصل الثالث مسائل الخلاف النحوي، والتي مال الشاطبي في معظمها لمدرسة البصرة، ووافق الكوفة في بعضها، ثمّ اتّخذ موقف الوسط في بعضها الآخر.

أولاً : أهمية البحث وأهدافه :

تكمن أهمية هذا البحث وأهدافه فيما يأتي :

- يهدف البحث إلى عرض آراء أهم المدارس اللغوية التي أسهمت في تقعيد علوم اللغة العربية ألا وهما مدرستا البصرة والكوفة.
- يتناول كتاب المقاصد الشافية والذي يعد أحد الكتب الموسوعية التي تزخر بها مكتبتنا العربية.
- يهدف البحث إلى دراسة المسائل الصرفية والنحوية التي وقع الخلاف فيها بين المدرستين في مباحث مستقلة .
- بيان موقف الشاطبي من مسائل الخلاف اللغوي من خلال عرض آراء المدرستين ومدى موافقته أو مخالفته لهما.
- بيان قيمة الكتاب في الدراسات اللغوية التي عالجت موضوع الخلاف النحوي .

ثانيا : سبب اختيار الموضوع :

- شغفي باللغة العربية لأنّها لغة العبادة التلاوة لآيات القرآن الكريم.
- حبي لتعلم وتعليم اللغة العربية فهماً للقرآن الكريم.
- معرفة أسرار اللغة العربية المنتظمة في قواعدها النحوية والصرفية أكثر من اللغات الإنسانية الأخرى.

ثالثا :الصعوبات التي واجهت الباحثة:

- كثرة الخلافات الواردة في آراء المدرستين في المسائل اللغوية.
- كثرة الخلافات التي ذكرها الشاطبي في كتابه المقاصد الشافية عند عرضه لكل مسألةٍ من مسائل الخلاف اللغوي.
- عدم انتظام التيار الكهربائي وكثرة انقطاعه، والذي كان يؤدي إلى قلة القراءة والتصفح للمواقع المتخصصة على الشبكة العنكبوتية.

رابعاً: منهج البحث :

نظراً لطبيعة الموضوع واختصاصه بالدراسة اللغوية في شرحه لألفية ابن مالك فإنّ الباحثة اتبعت المنهج الوصفي التحليلي في كل مسألة كونه أنسب للدراسة.

خامساً: الدراسات السابقة :

- ما فات كتب الخلاف من مسائل الخلاف في همع الهوامع ، باسم عبد الرحمن البابلي، (رسالة ماجستير) ، إشراف الأستاذ الدكتور : محمود العامودي، الجامعة الإسلامية ، غزة ، 2008 م.
- اعتراضات أبي حيان في كتابه (ارتشاف الضَرَب) على الفراء، زياد خلف عودة أبو حليب، (رسالة ماجستير)، إشراف الأستاذ الدكتور: محمود العامودي، الجامعة الإسلامية، غزة، 2011م.

سادساً : خطة البحث :

- **المقدمة** : تحدثت فيها عن أهمية الموضوع ، وسبب اختياره ، ومنهجه، والصعوبات التي واجهتها ، وبعض الدراسات السابقة، وخطة البحث .
- **التمهيد** : وفيه تم الحديث عن:
- الخلاف لغةً واصطلاحاً.
- مدرسة البصرة وأشهر علمائها .
- مدرسة الكوفة وأشهر علمائها .
- أسباب الخلاف بين المدرستين .
- أشهر الكتب التي تناولت مسائل الخلاف.

الفصل الأول : وفيه مبحثان :

المبحث الأول : التعريف بالإمام الشاطبي .

المبحث الثاني : التعريف بكتاب المقاصد الشافية.

الفصل الثاني : موقف الشاطبي من مسائل الخلاف الصرفي، وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول : المسائل الفعلية .

المبحث الثاني : المسائل الاسمية.

المبحث الثالث: الظواهر والعلل الصرفية.

الفصل الثالث: موقف الشاطبي من مسائل الخلاف النحوي، وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: موافقة الشاطبي للبصريين.

المبحث الثاني : موافقة الشاطبي للكوفيين.

المبحث الثالث : موقفه الوسط بين البصريين والكوفيين.

الخاتمة : وفيها نتائج البحث ثم التوصيات

أخيرا هذا جهد بذلته والذي أضعه بين أيديكم ، غير مدعية الكمال أو التمام ، فإن كان به احسان فمن الله المنان، وإن كان فيه نقص أو خلل فمن نفسي والشيطان..

والله الموفق والهادي إلى سواء السبيل..

الباحثة

التمهيد

- الخلاف لغةً واصطلاحاً.
- مدرسة البصرة وأشهر علمائها.
- مدرسة الكوفة وأشهر علمائها.
- أسباب الخلاف بين المدرستين.
- أشهر الكتب التي تناولت مسائل الخلاف.

تمهيد

الخلاف لغةً واصطلاحاً :

عرّف ابن منظور الخلاف لغةً بقوله[1] "... وتخالَفَ الأمران واختلفا، لم يتفقا، وكل ما لم يتساو فقد تخالفَ واختلفَ"، والخلاف مصدر للفعل خالف الذي يكون بين طرفين مخالِف ومخالَف؛ لأن صيغة فاعَل في اللغة تكون بين طرفين؛ أي أن الفعل قد اشترك في فعله اثنان أو أكثر؛ وذلك بأن يفعل أحدهما بصاحبه فعلاً، فيقابله الآخر بمثله، وعندها ينسب للبادئ نسبة الفاعلية، وللآخر نسبة المفعولية[2].

أمّا في الاصطلاح فقد عرّفه الجرجاني بقوله([3]) : "هو منازعةٌ بين المتعارضَين لتحقيق حق أو إبطال باطل".

ويقول عنه الراغب الأصفهاني : "الخلاف والاختلاف والمخالفة : أن يأخذَ كلُ واحدٍ طريقاً غير طريق الأول في فعله أو حاله"[4].

إنّ مصطلح الخلاف اللغوي مصطلح واسع متعدد الاتجاهات وذو مداخل كثيرة؛ إذ إنّه لم يكن وليد المدرستين البصرية والكوفية فحسب، بل سبق هذه الفترة بكثير وإن لم يكن معروفاً

---

1 – لسان العرب ، ابن منظور الأنصاري، تحقيق : عامر حيدر، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت ، 1424هـ – 2003م ،ج110/9.

2 – انظر : أسس الدرس الصرفي في العربية، أ.د كرم زرندح، ط5، دار المقداد، غزة، 2012م ، ص 46.

3 – التعريفات ، أبو الحسن الجرجاني، تحقيق : د. عبد الرحمن عميرة، ط1، عالم الكتب، بيروت، 1407هـ–1997م، ص135.

4– التوقيف على مهمات التعاريف ،محمد عبد الرؤوف المناوي، تحقيق : محمد الداية، ط2، دار الفكر، بيروت، 1423هـ–2002م، ص23.

بهذا الاسم؛ فكان غالباً يجري تحت صور المناظرات التي كانت تدور بين النحاة، فكل ما كان يجري بينهم يحمل معنىً حقيقياً للخلاف ومن هذه المناظرات[1] :

- مناظرة الكسائي والأصمعي .
- مناظرة الكسائي وسيبويه.
- مناظرة الكسائي واليزيدي.

ومما يجدر ذكره أنّ الخلاف بين الناس حول القواعد لا بدّ منه، وأنّ وجوده شيء طبيعي في الدراسات النحوية؛ لأنّ الخلاف من طبيعة البشر، فكما يختلفون في الشكل واللون، ويختلفون في البيئة والظروف كذلك يختلفون في الآراء.

وبعد اتساع الدراسة النحوية وتشعبها، بدأت التعريفات والتقسيمات تظهر، فأصبح لكل فريق مدرسة خاصة به، ولكل منها أعلام وأسس ومنهجية خاصة تسير عليها.

ومما لاريب فيه أنّ الخلاف اللغوي بين مدرستي البصرة والكوفة أصبح أمراً مشهوراً ومعروفاً في العالم لدى النحاة قديماً وحديثاً، وعلى الرغم من تعاقب الأزمنة والعصور إلا أن الخلاف اللغوي بين هاتين المدرستين لم يزل حاضراً، حتى لا يكاد العلماء القدماء والمعاصرون ترك البحث والدراسة عنهم، فمنهم من ناصر وقلد البصريين وناقض الكوفيين والعكس.

ونحاول فيما يأتي تقديم لمحة موجزة عن المدرستين:

مدرسة البصرة :

مما لاشك فيه أنّ البصريين هم واضعو النحو، وفاتحو أبوابَه، فعلم النحو الذي نما وشاع حتى عصرنا الحاضر هو النحو البصري، فجميع ما يتعلق بالمصطلحات والأصول

---

1 – انظر : نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، محمد الطنطاوي، ط2، دار المعارف، القاهرة، د . ت ، ص51–62.

النحوية وردت عنهم؛ وذلك لأنّهم سبقوا الكوفيين فيه؛ نتيجة لانشغال الكوفيين بقراءات الذكر الحكيم، ورواية الشعر والأخبار([1]).

يقول ابن سلام([2]) " لأهل البصرة في العربية قدمة، وبالنحو ولغات العرب والغريب عناية ".

وقد صرح ابن النديم بقوله([3]): " إنّما قدمنا البصريين أولاً لأنّ علم العربية عنهم أخذ".

وقد استمرت جهود المدرسة على أيدي أعلامها الأوائل : عيسى بن عمر الثقفي، وابن أبي اسحق الحضرمي، ، وأبي عمرو بن العلاء، ويونس بن حبيب...، حتى جاء الخليل بن أحمد وتلميذه سيبويه، وهما اللّذان يُعَدّان بحق الواضِعَان للنحو العربي[(4)].

ويمكننا القول إنّ شهرة مدرسة البصرة وسبقها على غيرها من المدارس في علم النحو راجع لأسباب متعددة منها :

العامل السياسي: حيث كان الولاء فيها عثماني أموي ، وفي الكوفة عباسي عَلَوي، وتمسكت كلتا البلدتين بما تدين له، وقد لحق الأمويين استقرار سياسي مكن لهم أسباب العلم.

الموقع الجغرافي: فلموقع البصرة المحاذي لبادية العراق، وقربها من العرب الأقحاح أثرٌ في تميزها اللغوي[(5)].

وقد كان للقراءات وعلمها أثر في إضرام " الرغبة في نفوس قراء البصرة كي يضعوا النحو وقواعده وأصوله، حتى يتبين القارئ مواقع الكلم في آي الذكر الحكيم من الإعراب المضبوط

---

[1] – انظر: المدارس النحوية، شوقي ضيف، د.ط ، دار المعارف، القاهرة، د.ت ، ص 20.

[2] – طبقات فحول الشعراء، لابن سلام الجمحي، تحقيق: محمود محمد شاكر، د.ت، دار المدني، السعودية، د.ت، ج12/1.

[3]– الفهرست، لابن النديم: أبو الفرج محمد بن أبي يعقوب إسحق، تحقيق: رضا المازندراني، ط3، دار المسيرة، إيران، 1408هـ – 1988م، ص 71.

4 – انظر: دروس في المذاهب النحوية، عبده الراجحي، د . ط ، دار النهضة، بيروت،1980م، ص11.

5 – انظر: المفيد في المدارس النحوية ،ابراهيم السامرائي، ط1، دار المسيرة، الأردن، 1427هـ،– 2007م ص24 – 25 .

الدقيق ..."[1].

ولعلّ للمعلمين النجديين في البصرة أثراً في مد علمائها بالمادة اللغوية الصحيحة[2].

وقد جاءت شهرة البصرة من خلال أسلوبهم في استقراء اللغة من مصادرها، إذ اعتمدوا على السماع والقياس، وكانت طريقتهم في السماع أنّهم قيّدوا ذلك بمقاييد؛ فكانوا لا يأخذون اللغة إلّا من القبائل العربية التي حافظت على لغتها، والتي كانت بعيدة كل البعد عن مخالطة العجم، وحددوها بأسد وتميم وقيس، وأخذوا من هُذَيل وكنانة وبعض الطائيين[3].

أمّا القياس فكانوا لا يقيسون إلا على الكثرة المطردة، وأغفلوا القليل والشاذ، وقد عرف عنهم ولعهم بالقياس، فقد روى الزبيدي[4]: " إنّ أول من بعج النحو ومد القياس، وشرح العلل، هو عبد الله ابن أبي إسحق " ؛ حيث كان شديد التجريد في القياس، سريعاً إلى تخطئة المعربين إذا خرجوا عن المألوف في كلام العرب[5].

ومن أمثلة القياس أنّ سيبويه كان يقيس اسم الفاعل على الفعل المضارع في العمل، فيقول[6]: " " وقولك : هذا ضارب زيداً غداً ، فمعناه وعمله مثل : هذا يضرب زيداً غداً ".

إذن البصريون تحفظوا في أقيستهم ، وتحروا الدقة في الرواية والسماع ، وهذا ما جعلهم في المقدمة حتى زمننا هذا .

---

1 – المدارس النحوية ص18 .

2 – انظر : المرجع السابق ص19.

3 – انظر : المزهر في علوم اللغة وأنواعها، عبد الرحمن جلال الدين السيوطي، د . ط ، دار الفكر، بيروت، 1989م ، ج211/1 .

4 – طبقات النحويين واللغويين ، أبو بكر محمد بن الحسن الزبيدي، تحقيق : محمد أبو الفضل ابراهيم، د.ط، دار المعارف، مصر، د.ت، ص31 .

5 – انظر : نزهة الألباء في طبقات الأدباء ، أبو البركات الأنباري ، تحقيق د: ابراهيم السامرائي، ط3 ، مكتبة المنار ، الأردن ، 1405 هـ – 1985، ص26–27.

6– كتاب سيبويه ، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ، تحقيق : عبد السلام هارون ، ط3، مكتبة الخانجي، الخانجي، القاهرة ، 1408هـ– 1988م، ج164/1.

ومن أشهر أعلام مدرسة البصرة :

- نصر بن عاصم[1]: (ت89 هـ).
- عبد الله بن أبي إسحق[2]: (ت117 هـ).
- الخليل بن أحمد الفراهيدي[3] : (ت 175 هـ) .
- سيبويه[4]: (ت 180 هـ).
- الأخفش الأوسط[5] : (ت215/211هـ).
- قطرب[6]: (ت206هـ).
- الجرمي[7]: (ت225هـ).
- المازني[8]: (ت247هـ).

1- انظر: أخبار النحويين البصريين ومراتبهم وأخذ بعضهم عن بعض ، أبو سعيد السيرافي ، تحقيق : د. محمد البنا ، ط1، دار الاعتصام ، مصر ، 1405 هـ – 1985 م ، ص38-39 ، وطبقات النحويين ص27، ونزهة الألباء ص 23 ، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي(ت 911 هـ) – تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم – دار الفكر – الطبعة الثانية، 1399 هـ- 1979م، 313/2-314، والأعلام (قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين)، خير الدين الزركلي – دار العلم للملايين – الطبعة الخامسة عشرة – بيروت 1422 هـ- 2002م ، 24/8.

2 – انظر: طبقات النحويين 40- 41 ، وبغية الوعاة 237/2 – 238 ، والأعلام 106/5 ، نزهة الألباء 28-30.

3 – انظر: أخبار النحويين 47 – 51 ، نزهة الألباء ص 45 – 47 ، والأعلام 314/2.

4 – انظر: نزهة الألباء 54 – 57 ، والأعلام 81/5 ، وبغية الوعاة 229/2-230..

5 – انظر: الفهرست ص58 ، والأعلام 101/3، وبغية الوعاة 590/1-591.

6 – انظر: نزهة الألباء ص76 ، وبغية الوعاة 242/1 ، والأعلام95/7.

7 – انظر : بغية الوعاة 8/2-9 ، والأعلام 189/3، ونزهة الألباء 114.

8 – انظر : الفهرست 62-63 ، وبغية الوعاة 436/1-466 ، والأعلام 69/2.

- المبرد[1]: (ت285هـ).

مدرسة الكوفة :

" شادت البصرة صرح النحو ورفعت أركانه، بينما كانت الكوفة مشغولة عن ذلك كله، على الأقل حتى منتصف القرن الثاني للهجرة، بقراءات الذكر الحكيم ورواية الشعر والأخبار، وقلما نظرت في قواعد النحو"[2].

والحقيقة أنّ الكوفة تأثرت بالبصرة، ثم بدأت تتخذ لنفسها منهجاً خاصاً حتى أصبح لها مدرسة، فلا نكاد نجد مسألة من مسائل النحو إلّا وفيها مذهبان بصري وكوفي[3].

وقد كان للبصريين أثرٌ في تلقي الكوفيين علوم اللغة فكما " كان كثير من رجال العلم الكوفيين يشدون الرحال إلى طبقات حلقات الدرس فيها، كان بعض أهل العلم من البصريين يقصد إلى الكوفة، ويتصدر للتدريس فيها ... وحركة التواصل هذه كان لها أثر في تناقل الخبرات والأخبار، فما يحدث في البصرة تجد صداه في الكوفة والعكس صحيح"[4].

وذكر بعضهم أنّ الكسائي والفرّاء هما من أسسا المدرسة الكوفية حيث رحلا إلى البصرة وأخذا عن علمائها.

يقول د. مهدي المخزومي : " الكسائي والفراء – وهما عماد المدرسة الكوفية – إنّما عرفا النحو الاصطلاحي بدراستهما نحو البصرة وتخرجهما بشيوخ بصريين ".

---

1 – انظر: الفهرست ص64–65، ونزهة الألباء 173–183، وبغية الوعاة 269/1–271، والأعلام 144/7.

2– المدارس النحوية ص20.

3– انظر: دروس في المذاهب النحوية ص 89 .

4– مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، د. مهدي المخزومي ، د . ط ، المجمع الثقافي ، أبو ظبي ، 1423هـ–2002م، ص67.

ويعد ظهور ثعلب في الكوفة وتعصبه للمذهب إيذاناً بانتهاء حركة ونشوء حركة أخرى فيها المجالس والمناظرات بينهم وبين زعامة البصرة ممثلة بالمبرد، وتلاميذهما الذين انحاز بعضهم إلى فريق الآخر ، كما انحاز الزجاج إلى المبرد..[1].

واستمرت المدرسة قرناً ونصفاً من الزمان، من منتصف القرن الثاني تقريباً إلى أواخر القرن الثالث وأوائل القرن الرابع الهجري، حيث انحطت مكانتها، بسبب طبيعة العصر الذي تأثر بالعلوم العقلية وخاصة الفلسفة والمنطق، وسبب آخر هو أن مدرسة الكوفة لم يتوفر لها علماء بقدرة الفراء لينافح عن المدرسة ويرفع لواءها[2].

لقد اعتمد الكوفيون في وضعهم للنحو العربي على السماع والقياس؛ أما السماع فقد تساهلوا في التثبت من صحة المسموع، وأمانة راويه، وسلامة قائله، فأخذوا عن حماد الراوية (ت150هـ)، وخلف الأحمر (ت180هـ) ، وكلاهما متّهم بصنع الشعر ونسبه إلى غيره من الأقحاح([3])، أي أنّ الكوفيين لم يكن عندهم قيود للسماع كما عند البصريين.

لكن يجدر الإشارة إلى أنّ بعض الكوفيين رحلوا إلى القبائل العربية البدوية، وأخذوا ورووا عنهم، فقد روي عن الكسائي أنه رحل إلى هناك، وأنفذ خمس عشرة قنينة حبراً غير ما حفظ([4]) .

كما أنّ الدارس لكتاب (معاني القرآن) للفراء يجد فيه عبارات الفراء واضحة جلية تجسد السماع حيث يقول: العرب تقول ، أنشدني بعض العرب، وسمعت أعرابي، ومثله من كلام العرب، لم أرَ ذلك عن العرب ...([5]).

1- انظر : مدرسة الكوفة ، د. مهدي المخزومي ، ص 100 ، 109 ، 118 ، 119 .

2- انظر : ما فات كتب الخلاف من مسائل الخلاف في همع الهوامع ، باسم عبد الرحمن البابلي ، (رسالة ماجستير) ، الجامعة الإسلامية، غزة ، 1429 – 2008 ، ص34.

3- انظر : نشأة النحو للطنطاوي ، ص97.

4 – انظر: المدارس النحوية ص 173.

5 – انظر : معاني القرآن ، أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء، ط3، عالم الكتب ، بيروت، 1403هـ-1983م ، ج1/ 14، 19، 29، 32، 41، 42...

أما القياس " فلم يشترطوا له كثرة كاثرة ، بل قاسوا على الشاهد الواحد، ولو جاء مخالفاً للكثرة المتفق القياس عليها، فما أوّله البصريون أو اعتبروه شاذّاً أو ضرورة، قبله الكوفيون وجعلوه مقيساً عليه "[1].

ومن أمثلة القياس عند الكوفيين : إجازتهم تقديم معمول خبر (ما) النافية عليها، نحو: طعامَك ما زيدٌ آكلاً، وحجتهم في ذلك أنهم قاسوا (ما) على (لم – لن – لا)؛ لأنها نافية ، وهذه الأحرف يجوز تقدم معمول ما بعدها عليها نحو : زيداً لم أضربْ ، وعمراً لن أُكرمَ، وبِشْرَاً لا أُخْرِجُ ، فإذا جاز التقديم مع هذه الأحرف جاز مع ما[2] .

ومن أشهر أعلام مدرسة الكوفة:

- أبو جعفر الرؤاسي[3]: (ت187/175هـ).
- معاذ الهراء[4] : (ت187هـ).
- الكسائي[5] : (ت199هـ).
- أبو زكريا الفراء[6]: (ت207هـ).
- هشام الضرير[7]: (ت209هـ).
- ابن السّكّيت[8] : (ت244هـ).

---

1 – المفيد في المدارس النحوية ص23.

2 – انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، أبو البركات ابن الأنباري، تحقيق: د. جودة مبروك محمد مبروك، ط1، مكتبة الخانجي، القاهرة، د. ت ، ص 149.

3 – انظر : نزهة الالباء ص50–51 ، وبغية الوعاة ا/82–83 ، والأعلام 271/6 .

4 – انظر : نزهة الألباء ص50 ، وبغية الوعاة 290/2–293 ، والأعلام 7 /258.

5 – انظر: الفهرست ص32 ، والأعلام 283/4 .

6 – انظر : معجم الأدباء، إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب ، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموي ، تحقيق د. إحسان عباس– ط1 ، دار الغرب الإسلامي– –بيروت 1413 هـ – 1993 م ، 2812/6 –2814، ونزهة الألباء ص81–83 ، وبغية الوعاة 222/2 .

7 – انظر : نزهة الألباء ص 129 .

8 – انظر : نزهة الألباء ص 138–139 ، ومعجم الأدباء 2840/6–2841 ، وبغية الوعاة349/2.

- ثعلب[1]: (ت291هـ).

أسباب الخلاف بين المدرستين :

يعود الخلاف اللغوي بين البصريين والكوفيين إلى أسباب عديدة ، منها:

أولاً : النزعة السياسية التي غرست بينهما بذرة الضغن؛ وذلك عندما هبط الإمام علي – كرم الله وجهه – الكوفة واتخذها مقر خلافته، وقَدِمَت أم المؤمنين عائشة – رضي الله عنها – البصرة على رأس جيش فيه طلحة والزبير طلباً لثأر عثمان – رضي الله عنه – فكانت موقعة الجمل بين البلدين، فمنذ تلك الموقعة اختلف هواهما، فالبصرة عثمانية، والكوفة علوية وازداد هذا الخلاف بتعاقب الأيام [2]، قال اعشى همذان :

فَإِذَا فَاخَرتُمُونَا فَاذكُرُوا مَا فَعَلنَا بِكُم يَوم الجَمَل[3]

ثانياً : العصبية القبلية التي أذكت العنصرية " فأكثر أهل الكوفة من اليمانيين ، وأكثر أهل البصرة من المُضَرِيين "[4].

ثالثاً: المنهج الذي اتبعته كل مدرسة في السماع والقياس ، حيث حدد البصريون السماع والقياس، بينما توسع الكوفيون في السماع عن القبائل العربية، وتوسعوا في القياس حتى على القليل الشاذ .

رابعاً: لعلّ التنافس العلمي والرغبة في إثبات الذات كان له دورٌ في زيادة الخلاف، وهذا أمر غريزي جُبل عليه الناس جميعاً، فكل يحب أن يجد لنفسه المنزلة والمكانة.

---

1 – انظر : نزهة الألباء 173 ، ومعجم الأدباء536/2 ، وبغية الوعاة 1/ 396–398 ،والأعلام ا/ 267.

2 – انظر : نشأة النحو ، للطنطاوي ، ص 122– 125 ، والمفيد في المدارس النحوية ص 24 – 25 ، ومدرسة الكوفة ص98.

3– البيت من قصيدة له ، الأغاني ، أبو الفرج الأصفهاني ، د. ط ، دار الثقافة ، بيروت ، د .ت، ج55/6. ج55/6.

4 – مدرسة الكوفة ، د . مهدي المخزومي ، ص 98 .

ومما سبق يتبين أنّ الخلاف بين المدرستين أدى إلى نتائج علمية كان لها أثرٌ واضح في الدراسات اللغوية قديماً وحديثاً، نذكر منها :

- كثرة المؤلفات التي صنفت في مجال الدراسة اللغوية، وكمال نضوجها.
- ظهور المدارس النحوية المتعددة بمسمياتها المختلفة .
- كثرت الأدلة والحجاج بينهم، وتباينت الطرق في التعليم، وكثر الخلاف في إعراب كثير من آي القرآن الكريم[1]، حتى لا تكاد " تجد مسألة من مسائل النحو إلا وفيها مذهبان، بصري وكوفي، بل لعلك تستطيع معرفة رأي إحداهما إذا وقفت على رأي الأخرى وحدها"[2] .

كما أنّ الخلاف بين المدرستين أدى إلى تعدد الآراء النحوية، وكثرةِ التوجيهات للمسألة الواحدة مما أثرى المكتبة اللغوية بالعديد من أمهات الكتب؛ التي عالجت مسائل اللغة العربية ووضعت القوانين والقواعد التي تنظم ألفاظها وتراكيبها، واقتفى أثرها من جاء بعدهم حتى يومنا هذا.

ومن أشهر الكتب التي تناولت مسائل الخلاف :

1- "**الانصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين" لأبي البركات ابن الأنباري (ت577هـ)**، وهو " أقدم كتاب وصل إلينا في الفصل بين البصريين والكوفيين في المسائل الخلافية "[3]، وقد اعتمد ابن الأنباري الدقة والثبوت فيه، حيث يقول[4]: "وذكرت من مذهب كل فريق ما اعتمد عليه أهل التحقيق"، كذلك اعتمد الموضوعية في الحكم، فيقول[5]:

---

1 – انظر : مقدمة ابن خلدون ، عبد الرحمن ابن خلدون ، د . ط ، مؤسسة الأعلمي ، بيروت ، د . ت ، ص547.

2 – دروس في المذاهب النحوية ص89 .

3 – أبو البركات الأنباري ودراسته النحوية ، د . فاضل صالح السامرائي ، ط1 ،مطبعة اليرموك، بغداد،1395هـ ،1975م ، ص60.

4 – الإنصاف ص3.

5 – المرجع السابق ، الصفحة نفسها .

"واعتمدت في النصرة على ما أذهب إليه من مذهب أهل الكوفة أو البصرة على سبيل الإنصاف، لا التعصب والإسراف ".

وبلغت مسائله في الكتاب إحدى وعشرين ومائة مسألة خلافية في النحو واللغة، أيّد الكوفيين في سبع مسائل، وأيّد البصريين في مائة واثنتي عشرة مسألة، وقد كان له مذهب خاص في مسألتين وإن مال فيهما للبصريين...[1].

2- " **التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين** " ، و" **مسائل خلافية في النحو** " **لأبي البقاء العُكبري (ت616 هـ).**

وهما كتابان مختلفان؛ حيث إنّ كتاب التبيين كان مقصوراً على عرض المسائل التي اختلف فيها البصريون والكوفيون، أمّا كتاب المسائل فيتناول الخلاف بين النحاة كافة ..[2].

وأوضح د. عبد الرحمن العثيمين أنّ كتاب التبيين نُشر بعد كتاب مسائل خلافية، وبالتالي تكون العلاقة بين الكتابين علاقة الجزء بالكل؛ فالتبيين جزء من كتاب مسائل خلافية ...[3]

وبلغت مسائل التبيين خمساً وثمانين مسألة، تبدأ بمسألة الكلام والكلمة، وتنتهي بمسألة ترخيم الرباعي، والمسائل الخمسة عشرة الأولى هي مسائل كتاب مسائل خلافية .

3- " **ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة** " لعبد اللطيف الزبيدي (ت802هـ) .

بلغت مسائله مائتين وثلاثاً وعشرين مسألة، جمع فيها أقاويل المدرستين ، وقد قصر على ذكر الاختلاف في النحو والصرف والخط دون ذكر اختلافهم في سائر أنواع

---

1 - انظر : أبو البركات الأنباري ، د. فاضل السامرائي ، ص 60 -69 .

2- انظر : مسائل خلافية في النحو ، أبو البقاء العكبري ، تحقيق : د. محمد خير الحلواني ، د .ط ، مكتبة الشهباء ، حلب، د .ت، ص 10 – 15 .

3- انظر : التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين ، أبو البقاء العكبري ، تحقيق : د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، ط1، دون ملومات عن دار النشر، 1396 هـ ، 1976م، ص 69.

العربية ، وقد رتب فيه المسائل حسب أقسام الكلمة ؛ الاسم والفعل والحرف[1] .

4- "**ما فات الانصاف من مسائل الخلاف**" **لفتحي حمودة:**

ذكر فيه المسائل التي تركها ابن الأنباري، فجمعها في إطار واحد ليكمل عمله[2] .

وقد بلغ مجموع مسائل الكتاب مائتين وإحدى وعشرين مسألة، وقد ركز المؤلف على المسائل ذات الأهمية، والأساليب كثيرة الاستعمال، واتبع في ترتيب أبواب بحثه البدء بباب المفردات، ثم الجمل، فالأساليب، فالمتفرقات التي لا تدخل ضمن ما سبقها من الأبواب[3].

1. ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة ،عبد اللطيف بن أبي بكر الزبيدي ، تحقيق : د. طارق الجنابي، ط1، علم الكتب ومكتبة النهضة العربية ، بيروت ، 1407هـ ، 1987م، ص 24- 25 .

2 انظر : مافات الانصاف من مسائل الخلاف، فتحي حمودة ، د.ط ، دون معلومات عن دار النشر، د.ت، ص7 - 9.

3 . انظر : المرجع السابق : ص298-459 .

الفصل الأول

الإمام الشاطبي وكتابه المقاصد الشافية

وفيه مبحثان:

المبحث الأول : التعريف بالإمام الشاطبي .

المبحث الثاني : التعريف بكتاب المقاصد الشافية.

المبحث الأول

الشاطبي حياته ومؤلفاته

وينقسم إلى ثلاثة مطالب:

المطلب الأول :

اسمه ونسبه، مولده، نشأته، مذهبه.

المطلب الثاني :

شيوخه وتلاميذه .

المطلب الثالث :

ثقافته ومكانته العلمية، وفاته، مؤلفاته

المطلب الأول

1- اسمه ونسبه :

الشاطبي هو أبو إسحاق إبراهيم بن موسى بن محمد بن موسى بن أحمد بن علي اللخمي الغَرناطي الشهير بالشاطبي[1]، نسبة إلى مدينة شاطبة موطن آبائه، وهي مدينة تقع شرق الأندلس([2]).

وقد اشتهر في كتب التراجم بالإمام "العلامة المؤلف المحقق النظار الأصولي المفسر الفقيه اللغوي ..."[3] .

2- مولده :

لم تتعرض كتب التراجم لمكان ولادته ولا لتاريخها، إلا أنّ الذي يظهر لنا أنّ الإمام الشاطبي- رحمه الله- ولد بغَرْناطة([4])، كما رجح بعض الباحثين مثل أحمد الريسوني الذي

1- انظر : نيل الابتهاج بتطريز الديباج ، لأحمد بابا التنبكتي ، تقديم : عبد الحميد عبد الله الهرامة ، ط1 ، منشورات كليه الدعوة الإسلامية ، طرابلس ، 1989م ، ص48-52 . والمقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ، إبراهيم بن موسى الشاطبي، تحقيق: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين وآخرون ، ط1 ، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي ، جامعة أم القرى ، مكة المكرمة، 2007م ، ج2/1 . والأعلام ج1/ 75. ومعجم المؤلفين ، عمر رضا كحالة ، د. ط ، مكتبة المثنى ودار إحياء التراث العربي ، بيروت ، د.ت ، ج1 / 118-119 .

2 - انظر: معجم البلدان، لياقوت الحموي، تحقيق: فريد الجندي، دار الكتب العلمية، بيروت، 1410هـ - 1990م، ج351/3.

3- الفتح المبين في طبقات الأصوليين، عبد الله مصطفى المراغي ، ط2 ، الناشر محمد أمين وشركاه ، بيروت ، 1394هـ- 1974م، ج204/2.

4 - غَرْنَاطة : بفتح الأول وسكون الثاني، ومعنى غرناطة رمانة بلسان عجم الأندلس، وهي أقدم مدن كورة البيرة، من أعمال الأندلس وأعظمها وأحسنها وأحصنها، وقد كانت في ظل الحكم الإسلامي جنة من جنان الدنيا، عامرة بالبساتين والخيرات، وهي آخر مدينة سقطت في يد الفرنجة... انظر: معجم البلدان ج221/4.

قال([1]) : "فالأظهر أنّه ولد بغرناطة"؛ وهذا لكونه نشأ وترعرع فيها، ولم يُعْلَم أنّه غادرها([2]).

أمّا سنة ولادته فلم يذكرها مترجموه ولا تلاميذه الذين تحدثوا عنه، مثل أبي عبد الله المجاري (ت862هـ) الذي لم يذكر تاريخ مولده حين ترجم له([3])، كذلك فعل التنبكتي (ت1036هـ) الذي يُعد ممن أطنبوا في ترجمته، فقد صرّح بأنه لم يقف على ذلك، إذ قال([4]) : "ولم أقف على مولده ".

لكن هناك ترجيحات وإشارات عند بعض المحدثين تشير إلى تاريخ مولده، من ذلك: ما أشار إليه محمد أبو الأجفان في مقدمته لفتاوى الشاطبي أن ولادته كانت قبل 720هـ، والذي قاده إلى هذا الاستنتاج أن وفاة أسبق شيوخ الإمام الشاطبي وهو أبو جعفر أحمد بن الزيات كانت سنة 728هـ، وهي السنة التي يكون فيها الإمام الشاطبي يافعاً([5])، وأما مجدي عاشور فقال([6]) :" والراجح بعد التتبع والاستقراء أن مولد الشاطبي كان ما بين سنتي 720هـ و 730هـ، ودليل ذلك أنه كان صديقاً نداً للشاعر الفقيه الوزير ابن زمرك الذي ولد سنة 733هـ، كما أن الشاطبي أورد أكثر إفاداته وإنشاداته في كتابه: (الإفادات والإنشادات) بتواريخ معظمها بعد سنة 750هـ، وباعتبار أنه كان ساعتها في سن التحصيل والطلب، يترجح أنه قد ولد أثناء المدة التي أشرت إليها ".

1- نظرية المقاصد عند الإمام الشاطبي ، أحمد الريسوني ، تقديم : د. طه جابر العلواني، ط4، المعهد العالمي للفكر الإسلامي ، الرياض، 1416هـ، 1995م، ص 109 .

2 – انظر: فتاوى الإمام الشاطبي، إبراهيم بن موسى الشاطبي، تحقيق: محمد أبو الأجفان، ط2، مطبعة الكواكب، تونس، 1406هـ – 1985م، ص32.

3 – انظر : برنامج المجاري ، أبو عبد الله محمد المجاري ، تحقيق : محمد أبو الاجفان ،ط1 ، دار الغرب الإسلامي، بيروت ، 1992م ، ص 116 .

4- نيل الابتهاج ص 50 .

5- انظر : فتاوى الإمام الشاطبي ص32.

6- الثابت والمتغير في فكر الإمام أبي إسحاق الشاطبي ، مجدي محمد عاشور ، ط1 ، دار البحوث للدراسات للدراسات الإسلامية وإحياء التراث ، دبي، 1423هـ – 2002م، ص28 .

كما أنّ الإمام الشاطبي نفسه يذكر في كتابه الإفادات والإنشادات أنّه في سنة ست وخمسين وسبعمائة كان صغير السن ، وكان يومئذٍ تلميذاً لابن الفخار، الذي كان معجباً بفطنته وذكائه، وإثارته لمسائل لغوية لا يستطيع التنبه إليها من كان في سنه[1]، وفي الإفادة رقم 17 صرح بقوله[2] :

" لما توفي شيخنا الأستاذ الكبير العلم الخطير أبو عبد الله محمد بن الفخار ، سألت الله – عز وجل – أن يريني في النوم فيوصيني بوصية أنتفع بها في الحالة التي أنا عليها من طلب العلم ..." وقد كانت وفاة شيخه هذا سنة 756هـ على الأرجح[3] .

وبما أنّ هذه الإشارات لا تستند إلى أدلة قاطعة، تبقى سنة ولادة الإمام الشاطبي – رحمه الله – مجهولة.

3- نشأته:

نشأ الإمام الشاطبي في مملكة غَرناطة " فقد تحدث مترجموه عن شيوخه الغَرناطيين والوافدين عليها، وعن نشاطه العلمي بها، ولم يشيروا إلى أي مكان آخر عاش به أو أي رحلة قام بها"[4]، بها"[4]، كما أنّه لم يذكر أحد أنّه غادر غرناطة والأندلس للحج أو لطلب العلم من بلاد المشرق المشرق على عادة علماء الأندلس، ولا نجد تعليلاً لهذا إلا أن تكون تلك الأسباب العادية من فقرٍ أو مرض[5].

---

1 – انظر : الإفادات والإنشادات ، إبراهيم بن موسى الشاطبي ، تحقيق الدكتور محمد أبو الأجفان ، ط1 ، مؤسسة الرسالة ، بيروت 1403هـ ، 1983م، ص 143 – 144.

2 – المرجع السابق ص 98 .

3 – انظر : الشاطبي ومقاصد الشريعة ، حمادي العبيدي ، ط1 ، نشر كلية الدعوة الإسلامية ، طرابلس ، 1992م ، ص 62 .

4 – فتاوى الإمام الشاطبي ص 32 .

5 – انظر: الثابت والمتغير ص 28 .

ولعلّ جانب المرض هو المرجح لذلك، وهذا يمكن استنباطه من قوله في كتابه الاعتصام[1] :

" ... حتى كدتُ أُتْلَفُ في بعض أعماقهِ، أو أنقطع في رفقتي التي بالأنسِ بها تجاسرتُ على ما قُدِّر لي ... " .

ومهما يكن من أمر فإنّ الإمام الشاطبي – رحمه الله – خاض ميدان طلب العلم منذ حداثة سنه، وقد كان انكبابه على الدراسة لا يقتصر على علمٍ دون علم ، أو فنٍ دون آخر، وفي ذلك قال[2] : "لم أزل منذ فُتِقَ للفهمِ عقلي، ووُجِّهَ شطرَ العلمِ طلبي، أنظر في عقلياتِه وشرعياتِه، وأصولِه وفروعِه، لم أقتصرْ منهُ على علمٍ دون علم، ولا أفردتُ عن أنواعِه نوعاً دون آخر، حسبما اقتضاه الزمانُ والمكانُ، وأعطتهُ المُنَّة المخلوقة في أصلِ فطرتي؛ بل خضتُ في لُجَجِهِ خوض المحسنِ للسباحةِ، وأقدمتُ في ميادينهِ إقدامَ الجريءِ حتى كدتُ أَتْلَفُ في بعض أعماقه، أو أنقطع في رفقتي التي بالأنسِ بها تجاسرتُ على ما قُدِّر لي، غائباً عن مقال القائل وعذل العاذل، ومعرضاً عن صدِّ الصادِّ ولومِ اللائمِ، إلى أن مَنَّ علي الربُّ الكريم، الرؤوفُ الرحيمُ، فشرح لي من معاني الشريعة مالم يكن في حسابي وأَلْقى في نفسي القاصرة أنَّ كتابَ اللهِ وسنة نبيه لم يتركا في سبيل الهداية لقائلٍ ما يقولُ، ولا أبقيا لغيرِهما مجالاً يُعْتَدُّ فيه ... فمن هنالك قويت نفسي على المشي في طريقه بمقدار ما يَسّر الله فيه، فابتدأتُ بأصولِ الدينِ عملاً واعتقاداً، ثم بفروعهِ المبنية على تلك الأصول ... " .

4- مذهبه:

إنَّ مذهب الشاطبي الفقهي الذي اختاره لنفسهِ هو مذهب أهل السنة؛ فقد آلى على نفسه ألا يخالف السنة، مكتفياً في ذلك بأنه مع السواد الأعظم، فيقول[3]: " ثم أطالب نفسي بالمشي مع

---

1 – الاعتصام ، ابراهيم بن موسى الشاطبي ، تحقيق : عبد الرزَّاق المهدي ، ط1 ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، 1417هـ – 1996م ، ج17/1.

2 – المرجع السابق ، الصفحة نفسها.

3 – المرجع السابق ج17/1– 18 .

الجماعة التي سماها رسول الله – صلى الله عليه وسلم – بالسّواد الأعظم، في الوصف الذي كان عليه هو وأصحابه، وترك البدع التي نص عليها العلماء أنها بدع ".

ولذلك لم يلتزم الإمام الشاطبي الحق فحسب، بل حارب كل دخيل على شريعة الله، حتى لو لم تتقبله الناس وترضه، وفي ذلك يقول[1] : " ... فرأيت أن الهلاك في اتباع السنة هو النجاة، وأن الناس لن يغنوا عني من الله شيئاً ".

وقد لاقى نتيجة تمسكه بالكتاب والسنة واتخاذه الحق منهجاً، ما عبر عنه بقوله[2]: "فقامت عليَّ القيامة وتواترت عليَّ الملامة، وفوَّق إلي العتاب سهامه، ونُسبتُ إلى البدع والضلالة، وأُنزلْتُ منزلة أهل الغباوة والجهالة..."، وقد أورد التنبكتي من شعره لما ابتلي بالبدع :

بُليتُ يا قومُ والبلوى منوعةٌ بما أُداريه حتى كاد يُرديني

دَفْعَ المَضَرَّةِ لا جَلْباً لمصلحةٍ فَحَسْبيَ اللهَ في عقلي وفي ديني([3])

* * *

1 – الاعتصام ج19/1.

2 – المرجع السابق ، الصفحة نفسها .

3 – الأبيات له في نيل الابتهاج ص 49.

المطلب الثاني

شيوخه و تلاميذه

أولاً : شيوخ الإمام الشاطبي :

تتلمذ الإمام الشاطبي على يد كثير من العلماء الغرناطيين والوافدين، الذين كان لهم الأثر البالغ في تكوين شخصيته العلمية والدينية، وتزويده بفيض من المعارف العقلية والنقلية.

1- شيوخه الغرناطيون :

- **أبو عبد الله الإلبيري :**

هو محمد بن علي بن الفخَّار الإلبيري، قرأ الشاطبي عليه بالقراءات السبع في سبع ختمات، وقد ذكر المجاري في برنامجه الكتب التي كان يُدرِّسُها الإمام الشاطبي عن شيخه ابن الفخار، وعدَّ منها : كتاب سيبويه (ت180هـ) ، وألفية ابن مالك (ت672هـ)[1]، وذكر التنبكتي أن الشاطبي لازمه إلى أن مات[2].

وتضاربت الروايات حول سنة وفاته؛ فمنهم من ذكر أنّه توفي سنة 754هـ[3]، وقيل سنة756هـ[4].

ولعلّ المرجح أنّه توفي سنة 756هـ؛ لأنّ الإمام الشاطبي نفسه ذكر في كتابه الإفادات والإنشادات أنّه في سنة ست وخمسين وسبعمائة كان صغير السن، وكان يومئذٍ تلميذاً لأبي

---

1 – انظر : برنامج المجاري ، ص 91 ، 92 ، 119 .

2 – انظر نيل الابتهاج ص48 .

3 – انظر : شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، محمد بن محمد مخلوف، د.ط ، المطبعة السلفية ، القاهرة، 1930م، ج229/1، ومقدمة تحقيق المقاصد الشافية ، ج5/1 ، والإفادات والإنشادات ص20 .

4 – انظر : الثابت والمتغير ص 51 ، والشاطبي ومقاصد الشريعة ، حمادي العبيدي ، ص66.

الفخار الذي كان معجباً بفطنته وذكائه.. [1].

- **أبو جعفر أحمد الشقوري :**

الفقيه النحوي الفرضي، الذي كان يُدرِّسُ بغَرْناطة كتاب سيبويه، وقوانين ابن أبي الربيع، وتلخيص ابن البناء، وألفية ابن مالك [2]، ولم يذكر المترجمون سنة وفاته.

- **أبو سعيد بن لُبّ :**

هو فرج بن قاسم بن أحمد بن لُبّ التغلبي الأندلسي الغرناطي[3]، مفتي غرناطة وخطيبها ومدرسها الشهير؛ إذ لم يبق أحد من طلاب العلم بالأندلس إلا وأخذ عنه، وقد كان فقيهاً وشاعراً وعالماً باللغة، أخذ الشاطبي عنه فروع الفقه، خاصة فرع النوازع، الذي ألف فيه كتاباً أسماه (الفتاوى)، وله كتاب (الباء الموحدة)، و (الأجوبة الثمانية)، وله أرجوزة في الألغاز النحوية في سبعين بيتاً، وله رسالتان في الفقه ..

وتوفي ابن لُبّ –رحمه الله– سنة 782هـ[4] .

- **أبو عبد الله البلنسي:**

هو محمد بن علي بن أحمد بن محمد الأوسي البلنسيّ، مفسر ونحوي وهو صاحب (صلة الجمع وعائد التذييل لموصول كتابي الإعلام والتكميل)، وله تفسير للقرآن الكريم،

---

1 – انظر : الإفادات والإنشادات ص 143 – 144 .

2 – انظر : برنامج المجاري ص 125 .

3 – انظر : الديباج المذهب في معرفة علماء أعيان المذهب ، ابن فرحون المالكي، تحقيق د : محمد الأحمدي أبو النور، د.ط ، دار التراث، القاهرة ، د. ت ، ج39/1، ومقدمة تحقيق المقاصد الشافية ج6/1 ، ونيل الابتهاج للتنبكتي ص 357 .

4 – انظر : نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، أحمد بن محمد المقري التلمساني، تحقيق : إحسان عباس ، د.ط ، دار صادر، بيروت ،1968م ، ج5/ 513 ، والأعلام ، للزركلي، ج140/5 .

وكتاب في مبهمات القرآن[1]، وتوفي –رحمه الله– سنة 782هـ [2].

2- شيوخه الوافدون :

ونقصد بالوافدين: شيوخه الذين قدموا إلى غَرْنَاطة للتدريس فيها، وأخذ العلم عنهم ، ومنهم:

- أبو عبد الله المقري :

هو محمد بن محمد بن أحمد بن أبي بكر بن يحيى بن عبد الرحمن القرشي التلمساني المقري، اشتهر بالمقري الكبير أو المقري الجد؛ تمييزاً له عن حفيده أحمد المقري صاحب كتاب (نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب).

سمَّع الشاطبي عليه جملة من كتابه (تكميل التعقيب على صاحب التهذيب)، وكتاب (القواعد الفقهية)، وسمع عليه جميع كتاب (الحقائق والرقائق)، وجميع ثلاثيات البخاري[3]، وبعض كتب الحديث مثل : سنن الترمذي وموطأ الإمام مالك.. [4]، وتوفي–رحمه الله– سنة 758هـ[5].

- أبو القاسم السبتي :

هو محمد بن محمد بن أحمد بن محمد الشريف الحسني السبتي، قال عنه التنبكتي[6] : : "الإمام الشريف، رئيس العلوم اللسانية"، وقد كان عالماً في العربية والبيان والأدب، وهو

---

1 – انظر : مقدمة تحقيق المقاصد الشافية ج18/1 ، وانظر : فتاوى الشاطبي ص 35 .

2 – مقدمة تحقيق المقاصد الشافية ج7/1.

3 – ثلاثيات البخاري : هي الأحاديث التي تكون متصلة إلى رسول الله – صلى الله عليه وسلم – بثلاثة رواة، وعدد ثلاثيات صحيح البخاري اثنان وعشرون حديثاً ، انظر : شجرة النور الزكية :ج1/ 489 .

4 – انظر : برنامج المجاري 119 – 127.

5 – انظر : نيل الابتهاج ص 421 .

6 – المرجع السابق ص48.

شارح مقصورة حازم القرطاجني، وتوفي– رحمه الله– سنة 760هـ[1].

- **أبو عبد التلمساني :**

هو محمد بن أحمد الشريف التلمساني، وصفه التنبكتي بأنه أعلم أهل وقته، وإمام المالكية في زمانه، وهو صاحب كتاب (مفتاح الوصول إلى بناء الفروع على الأصول)، وتوفي– رحمه الله– سنة 771هـ[2].

- **أبو علي الزواوي:**

هو منصور بن علي بن عبد الله الزواوي، عدَّه المجاري من شيوخ الإمام الشاطبي، فقال[3]: " ومن شيوخه الشيخ الفقيه النظار أبو على منصور بن عبد الله الزواوي، قرأ عليه مختصر منتهى السول والأمل في علمي الأصول والجدل للإمام أبي عمرو بن الحاجب من أول مبادئ اللغة إلى آخره بلفظه إلا يسيراً سمعه بقراءة غيره، وكل ذلك قراءة تفقه ونظر، وأجازه إجازة عامة بشرطها"، وتوفي– رحمه الله– سنة 771هـ على الراجح[4].

- **شمس الدين التلمساني:**

هو أبو عبد الله محمد بن أحمد بن محمد بن محمد بن محمد بن مرزوق الخطيب التلمساتي، ذكره المجاري من شيوخ الإمام الشاطبي[5]، سمع منه الشاطبي موطأ مالك، وصحيح البخاري بقراءة أبي عبد الله الحفار[6]، وتوفي – رحمه الله– سنة 781هـ[7].

---

1 –انظر : نفح الطيب ج5/ 189.

2 – انظر: نفح الطيب ص 48 –49، ونظرية المقاصد عند الإمام الشاطبي ، أحمد الريسوني ص 109.

3 – برنامج المجاري ص119.

4 – انظر نيل الابتهاج ص 611– 613.

5 – انظر : برنامج المجاري ص 119.

6 – انظر : الإفادات والإنشادات ص 23 – 24 ، وفتاوى الإمام الشاطبي ص 37.

7 – انظر : الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، ابن حجر العسقلاني، د.ط (دون معلومات عن دار النشر) النشر) د.ت ،ج3/ 362.

ثانياً : تلاميذ الإمام الشاطبي :

أخذ عن أبي إسحاق الشاطبي جماعة من أعلام غرناطة، كانوا يحضرون دروسه ويستفيدون من علمه، إلا أن هناك ثلة من هؤلاء التلاميذ كانوا مقربين إلى شيخهم حتى أنهم أخذوا عنه العلم والعمل، والتمسك بالكتاب والسنة، غير مبالين بما ينالهم من ظلم أو تعسف؛ إذ يرون أن الدين لا هوادة فيه ولا تنازل[1]، ومن هذه الثلة المقربة:

- **أبو يحيى ابن محمد بن عاصم :**

تلقى عن الشاطبي الفقه وعلوم اللغة ، فأصبح عالماً خطيباً كاتباً أديباً ووارثاً لخطة شيخه الشاطبي، لذا شبهه معاصروه بلسان الدين الخطيب؛ ولأنّه ألّف كتاباً في التراجم سماه (الروض الأريض في تراجم ذوي السيوف والأقلام والقريض) والذي جعله ذيلاً لكتاب (الإحاطة في أخبار غرناطة) للسان الدين ابن الخطيب، وقد كان مجاهداً حتى استشهد –رحمه الله– سنة 813هـ[2].

- **أخوه القاضي أبو بكر ابن عاصم :**

تأثر بشيخه الشاطبي في تفوقه في علم أصول الفقه، حيث برع في الفقه والقراءات والفرائض، وقد ألّف في ذلك العديد من المؤلفات، منها :

المختصر الذي سماه (مرتقى الوصول إلى الضروري من علم الأصول) وقد اختصر أيضاً كتاب الموافقات للشاطبي والذي سماه (نيل المنى في اختصار الموافقات)[3]، وله أراجيز في أصول الفقه والنحو والفرائض والقراءات، وتوفي –رحمه الله– سنة 829هـ[4].

---

1 – انظر : الثابت والمتغير ص 66.

2 – انظر : نيل الابتهاج ، التنبكتي ص 50 ، وشجرة النور الزكية ج1/ 247، والثابت والمتغير ص 67.

3 – انظر : الموافقات ، إبراهيم الشاطبي ، تحقيق مشهور بن حسن ، تقديم بكر بن عبد الله بن زيد، ط1، دار دار ابن عفان، السعودية، 1997م ، 32/1 ، ص 31 ، وفتاوى الإمام الشاطبي ص 47 .

4 – انظر : الثابت والمتغير ص 67 – 68 ، وفتاوى الإمام الشاطبي ص40، ونظرية المقاصد عند الإمام الشاطبي لأحمد الريسوني ص111.

- **أبو عبد الله المجاري :**

هو محمد بن محمد بن علي بن عبد الواحد المجاري الأندلسي، وهو من أخص تلاميذ الشاطبي في النحو؛ فقد ذكر بنفسه أنّه عرض عليه ألفية ابن مالك، وأخذ عنه كتاب سيبويه.

كذلك أخذ عنه مختصر الإمام ابن الحاجب، وموطأ الإمام مالك[1]، ومن مؤلفاته (برنامج المجاري) الذي ترجم فيه لشيخه الشاطبي، وتوفي – رحمه الله – سنة 862هـ[2].

- **أبو جعفر القصار:**

هو أحمد القصار الأندلسي الغرناطي، من تلاميذ الشاطبي المقربين؛ إذ كان يخصه دون غيره بعرض بعض مؤلفاته عليه؛ فقد ذُكر أنه عرض عليه بعض مسائل الموافقات، وهذا إن دل على شيء فإنه يدل على تفوق هذا التلميذ ونباهته، كما يدل على تواضع الشاطبي وعلو نفسه[3]، ولم يذكر المترجمون سنة وفاته .

* * *

1 – انظر : برنامج المجاري ص 116 – 118 .

2 – انظر : الإفادات والإنشادات ص26 ، والثابت والمتغير ص68.

3– انظر : فتاوى الشاطبي ص41 ، والثابت والمتغير ص69 ، ونظرية المقاصد عند الإمام الشاطبي ص111 .

المطلب الثالث

ثقافته ومكانته، وفاته ومؤلفاته

1- ثقافته ومكانته:

تمتع الإمام الشاطبي بثقافةٍ واسعة؛ حيث برع في شتى العلوم؛ إذ لم يقتصر على فنٍ دون فن؛ وإذا تصفحنا كتابه (الإفادات والإنشادات) وجدنا أنّه أورد فيه من الفنون العلمية ما يدل على اتساع معارفه العلمية التي أجادها؛ مثل: علوم الشريعة الإسلامية كالتفسير والحديث والعقيدة؛ وعلوم العربية كالنحو والصرف والأدب والبلاغة؛ وعلوم الكلام كالمنطق والجدل؛ وأورد في كتابه كذلك الحساب والفلك والتغذية ...[1].

أما الشعر فكان من المقلين في نظمه، وله قصيدة طويلة قالها بعد أن طلب شيخه الخطيب أبو عبد الله محمد بن مرزوق التلمساني (ت781هـ)، من علماء الأندلس وشعرائها نظم قصائد تتضمن مدح كتاب (الشفا في التعريف بحقوق المصطفى) للقاضي عياض[2]؛ ليجعلها في طالعة شرحه، وقد نظم الشاطبي في هذا الغرض أبياتاً مطلعها:

يامَنْ سَمَا لِمَراقي المجدِ مَقْصَدُه فَنَفْسُهُ بنَفيسِ العِلْمِ قِدْ كَلِفَتْ

هَذِي رياضٌ يروقُ العَقْلَ مَخْبَرُها هي الشِّفا لنفوسِ الخَلْقِ إنْ دَنِفَتْ[3]

---

1 – انظر : الإفادات والإنشادات ص 65.

2 – القاضي عياض : هو أبو الفضل عياض بن موسى بن عياض اليحصبي قاضي الأئمة وشيخ الإسلام، المتبحر في العلوم، حامل لواء المنثور والمنظوم ، له مؤلفات عدة منها : (الشفا في التعريف بالمصطفى)، وكتاب (التنبيهات المستنبطة) الذي جمع فيه غريب ضبط الألفاظ ، وكتاب (الإلماع في ضبط الرواية وتقييد السماع) ، توفي سنة 544هـ. انظر : شجرة النور الزكية ج1/140-141.

3 – انظر : نيل الابتهاج ص50 ، والإفادات والإنشادات ص34.

وقد قال الإمام محمد أبو العباس التلمساني[1] عن أبيات الشاطبي هذه: أحسن ما قيل فيه[2].

وتتجلى ثقافة الشاطبي ومكانته العلمية بوضوح؛ إذا ما رجعنا إلى أقوال معاصريه وتلاميذه ومن جاء بعدهم في وصفه والثناء على علمه؛ ومن أولئك تلميذه أبو عبد الله بن المجاري، الذي قال عنه[3]: " الشيخ الإمام العلامة الشهير، نسيج وحده وفريد عصره "، وقال عنه تلميذه ابن مرزوق الحفيد: " الشيخ الأستاذ الفقيه الإمام المحقق العلامة الصالح "([4])، ووصفه التنبكتي بقوله[5] : "الإمام العلامة المحقق القدوة الحافظ الجليل المجتهد، كان أصولياً مفسراً فقيهاً، محدّثاً لغويًّاً بيانيًّاً نظّاراً، ثبتاً ورعاً صالحاً زاهداً سنياً، إماماً مطلقاً بحّاثاً مدققاً جدليّاً، بارعاً في العلوم؛ من أفراد العلماء المحققين الأثبات، وأكابر الأئمة المتفننين الثقات، له القَدم الراسخ والإمامة العظمى في الفنون: فقهاً، وأصولاً، وتفسيراً، وحديثاً، وعربية، وغيرها، مع التحري والتحقيق" .

ومن مظاهر ثقافة الشاطبي الواسعة ، والتي تنبئ عن إمامته وتميزه؛ ماكان يدور بينه وبين علماء عصره من مناظرات ومحاورات في المسائل العلمية، والتي " أَجْلَت عن ظهوره فيها وقوة عارضته وإمامته"[6].

وفاته : أجمع المترجمون على أن الإمام الشاطبي توفي يوم الثلاثاء الثامن من شعبان سنة

---

1 – هو أبو عبد الله محمد بن العباس العبادي التلمساني ، أخذ عن أئمة منهم : ابن مرزوق الحفيد، وأبو الفضل العقباني، وأخذ عن جماعة منهم : ابن مرزوق الكفيف ، والسنوسي ، والمازوني ... وتوفي سنة 871 . انظر : شجرة النور الزكية ج264/1

2 – انظر : نيل الابتهاج ص 50.

3 – برنامج المجاري ص 116.

4 - نيل الابتهاج ص 48.

5 – المرجع السابق ، الصفحة نفسها .

6– المرجع السابق ص 49.

سبعمائة وتسعين هجرية (790هـ)[1].

2- مؤلفاته :

برع الإمام الشاطبي – رحمه الله – في مختلف العلوم كالنحو والصرف والأدب، والفقه والتفسير والحديث، ومن ثم تنوعت مصنفاته، فأجاد فيها وأفاد، فكانت كما وصفها التنبكتي " تآليف نفيسة اشتملت على تحريرات للقواعد، وتحقيقات لمهمات الفوائد"[2]، وكتب الشاطبي مثلها مثل كتب كثير من العلماء؛ حيث حظيت بعضها بالطباعة والنشر، وبعضها الآخر ما زالت في طي النسيان :

أولاً : الكتب المطبوعة :

1- الاعتصام :

ذكره أبو عبد الله المجاري باسم " الحوادث والبدع "[3]؛ وفيه عرّف البدع، وأثبت خطورتها، ومن ثَمَّ أنكرها، وقد حارب فيه أوجه الفساد التي نتجت عن اتباع الأهواء والبعد عن شرع الله من خلال ما عرضه من آيات قرآنية وأحاديث نبوية، وبالتالي يكون قد عالج موضوعه بمنهاج أصولي رصين[4].

وهو كتاب يقع في جزأين، حققه لأول مرة الشيخ محمد رضا، لكنه لم يتمَّ مراجعة نصوصه، ثم حققه أ. د. مصطفى أبو سليمان الندوي.

---

1 – انظر : الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي، محمد بن الحسن الحجوي، د.ط ، مكتبة دار التراث، القاهرة، 1397هـ – 1977م، ج2/ 148 ، وبرنامج المجاري ص122 ، والفتح المبين ص205 ، ونيل الابتهاج ص50.

2 – نيل الابتهاج ص50.

3 – برنامج المجاري ص 128 ، ومقدمة تحقيق المقاصد الشافية ج14/1 .

4 – انظر : نظرية المقاصد لأحمد الريسوني ص 113 ، والثابت والمتغير ص 89 .

2- الموافقات في أصول الأحكام :

وهو من أهم كتب الشاطبي وأشهرها، وصفه التنبكتي بقوله[1]: "كتاب جليل القدر لا نظير له"، وقال عنه ابن مرزوق: " كتاب الموافقات من أنبل الكتب"([2])، وقد سماه الشاطبي في أول الأمر (عنوان التعريف بأسرار التكليف)[3]، ثم عدَل عن هذه التسمية لرؤيا رآها أحد شيوخه تتعلق بالكتاب؛ قال له: " رأيتك البارحة في النوم وفي يدك كتاب ألفته، فسألتك عنه فأخبرتني أنه كتاب الموافقات، قال : فكنت أسألك عن معنى هذه التسمية الطريفة، فتخبرني أنك وفقت به بين مذهبي ابن القاسم وأبي حنيفة "[4]، وهو كتاب يقع في أربعة أجزاء ، وقد طبع وصدر سنة 1302هـ[5].

1- الإفادات والإنشادات :

قال عنه التنبكتي[6]: " كتاب الإفادات والإنشادات في كراسين فيه طرف وتحف ومُلح أدبيات أدبيات وإنشاءات "، وقد تحدث فيه عن حياته وقت طلبه للعلم، وكذا تحدث فيه عن شيوخه وأقرانه من علماء الأندلس والمغرب.

وقد احتوى الكتاب على أبيات شعرية من خلال الإنشادات، وعلى المسائل العلمية الطريفة من خلال الإفادات[7].

وقد حققه د. محمد أبو الأجفان، وصدرت طبعته الأولى سنة1983م.

---

1 – نيل الابتهاج ص 49.

2 - المرجع السابق، الصفحة نفسها.

3 – انظر : هدية العارفين (أسماء المؤلفين وآثار المصنفين)، إسماعيل باشا البغدادي، د.ط ، دار إحياء التراث، بيروت، د. ت ، ج18/1.

4 – الموافقات ج1/ 64.

5 – انظر : نظرية المقاصد ، أحمد الريسوني ص 110 ، والثابت والمتغير ص 88.

6 – نيل الابتهاج ص 49.

7 – انظر: الثابت والمتغير ص 89.

2- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية :

والذي سيتم الحديث عنه- إن شاء الله – بشكل مفصل في المبحث الثاني من هذا الفصل .

3- فتاوى الإمام الشاطبي :

وهو عبارة عن مجموعة فتاوٍ متفرقة أجاب عليها الشاطبي، وقد جمعها وحققها د. محمد أبو الأجفان، وصدرت طبعته الأولى سنة1983م[1]، وصدرت الطبعة الثانية سنة 1985م.

ثانياً : الكتب غير المطبوعة :

1- عنوان الاتفاق في علم الاشتقاق :

وهو كتاب في فقه اللغة والصرف، وقد ذكره المؤلف في أثناء شرحه لألفية ابن مالك[2]، وذكر التنبكتي في كتابه أن هذا الكتاب ضاع والشاطبي لا يزال على قيد الحياة[3] .

2- المجالس :

وفيه شرح كتاب البيوع من صحيح البخاري[4]، وتتجلى أهمية هذا الكتاب فيما ذكره التنبكتي أن فيه " من الفوائد والتحقيقات ما لا يعلمه إلا الله "[5]، كما وتتجلى أيضاً في كونه الكتاب الوحيد الذي يُذكر للشاطبي في الفقه.

3- أصول النحو :

وهو كتاب في قواعد اللغة من نحو وصرف، تحدث فيه الشاطبي عن القواعد الأصلية التي لا غنى عنها، لكنه ضاع والشاطبي لا يزال حياً[6].

---

1 – انظر: مقدمة تحقيق المقاصد الشافية ، ج14/1.

2 – انظر : إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون ، إسماعيل باشا البغدادي، د. ط ، دار إحياء التراث العربي، بيروت ، د. ط ، ج2/ 127.

3 – انظر : نيل الابتهاج ص 49.

4- انظر : الأعلام للزركلي ج75/1 ، وهدية العارفين للبغدادي ج1 / 18 .

5 – نيل الابتهاج ص49.

6 - انظر : المرجع السابق، الصفحة نفسها ، وهدية العارفين للبغدادي ج18/1 ، والثابت والمتغير ص 91 .

المبحث الثاني

المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية

الخلاصة هي النظم الذي استخلصه ابن مالك من أرجوزته الكبرى في النحو المسماة (الكافية الشافية)، وتُعرف تلك الخلاصة بالألفية، والتي اهتم بها العلماء حتى أصبحت على مر العصور متناً يتدارسه الطلاب في حلقات التدريس، وقد تصدى لها بالشرح جملة من العلماء؛ منهم: ابن هشام (ت761هـ)، وابن عقيل (ت769هـ)([1]).

ولعل أوسع شروحها شرح الإمام الشاطبي؛ إذ بسط فيه المسائل النحوية، وناقش فيه القضايا النحوية الخلافية، وأكثر فيه من الفوائد، وأيّد ذلك كلّه بالأمثلة، وفيه جمع كثيراً مما تشتت من القواعد والآراء.

وعن هذا الشرح قال التنبكتي[(2)]: " شرحه الجليل على الخلاصة في النحو في أسفارٍ أربعة كبار، لم يؤت عليها مثله بحثاً وتحقيقاً فيما أعلم ".

سبب التسمية :

ذكر محققو الكتاب أن سبب التسمية " يرجع – فيما يبدو – إلى أمرين تعاونا على هذه التسمية، أولهما حديثه المستفيض عن المقاصد في كتابه الموافقات، وهو يمثل القسم الثالث من هذا الكتاب، وثانيهما مقالة ابن مالك في صدر ألفيته :

وأستعينُ اللهَ في أَلْفيَّهْ مقاصد النحو بها مَحْوِيَّهْ

---

[1] – انظر: مقدمة تحقيق المقاصد الشافية ج15/1.

2 – نيل الابتهاج ص49.

فجاء هذا العنوان المقاصد متفقاً مع اتجاه صاحبه.. "[1].

ولعلّ السبب الأول هو الأرجح اعتماداً على كثرة حديثه عن المقاصد في كتابه الموافقات، وكذلك ماذكره الإمام الشاطبي في ختام شرحه؛ إذ يقول[2]: "وقد كمل بحمد الله الغرض المقصود، وحصل بفضل الله إنجاز الموعود، وأنا أرجو أن ينفع الله به المفيد والمستفيد، إنّه حميد مجيد، وأن يكون هذا المجموع مستقلاً بإبداء معاني الخلاصة غنياً عن المزيد، مُنْهِضَاً إلى أَوْجِ الاستبصار عن حضيض التقليد؛ ولذلك وسمته بالمقاصد الشافية في شرح خلاصة الكافية، ولَعَمْري إن مُطالِعَهُ لَيَطَّلِعَ منه على كثيرٍ من أسرار علم اللسان..".

تحقيق الكتاب :

لقد وجد لهذا الكتاب عدة نسخ مخطوطة نذكرها على النحو الآتي :

1- نسخة المكتبة الأزهرية :

رقمها 1487، والموجود منها أربعة أجزاء، كتبت بخط النسخ، يقع الأول في 154 صفحة، والثاني يقع في 120صفحة، والثالث يقع في 178 صفحة، أما الرابع فهو مفقود، وقد وجد في هذه النسخة تحريفاً وإسقاطاً في عدة مواضع، منها بضع صفحات في باب الحال[3] .

2- نسخة دار الكتب الوطنية بتونس:

تقع في خمسة مجلدات، أرقامها من 15379 إلى 15383، ومن هذه النسخة صورة في مركز إحياء التراث الإسلامي، وأرقامها فيه من 564 إلى 567 نحو، وقد كتبت بخط مغربي.

وينقص هذه النسخة شرح باب حروف الجر كاملاً، وشرح تسعة أبيات من باب

---

1 – انظر: مقدمة تحقيق المقاصد الشافية ج12/1.

2 – المرجع السابق ج494/9.

3 – انظر : المرجع السابق ج1/ 25 – 26 .

الإدغام(1).

3-نسخة دار الكتب المصرية (التيمورية) :

وتقع في ثلاثة مجلدات، الأول والثاني برقم 4 ش، والثالث برقم 387 نحو، وهي ملفقة من عدة نسخ، وخطوطها مختلفة(2).

4- نسخة فاس :

وتقع في مجلد واحد، ومنها نسخة مصورة في مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى برقم 568، وقد كتبت بخط نسخي.

وهذه النسخة ناقصة؛ إذ تبدأ من أول شرح الألفية، وتنتهي بباب الفاعل[3].

5-نسخة الأُسْكوريال:

منها نسخة مصورة في مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى، برقم 806، والموجود منها مجلد واحد فقط، كتب بخط أندلسي[4].

6- **نسخة الخزانة العامة بالرباط** ، وفي مركز إحياء التراث الإسلامي نسخة مصوَّرة عنها، وتقع في خمسة مجلدات، أرقامها من 729 إلى 733، وكتبت بخط النسخ.

وهذه النسخة هي التي ارتضاها محققو الكتاب؛ نظراً لاكتمالها[5].

فقد قامت جامعة أم القرى في المملكة العربية السعودية ممثلة بأعضاء معهد البحوث العلمية ومركز إحياء التراث، بتحقيق هذا الشرح، إلا أن رحلة تحقيقه أخذت زمناً طويلاً

---

1 - انظر : المقاصد الشافية ج1/ 27.
2 - انظر : المرجع السابق ج1/ 28.
3 - انظر : المرجع السابق ج1/ 28- 29.
4 - انظر : المرجع السابق ج1/ 29.
5 - انظر : المرجع السابق ج1/ 24.

بدءاً من عام 1983م، بسبب مشكلات أعاقتهم؛ منها: انتهاء عقود بعض المحققين، ووفاة بعضهم، ونتيجة لذلك اضطر المركز بتكليف آخرين للقيام بتحقيقه؛ وهم :

- الدكتور عبد الرحمن العثيمين حقق الجزء الأول.
- الدكتور عبد المجيد قطامش حقق الأجزاء الخامس والسادس والرابع بالاشتراك.
- الأستاذ الدكتور السيد تقي شارك في تحقيق الجزء السابع.
- الأستاذ الدكتور محمد البنا حقق الأجزاء الثاني والثامن والتاسع والرابع والسابع بالاشتراك.
- الأستاذ الدكتور سليمان بن ابراهيم العايد اشترك بتحقيق الجزء السابع.
- الأستاذ الدكتور محمد الثبيتي حقق الجزء الثالث، ووضع الفهارس العامة للكتاب.

وقد طبع الكتاب طبعة أولى عام 2007م في عشرة أجزاء خصص آخرها للفهارس[1].

منهج الكتاب وموضوعاته:

بيّن الإمام الشاطبي في خاتمة شرحه النهج الذي سلكه في هذا الكتاب؛ فقال[2]: "وقد سلكت فيه مسلك شيوخي – رضي الله عنهم – في البحث وتحقيق المسائل، والتأنيس بالتنظير والتنقير عن دفائن اللفظ، وبتتبعه بقدر الإمكان، والاعتراض وإيرد الإشكال، والاعتذار عن اللفظ المشروح على حسب ما أعطاه الوقتُ والحال...، وعدم الوقوف وراء اللفظ تقليداً دون أن يتحرر معنى الكلام أو يظهر وَجْهُهُ...، وتنشيط القارئ في بعض المواطن بالحكايات عن أهل العلم في المسائل المتكلم فيها. هذا ما جمعتُ مما شَهِدْتُه، وعرَفْتُهُ، وأخذْتُهُ عن أشياخي..".

يتضح من كلامه أنه اعتمد في تأليف كتابه على مصادر النحو الأولى؛ فقد رجع إلى كتاب سيبويه، وكتب الفراء والمبرد والزّجاج، وابن السّراج وأبي علي الفارسي، وابن جني والسُّهيلي وابن خروف... كما ورجع إلى كتب ابن مالك وخاصة التسهيل ورجع إلى كتب أبي حيان وابن هشام...[3].

---

1 – انظر : مقدمة تحقيق المقاصد الشافية ج1/ هـ.

2 – المرجع السابق ج487/9.

3 – انظر: المرجع السابق ج19/1.

وهو في أثناء عرضه لمسائل النحو يذكر آراءهم، ثم يستدل عليها إما موافقاً أو معارضاً أو مناقشاً وهذا يتضح من خلال شرحه لمفردات الألفية، وبيان دلالتها، وإعراب أبياتها، أما فيما يتصل بالقضايا التي عرضها صاحب الألفية فكان دائم الوقوف عندها، وتحقيق القول فيها.

* * *

الفصل الثاني

مسائل الخلاف الصرفي

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: المسائل الفعلية.

المبحث الثاني: المسائل الاسمية.

المبحث الثالث: الظواهر والعلل الصرفية.

الفصل الثاني

مسائل الخلاف الصرفي

إنّ الصرف والنحو علمان مترابطان، يضمهما شيء واحد؛ حيث يبحثان في نفس المجال، ولذلك لا يجوز الفصل بينهما من وجهة نظر الدّرس اللغوي، فقد أصبح من المتعارف عليه أنّه إذا جاز الفصل بين النحو والصرف " فإنّما هو فصل موقوت تفرضه أحياناً ضرورة البحث ومناهج التعليم التقليدية"([1])، كما أنّهما يُدَرَّسَان على أنّهما طبقة واحدة .

ويرى كثير من المحدثين أنّ النحو بمعناه الواسع يشمل الصرف الذي يُعد خطوة ممهدة له، وهما معاً يكونان كلاً متكاملاً([2]).

ونحاول في هذا الفصل الحديث عن بعض المسائل الصرفية التي ذكرها الإمام الشاطبي في كتابه، واختلف فيها أهل المدرستين، وتشمل مسائل تتعلق بالأفعال، وأخرى بالأسماء، والظواهر والعلل الصرفية، وهذه المسائل سنذكرها على النحو الآتي...

المبحث الأول : المسائل الفعلية

تأنيث الفعل إذا كان فاعله جمعَ مؤنثٍ سالماً

يقول الشاطبي[(3)]:

"والثالث: يكون للمؤنث الحقيقي التأنيث، نحو: الهندات والزينبات، فظاهر إطلاق الناظم ينتظم هذا القسم، وأنّه يجوز فيه الوجهان كما يجوز ذلك فيما قبله، فيقال: قام الهندات،

---

[1] – علم اللغة العام (الأصوات)، د. كمال بشر، (د. ط)، دار المعارف ، القاهرة، (د.ت)، ص187.

[2] – انظر: المرجع السابق ، الصفحة نفسها.

[3]– المقاصد الشافية 584/2، 585.

وقامت الهندات على مشهور اللغات؛ لأنه لم يستثنِ من جواز الوجهين إلا جمع المذكر السالم...".

وقال[1]:

" فالأولى حمله على ما تقدم، وأنّه ارتضى في هذه المسألة وحدها مذهب من رأى أن الجمع بالألف والتاء للمؤنث الحقيقي لا تلزمه التاءُ، وهو رأي الكوفيين".

عرض المسألة:

ذهب البصريون إلى وجوب تأنيث الفعل إذا كان فاعله جمعَ مؤنثٍ سالماً، نحو قامتِ الهنداتُ، وقد تبعهم في ذلك السُّهيلي وابن هشام، يقول السّهيلي عندما ردّ على من جوّز ذلك([2]): " قلنا هذا باطلٌ فإنّ أحداً من العرب لا يقول: الهنداتُ ذهبَ، ولا الجمالُ انطلقَ، ولا الأعرابُ تكلمَ؛ مراعاةً للفظ الجمع، فدلّ على أنّ الأمر بخلاف ما ذكروه".

وقال ابن هشام عندما ذكر أحوال الفاعل[3]:

" السادس: أنّه إن كان مؤنثاً أُنِّثَ فعلُه بتاء ساكنة في آخر الماضي، وبتاء المضارَعَة في أول المضارع" .

وقد احتجوا بالقياس؛ حيث قالوا بأنّ سلامة نظم الواحد في جمع التصحيح هي التي أوجبتِ التأنيث؛ أي أنّ الاسم المفرد في حين يجمع جمعَ مؤنثٍ سالماً لا يطرأ عليه أي تغيير في بنيته، نحو: فاطمة تصبح فاطمات، وهند تصبح هندات.

يقول الأشموني[4]:

---

[1]– المقاصد الشافية 586/2.

[2] - نتائج الفكر في النحو لأبي القاسم عبد الرحمن السهيلي، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1412-1992م ، ص 129.

[3]– أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام الأنصاري، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، (د.ط)، المكتبة العصرية، بيروت، (د.ت) ، 108/2.

[4]– شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، ط1، دار الكتاب العربي، بيروت، د.ت، 175/1.

" حق كل جمع أن يجوز فيه الوجهان، إلا أنّ سلامة نظم الواحد في جمعي التصحيح أوجبت التذكير في نحو: (قام الزّيدون) والتأنيث في نحو: (قامتِ الهنداتُ)" .

أمّا الكوفيون فذهبوا إلى جواز تذكير الفعل إذا كان فاعله جمعَ مؤنثٍ سالماً، يقول الأشموني[1]: " وخالف الكوفيون فجوّزوا فيهما الوجهين".

وقد استدل الكوفيون بالسّماع والقياس:

أمّا السّماع، فنحو قوله تعالى: ﴿ إِذَا جَاءَكُمُ الْمُؤْمِنَاتُ ﴾[2] ، وقوله تعالى:﴿ وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾ [3].

ففي الآيات السابقة جاء الفعل (جاءكم، يتربصن) مذكراً مع فاعله جمع المؤنث السالم.

كما وجاء في الشعر، نحو قول الشاعر:

عَشِيَّة قامَ النائِحاتُ وشُقِّقَتْ جُيُوبٌ بِأيدي مَأْتَمٍ وخُدُودُ[4]

وقول آخر:

فَبَكَى بَنَاتي شَجْوَهُنَّ وَزَوْجَتي وَالطَّامِعُونَ إليِّ ثم تَصَدَّعُوا[5]

---

[1]–شرح الأشموني 175/1.

[2]– الممتحنة 10.

[3]– البقرة 228.

[4]– نسب البيت لأبي العطاء السندي في ديوان الحماسة، لأبي تمام حبيب بن أوس الطائي، شرح أحمد بسبح، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1418– 1998م، ص 143، وانظر: خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، لعبد القادر البغدادي، تحقيق عبد السلام هارون، ط 4، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1420هـ – 2000م، 540/9، وانظر: التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: د. حسن هنداوي، ط1، دار كنوز اشبيليا، السعودية، 1426هـ – 2005م، 198/6، وانظر: المقاصد الشافية 585/2.

[5]– البيت لعبدة بن الطبيب في ديوانه، د.ط، دار التربية ، بغداد، 1391هـ، 1971م، ص50، وانظر: شرح التصريح: لخالد عبد الله الأزهري، ط2، الطبعة الأزهرية، مصر، 1325هـ ، 280/1، وانظر الخصائص، لابن جني، تحقيق: محمد علي النجار، د.ط ، المكتبة العلمية، مصر، د.ت، 295/3، وانظر التذييل: 198/6، وشرح الأشموني 175/1.

ففي هذه الأبيات جاء الفاعل(قام وبكى) مذكراً مع الفاعل (النائحات، بناتي) وهو جمعُ مؤنثٍ سالمٌ.

إلا أنّ البصريين تأوّلوا ما احتجّ به الكوفيون، فقوله تعالى: ﴿ إِذَا جَاءَكُمُ الْمُؤْمِنَاتُ ﴾ أوّلوه من ثلاثة أوجه:

الوجه الأول:

أنّ تذكير الفعل (جاء) لزم هنا حتى يفصل بين الفعل وفاعله بالمفعول به وهو (كاف الخطاب).

يقول الشاطبي([1]):

" ولا حاجة له في قوله تعالى: ﴿ إِذَا جَاءَكُمُ الْمُؤْمِنَاتُ ﴾ ؛ لأنّ الذي سهّل إسقاط العلامة هنا الفصل بالكاف".

والوجه الثاني:

أنّ الأصل في الآية إذا جاءكم النساءُ المؤمنات، والنساء اسم جمع، وهو موصوف وما بعده صفة، فحذف الموصوف، وخلفته صفته فعوملت معاملته.

يقول الأشموني[(2)]: " ... أو لأنّ الأصل النساءُ المؤمنات" .

وقال الأزهري[(3)]: " أو لأنّ الأَصل النساءُ المؤمنات، والنساء اسم جمع فحذف الموصوف وخلفته صفته، فعوملت معاملته" .

الوجه الثالث:

---

[1] - المقاصد الشافية 585/2 ، وانظر التذييل والتكميل 198/6.

[2]– شرح الأشموني 175/1.

[3]– شرح التصريح 281/1.

أنّ أل في (المؤمنات) اسم موصول مقدرة باللاتي، واللاتي اسم جمع، ومن المعلوم أنّه يجوز مع الفصل واسم الجمع التذكير والتأنيث[1].

وفي قوله تعالى: ﴿ وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ ﴾ قالوا: إنّ المطلقات صفة للمؤنث، وليس جمعَ مؤنثٍ سالماً، يقول الزجاج[2]:

" وزعم سيبويه وأصحابه أنّ هذا وقع على لفظ التذكير صفة للمؤنث؛ لأنّ المعنى شيء طالق".

أمّا ما احتجّ به الكوفيون، من شعر، نحو قول الشاعر:

عَشِيَّة قامَ النَّائِحَاتُ وشُقَّقَتْ ... ...

فقالوا: إنّ هذا البيت شاذ، ولا حجة لهم فيه [3].

وقول الشاعر:

فَبَكَى بناتي شَجْوَهُنّ وَزَوجَتي ... ...

ردُّوا عليه بأنّ (البنات) ليس جمعَ مؤنثٍ سالماً؛ لأنّه لم يَسلمْ فيه نظم الواحد[4]؛ أي أنّ مفرده تغيّر؛ فمفرد بنات (ابنة)، فلما كان كذلك أشبه بهذا جمع التكسير، وجمع التكسير يجوز فيه الوجهان[5].

يقول الشاطبي[6]: " ومن ذلك عند الناظم بنون وبنات، فإنهما لم يسلم فيهما بناءُ الواحد، فحكمها حُكمُ جمع التكسير، فتقول: جاءت البنون، وجاء البنات".

---

[1]- انظر: المرجع السابق، الصفحة نفسها، وشرح الأشموني 175/1.

[2]- معاني القرآن وإعرابه، للزجاج، تحقيق: د. عبد الجليل عبده شلبي، ط1، عالم الكتب، 1408هـ، م1988، 302/1.

[3]- انظر: التذييل والتكميل 198/6.

[4]- انظر: المرجع السابق: الصفحة نفسها.

[5]- انظر: شرح الأشموني 175/1.

[6]- المقاصد الشافية: 588/2.

أمّا القياس، فاحتجوا بأنّ تذكير الفعل يكون بالنظر إلى الجمع، أمّا تأنيثه فيكون نظراً إلى الجماعة.

يقول أبوحيان[1]:

" وذهب أهل الكوفة إلى أنّ حكمه حكم جمع التكسير منه، فَيُذَكَّر على معنى (جَمْع) ، ويؤنث على معنى (جماعة)".

أي نقول في التذكير: جاء جمعُ المؤمنات، وفي التأنيث نقول: جاءت جماعةُ المؤمنات.

أمّا الإمام الشاطبي – رحمه الله– فذهب إلى ما ذهب إليه البصريون من وجوب تأنيث الفعل إذا كان فاعله جمعَ مؤنثٍ سالماً، وإنّه إذا جاء على غير ذلك من جواز الوجهين إنّما يجيء في الشعر للضرورة، إذ يقول[2]:

" وهذا غير صحيح؛ إذ لا يقال: قام الهندات إلا في الشعر، نحو قول أبي عطاء السّندي:

عشِيَّة قامَ النَّائِحاتُ وشُقِّقَتْ جُيُوبٌ بِأيدي مَأتمٍ وَخُدودُ".

ويبدو أنّ معنى الوجوب عند البصريين، وموافقة الشاطبي لهم في إلحاق الفعل بتاء التأنيث مع جمع المؤنث السالم اعتماداً على كونه مؤنثاً حقيقياً، فكما لزمته مع المفرد في نحو: قامت هند، فهي واجبة عندهم مع الجمع في قامت الهندات، وأمّا من أجاز من الكوفيين وغيرهم حذف التاء مع جمع المؤنث السالم الحقيقي، اتباعاً له بجمع المؤنث السالم المجازي، نحو: قولنا: أقلعت الطائرات، وأقلع الطائرات، فلا خلاف أنّ جمع المؤنث المجازي يجوز فيه الوجهان.

---

[1]– التذييل والتكميل 198/6.

[2]– المقاصد الشافية 585/2.

أفعل التعجب بين الفعلية والاسمية

يقول الشاطبي[1]:

" ... ومنها أنّه لم يبيّن حكم (أفعل) أهو اسمٌ أم فعلٌ، إذ ليس في لفظه ما يدلّ على شيء من ذلك.

وقد اختلفوا فيه، فقال الكوفيون: اسم، وقال البصريون: فعل ماضٍ" .

عرض المسألة:

ذهب البصريون إلى أنّ أفعل التعجب في نحو: (ما أَحْسَنَ زيداً) فعل ماضٍ، وإليه ذهب الكسائي من الكوفيين[2].

يقول سيبويه[3]:

" هذا باب ما يعمل عمل الفعل، ولم يجرِ مجرى الفعل، ولم يتمكن تمكنه، وذلك قولك: ما أَحْسَنَ عبدَ اللهِ".

وقال أبو علي الفارسي[4]:

" وقولك (أَحْسَنَ) فعل ماضٍ، وفيه ضميرٌ يعودُ إلى المبتدأ، الذي هو ما، وذلك الضميرُ رُفِع بأنّه فاعلٌ، وزيداً وما أَشْبَهَهُ نُصب بأنّه مفعولٌ به، وتقديره: شيءٌ أحسنَ زيداً ".

وقد استدل البصريون على ذلك من ثلاثة أوجه:

---

[1]- المقاصد الشافية 436/4.

[2]- انظر: الإنصاف ص 105، وائتلاف ص النصرة 79، والتبيين ص 207، وشرح الأشموني 363/2.

[3]- الكتاب 72/1.

[4]- الإيضاح، لأبي علي الفارسي، تحقيق د. كاظم بحر المرجان، ط2، عالم الكتب، بيروت، 1416هـ-1996م، ص 114.

الأول:

إنّه إذا وصل بضمير المتكلم، دخلت عليه نون الوقاية، وهي لا تدخل إلا على الأفعال، يقول اِلأشموني[1]:

" فقال البصريون والكسائي: فعلٌ للزومه مع ياء المتكلم نون الوقاية، نحو: ما أفقرني إلى رحمةِ الله، ففتحتُه بناء كالفتحة في زيدٌ ضَرَبَ عَمْراً وما بعده مفعول به".

الثاني:

إنّه ينصب المعارف والنكرات، نحو: ما أجمل الحياة، وما أحسن كتاباً قرأته، و(أفعل) الذي هو اسم لا ينصب إلا النكرات خاصة على التمييز، نحو: (زيدٌ أكبرُ منك سناً وأكثرُ منك علماً)[2].

الثالث: أنّه مفتوحُ الآخر، ولو كان اسماً لوجب أن يكون مرفوعاً لوقوعه خبراً لـ (ما) [3].

إلّا أنّ أدلة البصريين هذه وجدت رداً معارضاً من النحاة؛ فقولهم: بأنّ نون الوقاية تتصل به، وهذا دليل على فعليته، مردودٌ بأنّ نون الوقاية تتصل بالحروف نحو: إنّ وليت، وكأنّ...

كما وتتصل بالأسماء، نحو: قدني، ورويدني...، ولم يزعم أحد بأنّها أفعال.

يقول الشاطبي[4]:

" إنّ ذلك لا دليل فيه، فإنك قد تقول ليتني، وعليكني، ورويدني، فتدخل على الحرف وعلى الاسم[1]، وهو نون الوقاية، فليست بمختصة بالفعل، فلا دليل فيها على فعلية ما دخلت عليه".

---

[1]- شرح الأشموني: 363/2، وانظر: الإنصاف ص 107، وائتلاف النصرة ص 119.

[2]- انظر: الإنصاف ص 109، والتبيين ص 208.

[3]- انظر: أسرار العربية، لأبي البركات الأنباري، تحقيق: محمد حسن شمس الدين ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1418هـ- 1997م، ص77، وانظر المقاصد الشافية 440/4.

[4]- المقاصد الشافية: 440/4.

أمّا قولهم: إنّ أفعلَ ينصب المعارف والنكرات، فمردودٌ بأنّ (أفعل) التعجب لا ينصب إلا اسماً مختصاً سواء كان علماً أو مضافاً، أو نكرة موصوفة، يقول السيوطي[2]: ولا يكون المتعجب منه إلا مختصاً من معرفة أو قريباً منها بالتخصيص؛ لأنّه مخبر عنه في المعنى".

أمّا ما استدلوا به على الفعلية بفتح آخر (أفعلَ) على مشاكلة الماضي، فمردودٌ بأنّ بناءه على الفتح لتضمنه معنى التعجب، أو لأنّ التعجب أصله الاستفهام، ففتحوا آخر: أفعل في التعجب، ونصبوا زيداً ؛ ليفرقوا بين الاستفهام والتعجب[3].

كما وقالوا أنّ أفعل التعجب لو كان فعلاً لدخله التصرف، فجاء منه المضارع والأمر كالأفعال الأخرى، يقول ابن الأنباري[4]:

" أمّا الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: الدليل على أنّه اسم، أنّه جامدٌ لا يتصرف، ولو كان فعلاً لوجب أن يتصرف؛ لأنّ التصرف من خصائص الأفعال".

كما وأنّ البصريين جعلوا له زماناً، وهو الماضي على الرغم من أنه لا يدل على زمانٍ معين، يقول ابن ابي الربيع[5]: "وأمّا فعل التعجب فقد أجرته العرب مجرى الاسم في تصغيره وتصحيحه، وليس فيه دلالة على الزمان الماضي".

كما أنّ ما يسمونه مفعولاً في قولهم: (ما أحسنَ زيداً) فهو فاعلٌ في الحقيقة، يقول الزجاجي[6]:

" .... فالمفعول به فاعلٌ في الحقيقة؛ لأنّ معنى قولك (مَا أَحَسَنَ زيداً) أي زيدٌ حَسُنَ جداً".

---

[1]– يقصد بذلك اسم الفعل، ف(عليكني) اسم فاعل أمر بمعنى ألزمني، و(رويدني) اسم فعل أمر بمعنى (أمهلني)، انظر: حاشية المقاصد الشافية 440/4.

[2]– همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، لجلال الدين السيوطي، تحقيق أحمد شمس الدين، ط 1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1418هـ–1998م، 39/3.

[3]– انظر: المقاصد الشافية 440/4، والإنصاف 112.

[4]– الإنصاف ص 105.

[5]– البسيط في شرح جمل الزجاجي، لابن أبي الربيع الإشبيلي، تحقيق د. عياد الثبيتي، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1407هـ– 1986م، 580/1.

[6]– الجمل في النحو، لأبي القاسم بن اسحق الزجاجي، تحقيق: علي توفيق الحمد، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت، دار الأمل ، الأردن، 1404–1984، ص100.

أمّا الكوفيون فذهبوا إلى أن (أفعل) في التعجب اسم، يقول العكبري[1]: " وقال الكوفيون هو اسم".

وقال ابن الأنباري[2]: " ذهب الكوفيون إلى أنّ (أفعلَ) في التعجب، نحو: (ما أحسَنَ زيداً) اسم".

وقد استدل الكوفيون على ذلك من ثلاثة أوجه:

الأول: أنّ (أفعل) التعجب جامدٌ لا يتصرف ولو كان فعلاً لوجب أن يكون متصرفاً؛ لأنّ التصرف من خصائص الأفعال[3].

الثاني: أنّه يدخله التصغير والتصغير من خصائص الأسماء[4]، قال الشاعر:

يَامَا أُمَيْلِحَ غِزْلاناً شَدَنَّ لَنَا مِنْ هَؤُلَيَّائِكُنَّ الضَّالِ والسَّمُرِ[5]

فـ (أُمَيْلِحَ) تصغير أَمْلَح[6].

الثالث: تصحيح عينه، نحو: (ما أقْوَمَهُ، وما أبْيَعَهُ) كما تصح العين في الاسم، نحو: (هذا أقوَمُ منك، وأبْيَعُ منك) ولو أنّه فعل لكان معتلاً بقلب عينه ألفاً كما في قام وباع، وأقام وأباع[7].

وقد أجاب البصريون عما احتجّ به الكوفيون فأما قولهم: الدليل على أنّه اسم أنّه لا يتصرف، فقالوا فيه:

" عدم تصرفه لا يدلّ على أنّه اسمٌ، أجمعنا على أنّ (ليس وعسى) فعلان ومع هذا فإنهما لا

---

[1]- التبيين ص 207.

[2]- الإنصاف ص 105.

[3]- انظر: أسرار العربية ص 77، والتبيين ص 213.

[4]- انظر: شرح الأشموني 363/2، والإنصاف ص 105، والتبيين ص 212.

[5]- نسب البيت لعلي بن محمد المغربي في خزانة الأدب 93/1، وبلا نسبة في شرح الأشموني 363/2، والهمع 36/3، والمقاصد الشافية 441/4، وأسرار العربية ص 78، والإنصاف ص 105، والتبيين ص 212.

[6]- انظر: الإنصاف ص 105.

[7]- انظر المرجع السابق ص 106.

يتصرفان"[1].

أمّا قولهم: إنّه يدخله التصغير، وهو من خصائص الأسماء، فكان الجواب عنه من ثلاثة أوجه:

" **الوجه الأول:** أنّ التصغير ههنا لفظي؛ لأنّ هذا الفعل منع من التصرف، ،الفعل متى منع من التصرف لا يؤكد بذكر المصدر، فلما أرادوا تصغير المصدر، صغّروه بتصغير فعله؛ لأنّه يقوم مقامه ويدل عليه، فالتصغير في الحقيقة للمصدر لا للفعل.

و**الوجه الثاني:** أنّ التصغير إنما حَسُنَ في فعل التعجب؛ لأنّه لزم طريقة واحدة، أشبه الأسماء، فدخله بعض أحكامها والشيء إذا أشبه الشيء من وجه، لا يخرج بذلك عن أصله كما ان اسم الفاعل محمول على الفعل في العمل، فلم يخرج بذلك عن كونه اسماً...

و**الوجه الثالث:** أنّه إنّما دخله التصغير حملاً على باب (أفعل) الذي للتفضيل والمبالغة؛ لاشتراك اللفظين في ذلك، ألا ترى أنك لا تقول: (ما أحسن زيداً) إلا لمن بلغ غاية الحُسن، كما لا تقول: (زيدٌ أحسن القوم) إلا لمن كان أفضلهم في الحسن، فلهذه المشابهة بينهما جاز التصغير في قوله: ياما أميلح غزلانا..." [2].

أمّا قولهم : الدليل على أنّه اسم: تصحيح عينه، كما في " ما أقوَمَه وما أبيَعه"، فقالوا فيه:

" التصحيح حصل له من حيث حصل له التصغير، وذلك بحمله على باب (أفعل) الذي للمفاضلة، فصُحِّحَ كما صُحِّحَ من حيث إنّه غلب عليه شبه الأسماء بأن ألزم طريقة واحدة، والشبه الغالب على الشيء لا يخرجه عن أصله... فتصحيح العين في نحو: (ما أقْوَمَهُ، وما أبْيَعَهُ) لا يُخرجه عن أن يكون فعلاً، على أنّ تصحيحه غير مستنكر في كلامهم، فإنه قد جاءت أفعالٌ متصرفةٌ مُصحَّحَةٌ في نحو قولهم: أغْيَلت المرأة، وأغْيَمت السماء، واستنوق

---

[1]- الإنصاف ص 113.

[2]- أسرار العربية ص 78-79.

الجمل[1]... " [2].

أمّا الإمام الشاطبي – رحمه الله – فيظهر من كلامه أنّه مال للمذهب البصري، إذ يقول: [3]

" والجواب أن التصحيح لا دليل فيه، فلو كان مستثقلاً بالدلالة على الاسمية؛ لدلّ على اسمية (أفعِلْ) فإنك تقول: أقْوِمْ به، وأَبْيِع به، وإذا لم يخرج (أفْعِلْ) عما ثبت له من الفعلية فلا يخرج (أفعَلَ) عن ذلك...

ولأنّ التصغير قد يراد به التحقير والتقليل والتقريب والتعطُّف والتعظيم، وقد يراد به المدح، وإنّما قصدوا هناك تصغير (المَلاَحة) الذي هو مصدر (مَلُحَ) لكن لما لم يكن للمصدر في التعجب استعمال، وكان الفعل يَدُلُّ على مصدره، ولذلك يعود عليه ضميرهُ في نحو (من كذّب كان شراً له) اجترؤوا على الفعل فصغّروه؛ لأنّه متضمن لمعنى مصدره، وقد يعُامل الفعلُ معاملة المصدر لتضمنه إياه، ولذلك أضيف الفعل في نحو: جئتُ يومَ قام زيدٌ، واذهبْ بذي تسلم... فكذلك عاملوه ههنا معاملتَه، فصغروا الفعل والمراد المصدر".

فكما هو واضح من كلام الشاطبي أنّه يميل إلى موافقة البصريين في اعتبار أنّ صيغة أفعل فعلية وليست اسمية، اعتماداً على الأدلة التي احتجوا بها، وأمّا التصغير فقد صغروا هذا الفعل الدال على التعجب؛ لأنّه أقيم مقام المصدر، ومع أنّ التصغير خاص بالأسماء، وأنّ الأفعال لا تصغر، فقد جاء تصغير أفعل في صيغة التعجب على غير القياس باعتبار أنّه قام مقام المصدر، ولم يرد في صيغ أفعل عامة، إذ وردَ في بعض الصيغ سماعاً عند العرب، كقولهم: (ما أُميلِحه).

---

[1]– انظر: المنصف (شرح كتاب التصريف للمازني)، أبو الفتح ابن جنّي، ط1، دار إحياء التراث، 1373هـ – 1954م، ص276.

[2]– الإنصاف ص 121.

[3]– المقاصد الشافية 4/442–443.

بناء فعل التعجب من السواد والبياض

يقول الشاطبي [1]:

" وفي الشرط السابع خلاف على الجملة، فإنّ الكوفيين يجيزون التعجب من البياض والسواد خاصةً من بين سائر الألوان، كقولك ما أبيضَ هذا الثَّوبَ، وما أسودَ هذا الشَّعرَ... وأمّا سائر البصريين فلا فرق عندهم في المنع بين السّواد والبياض وغيرهما ".

عرض المسألة:

ذهب الكوفيون إلى أنّه يجوز أن يبنى فعل التعجب من البياض والسواد خاصة من بين سائر الألوان، نحو قولك: هذا الثوب ما أبيضَهُ، وهذا الشعر ما أسَوَدَهُ [2].

وقد احتجّ الكوفيون لمذهبهم هذا بالسماع والقياس:

أمّا السّماع فقد قال الشاعر:

إذا الرجالُ شَتَوْا واشْتَدَّ أَكْلُهُمُ فَأَنْتَ أَبْيَضُهُمْ سِرْبَالَ طَبَّاخِ [3]

حيث قال أبيضهم، فإذا جاز في (أفْعَلهم) جاز ذلك في (ما أفَعْلَهُ) و (أفعِل به)؛ لأنّهما بمنزلة واحدة [4].

---

[1]- المقاصد الشافية 475/4.

[2]- انظر: الإنصاف 124، التبيين 216، وائتلاف النصرة 120، وخزانة الأدب 230/8.

[3]- نسب البيت لطرفة بن العبد لكن بحثت في ديوانه فلم أجده وهو موجود في : المقرب، لابن عصفور، تحقيق: أحمد عبد الستار الجواري وعبد الله الجبوري، ط1، دون معلومات عن دار النشر ومكانها، 1392هـ – 1972م، 73/1. والإنصاف ص 124، وخزانة الأدب 230/8، والمقاصد الشافية 475/4، وائتلاف النصرة 121، والتبيين ص 216.

[4]- انظر: الإنصاف ص 124، والتبيين ص 217.

يقول ابن يعيش [1]: " وإنّما جرى هذا أفعل من هذا مجرى التعجب؛ لاتفاقهما في اللفظ وتقاربهما في المعنى؛ أمّا اللفظ فبناؤهما على أفعل، فكما لا يكون أفعل في التعجب مما زاد على الثلاثة فكذلك لا يكون هذا في باب أفعل من هذا لاستحالة أن يكون البناء مما زاد على الثلاثة؛ لأنّ ذلك إنما يكون بهمزة زائدة أولاً وثلاثة أحرف أصول بعدها... وأما المعنى فلأنّه تفضيل كما أنّه تفضيل ألا ترى إذا قلت: ما أعلم زيداً كنت مخبراً بأنه فاق أشكاله وإذا قلت: زيدٌ أعلم من عمرو فقد قضيت له بالسبق والسمو عليه".

ومثله قول رؤبة بن العجاج:

جَارِيَةٌ في دِرْعِهَا الفَضْفَاضِ

تُقَطِّعُ الحديثَ بالإيماضِ

أَبْيضُ مِنْ أُخْتِ بَني أبَاضِ [2]

أمّا القياس فقالوا:

"إنّما جوّزنا ذلك من السواد والبياض دون سائر الألوان؛ لأنّهما أصلا الألوان، ومنهما يتركب سائرها من الحمرة والصفرة والخضرة..... فإذا كانا هما الأصلين للألوان كلِّها جاز أن يُثبتَ لهما ما لم يثبتْ لسائر الألوان"[3].

أمّا البصريون فذهبوا إلى عدم جواز بناء فعل التعجب من السواد والبياض كبقية الألوان الأخرى[4].

---

[1]- شرح المفصل لابن يعيش، د. ط، المطبعة المنيرية، مصر، د.ت، 91/6.

[2]- أبيات من الرجز، لرؤبة بن العجاج في ديوانه (مجموع أشعار العرب وهو مشتمل على ديوان رؤبة والأبيات المنسوبة إليه)، (د.ط)، دار ابن قتيبة، الكويت،(د.ت)، ص 176، وانظر خزانة الأدب 230/8، والإنصاف ص 125، وشرح المفصل 93/6، والتبيين ص 216.

[3]- الإنصاف ص 125-126، وانظر: التبين ص 217، والمقاصد الشافية 476/4.

[4]- انظر : الإنصاف ص 224، وخزانة الأدب 230/8، وائتلاف النصرة ص 121.

وحجتهم في ذلك من وجهين:

الأول: أنّ الأصل في فعل اللون (أفعَلَ)، نحو: أبيضَ وأسودَ وأحمرَ، فهو رباعي، أمّا فعل التعجب لا يبنى إلا من الثلاثي [1].

الثاني: أنّ الألوان للزومها المحل تجري مجرى العيوب الظاهرة؛ لذلك لا يبنى منها فعل التعجب، فلا يُقال في أعور العين: ما أعورَه، كذلك الألوان [2].

كما وأجاب البصريون عن كلمات الكوفيين؛ فأما احتجاجهم بقول الشاعر:

فأَنْتَ أَبْيَضُهم سِرْبَالَ طَبّاخِ

فقالوا: لا حجة لهم فيه؛ وذلك من وجهين:

الأول: أنّه شاذٌّ، فلا يُؤخذُ به، إنّما جاز هذا لضرورة الشعر، والضرورة لا يقاس عليها[3].

الثاني: أنّ المراد بأبيضهم (أفعل) الذي مؤنثه فعلاء، كقولهم: أبيض بيضاء، وليس (أفعل) الذي يراد به المفاضلة [4].

كذلك كان هذا جوابهم على قول رؤبة:

أَبْيَضُ مِنْ أُخْتِ بني أَبَاضِ

أمّا قولهم: " إنّما جوّزنا ذلك؛ لأنّهما أصلان للألوان..."

فقالوا فيه: هذا لا يستقيم بنفسه؛ لأنّ " كل لونٍ أصلٌ بنفسه وليس بمركب، ولو قدر أنّه مركب، هذا لا يمنع من أن يكون أصلاً؛ لأنّ حقيقته واسمه تغير " [5].

---

[1]- انظر التبيين ص 216، وائتلاف النصرة ص 121.

[2]- انظر: التبيين ص216.

[3]- انظر: المرجع السابق ص 217، الإنصاف ص 127، وائتلاف النصرة ص 121.

[4]- انظر: الإنصاف ص 127، وائتلاف النصرة ص121.

[5]- التبيين ص 217.

أمّا الإمام الشاطبي – رحمه الله– فكان في هذه المسألة موافقاً لرأي البصريين حيث قال بعد أن عرض أدلة الكوفيين [1]:

" فالجواب أنّ الاستعمال فيهما لا يسلم أنّه كثرُ كثرةً يقاس مثلُها، وإنّما هو قليل مما يوقف على محله، وهو باب التفضيل وإلا لزم أن يقاس (التعجُّب) على كلِّ ما شذَّ في التفضيل والتفضيل على كلِّ ما شذَّ في التعجبُّ، وذلك غير صحيح.

وأيضاً فلا يلزم إذا كثر استعمالُ الشاذّ في بابٍ أن يقاس عليه في بابٍ آخر، والدليل على ذلك أنّ (خيراً وشراً) كثر استعمالُها في التفضيل دون همزة، فتقول: زيدٌ خيرٌ من عَمْرو، وشرٌّ من بَكْر، ولا يُقال: أَخْيَرُ ، ولا أَشَرُّ، إلّا قليلاً ... ".

[1]– المقاصد الشافية 4/476–477.

نِعْمَ وبِئْسَ بين الفعلية والاسمية

يقول الشاطبي [1]:

"عَرَّف أولاً: أنّ (نِعْمَ وبِئْسَ) فعلان لا اسمان، لكنهما لا يتصرفان تصرفَ الأفعال من كونهما يُبنيان للماضي والحال والاستقبال وغير ذلك، لمانعٍ مَنع من ذلك، وهو لزومهما إنشاء المدح والذم على سبيل المبالغة، فلزما طريقةً واحدة. وهي مسألة خلافية بين أهل الكوفة وأهل البصرة، فأمّا أهل البصرة فرأوا أنّهما فِعلان وهو رأي الناظم، وإليه ذهب الكسائي من الكوفيين وذهب باقي الكوفيين إلى أنّهما اسمان لا فعلان".

عرض المسألة:

ذهب البصريون إلى أن (نِعْمَ وبِئْسَ) فعلان ماضيان جامدان، وإليه ذهب الكسائي من الكوفيين.

يقول سيبويه [2]:

" وأصل نِعْمَ وبِئْسَ: نِعْمَ وبِئْسَ وهما الأصلان اللذان وُضِعا في الرّداءة والصّلاح، ولا يكون منهما فعل لغير هذا المعنى" .

وقال ابن هشام [3]: "وهما فعلان عند البصريين والكسائي".

وقال الأشموني [4]: " فعلان غيرُ متصرفين (نِعمَ وبِئْسَ) عند البصريين والكسائي".

وقال ابن الأنباري [5] " فذهب البصريون إلى أنهما فعلان ماضيان لا يتصرفان".

1- المقاصد الشافية 507/4.

2- الكتاب 179/2.

3- أوضح المسالك: 270/3.

4- شرح الأشموني 370/2.

5- أسرار العربية ص 69.

واستدل البصريون لمذهبهم هذا بالأدلة الآتية:

الأول: إنّ ضمير الرفع يتصل بهما، كما قال الكسائي: الزيدان نعما رجُلين، والزيدون نِعْمُوا رجالاً [1].

الثاني: أنّ تاء التأنيث الساكنة تتصل بهما، نحو: نعمتْ المرأة، وبئستْ الجارية، يقول ابن يعيش [2]:

" ومن ذلك أن تلحقها تاء التأنيث الساكنة، وصلاً ووقفاً كما تلحق الأفعال، نحو: نعمتِ الجارية هند، وبئستِ الجارية جاريتك، كما تقول: قامت هند وقعدتْ" .

الثالث: أنّهما مبنيان على الفتح كالأفعال الماضية، يقول ابن يعيش [3]:

" وأيضاً فإنّ آخرهما مبني على الفتح من غير عارض عرض لهما، كما تكون الأفعال الماضية كذلك".

أمّا الفراء والكوفيون فذهبوا إلى أنّ (نِعْمَ وبِئْسَ)، اسمان مبتدآن[4].

يقول ابن مالك [5]: " وزعم الفراء وأكثر الكوفيين أنهما اسمان" .

وقد استدل الكوفيون على ذلك بالأدلة الآتية:

الأول: أنّ حرف الجر يدخل عليهما، والجرُّ من خصائص الأسماء، يقول السيوطي [6]:

---

[1]- انظر: شرح المفصل 127/7، والمقاصد الشافية 508/4.

[2]- شرح المفصل 127/7.

[3]- المرجع السابق، الصفحة نفسها.

[4]- انظر: الإنصاف ص 86، وائتلاف النصرة ص 155.

[5]- شرح التسهيل، لابن مالك، تحقيق: د. عبد الرحمن السّيّد، ود. محمد بدوي المختون، ط1، هجر للطباعة والنشر، مصر، 1410هـ -1990م، 5/3.

[6]- الهمع 17/3.

" وعند الفراء هما اسمان لدخول حرف الجر عليهما في قوله: (والله ما هي بنعم الولد)، وقولهم: (نعم السَّير على بئس العَيْر)، وكقول الشاعر:

أَلَسْتَ بِنِعْمَ الجارِ يُؤْلَفُ بيتُهُ لذي العُرْفِ ذا مَالٍ كَثيرٍ ومُعْدِمَا[1]".

الثاني: دخول حرف النداء عليهما، والنداء من خصائص الأسماء، نحو: (يا نِعْمَ المولى ونِعْمَ النصير) [2].

الثالث: إنّ (نعمَ وبئسَ) لا يحسن اقتران الزمان بهما كسائر الأفعال، فلا نقول نعم الرجل أمس، ولا بئس الرجل غداً [3].

الرابع: أنّهما لا يتصرفان؛ لأنّ التصرف من خصائص الأفعال[4].

الخامس: أنّ العرب قالت: (نَعيْمَ الرجلُ زيداً) وليس في أمثلة الأفعال شيء على وزن (فَعيل)[5].

وقد أجاب البصريون على كلمات الكوفيين هذه؛ فأمّا احتجاجهم بدخول حرف الجر عليهما، فقالوا فيه:

" هذا فاسدٌ ؛ لأنّ حرف الجر إنّما دخل عليهما على تقدير الحكاية، فلا يدلّ على أنهما اسمان؛ لأنّ حروف الجر قد تدخل على تقدير الحكاية على ما هو فعل في الحقيقة، كقوله:

---

[1]- البيت لحسان بن ثابت في ديوانه، ط2، دار الكتب العلمية، بيروت،1414هـ-1994م ، ص 218، وانظر شرح المفصل 127/7، وخزانة الأدب: 389/9، وأسرار العربية ص 70، وائتلاف النصرة ص 115، والإنصاف ص 86، وروى أن عجز البيت: أخا قِلَّةٍ أو مُعْدِم المالِ مُصْرِما.

[2]- انظر: الإنصاف ص 87، الهمع 18/3، والمقاصد الشافية 580/4

[3]- انظر: اسرار العربية ص 70، والمقاصد الشافية 508/4.

[4]- انظر: أسرار العربية ص70 ، والمقاصد الشافية 508/4.

[5]- انظر: أسرار العربية ص70.

وَاللَّهِ مَا لَيْلي بِنَامَ صاحِبُهْ [1]

ولا خلاف على أنّ (نام) فعل ماضٍ ...[2].

فلولا تقدير الحكاية لما جاز دخول حرف الجر، والتقدير في قول العرب (والله ما هي بنعم الولد): والله ماهي بمولودٍ يقال فيها : نِعْمَ الولد، والتقدير في قولهم (نِعْمَ السيْرُ على بِئْسَ العَيْر): أي مقولٌ فيه بئس العير، كذلك التقدير في قول الشاعر:

والله ما ليْلي بَنامَ صاحبُهْ: والله ما لَيْلي بليلٍ مقول فيه : نام صاحبه، والقول يحذف كثيراً [3].

أمّا احتجاجهم بقول العرب: يا نِعْمَ المولى ونِعْمَ النصير، فقالوا فيه:

" المقصود بالنداء محذوف للعلم به، والتقدير: يا الله نِعْمَ المولى أنت ونِعْمَ النصيرُ أنت"[4].

أمّا قولهم : إنّ نِعْمَ وبِئْسَ لا يَحسُن اقتران الزّمان بهما، كما أنّهما لا يتصرفان...

فقالوا فيه:

" إنّما امتنعا من اقتران الزّمان الماضي والمستقبل بهما، وسُلبا التصرف؛ لأنّ نعمَ موضوعة لغاية المدح، وبئس موضوعة لغاية الذم، فجعل دلالتهما مقصورة على الآن؛ لأنّك إنّما تمدح

وتذم بما هو موجودٌ في الممدوح والمذموم، لا بما كان فزال، أو بما سيكون في المستقبل [5].

---

[1]– بيت من الرجز، لم ينسب لشاعر معين، وهو موجودٌ في شرح المفصل 62/3، وأسرار العربية ص 70، والإنصاف ص 95، وشرح الأشموني 371/2.

[2]– أسرار العربية ص 70.

[3]– انظر: الإنصاف ص 96، والمقاصد الشافية 510/4.

[4]– الإنصاف ص 99.

[5]– أسرار العربية ص 71.

وأمّا قولهم: إنّه قد جاء عن العرب: نَعيم الرجلُ، فقالوا فيه:

" فهذا مما تفرد به قطرب، وهي رواية شاذة، ولئنْ صحَّتْ فليس فيها حجة؛ لأنّ (نِعْمَ) أصله (نَعِمَ) على وزن (فَعِلَ) بكسر العين، فأشبع الكسرة فنشأت الياء، كما في قول الشاعر:

تَنْفي يَدَاها الحَصَى في كُلِّ هَاجرةٍ نَفْيَ الدَرَاهِيم تَنْقادُ الصَّياريفِ [1]

أراد الدراهِم والصيارِف" [2].

هذه كانت أدلة الفريقين وردودهم، والتي انقسم بعدها النحاة إلى قسمين: مؤيد للبصريين أو مؤيد للكوفيين، إلّا أن من النحاة من انفرد برأي خالف فيه النحاة جميعهم، مثل ابن أبي الربيع، فهو لم يؤيد الكوفيين ولا البصريين، وإنما ذهب إلى أن (نِعْمَ وبئْسَ) حرف من حروف المعاني، يفيدان المدح أو الذم وليس لها علاقة بالفعلية أو الاسمية، حيث يقول [3]:

" فأمّا نعم وبئس فليس فيهما دلالة على زمانٍ ولا حدث وإنّما جيء بهما تعظيماً أو تحقيراً للاسم الذي بعدها، وليست الأفعال مأخوذة من المصادر لذلك. هذا إنّما هو للحروف، وهو الدلالة على معنى في الغير".

أمّا الإمام الشاطبي – رحمه الله – فذهب مذهب البصريين، حيث قامَ بالرّدِ على أدلة الكوفيين، مظهراً فساد حجتهم، إذ أجاب عن كلماتهم بقوله [4]:

" فالجواب أنّ عدم التصرف لما لحقهما من المعنى المقصود به نهايةُ المدح والذم، فجُعلت دلالتهما على الحال؛ لأنّه لا يُمدح إلا بما هو ثابت موجود في الحال لا ما كان ماضياً فانقطع أو مستقبلاً لم يقع...

وأمّا دخول الجار فعلى الحكاية وتقدير القول كأنّه قال: ما زيدٌ بمقولٍ فيه هذا الكلام...

---

[1]– نسب البيت للفرزدق في الكتاب 28/1، والخزانة 426/4، لكن بحثت عنه في ديوانه فلم أجده.

[2]– الإنصاف ص 102.

[3]– البسيط 580/1.

[4]– المقاصد الشافية 509/4–510.

وأمّا حرف النداء فقد أدخلته العرب على الأمر والماضي وإنْ كان في معنى الأمر، وعلى الجملة أيضاً، نحو:

يا لَعْنَةُ اللَّهِ والأَقْوامِ كُلِّهِم والصَّالِحينَ على سَمْعَانَ مِنْ جَارِ [1]

وذلك كله دليل على أنّ العرب قد توسعت في حروف النداء حتى صارت تدُل به على مجرد التنبيه من غير قصد النداء قاله ابن جني وغيره.

وإذا كان ذلك كذلك لم يكن في دخولها على (نِعْمَ وبِئْسَ) دلالة على الاسمية، والكلام في هذا النحو كثير".

ولعلّ موافقة الشاطبي للبصريين ترجع إلى السّماع عن العرب، وموافقته لقواعد العربية كما ذكرنا، وإلى تفنيد ما احتجّ به الكوفيون خلافاً لزعيمهم الكسائي الذي رجّح قول البصريين بالفعلية فيها.

[1]– لم ينسب البيت لشاعر معين، وهو موجود في شرح المفصل 24/2، وشرح التسهيل 25/3، 389، والإنصاف 99.

لحاق النون الخفيفة فعل الاثنين

يقول الشاطبي [1]:

" قال بعضهم: فمن وَكّدَ من العرب بالنون الخفيفة، ثمَّ عرض له تأكيدُ أمرِ الاثنين لم يتجاوز لفظَه قبل التوكيد وإنْ أراد التوكيد، وهو عنده معنى قول الخليل: إذا أردت الخفيفةَ في فعل الاثنين كان بمنزلته إذا لم تُرِد الخفيفة في فعل الاثنين، في الأصل والوقف؛ لأنّه لا يكون بعد الألف حرف ساكن ليس بمدغم، ولا تحذف الألف فيلتبسَ فعلُ الواحد والاثنين.

وهذا المذهب الذي ذهب إليه الناظم هو مذهب الخليل وسيبويه... وذهب يونس والكوفيون إلى جواز لحاق النون الخفيفة فعلَ الاثنين ".

عرض المسألة:

ذهب سيبويه وأكثرُ البصريين إلى عدم جواز دخول نون التوكيد الخفيفة على فعل الاثنين، فلا نقول: لا تضربانْ يا زيدان [2].

وقد استدل البصريون لمذهبهم هذا بالآتي:

أولاً: إنّ توكيد فعل الاثنين بالنون الخفيفة لم يرد عن العرب، فالمسموع عنهم هو توكيده بالنون الثقيلة لا بالخفيفة، يقول سيبويه [3]: " وأمّا يونس وناسٌ من النحويين يقولون: اضربانْ... فهذا لم تقله العرب، وليس له نظير في كلامها".

وقال المبرد[4] :

---

[1]– المقاصد الشافية 563/5، 564.

[2]– انظر: شذا العرف في فن الصرف، أحمد الحملاوي، ط 15، مطبعة البابي الحلبي، مصر، 1383هـ – 1964م، ص 59، وانظر: الإنصاف ص 522، وائتلاف النصرة ص 132، وشرح المفصل 38/9.

[3]– الكتاب 527/3.

[4]– المقتضب ، لأبي العباس المبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، د.ط، دون معلومات عن دار النشر، مصر، 1415هـ 1994م، 24/3.

" وكان يونس بن حبيب يرى اثباتها في فعل الاثنين .. فيقول: اضربانْ زيداً... فيجمع بين ساكنين، ولا يوجد مثل هذا في كلام العرب".

وقال العكبري [1]: " وحجة الأولين من وجهين: أحدهما أنّ السماع لا يشهد به".

ثانياً: أنّه عند دخولها على فعل الاثنين، تسقط النون الإعرابية [2]، وتبقى الألف، وعندما تدخل النون الخفيفة لم يخلُ الفعل من:

- حذف الألف؛ لالتقاء الساكنين، وهذا لا يجوز؛ لأنّه بحذفها يلتبسُ فعل الاثنين بالواحد.
- كسر النون؛ لالتقاء الساكنين، وهذا لا يجوز؛ لئلا تلتبس بنون الإعراب المكسورة.
- أن تقرْ ساكنة، وهذا لا يجوز؛ لالتقاء الساكنين [3].

أمّا يونس والكوفيون فذهبوا إلى جواز دخول نون التوكيد الخفيفة على فعل الاثنين، يقول الرضي [4]: " أما يونس والكوفيون فجوّزوا إلحاق الخفيفة بالمثنى...".

ويقول ابن يعيش [5]: " وكل موضع تدخل فيه الشديدة فإنّ الخفيفة تدخل فيه أيضاً إلا مع فعل الاثنين... فإنّ الخليل وسيبويه كانا لا يريان ذلك، وكان يونس وناس من النحويين غيره يرون ذلك وهو قول الكوفيين".

وقد استدل الكوفيون بالأوجه الآتية:

الأول: أنّ هذه النون مخففة من الثقيلة، وقد تمّ الاتفاق على أنّ النون الثقيلة تدخل على فعل

---

[1]– اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق: غازي مختار طليمات، ط1، دار الفكر المعاصر بيروت، ودار الفكر دمشق، 1416– 1995، 68/2.

[2]– النون الإعرابية تسقط؛ لأنّ نون التوكيد إذا دخلت على فعل معرب تؤكد فيه الفعلية ، فترده إلى أصله وهو البناء. انظر: ائتلاف النصرة ص 132.

[3]– انظر: الإنصاف ص 524، وائتلاف النصرة ص 132.

[4]– شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، تحقيق: د. يحيى بشير مصري، ط1، مكتبة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، السعودية، 1417هـ – 1996م، 1450/2.

[5]– شرح المفصل 38/9.

الاثنين، فكذلك النون الخفيفة [1].

الثاني: أنّ هذه النون دخلت في القسم والأمر والنهي والاستفهام؛ والتوكيد الفعل المستقبل، فكما جاز إدخالها للتوكيد على كل فعل مستقبل، فكذلك جاز دخولها على فعل الاثنين [2].

الثالث: السّماع، حيث ورد عن العرب ذلك، لأنّ الألف فيها فرط مد، والمد يقوم مقام الحركة، لذا يجوز مجيء الساكن بعدها [3].

من ذلك قراءة نافع:

﴿ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايْ ﴾ [4]، بسكون الياء في (محياىْ)[5] ، فجمع هنا بين الساكنين (الألف والياء) [6].

وقراءته أيضاً: ﴿ لا تتبّعانْ ﴾[7] ، فقد جمع بين الألف ونون التوكيد الخفيفة، وكلامهما ساكن [8].

وكذلك قول العرب: (التقت حلقتا البطان) و(له ثُنُا المال) فجمع هنا بين الألف ولام التعريف، وكلاهما ساكن، لما في الألف من إفراط المد [9].

وقد أجاب البصريون عما احتج به الكوفيون:

أما قولهم: إنّها مخففة من الثقيلة، فقالوا فيه: هذا غير مُسلَّم به لمخالفتها لها لفظاً ومعنى؛

---

[1]- انظر: الإنصاف ص 522.

[2]- انظر: المرجع السابق، الصفحة نفسها.

[3]- انظر: المقاصد الشافية 564/5.

[4]- الأنعام: 162.

[5]- انظر: السبعة في القراءات، لأبي بكر البغدادي، تحقيق: شوقي ضيف، ط2، دار المعارف، مصر، 1400هـ، ص 274.

[6]- انظر: المقاصد الشافية 564/5، والإنصاف ص 523.

[7]- يونس89 ، وانظر: السبعة في القراءات ص 329.

[8]- انظر: الإنصاف ص 523.

[9]- انظر: المرجع السابق، الصفحة نفسها، والمقاصد الشافية 564/5.

" أما في اللفظ: فلأنّ الخفيفة تتغير في الوقف فتقلب ألفاً وتحذف أيضاً في الوقف راساً، وتسقط للساكن الآتي بعدها ... بخلاف الشديدة، فلو كانت أصلاً لاعتُبر ذلك، فلم يكونوا ليغيروها بإبدال ولا حذف.

وأمّا المعنى فلأنّ الشديدة اشدُّ تأكيداً من الخفيفة، على ما نقل سيبويه عن الخليل[1] وهو رئيس أهل اللغة، ولو كانت أصلاً لكان المعنى واحداً "[2].

وأمّا قولهم: إنّ هذه النون دخلت لتأكيد الفعل المستقبل لذا جاز فيه دخولها على فعل الاثنين، فقالوا فيه:

" إنّما جاز ذلك لمجيئه في النقل، وصحته في القياس، وأمّا ما وقع فيه الخلاف فلم يأتِ في النقل عن أحدٍ من العرب، ولا يصح فيه القياس؛ لأنّه لا نظير له في كلامهم"[3].

وأمّا استشهادهم بقراءة ابن عامر فقد أوّلوها بما يتفق ورأيهم، يقول ابن الأنباري[4]:

" وأمّا قراءة ابن عامر: (ولا تتبعان) بالنون الخفيفة فهي قراءة تفرَّدَ بها ، وباقي القراء على خلافها، والنون فيها للإعراب علامة الرفع؛ لأنَّ (لا) محمولة على النفي لا على النهي، والواو في (ولا) واو الحال، والتقدير: فاستقيما غير متبعين".

أمّا الإمام الشاطبي – رحمه الله – فقد كان مؤيداً للبصريين في هذه المسألة، إذ رفض ما احتج به الكوفيون، بعدم كثرة وردوه سماعاً عن العرب، ولبطلان القياس بين النونين الخفيفة والثقيلة، إذ يقول[5]:

---

[1]– انظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ومعه شرح الشواهد للعيني، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، د. ط، المكتبة التوفيقية، مصر، د.ت، 314/3.

[2]– المقاصد الشافية 565/5.

[3]– الإنصاف ص 531.

[4]– المرجع السابق ص 532.

[5]– المقاصد الشافية 566/5

" فالجواب: أنّ كون العرب لم يتكلموا بذلك، مع اعتيادهم للتوكيد بالنون دليلٌ على اعتزامهم إطراح القياس، وإلا فلو كان معتبراً عندهم لنطقوا به، ولو يوماً ما، فتركهم له دليلٌ على إطراحه جملة ".

لم يكتفِ الشاطبي بأن كان يميل للبصريين في آرائه، بل تفلّت من البصريين والكوفيين على السواء، وكان له موقفه الخاص به، ومن هذه المسائل:

أصل الاشتقاق

يقول الشاطبي[1]:

" والناظم قد أشار هنا إلى خلاف في الاشتقاق، أعني في اشتقاق الفعل والصفة من المصدر، وارتضى أنهما مشتقان منه، والخلاف في الفعل غير الخلاف في الصفة، فأمّا الفعلُ فمذهب البصريين فيه ما ذهب إليه، وذهب الكوفيون إلى أنّ المصدر هو المشتق من الفعل".

عرض المسألة:

ذهب البصريون إلى أن الفعل مشتق من المصدر[2]، أي أن المصدر هو أصل الاشتقاق، يقول سيبويه[3]: " ... لأنّ الاسم قبل الصفة، كما أنّه قبل الفعل".

وقد استدل البصريون على ذلك من أوجه كثيرة، وهي:

الأول: " أنّ المصدر كَثُر كونُه واحداً، والأفعال ثلاثة: ماضٍ وأمرٍ ومضارع، فلو اشتُقّ المصدر من الفعل لم يخْلُ أن يُشتقّ من الثلاثة، أو من بعضها، واشتقاقه من الثلاثة محال، واشتقاقه من واحد منها يستلزم ترجيحاً من غير مرجح " [4].

الثاني: أنّ المصدر يدل على زمان مطلق، والفعل يدل على زمان معين، فكما أن المطلق

---

[1]- المقاصد الشافية 223/3.

[2]- انظر: أسرار العربية ص 103، والهمع 72/2، والتبيين ص 37، وائتلاف النصرة ص 111، وشرح التصريح 325/1.

[3]- الكتاب 21/1.

[4]- المقاصد الشافية 223/3.

أصل للمقيّد فكذلك المصدر أصلٌ للفعل[1].

الثالث: " أنّ المصدر اسم والاسم يقوم بنفسه، ويستغني عن الفعل، وأمّا الفعل فإنّه لا يقوم بنفسه، ويفتقر إلى الاسم "[2] .

الرابع: أنّ الفعل يدل على شيئين؛ الحدث والزمان، أما المصدر فيدل على شيء واحد وهو الحدث، فكما أن الواحد قبل الاثنين، فكذلك المصدر لزم أن يكون قبل الفعل[3] .

الخامس: " إنّه يسمى مصدراً، والمصدر هو الموضع الذي يصدر عنه الإبل، فلما سُمي مصدراً دلّ على أنه قد صدر عنه الفعل"[4].

السادس: إنّ المصدر له مثال واحد، نحو، الضرب والقتل، أمّا الفعل فله أمثلة كثيرة[5].

السابع: أنّ الفعل بصيغته يدل على ما يدل عليه المصدر، والمصدر لا يدل على ما يدل عليه الفعل، نحو: (ضَربَ) تدلُ على الضرب، والضرب لا يدل على ما دلّ عليه (ضربَ) [6].

الثامن: أنّ المصادر لو كانت مشتقة من الأفعال لجرت على سَننٍ واحد في القياس، كأسماء الفاعلين والمفعولين، نحو: ضارب، مضروب، قاتل، مقتول، مُكْرِم، مُكْرَم، فلما اختلفت المصادر وتعددت، نحو: أكلَ أكلاً، مأكلاً... تبين أنها ليست مشتقة من الفعل [7].

التاسع: إنّ من المصادر ما لا فعلَ له لفظاً ولا تقديراً، نحو: وَيْح، وَوَيْل، وَوَيْس، والعبودية، والعمومة، وليس في الأفعال مالا مصدر له مستعملاً إلا وتقديره ممكن، كتبارك وفعل التعجب،

---

[1]- انظر: أسرار العربية ص 103، والإنصاف ص 193، وائتلاف النصرة ص111.

[2]- الإنصاف ص 194، وانظر: أسرار العربية ص 103، وائتلاف النصرة ص 111.

[3]- انظر: الإنصاف ص194، وشرح المفصل 110/1، والمقاصد الشافية 223/3.

[4]- أسرار العربية ص 103.

[5]- انظر: الإنصاف ص 194.

[6]- انظر: المرجع السابق ص 195، ائتلاف النصرة ص112، وأسرار العربية ص 104.

[7]- انظر: الإنصاف ص 195، وشرح المفصل 110/1، وأسرار العربية ص 104.

فهذا كان دليلاً على أنّ المصدر هو أصل الاشتقاق[1].

وقد وافق البصريين مذهبهم عددٌ من النحاة، منهم: أبو علي الفارسي، الذي قال[2]:

" والدليل على أنّ الفعل مأخوذٌ من المصدر أن هذه المصادر تقع دالة على جميع ما تحتها، ولا تخص شيئاً من دونه الآخر، ألا ترى أنّ (الضربَ) يشمل جميع هذا الحدث، ولا يخص ماضياً من حاضر، ولا حاضراً من الآتي، وأنّ هذه الأمثلة تدل على أحداث مخصوصةٍ ، وحكم الخاص أن يكون من العام".

أما الكوفيون فذهبوا إلى أن المصدر مشتق من الفعل[3]، أي أن الفعل هو أصل الاشتقاق.

وقد استدل الكوفيون لمذهبهم بالأدلة الآتية:

الأول: إنّ المصدر يصح لصحة الفعل، ويعتل لاعتلاله، مثل قَاوَمَ قِوَاماً، قَيَامَاً [4].

الثاني: إنّ الفعلَ عاملٌ في المصدر، نحو: (ضربتُ ضرباً)، فنصب ضرباً بـ(ضربتُ) ، ورتبة العامل قبل رتبة المعمول، فوجب أن يكون الفعل هو الأصل[5].

الثالث: أن المصدر يكون توكيداً للفعل، نحو: ضَرَبَ زيدٌ ضرباً، وخرج خروجاً ، ورتبة المؤكِّد قبل رتبة المؤكَّد [6].

الرابع: أنّ هناك أفعالاً لا مصادر لها، نحو: نِعْمَ وبِئْسَ وعَسَى وليس، فهذا يدل على أنّ الفعل

---

[1]- انظر: المقاصد الشافية 3/223-224.

[2]- المسائل العسكريات في النحو العربي، لأبي علي الفارسي، تحقيق د. علي جابر المنصوري، ط2، المكتبة الوطنية، بغداد، 1982م، ص 75.

[3]- انظر: شرح التصريح 325/1، والهمع 72/2، والإنصاف ص 192، وأسرار العربية ص 104، وائتلاف النصرة ص 111، والتبيين ص 37.

[4]- انظر: أسرار العربية ص 104، وشرح المفصل 110/1، وائتلاف النصرة ص 111.

[5]- انظر: الإنصاف ص 192، وشرح المفصل 110/1، وائتلاف النصرة ص 111.

[6]- انظر: اسرار العربية ص 104.

هو أصل الاشتقاق؛ لاستحالة وجود الفرع من غير أصل[1].

الخامس: أنّ المصدر إنّما سُميَّ مصدراً؛ لأنّه مصدور عن الفعل، نحو: (مَرْكَبٌ فارهٌ، ومَشْربٌ عَذْبٌ) أي مركوبٌ فارهٌ، ومشروبٌ عذبٌ، فالمراد به المفعول به لا الموضع[2].

وقد أجاب البصريون عن كلمات الكوفيين هذه:

أمّا قولهم: إنّ المصدر يصح لصحة الفعل، ويعتل لاعتلاله، فقالوا فيه:

إنّ المصدر الذي لا علة فيه ولا زيادة لا يأتي إلا صحيحاً، نحو: ضربته ضرباً، ولو كان قولهم صحيحاً لوجب أن يكون مصدر كل فعل معتل معتلاً، مع أنّهم قالوا: وَعَدَ وعداً، ووزن وزناً، فصح المصدر مع اعتلال الفعل، يقول الزجاجي[3]:

" لو كان اعتلال الفعل يوجب اعتلال مصدره، لوجب ألا يوجد فعل معتل إلا ومصدره معتل، ولا يوجد لفعل معتل مصدر صحيح، فلما رأينا الأفعال تعتل وتصح مصادرها كقولنا: وعد وعداً، ووزن وزناً، وقام قومة، وكال يكيل كيلاً، ومال يميل ميلاً وما اشبه ذلك مما يطول تعداده من الأفعال المعتلة التي صحت مصادرها، علمنا أنّه ليس اعتلال الأفعال علة موجبة لاعتلال المصادر".

أمّا قولهم: إنّ الفعل عاملٌ في المصدر، ورتبة العامل قبل المعمول...

فردّوا عليه بقولهم: " قلنا: كونه عاملٌ فيه لا يدل على أنّه أصلٌ له، وذلك من وجيهن: أحدهما: أنّا أجمعنا على أنّ الحروف والأفعال تعمل في الأسماء، ولا خلاف أنّ الحروف والأفعال ليست أصلاً للأسماء فكذلك ها هنا.

---

[1]- انظر: الإنصاف ص 193.

[2]- انظر: المرجع السابق، الصفحة نفسها.

[3]- الإيضاح في علل النحو، لأبي القاسم الزجاجي، تحقيق: د. مازن المبارك، ط3، دار النفائس، بيروت، 1399هـ- 1979م، ص60.

والثاني: أنّ معنى قولنا (ضربَ ضرباً) أي أوقع ضرباً، كقولك: (ضربَ زيداً) في كونهما مفعولين، وإذا كان المعنى أوقع ضرباً، فلا شكّ أنّ الضرب معقولٌ قبل إيقاعه، مقصود إليه ولهذا يصح أن يؤمر به فيقال: (اضرب) وما أشبه ذلك فإذا ثبت أنه معقولٌ قبل ايقاعك معلومٌ قبل فعلك دلّ على أنّه قبل الفعل "[1].

أمّا قولهم: إنّ المصدر يكون توكيداً للفعل ، ورتبة المؤكِّد قبل رتبة المؤكَّد...

فقالوا فيه: " وهذا أيضاً لا يدلّ على الأصالة والفرعية، ألا ترى أنّك إذا قلت: (جاءني زيدٌ زيدٌ، ورأيتُ زيداً زيداً، ومررتُ بزيدٍ زيدٍ) فإنّ زيداً الثاني يكون توكيداً للأول في هذه المواضع كلها، وليس مشتقاً من الأول، ولا فرعاً عليه، فكذلك ها هنا "[2].

أمّا قولهم: إنّ هناك أفعالاً لا مصادر لها، نحو: نعم وبئس وعسى وليس، فيستحيل وجود الفرع من غير أصل، فمردودٌ بوجود مصادر كثيرة من غير أفعال مثل: ويح وويل وويس...

يقول ابن الأنباري[3]: " خلو تلك الأفعال التي ذكرتموها عن استعمال لا يخرج بذلك عن كونه أصلاً، ولا الفرعُ عن كونه فرعاً".

ثم قال[4]: " ما ذكرتموه، معارضٌ بالمصادر التي لم تستعمل أفعالها، نحو: وَيْلَه وَوَيحهُ، ووَيْهَهُ، وَوَيْبَهُ، وَوَيْسَه، وأهلاً وسَهْلاً، ومَرْحَباً، وسَقْياً، ورَعْيَاً...

قال ابن ميادة:

تَفَاقَدَ قَوْمِي إِذْ يَبِيعُونَ مُهْجَتِي بِجَارِيةٍ بَهْراً لَهُمْ بَعْدَهَا بَهْرا[5]

فإنّ هذه كلها مصادر لم تستعمل أفعالها ".

---

[1]- الإنصاف ص 198.

[2]- المرجع السابق، الصفحة نفسها.

[3]- المرجع السابق ص 198-199.

[4]- الإنصاف ص 199.

[5]- البيت لابن ميادة في ديوانه تحقيق: د. حنا حداد، د.ط، مطبوعات مجمع اللغة العربية، 1402- 1952، ص 135، وانظر: الكتاب 311/1.

أمّا قولهم: " إنّ المصدر إنّما سُمي مصدراً؛ لأنّه مصدور عن الفعل، نحو: مَركَبٌ فاره ومَشربٌ عذب، فقالوا فيه:

" هذا باطلٌ من وجهين: أحدهما أنّ الألفاظ إذا أمكن حملها على ظاهرها فلا يجوز العدول بها عنه، والظاهر يوجب أن يكون المصدر للموضع لا للمفعول، فوجب حمله عليه.

والثاني: أنّ قولهم " مركَبٌ فاره، ومشربٌ عذبٌ" ويجوز فيه أن يكون المراد به موضعُ الركوبِ، وموضعُ المشربِ، ونسب إليه الفراهةُ والعذوبةُ للمجاورة، كما يقال: جرى النهرُ والنهرُ لا يجري، وإنّما يجرى الماءُ فيه، قال الله تعالى: ﴿ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ ﴾ [1] فأضاف الفعلَ إليها وإن كان الماء هو الذي يجري فيها، لما بينّا من المجاورة" [2] .

أمّا الإمام الشاطبي ، فقد نظر إلى المسألة نظرة مغايرة على اعتبار أنّه لا فائدة من إطالة النظر فيها أو البحث عن أيهما أقوى في أصل الاشتقاق والذي دفعه إلى ذلك أنّه لا يترتب على البحث في المسألة أي قاعدة نحوية يمكن الاستناد إليها والترجيح فيها، إذ يقول[3]:

" هذا ما اسْتُدلَّ به ، ولنقتصر عليه، فالكلام فيها طويل الذيل مع قلة الفائدة؛ إذ لا ينبني عليها حكمٌ صناعي، وإنّما فيها بيان وجه الصناعة خاصة، والباحث عنها بالحقيقة هو صاحب علم الاشتقاق".

---

[1]– البقرة :25.

[2]– الإنصاف ص 200.

[3] – المقاصد الشافية 224/3.

حاشا بين الفعلية والحرفية

يقول الشاطبي([1]):

" وفيما ذهب إليه في حاشا ما يدرك على مخالفته للنحويين من وجهين:

أحدهما: أنّه خالفَ أهل الكوفة القائلين بأنّها فعلٌ أبداً، إلا أنّ منهم من قال: هو فعلٌ ماضٍ، ومنهم من قال: هو فعلٍ استعمل استعمال الأدوات، فأما إذا انتصب ما بعدها فلا إشكال على مذهبهم، وأمّا إذا انخفض فعلى تقدير اللام ولذلك تظهر فتقول: حاشا لزيدٍ...

والثاني أنّه خالف سيبويه حيثُ التزم في حاشا الحرفية وجر ما بعدها، وذلك أنُه لم يَحْكِ معها غير الجرّ...".

عرض المسألة:

ذهب الكوفيون إلى أنّ (حاشا) فعل ماضٍ، فالنصب بحاشا نفسها، والجر بتقدير اللام([2]).

يقول العكبري([3]): " وقال الكوفيون هي فعلٍ".

وقال المرادي([4]): " وقال الفراء: (حاشا) فعل، ولا فاعل له" .

وقال السيوطي([5]): " ونفي الفراءَ ظرفية حاشا".

---

[1] – المقاصد الشافية 3/412– 413.

[2]– انظر: الجني الداني ص 559، وأسرار العربية ص119، وائتلاف النصرة ص 177.

[3]– التبيين ص 353.

[4] – الجني الداني ص 560.

[5] – الهمع 2/209.

وقد استدل أصحاب هذا الرأي بالأدلة الآتية:

الأول: أنّ (حاشا) لفظٌ يتصرف، والتصرف من خصائص الأفعال ([1])، ودليل ذلك قول النابغة:

وَلاَ أَرَى فَاعِلاً في الناس يُشْبِهُهُ وَمَا أُحَاشِي مِنَ الأقوامِ مِنْ أَحَدِ([2])

الثاني: أنّ لام الجر تتعلق به، نحو قولك: (حاشا لله)، ولو كان حاشا حرف جر لما تعلقت به اللام؛ لأنّ الحرف لا يتعلق بالحرف، يقول ابن الأنباري([3]):

" ومنهم من تمسك بأن قال: الدليلُ على أنه فعلٌ أن لامَ الخفض تتعلق به، قال الله تعالى:

﴿ حاشَ لله مَا هَذَا بَشَرًا ﴾([4])، وحرف الجرّ إنما يتعلق بالفعل، لا بالحرف؛ لأنّ الحرف لا يتعلقُ بالحرف، وإنّما حذفت اللام لكثرة استعماله في الكلام".

الثالث: أنّ (حاشا) تدخلها الحذف، فقالوا في (حاشا لله): حاشَ لله، والحذف إنّما يكون في الأفعال لا في الحروف، يقول ابن الأنباري([5]):

" ومنهم من تمسك بأن قال: الدليل على أنّه فعل أنّه يدخله الحذفُ، والحذف إنّما يكون في الفعل لا في الحرف، ألا ترى أنّهم قالوا في (حاشا لله)، حاشَ لله، ولهذا قرأ أكثر القراء: (حاشَ لله) بإسقاط الألف، وكذلك هو مكتوبٌ في المصاحف، فدلّ على أنّه فعل".

---

[1] – انظر: الإنصاف ص 241، وأسرار العربية ص 119، وشرح المفصل 85/2، والتبيين ص 355، وائتلاف النصرة ص 177.

[2] – البيت للنابغة الذبياني في ديوانه، ط3 ، دار الكتب العلمية، بيروت، 1416– 1996م، ص 12، وانظر: شرح المفصل 85/2، وأسرار العربية ص119، والتبيين ص 355، والإنصاف ص 241، والمغني 251/2.

[3]– الإنصاف ص 242، وانظر: أسرار العربية ص119، والتبيين ص 357.

[4] – يوسف: 31.

[5] – الإنصاف ص242، وانظر: أسرار العربية ص 119، والتبيين ص 357.

أمّا سيبويه وأكثر البصريين فذهبوا إلى أنّ (حاشا) حرف جر ليس بفعل([1]).

يقول سيبويه([2]): "وأمّا (حاشا) فليس باسمٍ، ولكنّه حرف جرَ ويجرّ ما بعده، كما تجرّ (حتى) ما بعدها، وفيه معنى الاستثناء".

وقد استدل أصحاب هذا المذهب بالسماع والقياس:

أما السماع، فاحتجوا بقول الشاعر:

حَاشَى أبي ثَوْبَانَ إنَّ أبا ثوبَانَ ليسَ بِبُكْمةٍ هِدْمِ([3])

فـ (أبي) جُرَّت بـ (حاشا)، وقال آخر:

فَلا أهْلَ إلاّ دُونَ أهلك عِندَنَا ومالَكَ حَاشَا بيتِ مكة مِنْ عَدْلِ([4])

أمّا القياس فكان من عدة أوجه:

الأول: أنّ العرب تقول: (حاشاي) بدون نون الوقاية، ولو كانت فعلاً لقالوا: (حاشاني) ([5]).

الثاني: امتناع وقوعها صلة لـ (ما) المصدرية، فلا يقال: ما حاشا زيداً، كما نقول: قاموا ما خلا زيداً، يقول ابن الأنباري([6]):

" وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: الدليل على أنّه ليس بفعلٍ، وأنّه حرفٌ أنّه لا يجوز دخول (ما) عليه، فلا يقال: (ما حاشا زيداً) كما يقال: (ما خلا زيداً، وما عدا عمراً) ولو كان فعلاً كما زعموا لجاز أن يقال: (ما حاشا زيداً) فلما لم يقولوا ذلك دلّ على فساد ما ذهبوا إليه" .

---

[1] – انظر: الإنصاف ص 241، والمغني 256/2، وأسرار العربية ص118.

[2] –الكتاب 349/2.

[3] – نسب البيت للجميح الأسدي في الأصمعيات، تحقيق: أحمد محمد شاكر، وعبد السلام هارون، ط5، دون معلومات عن دار النشر، بيروت، د.ت، ص218.

[4] – لم ينسب البيت لشاعر معين، وهو في التبيين ص353.

[5] – انظر : التبيين ص 354.

[6] – الإنصاف ص 242–243، وانظر: التبيين ص354، وأسرار العربية ص 118.

وقد أجاب البصريون على ما احتج به الكوفيون:

أمّا قولهم: (إنّه يتصرف) فقالوا فيه: " لانسلّمُ"([1]) .

وأما ما احتجوا به من قول النابغة:

... ... وما أُحَاشِي مِن الأَقْوَامِ منْ أَحَدِ

فقالوا فيه: " قوله (أحاشي) مأخوذٌ من لفظ (حاشى) وليس متصرفاً منه، كما قال بَسْمَلَ، وهَلّلَ، وحَمْدَلَ، وسَبْحلَ، وحَوْلَق... إذ قال بسم الله ، ولا إله إلا الله، والحمد لله ، وسبحان الله، ولا حول ولا قوة إلا بالله"([2]).

وأمّا قولهم: " إنّ لام الجر تتعلق به" فقالوا فيه: " لا نسلِّم، فإنّ اللام في قولهم: (حاشى لله) زائدة لا تتعلق بشيء، وكقوله تعالى:

﴿ لِلَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ ﴾ ([3])؛ لأنّ التقدير فيه: يرهبون ربهم"([4]).

وأما احتجاجهم بقوله تعالى: "وقُلْنَ حاش لله" فقالوا فيه: " ليس لهم فيه حجة، فإنّ حاشى ها هنا ليس باستثناء، إذ ليس هو موضعٌ استثناء، وإنّما هو كقولك – إذا قيل لك فلان يقتل أو يموت أو نحو ذلك – (حاشاه) وهذا ليس باستثناء، وإنّما هو بمنزلة قولك: (بعيداً منه) فكذلك ههنا"([5]).

وفي أنّه يدخل (حاشا) الحذف، فأجابوهم من وجهين([6]):

الأول: أنّ الأصل عند بعضهم في (حاشا): حاشَ بغير ألف وإنّما زيدت الألف فيه.

---

[1] – الإنصاف ص 243.

[2] – المرجع السابق ص 243– 244.

[3] – الأعراف 154.

[4] – الإنصاف ص 244.

[5] – المرجع السابق ص 245.

[6] – انظر: المرجع السابق ص 245–246.

الثاني: أنّ البصريين يُسلمون بأنّ الأصل في حاشا بالألف، وإنّما حذفت لكثرة الاستعمال.

وأمّا قولهم: إنّ الحرف لا يدخله الحذف، فقالوا فيه:

" لا نُسَلمُ، بل الحرف يدخله الحذف ألا ترى أنّهم قالوا في (إنّ) المشددة: (إنْ) بالتخفيف، وهما حرفان، وقالوا في (رُبَّ): رُبَ بالتخفيف..." ([1]).

أما الجرمي والمازني والمبرد والزجاج فقد ذهبوا إلى أنّ (حاشا) كلمة مشتركة بين الحرفية والفعلية([2])، فإذا جاء ما بعدها مجروراً فهي حرف جر، وإذا جاء ما بعدها منصوباً فهي فعل ماضٍ.

يقول المرادي([3]): " وتكون فعلاً، فنتصب بمنزلة (خلا وعدا)، وهذا مذهب الجرمي والمازني والمبرد والزجاج" .

ويقول المبرد([4]): " وما كان حرفاً سوى (إلا) فحاشا، وخلا، وما كان فعلاً فحاشا وخلا وإنْ وافقا وافقا لفظ الحروف".

هذه كانت أدلة كل من الفريقين وحججهم والتي عرضها الإمام الشاطبي ذاكراً موقف الناظم منها إذ اتبع قول من قال باشتراك (حاشا) بين الفعلية والحرفية([5])، دون أن يظهر هو ميله لأحد المذاهب المختلفة حول هذه المسألة.

ولعلّه في ذلك يجيز الأمرين في كونها فعلية إذا ورد ما بعدها منصوباً، وكونها حرفية إذا ورد ما بعدها مجروراً.

---

[1] – الإنصاف ص 246.

[2] – انظر: المرجع السابق ص 241، والتبيين ص 353.

[3] – الجنى الداني ص 562.

[4] – المقتضب 391/4.

[5] – انظر: المقاصد الشافية 413/3.

المبحث الثاني : المسائل الاسمية

هناك بعض المسائل الاسمية التي وقع فيها الخلاف بين المدرستين في كونها اسمية أو حرفية، وعرض الشاطبي لها في كتابه، موافقاً لإحدى المدرستين، أو مبيناً موقفه الخاص به، ونذكر منها:

رُبّ بين الاسمية والحرفية

يقول الشاطبي[1]:

" ... إحداها: أنّه قد تقرر فيها جعله لها من حروف الجر، فالحرفية فيها ثابتة عنده، وهذا مذهب البصريين. وذهب الكوفيون إلى أنّها اسم".

عرض المسألة:

ذهب البصريون إلى أنّ ربّ حرف جر [2]، يفيد التقليل وهي مقابل كم إذا وقعت خبراً، يقول سيبويه[3]: " واعلم أن كم في الخبر لا تعمل إلا فيما تعمل فيه (ربّ)؛ لأنّ المعنى واحد إلا أنّ كم اسم، وربّ غير اسم بمنزلة مِنْ ".

وقال ابن يعيش[4]: " رُبَّ حرف من حروف الخفض، ومعناه تقليل الشيء الذي يدخل عليه، وهو نقيض كم في الخبر".

وقد استدلّ البصريون لمذهبهم بأن قالوا:

" الدليل على أنّها حرف أنّها لا يحسنُ فيها علاماتُ الأسماء ولا علامات الأفعال، وأنّها قد جاءت لمعنى في غيرها كالحرف، وهو تقليل ما دخلت عليه، نحو: (ربّ رجلٍ يفهمُ) أي ذلك

---

[1]- المقاصد الشافية 576/3.

[2]- انظر: البسيط ص860.

[3]- الكتاب 161/2.

[4]- شرح المفصل 26/1.

قليل" [1].

ويمكن تفصيل قولهم هذا على النحو الآتي:

أولاً: الدليل على عدم اسميتها، أنّ حروف الجر لا تدخل عليها، بخلاف كم التي يدخل عليها حرف الجر، يقول ابن السّراج[2]:

" ومما يبين أنّ رُبّ حرف وليست باسم (ككم) ، أنّ (كم) يدخل عليها حرف الجر، ولا يدخل على رُبَّ، تقول: بكم رجلٍ مررتُ".

ثانياً: أنّ (رُبّ) لا يجوز الإخبار عنها بخلاف كم التي يجوز الإخبار عنها، يقول سيبويه[3]:

"ولا يجوزُ في رُبَّ ذلك ؛ لأنّ كم اسم ، وربَّ غيرُ اسم، فلا يجوز أن تقول: رُبَّ رجلٌ لك".

وقال ابن السّراج[4]:

" وذلك قولك، كم رجلٍ أفضل منك، فجعلوه خبراً (لكم)... ولا يجوز أن تقول: رُبّ رجلٌ أفضل منك، لا يجوز أن تجعله خبراً لرُبَّ كما جعلته خبراً (لكم)".

ثالثاً: أنّ (ربّ) كبقية حروف الجر، توصل معنى الفعل إلى ما بعدها، يقول ابن يعيش[5]:

" الدليل على كون ربّ حرفاً أنّها توصل معنى الفعل إلى ما بعدها إيصال غيرها من حروف الجر، فتقول: ربّ رجلٍ عالم أدركت، فربَّ أوصلت معنى الإدراك إلى الرجل كما أوصلت الباء الزائدة معنى المرور إلى زيد في قولك: مررتُ بزيدٍ".

---

[1]- الإنصاف ص 320.

[2]- الأصول في النحو، لأبي بكر ابن السّراج، تحقيق: عبد الحسين الفتلي ط3، مؤسسة الرسالة، بيروت 1417هـ - 1997م، 416/1.

[3]- الكتاب 170/2.

[4]- الأصول 416/1.

[5]- شرح المفصل 27/8.

رابعاً: أنّ مخفوض رُبّ لا يمكن حذفه بخلاف مخفوض كم الذي يجوز حذفه، يقول ابن أبي الربيع[1]:

" ومما يدلك على أنّ العرب فرقت بين (كم) وبين (رُبّ) أنّك تحذف مخفوض (كم) فتقول: كم عندي، وكم ضربت، تريد كم رجلٍ ضربت، وكم غلامٍ عندي، ولا تقول: ربَّ عندي، تريد رُبَّ غلام عندي، فدلّ هذا على أنّ (رُبَّ) ليست باسم، وإنما هي حرف".

أمّا الكوفيون فذهبوا إلى أن (رُبّ) اسم[2]، يقول ابن أبي الربيع[3]: " وذهب بعض الكوفيين إلى أنّها اسم، وأخذ به ابن الطراوة " .

وقال ابن يعيش[4]: " وقد ذهب الكسائي ومن تابعه من الكوفيين إلى أنّ رب اسم ".

وقد استدل الكوفيون لهذا المذهب بأن رُبّ تخالف حروف الجر في أربعة أشياء:

الأول:

أنّ رُبّ تقع في صدر الكلام[5]، وحروف الجر لا تقع في صدر الكلام، بل تقع متوسطة؛ لتربط لتربط بين الأفعال والأسماء.

يقول ابن يعيش[6]:

" وقالوا: إنّها لا تكون إلا صدراً، وحروف الجر إنّما تقع متوسطة؛ لأنّها لإيصال معاني الأفعال إلى الأسماء ".

الثاني: أنّ رُبّ لا تعمل إلا في النكرة، وحروف الجر تعمل في النكرة والمعرفة[7].

---

[1]- البسيط ص 860.

[2]- انظر: الإنصاف ص 319.

[3]- البسيط ص 860.

[4]- شرح المفصل 27/8.

[5]- انظر: الكُناش في النحو والتصريف، لأبي الفداء، تحقيق: د. جودة مبروك محمد ، ط2، مكتبة الآداب، القاهرة، 1426هـ- 2005م، 75/2، وانظر المقاصد الشافية 576/3.

[6]- شرح المفصل 27/8.

[7]- انظر: الإنصاف ص 319.

الثالث: أنّ ربّ لا تعمل إلا في نكرة موصوفة، نحو: (رُبَّ رجلٍ كريمٍ اجتمعتُ به)، وحروف الجر تعمل في نكرة موصوفة وغير موصوفة[1].

الرابع: أنّ الفعل الذي تتعلق به (رُبّ) لا يجوز إظهاره، بخلاف حروف الجر[2].

كما واستدل الكوفيون، بأن رُبَّ يدخلها الحذفُ[3]، فيقال فيها: (رُبَ)، نحو قوله تعالى:

﴿ رُبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ ﴾"[4]، فقد قرأت بالتخفيف[5].

كما استدلوا بوقوعها مبتدأ مثل (كم)، نحو قول بعض العرب: رُبَّ رجُلٍ ظريفٌ، ورُبَّ رجلٍ قائمٌ[6].

وفي قول الشاعر:

إنْ يَقْتلوكَ فَإنَّ قَتْلَكَ لَمْ يكن عَارَاً عَلَيكَ وَرُبَّ قَتْلٍ عَارُ[7]

فجعلوا رُبّ مبتدأ، وعارٌ خبرها.

ولقد أجاب البصريون عن كلمات الكوفيين هذه:

أمّا قولهم: إنّ رُبّ تقع في صدر الكلام، فقالوا فيه: " إنّما لا تقع إلّا في صدر الكلام؛ لأنّ معناه التقليل، وتقليل الشيء يقاربُ نفيه، فأشبهت حرفَ النفي، وحرفُ النفي له صدر الكلام"[8].

وقولهم: إنّها لا تعمل إلّا في نكرة، قالوا فيه:

" لأنّها لمّا كان معناها التقليل، والنكرة تدل على الكثرة، وجب ألا تدخلها إلا على النكرة التي تدل على الكثرة؛ ليصح فيها معنى التقليل"[1].

---

[1]- انظر: الإنصاف ص 320، والكناش 75/2، المقاصد الشافية 576/3.

[2]- انظر: الإنصاف ص 320، والكناش 75/2.

[3]- انظر: المقاصد الشافية 576/3.

[4]- الحجر: 2.

[5]- انظر: السبعة في القراءات ص 366.

[6]- انظر: شرح المفصل 27/8، والمقاصد الشافية 577/3.

[7]- البيت لثابت قطنة العتكي، في ديوانه، تحقيق: ماجد السامرائي، دون معلومات الطبعة ودار النشر، ص 49، وانظر المقتضب 66/3، والخزانة 79/9.

[8]- الإنصاف ص 320.

وقولهم: إنّها لا تعملُ إلّا في نكرة موصوفة، قالوا فيه:

" لأنّهم جعلوا ذلك عوضاً عن حذف الفعل الذي تتعلقُ به، وقد يظهر ذلك الفعل في ضرورة الشعر " [2].

وقولهم : إنّه لا يجوز إظهار الفعل الذي تتعلق به، قالوا فيه:

" إنّما فعلوا ذلك إيجازاً واختصاراً، ألا ترى أنك إذا قلت: (رُبَّ رجلٍ يعلم) كان التقدير فيه: رُبَّ رجلٍ يعلم أدركت أو لقيت، فحذف لدلالة الحال عليه[3].

أما قولهم: إنّ ربَّ يدخلها الحذف والحذف لا يدخل الحرف... فمردودٌ؛ لأنّ الحذف دخل الحرف، نحو : إنّ المشددة ولعلّ، يقول الشاطبي[4]:

" ... فقد يأتي في الحروف الحذفُ وأكثر ذلك في المضاعف، كإنّ وأنّ ولعلّ، تقول فيه: عَلّ، وحاشا، حاشَ وحَشا".

أمّا ما استدلوا به بقول الشاعر: رُبّ قتلٍ عارُ، فرده الشاطبي بقوله[5]:

" وأمّا (رُبَّ قتلٍ عارُ) فعارُ: خبر مبتدأ محذوف، أي هو عارُ، لا أنّ (رُبّ) مبتدأ، فقد ثبت أنَّ رُبَّ حرفٌ لا اسم".

وأما الإمام الشاطبي فإنّ ردوده على الكوفيين، وتفنيده لحججهم يدل على موافقته للبصريين في تأكيد الحرفية ل(رُبَّ) دون الاسمية، إذ صرح بذلك، يقول[6]:

"والأصح ما ذهب إليه الناظم؛ لخلوها من العلامات اللفظية الدالة على الاسمية، وكذلك خلت من الدلالات المعنوية، ولأنّها مساوية للحرف في عدم استقلالها بالمفهومية دون ذكر مجرورها، وقد خرجت (كم) عن هذا بصلاحيتها لعلامات الأسماء، وهي الإضافة إليها، نحو: غلامَ كم رجلٍ ضربت؟ ودخول حرف الجر عليها، نحو: بكم درهمٍ اشتريت ثوبَك؟ والابتداء بها، نحو: كم

---

[1]- المرجع السابق ص 321.

[2]- الإنصاف ص 321.

[3]- المرجع السابق، الصفحة نفسها.

[4]- المقاصد الشافية 577/3.

[5]- المرجع السابق، الصفحة نفسها.

[6]- المرجع السابق 576/3.

مالُك؟ ووقوعها مفعولاً، نحو: كم أكرمتَ؟ وغير ذلك من خواص الأسماء، وليس في (رُبّ) شيءٌ من هذا، وليس بفعلٍ باتفاق، فدلَّ على أنّها حرف".

مد المقصور

يقول الشاطبي[1]:

" وأمّا المسألة المختلف فيها فمد المقصور، فأجازه الكوفيون والأخفش من البصريين، ومنعه سائر البصريين" .

عرض المسألة:

ذهب الكوفيون والأخفش من البصريين إلى جواز مد المقصور في ضرورة الشعر[2].

واستدل الكوفيون لما ذهبوا إليه بالقياس والسماع:

أمّا القياس فإنّ النحاةَ أجمعوا على جواز إشباع الحركات في ضرورة الشعر[3].

كقول الشاعر:

كَأَنَّ فِي أَنْيَابِها القَرَنْفُولْ[4]

فقد أراد هنا (القَرَنْفُل) لكنّه أشبع الضمة.

وقول آخر:

لا عَهْدَ لي بِنِيضَالْ[5]

هنا أشبع الكسرة، فقد أراد (بنِضال).

---

[1] – المقاصد الشافية 422/6.

[2]– انظر: الإنصاف ص 605، وائتلاف النصرة ص 71، وشرح التصريح 293/2، وشرح الأشموني 658/3، وأوضح المسالك 297/4.

[3]– انظر: المقاصد الشافية 423/6، والإنصاف ص 607.

[4]– بيت من الرجز، لم ينسب لشاعر معين، وهو موجود في الخصائص 124/3، والإنصاف 19، 607، والمقاصد الشافية 423/6.

[5]– بيت من الرجز، لم ينسب لشاعر معين، وهو موجود في أسرار العربية ص 72، والإنصاف ص 21، 607.

ومن إشباع الفتحة قول الشاعر:

أَقُولُ إِذْ خَرَّتْ على الكَلْكَال[1]

فأراد هنا (الكلكَل).

فمد المقصور إنّما هو من هذا القبيل، لذا جعلوه جائزاً.

أمّا السّماع: فقد ورد عن العرب في أشعارهم، نحو قول الشاعر:

سَيُغْنِينِي الَّذِي أَغْنَاكَ عنِّي فُلاَ فَقْرٌ يدومُ ولا غِناءُ[2]

فقال (غناءُ) والمراد (غنى) وهو مقصور.

وقول آخر:

قد عَلِمتْ أُمُّ بنِي السّعِلاءِ

وعَلمتْ ذَاكَ مع الجَزَاءِ

أَنْ نِعْمَ مَأْكولاً على الخَواءِ

يالك منْ تَمْرٍ من شيشَاءِ

يَنْشُبُ في المَسْعَلِ واللَّهاءِ[3]

فالسعلاء والخواء واللهاء أصلها السعلَى والخوَى واللَّهَا، كله مقصور، مدَّه لضرورة الشعر.

أمّا البصريون فذهبوا إلى عدم جواز مد المقصور[1].

---

[1]– بيت من الرجز، لم ينسب البيت لشاعر معين، وهو موجود في الجني الداني في حروف المعاني، للحسن بن قاسم المرداي، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، ود. محمد نديم فاضل، د.ط، دار الكتب العلمية، بيروت د.ت، ص 178، وانظر الإنصاف ص 607.

[2]– لم ينسب البيت لشاعر معين، وهو موجودٌ في المقصور والممدود، للفراء، تحقيق: ماجد الذهبي، ط 1، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1403– 1983م، ص 44، وانظر الإنصاف 606، وشرح الأشموني658/3، وشرح التصريح 293/2، وأوضح المسالك 297/4.

[3]– أبيات من الرجز، لم تنسب لشاعر معين، وهي موجود في الخصائص 231/2، وشرح الأشموني 659/3، والمقصور والممدود ص 38، والمقاصد الشافية 424/6، وروي: قد علمت أخت بني السعلاء.

وقد استدلوا على ذلك بدليلين:

الأول: القياس، فمد المقصور على خلاف الأصل، وإنّما الذي على الأصل هو قصر الممدود.

يقول ابن الأنباري[2]: " لا يجوز مد المقصور؛ لأنّ المقصور هو الأصل والذي يدل على أنّ المقصور هو الأصل، أنّ الألف تكون فيه أصلية وزائدة، والألف لا تكون في الممدود إلا زائدة، والذي يدلُّ على ذلك أيضاً أنّه لو لم يُعلم الاسم هل هو مقصور أو ممدود لوجب أن يلحق بالمقصور دون الممدود فدلّ على أنّه الأصل، وإذا ثبت أنّ المقصور هو الأصل، فلو جوّزنا مد المقصور؛ لأدّى ذلك إلى أن نرده إلى غير أصل، وذلك لا يجوز، ويخرج على هذا قصر الممدود، فإنّه جاز؛ لأنّه رُدّ إلى أصل، بخلاف مد المقصور؛ لأنّه رُدُّ إلى غير أصل".

الثاني: أنّ السماع به إمّا معدوم، وإمّا شاذ لا يقاس عليه[3].

وقد أجاب البصريون عما استدل به الكوفيون على النحو الآتي:

أمّا ما احتجوا به من القياس وهو جواز إشباع الحركات في ضرورة الشعر، وأنّه إذا جاز ذلك جاز في المقصور، قالوا فيه:

" الفرق بينهما ظاهر؛ وذلك أنّ إشباعَ الحركات هناك يؤدي إلى تغييرٍ واحدٍ، وهو زيادةُ هذه الحروف فقط، وأمّا ها هنا فإنّه يؤدي إلى تغييرين، زيادة الألف الأولى، وقلب الثانية همزة، وليس من ضرورة أن يجوزَ ما يؤدي إلى تغييرٍ واحدٍ أن يجوزَ ما يؤدي إلى تغييرين أو أكثر من ذلك"[4].

أمّا أبيات الشعر التي احتجوا بها، فقد أوّلوها على النحو الآتي:

... ... فلا فقرٌ يدُومُ ولا غِناءُ

---

[1]- انظر: شرح الأشموني 658/3، والإنصاف ص 605، وأوضح المساك 297/4، وائتلاف النصرة ص 71.

[2]- الإنصاف ص 607-608، وانظر المقاصد الشافية 422/6.

[3]- انظر: المقاصد الشافية 422/6.

[4]- الإنصاف ص 609.

قالوا: لا حجة لهم فيه من وجهين[1]:

الأول: أنّ الإنشاد بفتح الغين والمد، والغناء ممدود بمعنى الكفاية.

الثاني: أنّ الرواية حتى لو كانت بكسر الغين، فهي تكون مصدراً لغانيته، أي أُوَاليه ولاءً، وعادَيته أعاديه عداءً .

يقول ابن هشام[2]: " وقدروا الغَناءَ في البيت لغَانَيتُ لا مصدراً لغَنِيتُ".

أمّا احتجاجهم بقول الشاعر:

قد عَلِمَتْ أمُّ أَبِي السَّعلاءِ

إلى آخر الأبيات، قالوا فيه:

" لا حجة لهم فيه؛ لأنّها لا تُعرف، ولا يُعرف قائلها، فلا يجوز الاحتجاج بها، ولو كانت صحيحة لتأوّلناها على غير الوجه الذي صاروا إليه "[3].

أمّا الإمام الشاطبي – رحمه الله– فظهر من كلامه ميله للمذهب البصري، من خلال الجمل التي ساقها واصفاً رأي الكوفيين بالشاذ والنادر، إذ يقول[4]:

" وقد أوّل البصريون هذه الأبيات، ورَمَوْها بجهالة القائلين، والإنصاف أنّ ما نقلوه، فَهُمْ ذو عُهْدته، وهم محمولون على الصدق، والتأويل بعيد، إلا أنّ ذلك نادر شاذ، لا يبلغ مبلغ أن يكون جائزاً كقصر الممدود".

---

[1]– انظر: المرجع السابق ص 608– 609.

[2]– أوضح المسالك 297/4.

[3]– الإنصاف ص 608.

[4]–المقاصد الشافية 424/6.

جواز حذف ألف المقصور في التثنية

يقول الشاطبي[1]:

" ... ومنها أنّ الكوفيين قالوا: إنّ العرب تسقط الألف المقصورة مما كثرت حروفه كَخوزَلَي، وقَهقري، فيقول: خَوْزَلانِ وقهْقرانِ. ولم يحكِ البصريون من ذلك شيئاً ".

عرض المسالة:

ذهب الكوفيون إلى أنّ الاسم المقصور إذا كثرت حروفه، سقطت ألفه في التثنية للتخفيف، فيقولون في خَوْزلي وقَهْقَري: خَوْزَلاَنِ ، وقَهْقَرانِ[2].

يقول ابن سيده[3]:

" وقال الكوفيون إن العرب تسقط الألف المقصورة فيما كثرت حروفه إذا ثنّوا، فيقولون في خَوْزلي وقَهْقَري وما كان نحوها خَوْزَلان وقَهْقَران".

وقد استدلوا لمذهبهم بأنّ التثنية توجب زيادة ألف ونون أو ياء ونون، فتزيد اللفظ طولاً، كما ويجتمع في اللفظ ثقلان ثقل أصلي وثقل طارئي، لذا جوّزوا الحذف لما كثرت حروفه للتخفيف[4].

وقد قاسوا ذلك على مصدر (اشهابّ، واحمارّ) يقول ابن الأنباري[5]:

" والذي يدل على أنّ طول الكلمة وكثرة حروفها له أثر في الحذف قولهم: (اشهابَّ اشهباباً، واحمارّ احمراراً)، وأصله اشهيباباً واحميراراً فحذفوا الياء لطول الكلمة وكثرة حروفها".

كما واستدلوا بقول البصريين: إنّ (كينونة) أصلها كيَّنونة بالتشديد، ثم خففت وأصبحت كينونة،

---

[1]- المقاصد الشافية 449/6.

[2]- انظر: الإنصاف ص 612، وائتلاف النصرة ص 70، وشرح الأشموني 659/3.

[3]- المخصص، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده، تحقيق: خليل جفال، ط1، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 1417 هـ ، 1996م، 429/4.

[4]- انظر: الإنصاف ص 612.

[5]- المرجع السابق، الصفحة نفسها.

يقول ابن الأنباري[1]:

" وكذلك زعمتم أنّ كينونة أصلها كيَّنونة بالتشديد ، ثم أوجبتم الحذف؛ لطول الكلمة، طلباً للتخفيف، فدلّ على أنّ طول الكلمة وكثرة حروفها له أثر في الحذف، فكذلك ها هنا" .

أمّا البصريون فذهبوا إلى عدم جواز حذف شيء من الاسم المقصور[2].

وقد احتجوا بأن قالوا: إنّه لا يحذف منه شيء؛ " لأنّ التثنية إنّما وردت على لفظ الواحد، فينبغي أن لا يحذف شيء، قلت حروفه أو كثرت.

والذي يدلّ على ذلك أنّ العرب لم تحذف فيما كثرت حروفه، كما حذف فيما قلت حروفه، فقالوا في تثنيه جُمادى: (جُمادَيَينِ) من غير حذف، وقال الشاعر:

شَهْرَي رَبيعٍ وجُمَادَيَيْنَهْ [3]

وقال آخر:

جَمادَيَيْن حسوماً[4]

وقال آخر:

جُمَادَيَيْنِ حَرَام[5]

فثنّوا ذلك على تمام الاسم على الأصل من غير حذف، والعدول عن الأصل والقياس والنقل من غير دليل لا وجه له"([6]).

---

[1]- الإنصاف ص 612.

[2]- انظر: ائتلاف النصرة ص 71، والمخصص 429/4، والإنصاف ص 612.

[3]- بيت من الرجز نسب لامرأة من فقعس في سر صناعة الإعراب، لأبي الفتح ابن جني، تحقيق: د. حسن هنداوي،(دون معلومات عن الطبعة ودار النشر) 489/2، شرح المفصل،42/4، والخزانة 456/7، وبلا نسبة في الممتع الكبير في التصريف لابن عصفور الإشبيلي، تحقيق د. فخر الدين قباوة، ط1، مكتبة لبنان، بيروت، 1996، ص386. والمقرب 45/2، والمخصص 429/4.

[4]- بيت من الرجز لم ينسب لشاعر معين وهو موجود في الإنصاف ص 613.

[5]- بيت من الرجز لم ينسب لشاعر معين وهو موجود في الإنصاف ص 613.

[6] - الإنصاف ص 613.

وقد أجاب البصريون عما ا ستدل به الكوفيون على النحو الآتي:

أمّا قولهم: تحذف الألف المقصورة لكثرة حروف الكلمة وطولها، فقالوا فيه:

" كثرة الحروف لا تكون علة موجبة للحذف، وإنّما ذلك في ألفاظ يسيرة، نُقلت عنهم على خلاف الأصل والقياس، فيجب الاقتصار على تلك المواضع، ولا يقاس عليها غيرها، إذ ليس الحذف للكثرة قياساً مطرداً، وإذا وجب الاقتصار على ما نُقل عنهم من الحذف للكثرة بطل أنّ الحذف ها هنا للكثرة لو رد النقل بخلافه"[1].

أما قياسهم على (اشهباب وكينونة) فمردودٌ، حيث قالوا:

" وأما استشهادهم بـ (اشهباب وكينونة) والأصل فيهما : اشهيباب وكيَّنونة بالتشديد، فمخالف لما وقع الخلاف فيه؛ لأن الثقل فيهما لازم في أصل الكلمة غير عارض، بخلاف ما وقع الخلاف فيه، فإنّه غير لازم في أصل الكلمة، بل هو عارض؛ لأن التثنية عارضة، وليست لازمة، ثم أيضاً استشهادهم بـ (كينونة) وأنّ أصلها كيّنونة بالتشديد لا يستقيم؛ لأنّه شيء لا يقولون به، لأنّ الأصل عندهم في كينونة: كونونة، فأبدلوا من الواو ياء، فكيف يستشهدون على صحة مذهبهم بشيء لا يعتقدون بصحته؟ فدلّ على صحة ما قلناه"[2].

أمّا الإمام الشاطبي – رحمه الله – فيظهر من كلامه بعد عرضه للمسألة ميله لرأي البصريين في عدم جواز حذف الألف المقصورة فيما كثرت حروفه؛ لقلة السماع، فلو كثر السماع به لجاء كثيراً وكان مشتهراً، يقول[3]:

" فإن صحّ ما نقله الكوفيون فيكون، ولا بُدَّ من الشذوذ المقصور على النقل، إذ لو كَثُر لقضت العادةُ باشتهاره حتى يحفظ منه غيرهم شيئاً، فإذا لم يكن كذلك ولا بدّ من تصديق الرواة فيكون من الشاذ".

---

[1]– الإنصاف 613–614.

[2]– المرجع السابق ص 614.

[3]–المقاصد الشافية 449/6.

الإضافة إلى المركب العددي

يقول الشاطبي[1]:

" ومما جاء في هذه اللفظة من غير المألوف إضافةُ الصدر إلى العجز، أنشد الكوفيون عليه قول الشاعر:

كُلِّفَ من عَنَانِهِ وَشِقْوَتِهْ

بنتُ ثَمَاني عَشَرةٍ من حِجَّتِهْ [2]

عومل معاملة (مَعْد يكربٍ) فيمن يُضيف، ولكنه شاذ جداً، قال السيرافي في البيت: لم يعرفه البصريون".

عرض المسألة:

ذهب الفراء والكوفيون إلى أنّه يجوز إضافة صدر العدد المركب إلى العجز، نحو (خمسةَ عشرٍ) يقول الفراء[3]:

" ولو نويت بخمسة عشر أن تضيف الخمسة إلى عشر في شعر لجاز، فقلت ما رأيتَ خمسةَ عشرٍ قط خيراً منها؛ لأنّك نويت الأسماء ولم تنوِ العدد".

وقال الرضي[4]:

" وأجاز بعض الكوفيين إضافة النيف إلى العشرة، تشبيهاً بالمضاف والمضاف إليه حقيقةً ".

وقال الأزهري[5]:

" وحكى الكوفيون وجهاً ثالثاً وهو أن يضاف الجزء الأول إلى الجزء الثاني، فيعرب الجزء الأول بحسب العوامل، ويجر الجزء الثاني بالإضافة ".

---

[1]–المقاصد الشافية 268/6.

[2]–بيتان من الرجز نسبا لنقيع بن طارق في شرح التصريح 275/2، وهو بلا نسبة في معاني القرآن للفراء ج 34/2، 242، وانظر شرح الرضي 360/2، وشرح الأشموني 627/3، وشرح التسهيل 402/2.

[3]–معاني القرآن للفراء 34/2.

[4]–شرح الرضي 359/2.

[5]–شرح التصريح 275/2.

وقال ابن مالك[1]: " وأجاز الفراء إضافة صدر العدد المركب إلى عجزه" .

وقد استدل الكوفيون لما ذهبوا إليه، بأن قالوا: " إنّما قلنا بجوازه؛ لأنّه قد جاء ذلك عنهم في استعمالهم، قال الشاعر:

كُلَّفَ من عَنَانِهِ وَشِقْوَتِهْ

بِنْتَ ثَمَاني عَشْرَةٍ مِنْ حِجَّتِهْ

لأنّ النيف اسم مظهر كغيره من الأسماء المظهرة التي يجوز إضافتها، فجاز إضافتُه إلى ما بعده، كسائر الأسماء المظهرة التي يجوز إضافتها"[2].

أمّا البصريون فذهبوا إلى أنّه لا يجوز ذلك، وحجتهم التي استندوا إليها أنّه " قد جُعل الاسمان اسماً واحداً، فكما لا يجوز أن يضافَ الاسمُ الواحدُ بعضُه إلى بعضٍ فكذلك ها هنا. وبيان هذا أنّ الاسمان لما رُكِّبا دلّا على معنىً واحدٍ ، والإضافة تُبْطلُ ذلك المعنى، ألا ترى أنك لو قلت:

(قَبَضْتُ خمسةَ عشرَ) من غير إضافة، دلّ على أنك قد قبضتَ خمسةً وعشرةً، وإذا أضفتَ، فقلت: قبضتُ خمسةَ عشرٍ، دلّ على أنّك قبضت الخمسة دون العشرة، كما لو قلت:(قبضتُ مالَ زيدٍ)، فإن المالَ يدخل في القبض دون زيدٍ، وكذلك (ضربتُ غلامَ عمروٍ) فإن الضرب يكون للغلام دون عمروٍ، فلما كانت الإضافة تبطل المعنى المقصود، والتركيب وجب أن لا تجوز"[3].

وقد أجاب البصريون عن كلمات الكوفيين التي استدلوا بها، فأمّا احتجاجهم، بقول الشاعر:

بِنْتُ ثَمَانِي عَشْرَةٍ من حِجَّتِهْ

---

[1]- شرح التسهيل 402/2.

[2]-الإنصاف ص 266.

[3]-المرجع السابق ص 266-267.

قالو فيه: لا يعرف قائله، (ولا يؤخذ به على أنّا نقول: إنّما صَرَفَهُ لضرورة الشعر[1]، وردّه إلى الجر، لأنّ (ثماني عشرة) لما كانا بمنزلة اسمٍ واحدٍ، وقد أضيف إليهما بنت في قوله (بنت ثماني عشرة) رُدَّ الإعراب إلى الأصل بإضافة (بنت) إليها، لا بإضافة (ثماني) إلى (عشرة) وهم إذا صرفوا المبني للضرورة ردوه إلى الأصل"[2].

أمّا قولهم: إنّ النيفَ اسمٌ مظهرٌ، لذا يجوز إضافته كغيره من الأسماء المظهرة، فردوه بأنّه اسمٌ مركب والتركيب ينافي الإضافة؛ لأنّ التركيب يَجعلُ الاسمين اسماً واحداً، فيدلان على مسمى واحدٍ، أمّا الإضافة، فإنّ المضاف يدل على مسمى والمضاف إليه يدل على مسمى آخر، يقول ابن الأنباري[3]:

" وأمّا قولهم: إنّ النيفَ اسمٌ مظهرٌ، كغيره من الأسماء المظهرة، ... قلنا: إلا أنّه مركبٌ ، والتركيب ينافي الإضافة؛ لأنّ التركيب أن يُجعلَ الاسمان اسماً واحداً لا على جهة الإضافة، فيدلان على مسمى واحدٍ، بخلاف الإضافة، فإن المضاف يدل على مسمى، والمضاف إليه يدل على مسمى آخر، وإذا كان التركيب ينافي الإضافة، كما أنّ الإضافة تنافي التركيب على ما بينّا وجب أن لا يجوز إضافة النيف إلى العشرة، لاستحالة المعنى ".

وأمّا الإمام الشاطبي فقد وافق البصريين في هذه المسألة، في عدم جواز الإضافة للصدر في الاسم المركب تركيباً عددياً، وهذا واضحٌ في قوله[4]: " من غير المألوف" وقوله: " شاذ" ردّاً على احتجاج الكوفيين به.

ولعلّ جمهور النحاة منعوا الإضافة لعدم وجود القياس، ولاعتبار المركب العددي اسماً احداً ولعدم السماع عن العرب في غير ما ذكر من قولهم:

بِنْتَ ثَمَاني عَشْرَةٍ من حِجَّتِهْ

خاصة وأنّ هذا البيت مجهول النسبة حتى يُعرف مدى الاحتجاج به، أي هل ممن يحتج بشعرهم في قواعد اللغة العربية وألفاظها أم لا.

---

[1]–انظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب؛ لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: د. رجب محمد عثمان، ود. رمضان عبد التواب، ط1، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1418–1998، ص 760.

[2]–الإنصاف ص 267.

[3]–المرجع السابق ص 268.

[4]–المقاصد الشافية 268/6.

الاسم المجرد والاسم المزيد

يقول الشاطبي[1]:

" معنى التَّجرُّد التَّعرِّي من الزيادة، فما ليس بعضُه زائداً يسمى مجرداً، ويريد أنّ الاسم على قسمين، مجردٍ من الزيادة ومزيدٍ فيه، فأمّا المجرد من الزيادة فمنتهى ما يبلغه من الحروف خمسة أحرف... وما ذكره هو مذهب البصريين، وأمّا الكوفيون فذهبوا إلى أنّ كلَّ اسمٍ زادت حروفه على ثلاثة ففيه زيادة، فإن جاءت على أربعة، نحو أحرف جَعْفَر ففيه زيادة حرفٍ واحدٍ، واختلفوا في الزائد، فذهب الكسائي إلى أنّ الزائد هو الحرف قبل الآخر، وذهب يحيى بن زياد الفراء إلى أنّ الزائد هو الآخر، هذا إن كان رباعياً، وإذا كان خماسياً ففيه زيادة حرفين ".

عرض المسألة:

ذهب الكوفيون إلى أنّ كل اسم زادت حروفه على ثلاثة أحرف فيه زيادة، نحو: (جعفر) فيه زيادة حرف واحد، وقد اختلفوا فيه، فذهب الكسائي إلى أنّ الحرف الزائد في الاسم الرباعي هو الحرف قبل الآخر، وذهب الفراء إلى أنّ الزائد هو الحرف الآخر، أمّا إذا كان الاسم على خمسة أحرفٍ، نحو: سفرجل ففيه زيادة حرفين[2].

وقد احتجّوا بأن قالوا:

" لأنّا أجمعنا على أنّ وزن (جَعْفَر) فَعْلَل، ووزن (سَفَرْجل) فَعَلَّل، وقد علمنا أنّ أصل (فَعْلَل، و فعَلَّل) فاء وعين ولام واحدة، فقد علمنا أنّ إحدى اللامين في وزن جعفر زائدة، واللامان في وزن سفرجل زائدتان، فدلّ على أنّ في جعفر حرفاً زائداً من حرفيه الأخيرين، وأنّ في (سَفَرجَل) حرفين زائدين"[3].

أمّا البصريون فذهبوا إلى أنّ الاسم المجرد لا يتجاوز خمسة أحرف، أي أن بنات الأربعة والخمسة ضربان غير بنات الثلاثة، معنى ذلك أن الاسم الرباعي والخماسي نحو (جعفر، وسفرجل) لا زائد فيهما[4].

---

[1]–المقاصد الشافية 8/251–252.

[2]–انظر: الإنصاف ص 635، وائتلاف النصرة ص 84، وشرح التصريح 2/358.

[3]–الإنصاف ص635، وانظر المقاصد الشافية 8/253.

[4]–انظر: الإنصاف ص 635، وائتلاف النصرة ص 84.

قال سيبويه[1]:

" فأمّا جعفرٌ فمن بنات الأربعة، لا زيادة فيه، لأنّه ليس شيء من أمهات الزوائد فيه، ولا حروف الزائد التي تجعلها زوائد، وإنّما بنات الأربعة صنفٌ لا زيادة فيه كما أن بنات الثلاثة صنفٌ لا زيادة فيه" .

وقال[2]:

" وأمّا سَفَرْجَلٌ فمن بنات الخمسة وهو صنف من الكلام، وهو الثالث: وقصته كقصة جعفر، فالكلام لا زيادة فيه ولا حذف".

وقال المازني[3]:

" وتكون الأسماء على خمسة أحرفٍ لا زيادة فيها".

وقد احتجّ البصريون لما ذهبوا إليه بأنّ (جعفر) إذا كان به حرف زائد، لا بد وأن يكون وزنه فَعْلَر؛ لأنّ الزوائد توزن بلفظها، وإن كان الحرف الزائد (الفاء) فيجب أن يكون وزنه (فَعْفَل)، وإن كان الحرف الزائد (العين) فيجب أن يكون على (فَعَّل)، وإذا كان الجيم هو الحرف الزائد فوجب أن يوزن على (جعْفَل) ، وكذلك الحال مع سفرجل، يقول سيبويه[4]:

" فمن زعم أن الراء في جعفرٍ زائدة، أو الفاء، فهو ينبغي أن يقول إنّه فَعْلَرٌ وفَعْفَلٌ، وينبغي له إنْ جعل الأولى زائدة أن يقول جَعْفَل، وإنْ جعل الثاني أو الثالث أن يقول فَعْعَلٌ وفَعْفَلٌ ".

فإذا كان هذا لا يقول به أحد، دلّ على أنّ حروفه كلها أصول، يقول سيبويه[5]:

" فإذا قال هذا النحو جعل الحروف غير الزوائد، زوائد وقال ما لا يقوله أحد".

---

[1]–الكتاب 328/4.

[2]–المرجع السابق، الصفحة نفسها.

[3]–المنصف ص 28.

[4]–الكتاب 328/4، وانظر: شرح التصريح 358/2، المقاصد الشافية 253/8.

[5]–الكتاب /328.

أمّا الإمام الشاطبي –رحمه الله– فصرح بصحة ما ذهب إليه البصريون لقوله[1]:" ومذهب البصريين هو الصحيح" .

وقد علّل ذلك بقوله[2]:

" لأنّ الزيادة لا يُقدم على القول بها إلّا بدليل، وإلّا فالأصل أن يُقال في أحمر ونحوه: إنّ الهمزة أصلية، لكن لما كان المعنى شيءٌ له حمرة، وعلمنا بالضرورة أنّ الأحمرَ لم يلتقِ مع الحمرة في حروفه اتفاقاً من غير قصد كاتفاق أحمر مع أحمد في ثلاثة الحروف الأول، ثبت لنا من استقراء كلام العرب أنّ العرب لحظت في الأحمر لفظ الحمرة، فظهر لنا بذلك أنّ الهمزة زائدة، فحكمنا بذلك، وكذلك ما أشبه هذا مما يدل على الزيادة فبأي وجهٍ يحكمُ في راء جعفر أنّها زائدة ولم نجد فيها دليلاً على أنّها كالهمزة في أحمر...".

---

[1]–المقاصد الشافية 252/8.

[2]–المرجع السابق، الصفحة نفسها.

المبحث الثالث : الظواهر والعلل الصرفية

امتازت اللغة العربية بعدد من الظواهر والعلل الصرفية التي تميزها عن غيرها من اللغات الإنسانية، كظاهرتي النسب والتصغير، وكالإعلال والإبدال وغيرها، ولعلّ ذلك يرجع إلى اختصاص الظاهرة بمبنى الكلمة الواحدة، أي الزيادة في المبنى يعطي زيادة في المعنى، لأنّ العربية تميل إلى الإيجاز والاختصار، ولعلّ المسائل الصرفية التي عرض لها الشاطبي بين المدرستين تناولت بعض هذه الظواهر، وهي:

تصغير الاسم الخماسي

يقول الشاطبي[1]:

" وقد أجاز الكوفيون في التصغير حذف ما قبل الآخر كيف كان، فيقولون سُفيرَلة في سَفَرجَلة".

عرض المسألة:

الاسم الخماسي في العربية قد يكون مجرداً أو مزيداً، والمجرد على نوعين: ما قبل آخره صحيح، نحو: سفرجل أو معتل نحو: تمثال، وعصفور وقنديل، فعند تصغير المعتل يحذف حرف العلة، فيصبح تُمَيثل، وعُصَيفر، وقُنَيدل، وأمّا الصحيح فاختلف في تصغيره، حيث ذهب الكوفيون إلى جواز حذف ما قبل الحرف الآخر عند تصغير الخماسي، فيقولون في سَفَرْجَلَة سُفيرلة، وخُزَيْعِيلَة في خُزَعْبَلَة خُزَيْعِيبلة، فقاسوا ذلك على فريزق في فرزدق.

أمّا البصريون فذهبوا إلى عدم جواز ذلك إلّا مع حروف الزيادة وما يشبهها[2]، فحرف الجيم في سَفَرْجَلَة ليس من حروف الزيادة، يقول سيبويه[3]:

" ... وكذلك الخُزَعبلة تقول خُزَيعيبة، ولا يجوز خُزَيْعيلة؛ لأنّ الباء ليست من حروف الزيادة".

---

[1]–المقاصد الشافية 223/7.

[2]–انظر: شرح جمل الزجاجي، لابن عصفور الإشبيلي، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1419هـ–1998م، 446/2، والكتاب 448/3.

[3]–الكتاب 449/3.

أمّا قياس الكوفيين على فريزق في قولنا: (فرزدق) فلا يجوز؛ لأنّ هناك فرق بينهما؛ حيث إن في فرزدق حذف الحرف ما قبل الآخر، وهو حرف الدال، والدال تشبه التاء، وهي من حروف الزيادة، لذا جاز حذفه، يقول سيبويه: [1]

" وكذلك نقول في فرزدق فريزدٌ، وقال بعضهم فريزقٌ؛ لأنّ الدال تشبه التاء، والتاء من حروف الزيادة، والدال من موضعها، فلما كانت أقرب الحروف من الآخر كان حذف الذال أحب إليه، إذ أشبهت حروف الزيادة وصارت عنده بمنزلة الزيادة ".

وقال ابن عصفور[2]:

" الاسم الذي على خمسة أحرف لا يخلو من أن يكون فيه زيادة، أو لا يكون فيه زيادة، فإن لم تكن فيه، حذفت آخره، نحو: سفرجل نقول : سُفَيرِج... إلّا أن يكون ما قبل الآخر حرفاً من حروف الزيادة، أو حرفاً يشبه في المخرج ما هو من حروف الزيادة، نحو (خَدَرْنقَ) و(فرزدق)، فالنون من حروف الزيادة، والدال تشبه حروف الزيادة فنقول فيها: خُدَيرق، وفُرَيزد، وفُرَيزق".

أمّا الإمام الشاطبي_ رحمه الله _ فقد ذهب مذهب البصريين في المسألة، في عدم جواز حذف ما قبل الآخر في تصغير الخماسي المجرد إن لم يكن من أحرف الزيادة، وإن كان من أحرف الزيادة مثل خدرنق، أو ما يشبهها مثل فرزدق، فهو جائز، إذ يقول([3]):

" ... فيقولون سُفَيرلَة في سَفَرْجَلة، وكأنّه قياسٌ على فُريزق في فرزدق، وقد بان الفرق بينهما، فالصحيح أنّه لا يجوز في تصغيرٍ ولا تكسير".

---

[1]-الكتاب 448/3.

[2]- شرح جمل الزجاجي 446/2.

[3]- المقاصد الشافية 223/7.

تصغير الاسم الثلاثي معتل العين

يقول الشاطبي[1]:

" ... فما كان ثانيه واو أو ياء لم ينقلب إلى حرف آخر، ولم ينقلب إليها حرف آخر بقي على حاله، فتقول في (حَوْل): حُوَيْل، وفي (عُود): عُوَيد، وفي (قَوْل): قُوَيل وفي (سَوط): سُوَيط، وفي (دَيْر): دُيَير، وفي (زَيْد): زُيَيْد، وفي (بيت): بُيَيت، وفي (شيخ) شُيَيْخ، هذا ما يقتضيه نظمُه، وهو صحيح على مذهب البصريين، خلافاً لما ذهب إليه الكوفيون من تجويزهم أن تقلب الياء واواً؛ للضمة، فيقولون في (بيت): بُويَت، وفي (شيخ) شُوَيخ، وفي (عَيْن) عُوَينة، وفي سَيرَ: سُوَير".

عرض المسألة:

ذهب البصريون إلى أنّ الاسم الثلاثي معتل العين بالياء تبقى ياؤه عند التصغير في قولنا: عيد عُيَيد، وبيتَ بُيَيت. يقول أبو حيان[2]: " فإن كان ياء نحو: (شيخ) فمذهب البصريين: شُييخ".

أمّا الكوفيون فذهبوا إلى جواز أن تقلب الياء واواً[3] لملاءمة الواو للضمة التي قبلها، فيقولون في (شيخ): شويخ وفي (بيت): بُويت، يقول أبو حيان[4]:

" ومذهب الكوفيين جوازُ هذا، وجواز قلب الياء واواً؛ لضمة ما قبلها، نحو : شيخ شُويخ"

كما أنّهم قاسوا ذلك على ما سمع عن العرب في (ناب) نويب، وأصل الألف فيها ياء، يقول

---

1 – المقاصد الشافية 355/7.

2 – الارتشاف ص 359.

3 – انظر: شرح الأشموني 715/3.

4 – الارتشاف ص 359.

الشاطبي[1]:

" وإنّما قالوا ذلك؛ لأنّهم سمعوا في (ناب) وأصله الياء: (نُوَيب) ".

إلّا أنّ ما أورده الكوفيون من أدلة تبين صحة مذهبهم، وُصِفت بالشذوذ، يقول أبو حيان[2]:

" ... نحو: شُويخ، وسُمع في بيضة بويضة بالواو، وهو شاذ عند البصريين".

أمّا الإمام الشاطبي – رحمه الله – فقد عرض قول الكوفيين في هذه المسالة التي أجازوا فيها قلب الياء واواً؛ مناسبةً لضمة التصغير قبلها في مثل بيت بُويت، إلّا أنّه وصف ذلك بالندرة في كلام العرب؛ لأنّه لم يكثر فيه السماعُ عنهم، وعليه قال أنّه نادرٌ لا يقاس عليه، حيث يقول[3]: " وعلى كل تقدير فهو نادرٌ، والنادر لا يعتد به".

وهكذا فقد كان الشاطبي موافقاً للبصريين في تصغير الاسم الثلاثي معتل العين واواً أو ياءً اعتماداً على القياس، وقلة السّماع ببقاء كل منهما عند التصغير، نحو: عُود عُويد، وعيد عُييد.

---

[1] – المقاصد الشافية 355/7.

[2] – الارتشاف ص 359، وانظر: شرح الأشموني 715/3.

[3] – المقاصد الشافية 356/7.

حكم التقاء الهمزتين

يقول الشاطبي[1]:

" وهكذا الحكم الذي تقرر من لزوم الإبدال هو مذهب النحويين البصريين، فلم يخرج عن طريقتهم، وأمّا الكوفيون فيذهبون إلى صحة التحقيق فيهما معاً ".

عرض المسألة:

إذا وقعت همزتان في كلمة واحدة، ذهب البصريون إلى لزوم إبدال الهمزة الثانية حرف مد من جنس الحركة الأولى[2]، نحو: آدم، وأومن، وإيمان، فالأصل فيها أَأْدم، وأُأْمِن، وإِأْمان[3].

وقد أوجبوا ذلك لعُسر النطق بهما، فأبدل من الثانية حرفٌ من جنس حركة ما قبلها ليزول هذا الثقل[4].

أمّا الكوفيون فذهبوا إلى لزوم تحقيق الهمزتين، يقول ابن هشام[5]: " وأجاز الكسائى أن يبتدأ (أُؤتمن) بهمزتين ومن ذلك قول الشاعر:

فَإِنّكَ لا تَدْرِي مَتَى المَوتُ جَائِيء إِليكَ ومَا يُحدِثُ الله في غَدِ[6]

ومن ذلك قراءة بعض القراء: ﴿ إِئلَافِهِمْ رِحْلَةَ الشِّتَاءِ وَالصَّيْفِ ﴾ " [1] بتحقيق الهمزتين، لكن البصريين وصفوا هذه القراءة بالشاذة[2].

---

[1] – المقاصد الشافية 82/9.

[2] – انظر: أوضح المسالك 383/4، وشرح الأشموني 837/3.

[3] – انظر: المساعد على تسهيل الفوائد، لبهاء الدين ابن عقيل، تحقيق: د. محمد بركات، د.ط، دار الفكر، دمشق، 1400هـ – 1980م، 104/4.

[4] – انظر: شرح الأشموني 837/3، والمساعد 104/4.

[5] – أوضح المسالك 383/4.

[6] – لم ينسب البيت لشاعر معين، وهو موجود من الخصائص 143/3، والمقاصد الشافية 82/9.

أمّا الإمام الشاطبي فذهب مذهب البصريين، ورفض مذهب الكوفيين؛ لندرة السّماع، حيث يقول[3]:

" ولكن الظاهرَ من السماع ندورُ هذا بحيث لا يعَتدُّ به في القياس المستمر، مثل ما حكى أبو زيد، وأبو حسن من قولهم:

عَفَر الله خطائئه، وحكى أبو زيد وغيرُه: دريئة ورائيء " ، وأورد البيت السابق، ثم قال:

" والصوابُ في هذا كلِّه أن يُقاس على ما اشتهر ويُوقَف على السماع خِلافَه" .

يفهم من كلامه، أنّ موافقته للبصريين، كان اعتماداً على الأشهرِ عند جمهور النحاة واللغويين، وكثرة ما ورد سماعاً عن العرب خلافاً لما ورد شاذاً فلا يقاس عليه؛ لقلة شواهده الشعرية والنثرية، وكذلك طلباً للتخفيف بتسهيل الهمزة الثانية من جنس حركة الهمزة الأولى، في أول الكلمة، مثل: آلف وأولف وإيلاف ، وآخر الكلمة مثل جائي، بدلاً من جائيء.

---

[1] – قريش: 2.

[2] – انظر: أوضح المسالك 383/4، والأشموني 837/3. .

[3] – المقاصد الشافية 82/9.

كما كان الشاطبي مناصراً للبصريين في المسائل السابقة، كذلك تفلت منهم ومن الكوفيين على السواء في بعض المسائل التي لم يرجح فيها رأي فريق على آخر، ومن هذه المسائل:

النسب إلى صيغتي فَعيل وفُعيل

يقول الشاطبي[1]:

" فالحاصل أنّ ما كان على (فَعيل، وفُعيل) إمّا أن يكون صحيحَ اللام، أو معتلَّها، فإن كان معتل اللام كان (فَعَليٌّ) و(فُعَليٌّ) قياساً، وإن كان صحيحَ اللام لم يكن قياساً فيه، فإن جاء منه شيء فموقوفٌ على السماع، وإن قاسه أحدٌ فالناظم مخالفٌ فيه... وقد جعل المبرد ذلك قياساً فأجراه في كل ما كان على أحد البناءين للقياس والسماع... وهو في ذلك ذاهبٌ مذهب الكوفيين، إذ قالوا بالقياس أيضاً فيهما.. ومذهب الناظم هو مذهب سيبويه والجمهور".

عرض المسألة:

إنّ النسب إلى صيغتي (فَعيل، وفُعيل) صحيحتي اللام نحو: جَمِيل، وعَقيل يكون على صيغة فَعَلي وفُعَلي، وهذا مذهب الكوفيين والمبرد من البصريين[2].

وقد استدلوا لمذهبهم هذا بالقياس والسّماع:

أولاً: القياس، فدخول ياء النسب على الاسم الذي فيه ياء ساكنة قبل آخره تجتمع فيه عدد من الياءات، الياء الساكنة، وياء النسب والكسرة، وباجتماعها يحدث ثقل؛ لذا حذفوا الياء الساكنة للتخفيف.

---

[1] – المقاصد الشافية 7/500-501.

[2] – انظر: المرجع السابق 7/501.

يقول المبرد[1]: " واعلم أنّ الاسم إذا كانت فيه ياء قبل آخره، وكانت هذه الياءُ ساكنة، فحذفُها جائز؛ لأنّها حرفٌ ميت، وآخر الاسم ينكسر لياء الإضافة، فتجتمع ثلاث ياءات مع الكسرة، فحذفوا الساكنة لذلك" .

ثانياً: السّماع، حيث سمع عن العرب مجيء ذلك، ففي فَعيل قولهم: ثَقَفيٌّ في: ثَقِيف، وفي (فُعَيل) قولهم: قُرشِيٌّ في قُرَيش، وكذلك سُلَمِيٌّ في: سُلَيم، وهُذَلِيٌّ في : هُذَيل: وخُرَبِيٌّ في: خُرَيب... [2].

أمّا البصريون فذهبوا إلى أنّ (فَعيل وفُعيل) إن كانا صحيحي اللام، وجب إثبات الياء فيهما، فيقولون في (ثقيف): ثَقِيفيّ، و(عَقِيل) عَقِيليّ، و(قُريش): قُرَيشي، و(نُمير) نُمَيريّ، يقول المبرد[3]: " سيبويه وأصحابه يقولون: إثباتها هو الوجه" أي إثبات الياء".

وقال ابن عقيل[4]: " وقد يقال: فُعلي وفَعليّ في فعيل وفَعيل صحيح اللام كقولهم في هُذيل: هُذلي، وفي ثقيف ثقفيّ، والقياس عدم الحذف، فنقول: هُذيليّ، وثَقيفيّ".

وقال أبو حيان[5]: " وإنّ كانا صحيحي اللام، فمذهب سيبويه إثبات الياء، فتقول: قُرَيشيّ، وثَقِيفيّ".

وقال الأشموني[6]: " وإن كانا صحيحي اللام اطرّد فيهما عَدَمُ الحذف، كقولهم في: عَقِيل وعُقَيل، عَقِيلي، وعُقَيلي، وهذا مذهب سيبويه "، وقد أنشد سيبويه قول الشاعر:

---

[1] – المقتضب 133/3.

[2] – انظر: الكتاب 335/3–336، وشرح الأشموني 733/3، والارتشاف ص615، والمقاصد الشافية 500/7–501.

[3] – المقتضب 133/3.

[4] – المساعد 367/3.

[5] – الارتشاف ص 615.

[6] – شرح الأشموني 733/3.

بِكُلِّ قُرَيْشيٍّ! عَلَيهِ مَهَابةٌ سَريعٍ إِلى دَاعي النَّدَى والتَّكَرُّمِ [1]

أمّا ما جاء به الكوفيون من ألفاظ حذفت فيها الياء، فوصفوه بالشذوذ[2].

أمّا الإمام الشاطبي فكان موقفه وسطاً دون ترجيح لمذهب البصريين أو الكوفيين، ولعلّ ذلك يرجع إلى صحة ما قاله البصريون اعتماداً على القياس وكثرة السماع، وكذلك صحة ما قاله الكوفيون اعتماداً على ما ورد في عدة أمثلة شذوذاً عن العرب في النسب إلى قريش قرشي وثقيف ثقفي.

[1] – لم ينسب البيت لشاعر معين وموجود في الكتاب 337/3، وشرح المفصل 11/6.

[2] – انظر: التحليل الصرفي، ياسين الحافظ، محمد علي سلطاني، ط1، دار العصماء، سورية، د.ت، ص212، وانظر: أوضح المسالك 336/4، والارتشاف ص 615.

الوقف على الاسم المهموز الآخر

يقول الشاطبي[1]:

" وأمّا النقل الجائز فالنقل من المهموز، وعليه دلّ مفهومُ قوله: (من سوى المهموز)، أي أنّ البصري يرى النقل من المهموز ويجوز ذلك عنده، فتقول في رأيتُ الخَبْءَ: رأيت الخَبَأْ، وفي أحببتُ الدِّفْءَ: أحببتُ الدِّفَأْ وفي كرهتُ البُطْءَ، كرهتُ البُطَأْ... ومذهب الكوفيين وابن الأنباري جوازُ النقل في غير المهموز".

عرض المسألة:

ذهب الكوفيون إلى جواز نقل الفتحة إلى الحرف الساكن في غير المهموز[2]، فيقولون:

رأيتُ النَّقَرْ في رأيتُ النَّقْرَ، وحَمَلْتُ العِدَلْ في حملت العِدْلَ، وكسرتُ القُفَلْ في كسرتُ القُفْلَ وإلى ذلك ذهب الأخفش، والجرمي من البصريين، يقول أبو حيان[3]:

" وأجاز الأخفش والجرمي والكسائي والفراء النقل في الفتحة إلى الحرف الساكن، إن لم يكن مهموزاً يقولون: رأيتُ العِلَمْ بنقل حركة الميم إلى اللام".

كما وأجاز الأخفش ذلك في رأيتُ عُمَرْ وقتلتُ خالدْ، إذا حذف التنوين في الوصل، ولم تبدل منه ألفاً، يقول الأشموني[4]:

" ... وأجاز ذلك الكوفيون؛ ونقل عن الجرمي أنّه أجازه، وعن الأخفش أنّه أجازه في المنَون على لغة من قال: رأيتُ بَكْرْ" .

---

[1] – المقاصد الشافية 66/8.

[2] – انظر: شرح التصريح 342/2، والمساعد 318/4.

[3] – الارتشاف ص811.

[4] – شرح الأشموني 754/3.

أمّا البصريون فلم يجيزوا ذلك، بل أجازوا النقل من المهموز فيقولون في رأيتُ الخَبْءَ: رأيتُ

الخَبَأْ ، وفي كرهت البُطْءَ: كرهتُ البُطَأْ[1].

وإنّما اختاروا الهمزة لثلاثة أوجه:

الأول: سماعهم ذلك عن العرب، يقول سيبويه[2]: " واعلم أنّ ناساً من العرب كثيراً يُلْقُون على الساكن الذي قبل الهمزة حركة الهمزة، سمعنا ذلك من تميم وأسد".

الثاني: أنّ الهمزة بعد الساكن لا تظهر؛ لأنّها أخفى الحروف في الوقف، أمّا إذا جاءت بعد متحركٍ فتظهر، يقول سيبويه[3]:

" ... يريدون بذلك بيان الهمزة، والساكن لا ترفع به لسانك عنه بصوت، لو رفعت بصوتٍ حرّكته، فلما كانت الهمزة أبعد الحروف وأخفاها في الوقف حرّكوا ما قبلها ليكون أَبين لها".

الثالث: أنّهم اختاروا الهمزة؛ لثقلها، فإذا جاء ما قبلها ساكناً كان النطق بهما صعباً، يقول الأشموني[4]:

" إنّما اغتفر ذلك في الهمزة؛ لثقلها، وإذا سُكِّن ما قبل الهمزة الساكنة كان النطق بها أصعب".

أمّا الشاطبي فقد اكتفى بعرض المسألة وأقوال البصريين والكوفيين، ومن شايعهم من النحاة والتابعين، ولعلّ ذلك يشير إلى أنّه يجيز النقل في المهموز وفي غير المهموز؛ طلباً للتخفيف عند الوقف؛ ولأنّ العرب لا يقفون على متحرك، كما وأنّه يشير إلى قبوله ما سمع عن العرب في هذه المسألة.

---

[1] – انظر: المقاصد الشافية 66/8، والمساعد 318/4.

[2] – الكتاب 177/4.

[3] –المرجع السابق، الصفحة نفسها.

[4] – شرح الأشموني 754/3

الفصل الثالث

مسائل الخلاف النحوي

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: موافقة الشاطبي للبصريين.

المبحث الثاني: موافقة الشاطبي للكوفيين.

المبحث الثالث: موقفه الوسط بين البصريين والكوفيين.

الفصل الثالث

مسائل الخلاف النحوي

إنّ الخلاف بين مدرستي البصرة والكوفة لم يقف بين علماء المدرستين في الزمان والمكان الذي دار الخلاف بينهما فيه، بل امتد إلى العلماء بعدهم ممن وافق البصريين أو الكوفيين، بل إنّ المؤلفات التي تعرضت لأبواب النحو العربي تدلل على أنّ النحاةَ بعدهم قد نهجوا منهج مدرسة البصرة أو منهج مدرسة الكوفة.

ولعلّ الشاطبي في كتابه (المقاصد الشافية) والذي تناول فيه المسائل النحوية التي وقع فيها الخلاف بين المدرستين، يؤكد اتباعه للمذهب البصري فيما عرض له من مسائل كما سنرى في الأسماء والأفعال والحروف...

ونحاول في هذا الفصل عرض بعض مسائل الخلاف التي وافق فيها البصريين أو الكوفيين أو التي انفرد بها وكان له فيها موقفٌ وسط .

المبحث الأول: موافقته للبصريين

لقد عرض الشاطبي كثيراً من مسائل الخلاف النحوي بين مدرستي البصرة والكوفة، محللاً ومفنداً ومرجحاً، وقد كانت معظم ترجيحاته أميل إلى المذهب البصري، اعتماداً على قوة أدلتهم، وصحة ردودهم، واحتجاجهم بكثرة السّماع في مسائل الخلاف النحوي، ومن أهم المسائل التي وافق فيها مدرسة البصرة، ما يأتي:

عامل الظرف والمجرور الواقعين خبر المبتدأ

يقول الشاطبي [1]:

"... المسألة الأولى: أنّ النحويين اختلفوا في العامل في الظرف والمجرور الواقعين خبراً على ثلاثة مذاهب:

---

[1] – المقاصد الشافية: 2/7–8

الأول: أنّ العامل فيها معنى الكون والاستقرار...
والثاني: أنّ العامل فيها المبتدأ بنفسه وهو رأي ابن خروف وكأنه استنبطه من كلام سيبويه بل هو كالنص.
والثالث: أنّ العامل فيهما هو المخالفة، ومعنى المخالفة أنّك إذا قلت: زيدٌ أخوك، فالثاني هو الأول، وكلٌّ واحدٍ منها يرفع الآخر. حكي هذا المذهب عن الكوفيين السيرافي، وابن الأنباري في الإنصاف" .

عرض المسألة:

تعددت مذاهب النحاة في هذه المسألة، فذهب أبو علي الفارسي والزمخشري وابن الحاجب من البصريين إلى أنّ العامل في الظرف والجار والمجرور هو الفعل، يقول أبو علي الفارسي[1]:
"وأمّا الجملة التي تكون خبر المبتدأ فعلى أربعةِ أضربٍ:
الأول: أن تكون جملةً مركبةً من فعلٍ وفاعلٍ، والثاني أن تكون مركبةً من ابتداء وخبر، والثالث: أن تكون شرطاً وجزاءً، والرابع: أن تكون ظرفاً...
والرابع: الظرفُ، والظرفُ على ضربين: ظرفٌ من الزمان، وظرفٌ من المكانِ، وظروف المكان تكون أخباراً عن الأحداث والأشخاص. مثال كونها أخباراً عن الأحداث قولنا: البيعُ في السوق، والصلاةُ في المسجدِ، والركضُ في الميدانِ، ومثال كونها أخباراً عن الأشخاص، نحو: زيدٌ في الدارِ، وعمروٌ في المسجدِ، واللصُّ في الحبسِ".
ويقول ابن الحاجب [2]: " وما وقع ظرفاً فالأكثر أنّه مقدرٌ بجملة".
ويقول الزمخشري [3]: " والخبر على نوعين: مفرد وجملة، فالمفرد على ضربين: خالٍ عن الضمير، ومتضمن له، وذلك: زيدٌ غلامك، وعمروٌ منطلق.
والجملة على أربعة أضربٍ: فعلية واسمية، وشرطية، وظرفية، وذلك: زيدٌ ذهب أخوه، وعمروٌ أبوه منطلقٌ، وبكرٌ إن تعطِهِ يشكرك، وخالدٌ في الدار".

---

[1] – الإيضاح للفارسي ص 92، 95.

[2] – الكافية في النحو: ابن الحاجب، تحقيق: د. طارق نجم عبد الله، ط1 ، مكتبة دار الوفاء، جدة، 1407 هـ، ص 76.

[3] – المفصل في صنعة الإعراب، لأبي القاسم محمود بن عمرو الزمخشري، تحقيق: د. علي أبو ملحم، ط1، مكتبة الهلال، بيروت، 1993، 44/1.

وقد استدل أصحاب هذا الرأي بالأدلة الآتية:

الأول: " إنّ أصلَ العمل للأفعال؛ لذا كان الأولى تقدير الفعل، يقول ابن يعيش[1] :
"إنّ الظروف والجار والمجرور لا بُدَّ لهما من متعلق به، والأصل أن يتعلق بالفعل، وإنّما يتعلق بالاسم إذا كان في معنى الفعل ومن لفظه، ولا شك أنّ تقدير الأصل الذي هو الفعل أولى" .
ويقول السيوطي[2]:
"ورجّحَ ابن الحاجب تبعاً للزمخشري والفارسي تقدير الفعل؛ لأنّه الأصل في العمل".

الثاني:

أنّ الفعل متعيِّن في الصلة؛ لأنّ الفعل مع الفاعل جملة، أما الاسم فليس كذلك، يقول الجرجاني[3]:
"ويدل على صحة أنَّا رأيناهم لا يصلون الأسماء، نحو: الذي والتي وما أشبه ذلك إلّا بالجمل، كقولك: الذي أخوه منطلقٌ زيدٌ، والذي خرج غلامُهُ عمرٌو، ولا يجوزُ الذي ضاربٌ زيدٌ، ولا الذي ضاربٌ غلامُكَ، حتى يقال: الذي هو ضاربٌ زيدٌ، والذي أخوه ضاربٌ زيدٌ، فيؤتى بجزءٍ آخر تصير به الصلة جملة، ألا ترى أنّك لا تكادُ تجَدُ نحو قراءة من قرأ: ﴿ تَمَامَاً عَلَى الّذِي أَحْسَنُ﴾[4]؛ لأنّ التقدير هو أحسنَ، فحُذِفَ المبتدأُ الذي هو (هو)، ولا يُقال: الذي ضاربٌ زيدٌ، وإنّما يجيءُ ذلك إذا طالَ الكلامُ، نحو: ما أنا بالذي قائلٌ لكَ شيئاً، يريدُ الذي هو قائلٌ".

وقد ذهب ابن السّراج وابن جنّي وابن مالك وغيرهم إلى أنّ العامل في الظرف والجار والمجرور هو الاسم؛ فالتقدير في (زيدٌ في الدار): زيدٌ مستقرّ في الدار.
يقول ابن السّراج[5]:

---

[1] – شرح المفصل 90/1.

[2] – الهمع 321/1.

[3] – المقتصد في شرح الإيضاح، لبعد القاهر الجرجاني، تحقيق: د. كاظم بحر المرجان، د. ط، دار الرشيد للنشر، العراق، 1982، 1/ 275–276.

[4] – الأنعام 154.

[5] – الأصول في النحو 63/1.

" أمّا الظروف من المكانِ فنحو قولك: زيدٌ خلفك، وعمروٌ في الدار، والمحذوف معنى الاستقرار والحلول وما أشبههما، وكأنّك قلت: زيدٌ مستقرٌّ خلفك، وعمرٌو مستقرٌّ في الدار".

ويقول ابن جنّي[1]:

" فإذا كان المبتدأ جثةً، ووقع الظرف خبراً عنه لم يكن ذلك الظرف إلا من ظروف المكان، تقول: زيدٌ خلفك، فـ (زيدٌ) مرفوع بالابتداء والظرف بعده خبر عنه، والتقدير: زيدٌ مستقرٌّ خلفك، فحذف اسم الفاعل تخفيفاً وللعلم به، وأُقيم الظرف مقامه، فانتقل الضمير الذي كان في اسم الفاعل إلى الظرف، وارتفع ذلك الضمير بالظرف، كما كان يرتفع باسم الفاعل، وموضع الظرف رفع المبتدأ ".

ويقول ابن يعيش [2]:

" وقال قوم منهم ابن السّراج إنّ المحذوف المقدر اسم، وإن الإخبار بالظرف من قبيل المفردات، إذا كان يتعلق بمفردٍ، فتقديره مستقر أو كائن ونحوهما ".

وقد استدل هؤلاء النحاة بالأدلة الآتية:

الأول: أنّ الأصل في الخبر أن يكون مفرداً لا جملة، وإضمار الأصل أولى من إضمار الفرع[3].

الثاني: أنّ تقدير اسم الفاعل أقل إضماراً من تقدير الفعل؛ لأنّ الفعل جملة، واسم الفاعل مفرد بالإجماع، يقول ابن يعيش [4]:

" إذا قدَّرت فعلاً كان جملةً، وإذا قدَّرت اسماً كان مفرداً، وكلما قلَّ الإضمار والتقدير كان أولى".

الثالث: إنّه قد ورد اجتماع اسم الفاعل والظرف، كقول الشاعر:

لَكَ العزّ إنْ مُوْلاكَ عزّ وإنْ تَهُنْ فَأَنْتَ لدىَ بَحْبوحةِ الهَوْنِ كَائن[5]

---

[1] – اللمع في العربية، لأبي الفتح بن جني، تحقيق: حامد المؤمن، ط 2، عالم الكتب، بيروت، 1405هـ، ص 75.

[2] – شرح المفصل 90/1.

[3] – انظر: المرجع السابق، الصفحة نفسها.

[4] – المرجع السابق ، الصفحة نفسها.

[5] – لم ينسب البيت الشاعر معين وهو موجود في شرح التسهيل 317/1.

يقول ابن مالك[1]: " ويدل على أنّ تقدير اسم الفاعل أولى أربعة أوجه:
أحدها: أنّ اجتماع اسم الفاعل والظرف قد ورد"، وقد ذكر البيت السابق، ثم قال: " ولم يرد اجتماع الفعل والظرف في كلام يُستشهد به، وإلى هذا البيت ونحوه أشرت بقولي: وربما اجتمعا لفظاً ".

الرابع: إنّ الاسم صالح للتقدير في كل موضع، بخلاف الفعل فإنّه لا يتقدر في نحو: أمّا عندك فزيد، وجئتُ فإذا عندك زيدٌ؛ لأنّ (أمّا) و (إذا) المفاجأة لا يأتي بعدها الفعل[2].

أمّا ابن خروف فذهب إلى أنّ العامل في الظرف والجار والمجرور هو المبتدأ، وهو مذهب سيبويه[3].

وقد رُدَّ هذا المذهب من أوجه عدة:

الأول: أنّه مخالفٌ لما اشتهر عند البصريين من غير دليل[4].

الثاني: أنّ المبتدأ عامل رفع باتفاق، وهو ليس عامل نصب، وما اتُّفق عليه أولى[5].

الثالث: "أنّ نسبة الخبر من المبتدأ كنسبة الفاعل من الفعل، والواقع موقع الفاعل من المنصوبات لا يُغني عن تقدير الفاعل، فكذا الواقع موقع الخبر من المنصوبات لا يُغني عن تقدير الخبر" [6].

الرابع: أنّ الظرف الواقع موقع الخبر كما في: زيدٌ خلفك، نظير المصدر، كما في: أنتَ إلا سيراً، في أنّه منصوبٌ مُغنٍ عن مرفوع، والمصدر منصوبٌ بغير المبتدأ، لذا وجب أن يكون الظرف كذلك، إلحاقاً للنظير بالنظير[7].

هذه كانت أدلة البصريين سواء الذين يقدرون الفعل أو الاسم، فهم اختلفوا في الأَوْلى، فرأي بعضهم أنّه الفعل، ورأي بعضهم أنّه الاسم، ومنهم من رأى أنّ كليهما جائز، يقول أبو علي

---

[1] –شرح التسهيل 317/1.
[2] – انظر: المرجع السابق 317/1 –318.
[3] – انظر: المقاصد الشافية 8/2.
[4] – انظر: المرجع السابق، الصفحة نفسها.
[5] – انظر: المرجع السابق، الصفحة نفسها.
[6] – المرجع السابق، 9/2.
[7] – انظر: المرجع السابق، الصفحة نفسها.

الفارسي[1]:

"ولن يخلو ما يعلقه به من أن يكون اسماً أو فعلاً، وكلاهما جائز غير ممتنع تقديره".

أمّا الكوفيون فذهبوا إلى أنّ العامل في الظرف هو الخلاف؛ لأنّ الخبر هو المبتدأ في المعنى، نحو: (زيدٌ أخوك)، أمّا إذا لم يكن الخبر هو المبتدأ فإنّه ينصب على الخلاف، نحو: (زيدٌ خلفك)، (ومحمدٌ أمامك)، يقول ابن الأنباري[2]:

"ذهب الكوفيون إلى أنّ الظرف ينصبُ على الخلاف إذا وقع خبر المبتدأ، نحو: زيدٌ أمامك، وعمرٌو وراءك وما أشبه ذلك" .

وقد كان الردّ على الكوفيين بأنّ ما قالوه فاسداً؛ "وذلك لأنّه لو كان الموجب لنصب الظرف كونه مخالفاً للمبتدأ لكان المبتدأ أيضاً يجب أن يكون منصوباً، لأنّ المبتدأ مخالفٌ للظرف، كما أنّ الظرفَ مخالفٌ للمبتدأ؛ لأنّ الخلاف لا يتصور أنْ يكون من واحد؛ وإنّما يكون من اثنين فصاعداً، فكان ينبغي أن يقال: (زيداً أمامك، وعَمراً وراءك) وما أشبه ذلك، فلما لم يجز ذلك، دلّ على فساد ما ذهبوا إليه"([3])

وقال الشاطبي[4]:

" إنّ المخالفة بين الجزأين هي محققة في مواضع كثيرة، ولم يُعملْ فيها باتفاق، نحو: أبو يوسف، وأبو حُنيفة، وزيد زهير، ونهارك صائمٌ، فلو صحّت المخالفة في الظرف المذكور لعملت في هذه الأخبار ونحوها لتحقق المخالفة فيها ".

---

[1] – المسائل العسكريات ص 83–84.

[2] – الإنصاف ص 202.

[3] – المرجع السابق 204– 205.

[4] – المقاصد الشافية 10/2

كان هذا رَدُّ الشاطبي على الكوفيين، والذي فنّد آراءهم معتمداً على أدلة البصريين، والذي يبدو من خلاله رفضه لمذهبهم، كما رفض قبله مذهب ابن خروف.

لذا نجده وافق البصريين في تقدير العامل في الظرف والجار والمجرور، اعتماداً على القياس بعدم إعمال المخالفة، إذ يقول[1]:

" وإذا بطل هذان المذهبان لم يبق ما يُنْسَبُ إليه العمل إلا شيء يُقدر، وهو ما ذكره الناظم؛ لأنّه الذي يدل عليه الظرف والمجرور، وهو معنى الكون والاستقرار، والظروف والمجرورات لا يعمل فيها إلّا الفعل، أو ما يُعطى معناه كاسم الفاعل وغيره، ، أو ما يفهم من الكلام من معناه، وهذا من ذاك؛ لأنّ الكلام قد دّلّ على معنى الكون والاستقرار فوجب أن يكون هو العامل...".

[1] – المقاصد الشافية 10/2.

تقديم خبر المبتدأ عليه

قال ابن مالك:

الأَصلُ فِي الأَخْبَارِ أَنْ تُؤخّرا وَجَوَّزُوا التَّقْديمَ إذا لا ضَرَرَا[1]

وقد شرح الشاطبي هذا البيت موضحاً اختلاف النحاة حول تقديم خبر المبتدأ عليه، إذ قال[2]:

"... والضمير في (جَوّزوا) إمّا أن يعود على العرب، وإمّا على النحويين، وإنْ كان عائداً على النحويين فيريد بالنحويين أهل البصرة، فإنّ الكوفيين منعوا تقديم خبر المبتدأ عليه...".

عرض المسألة:

ذهب البصريون إلى أنّه يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه مفرداً كان أو جملة، فالمفرد نحو: "قائمٌ أبوه" ، و" ذاهبٌ عمرٌو"، والجملة، نحو: "أبوه قائمٌ زيدٌ" ، و"أخوه ذاهبٌ عمرٌو".

يقول سيبويه[3]: " وزعم الخليل – رحمه الله – أنّه يستقبح أن يقول: قائمٌ زيدٌ، وذاك إذا لم تجعل قائماً مقدماً مبنياً على المبتدأ، كما تؤخر وتقدم، فتقول: ضرب زيداً عمرٌو، وعمرٌو على ضَرَبَ مُرتفعٌ، وكان الحدُّ أن يكون مقدَّماً ويكون زيدٌ مؤخراً، وكذلك هذا، الحدُّ فيه أن يكون الابتداء فيه مقدماً، وهذا عربيٌّ جيد، وذلك تميميٌّ أنا، ومشنوءٌ من يشنؤك، ورجلٌ عبد الله، وخَزٌّ صفتُك".

وقال ابن السّراج[4] :

" وقد يجوز أن يتقدم الخبر على المبتدأ ما لم يكن فعلاً خاصة، فتقول: منطلقٌ زيدٌ، وأنت تريد زيدٌ منطلقٌ ".

وقد استدل البصريون لمذهبهم هذا بكلام العرب وأشعارهم، أما ما جاء من ذلك في كلامهم

---

[1] – انظر: متن الألفية، لابن مالك الأندلسي، (د. ط)، المكتبة الشعبية، بيروت، (د.ت)، ص 10.

[2] – المقاصد الشافية 55/2.

[3] – الكتاب 127/2.

[4] – الأصول في النحو 59/1.

قولهم في المثل: "في بيته يُؤتى الحَكم"[1] "وفي أكفانِهِ يُلَفُّ الميِّتُ"[2]، فالتقدير فيها: الحكم يُؤْتَى في بيته، والميت يلفَّ في أكفانه.

وأمّا ما جاء من ذلك في أشعارهم، فمنه قول الشاعر:

بَنُونَا بَنوُ أبْنَائِنَا وبنَاتُنا بنوهُنَّ أبناءُ الرِّجَالِ الأباعِدِ [3]

فالتقدير: بنو أبنائنا مثل بنينا([4]).

وأمّا ما جاء في القرآن الكريم فكثير، نحو قوله تعالى: ﴿أَفَسِحْرٌ هَذَا أَمْ أَنْتُمْ لَا تُبْصِرُون ﴾[5]، حيث قدَّم الخبر (سحرٌ) على المبتدأ (هذا).

يقول أبو البقاء العكبري [6]: " أفسحرٌ هو خبرٌ مقدم ".

ومنه قوله تعالى: "... وقليل ما هم"[7] حيث قُدِّم (قليل) وهو خبر، على (هم)، يقول أبو البقاء[8]: " وهم مبتدأ وقليلٌ خبره".

أمّا الكوفيون فلم يجوزوا تقديم خبر المبتدأ عليه مفرداً كان أو جملة؛ لأنّه يؤدي إلى تقديم ضمير الاسم على ظاهره، فإذا قلنا: "قائمٌ زيدٌ" كان في قائمٌ ضمير يعود على زيد، كذلك إذا

---

[1] – جمهرة الأمثال، لأبي هلال العسكري: تحقيق: أحمد عبد السلام، ط 1 ، دار الكتب العلمية، بيروت، 1408هـ – 1988، ج 87/2.

[2] – لسان العرب 110/9 (مادة لَفَفَ).

[3] – نسب هذا البيت للفرزدق، لكن بحثت في ديوانه فلم أجده وهو موجود في خزانة الأدب 444/1. وانظر: شرح المفصل 99/1، والتبيين ص153.

[4] - انظر: شرح الأشموني 99/1.

[5] – الطور: 15.

[6] – التبيان في إعراب القرآن، أبو البقاء العكبري، تحقيق: على محمد البجاوي، (د. ط)، مطبعة عيسى البابي الحلبي، (د.ت)، 1183/2.

[7] – ص: 24.

[8] – التبيان في إعراب القرآن 1099/2.

قلنا: "أبوه قائمٌ زيدٌ" فالهاء في أبوه ضمير يعود على زيد، وهنا يتقدم ضمير الاسم على ظاهره، ولا خلاف أنّ رتبة ضمير الاسم بعد ظاهره، لذا وجب ألا يتقدم [1].

يقول ابن يعيش[2]: "وذهب الكوفيون إلى منع جواز ذلك واحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا ذلك لأنّه يؤدي إلى تقديم ضمير الاسم على ظاهره، ألا ترى أنّك إذا قلت: (قائمٌ زيدٌ) كان في (قائمٌ) ضمير زيد بدليل أنّه يظهر في التثنية والجمع، فنقول: قائمان الزيدان، وقائمون الزيدون، ولو كان خالياً عن الضمير لكان موحداً في الأحوال كلِّها، وكذلك إذا قلت: أبوه قائمٌ زيدٌ كانت الهاء في أبوه ضمير زيد، فقد تقدم ضمير الاسم على ظاهره، ولا خلاف أنّ رتبة ضمير الاسم يكون بعد ظاهره".

وقد ردّ البصريون على ذلك بأنّه فاسدٌ؛ وذلك لأنّ " الخبر وإن كان متقدماً في اللفظ إلا أنّه متأخرٌ في التقدير، وإذا كان متقدماً لفظاً متأخراً تقديراً، فلا اعتبار بهذا التقديم في منع الإضمار، لهذا جاز بالإجماع: (ضَرَبَ غُلامَهُ زيدٌ) إذا جعلت زيداً فاعلاً، وغلامهُ مفعولاً؛ لأنّ غلامَهُ وإن كان متقدماً عليه في اللفظ، إلا أنّه في تقدير التأخير، فلم يمنع ذلك من تقديم الضمير، قال الله تعالى: ﴿ فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُوسَى ﴾[3] فالهاء عائدة إلى (موسى) وإنْ كان متأخراً لفظاً، لأن موسى في تقدير التقديم، والضمير في تقدير التأخير" [4].

أمّا الإمام الشاطبي – رحمه الله– فقد وافق البصريين رأيهم، حيث قال[5]: " فالحق جواز جواز المسألة وهو ما رآه الناظم ونقله " أي ابن مالك.

ولعلّ ما ذهب إليه الشاطبي من جواز التقديم موافقةً للبصريين يعود إلى غلبة المذهب البصري بين النحاة على المذهب الكوفي، وكثرة الشواهد الشعرية والنثرية التي اعتمد عليها البصريون في جواز التقديم، وهذا ما رجحه معظم النحاة.

---

[1] – انظر: الإنصاف ص 61، والتبيين ص 152.

[2] – شرح المفصل 92/1.

[3] – طه : 67.

[4] –الإنصاف ص 63–64.

[5] – المقاصد الشافية: 56/2.

العامل في المنصوب بعد كان

يقول الشاطبي[1] :

" هذا الفعل– الذي هو كان– يدخل على المبتدأ والخبر، فيرفع المبتدأ فيصير اسماً لها– ويسمي بذلك – وينصب خبر المبتدأ بعد ذلك... ولمّا كان وجه نصبه – أي خبر كان – مختلفاً فيه بين البصريين والكوفيين، ذهب البصريون إلى أنّه منصوب خبراً لها، فالمبتدأ والخبر منها كالفاعل والمفعول. وذهب الكوفيون إلى أنّه ينصب على الحال" .

عرض المسألة:

ذهب الكوفيون إلى أنّ خبر كان منصوب على الحال[2]، وقد استدلوا لمذهبهم هذا بأن قالوا: "الدليل على أنّ خبر (كان) نصب على الحال أنّ (كان) فعل غير متعدٍ، والدليل على أنه غير واقع أن فعل الاثنين إذا كان واقعاً فإنّه يقع على الواحد والجمع، نحو: ضربا رجلاً، وضربا رجالاً ، ولا يجوز ذلك في (كان) ألا ترى أنّه لا يجوز أن تقول: كانا قائماً، ولا كانا قياماً، ويدل ذلك أيضاً أنك تكني عن الفعل الواقع، نحو: (ضربتُ زيداً) فنقول: فعلتُ بزيدٍ، ولا تقول في (كنت أخاك): (فعلتُ بأخيك)، وإذا لم يكن متعدياً وجب أن يكون منصوباً نصب الحال لا نصب المفعول به، فإنّا ما وجدنا فعلاً ينصبُ مفعولاً هو الفاعل في المعنى إلا الحال، فكان جملة عليه أولى، لأنّه يَحْسُنُ أن يقال فيه: (كان زيدٌ في حالة كذا) ... فدل على أنه نصب على الحال "[3].

---

[1] – المقاصد الشافية 2/136–137

[2] – انظر: الإنصاف ص 129، وائتلاف النصرة ص 121.

[3] – الإنصاف ص 129.

كما وقالوا: إنّ المعارف يمكن أن تقوم مقام الحال، كما تقوم الآلة مقام المصدر، كما في (ضربتُ زيداً سوْطاً) فإنّ (سوطاً) ينتصب على المصدر – وإن كان آلة– لقيامه مقام المصدر[1].

أمّا البصريون فذهبوا إلى أنّ خبر كان نصب بها [2]، وقد احتجوا بأنّ خبر كان هو اسم وقع بعد فعل وفاعل، لذا فهو شبيه بالمفعول به، فالمبتدأ والخبر بعد كان كالفاعل والمفعول [3].

واحتجوا كذلك بوقوعه ضميراً كما في قولهم: "كُنّاهُم، وإذا لم نَكنْهم فمن ذا يكونهم"[4].

وقد استشهدوا بقول الشاعر:

دَع الخَمْرَ يَشْربُهَا الغُواةُ فَإِنَّنِي رَأيتُ أخَاهَا مُجْزِّياً لِمَكَانِها

فَإنْ لا يَكُنْها أو تَكنْهُ فإنّهُ أخٌ أرْضَعتْه أُمُّهَا بلبَانِها [5]

وقد ردّ البصريون على ما احتجّ به الكوفيون بقولهم:

" أمّا قولهم: إنّ الفعل إذا كان واقعاً فإنّ فعل الاثنين يقع منه على الواحد والجمع، نحو: ضربا رجلاً، وضربا رجالاً، ولا يجوز ذلك في كان، فإنّه لا يقال كانا قائماً، وكانا قياماً، فنقول: إنّما لم يجز ذلك في (كان) كما جاز في (ضرب)؛ لأنّ المفعول في (كان) هو الفاعل في المعنى، ولا يكون الاثنان واحداً، ولا جماعة، وإنّما كان المفعول في (كان) هو الفاعل في المعنى؛ لأنّها تدخل على المبتدأ والخبر، فيصير المبتدأ بمنزلة الفاعل والخبر بمنزلة المفعول"[6].

---

[1] – الإنصاف ص 132.

[2] – انظر: اللباب 167/1، وائتلاف النصرة ص 122، والإنصاف ص 129.

[3] – انظر: اللباب 167/1، المقاصد الشافية 237/2.

[4] – انظر: ائتلاف النصرة ص 122، والكتاب46/1، الإنصاف ص 130.

[5] – البيت لأبي الأسود الدؤلي، انظر: ديوانه، تحقيق: محمد حسن آل ياسين، ط2، دار الهلال، بيروت، 1481هـ– 1998م، ص 162، وانظر: الكتاب 46/1، وشرح المفصل 107/3، ويروى مغنياً بمكانها ، وغَذَّته أمه.

[6] – الإنصاف ص 131.

وأمّا قولهم: إنّما يَحْسُنُ أن يقال: كان زيدٌ في حالة كذا، فردوا عليه بقولهم: " هذا إنّما يدل على الحال مع وجود شروط الحال بأسرها ولم يوجد ذلك" [1].

وقد " قال البصريون إنّا رأينا هذا الخبر يجيء ضميراً ويجيء معرفةً ويجيء جامداً، ورأيناه لا يستغني عنه، فلا يمكن أن يُعد حالاً و لا مشبهاً به؛ لأنّ الأصل في الحال أن يكون نكرة، وأن يستغنى عنه" [2] .

فالحال له أحكام تنفي أن يكون الواقع بعد كان حالاً، فمن أحكامه:

1- إنّ الحال يجوز حذفه ويبقى الكلام تاماً، وليس المنصوب بكان كذلك، فلو قلنا (جاء زيدٌ راكباً) كان الكلام تاماً، أما لو قلنا: كان زيدٌ ناجّحاً، فحذفنا ناجّحاً، كان الكلام ناقصاً([3]).
2- أن الحال وصفٌ لهيئة الفاعل ووقت وقوع الفعل، فلو قلنا: (جاء زيدٌ راكباً) فالركوب هيئة الفاعل، لكنّه ليس بهيئة المنصوب بكان؛ لأنّها لا تدل على فعل يكون لفاعله هيئة [4].
3- أنّ الحال تأتي نكرة، ولو كانت معرفة لوقعت صفة أو بدلاً، أو توكيداً، والمنصوب بعد كان ليس كذلك بل يكون معرفةً أو نكرة، ولا يصح فيه البدل ولا الوصف ولا التوكيد[5].
التوكيد[5].
4- أنّ الحال صفة في الأصل، ومن حكم الصفة أن تكون مشتقة، ولا يشترط ذلك في المنصوب بكان، فلو قلنا: (كان زيدٌ أباك) أباك ليست من المشتق في شيء [6].
5- أنّ الحال لا يمكن أن يتقدم على صاحبه، ولا على العامل فيه، أمّا المنصوب بكان فيتقدم على اسمها وعليها أيضاً[7].

---

[1] – الإنصاف ص 132.
[2] – أوضح المسالك 232/1.
[3] – انظر: التبيين ص220، والمقاصد الشافية 138/2.
[4] – انظر: التبيين ص 220.
[5] – انظر: اللباب 162/1، والمقاصد الشافية 138/2.
[6] – انظر: التبيين ص 220، وانظر: اللباب 162/1.
[7] – انظر: التبيين ص 221.

وقد ردّوا على قولهم في جواز قيام المعرفة مقام الحال كما أقيمت الآلة مقام المصدر:

" قلنا: الفرق بينهما ظاهرٌ، وذلك إنّما حَسُن أن ينصب (سوطاً) على المصدر، لأنّهُ قام مقام نكرة فأفاد فائدته، فَحَسُنَ أن يُنصب بما نصب به لقيامه مقامَهُ، وأمّا ها هنا فلا يَحْسُن أن تقوم المعرفة مقام الحال؛ لأنّ الحال لا تكون إلا نكرة، وهو معرفة، فلا يفيد أحدهما ما يفيده الآخر، فلا يجوز أن يقام مقامه [1].

أمّا الإمام الشاطبي – رحمه الله– فقد رجح رأي البصريين في أنّ الواقع بعد منصوب بها لا على الحال، اعتماداً على ما ساقوه من حججٍ توافق القوانين اللغوية والمسموع عن العرب، بل ختم مناقشته للمسألة مدللاً على صحة عدم مجيء المنصوب بعد (كان) حالاً، إذ يقول[2]:

" إنّ الخبر يأتي علماً، نحو : (كان أخوك زيداً)، وضميراً، نحو: (ما كان أخوك إلا إياي)، واسم إشارة، نحو: (كان أخوك هذا)، ومضافاً، نحو: (كان زيدٌ غلامك)، وبالألف واللام، نحو: (كان زيدٌ العاقلَ الكريم)، كما أنّه يأتي أيضاً نكرة، نحو: (كان زيدٌ قائماً)، وليس وقوعه أحد المعارف بأقل من وقوعه نكرة، بل وقوعه معرفة كثير جداً بحيث لا يحصى، ولو كان حالاً لم يجز البتة وقوعه معرفة قياساً " .

---

[1] – الإنصاف ص132.

[2] – المقاصد الشافية 137/2.

حذف كان وجوباً

يقول الشاطبي [1]:

" أمّا القسم الذي يمتنع فيه إظهار كان فهو الذي قال فيه: (وبعد أن تَعْويضُ ما عنها ارتكب) يعني أنّهم حذفوا أيضاً كان بعد أن المفتوحة وعوضوا منها ما، فصارت أن (أمّا)، وحكم المعّوض أن لا يجمع مع المعوض منه.

فيزيد أنّ كان مع (أنْ) لا يجوز إظهارها... وهو تفسير البصريين، وذهب الكوفيون إلى أنّ (أنْ) هنا جزائية بمعنى (إنْ)".

عرض المسألة:

ذهب البصريون إلى وجوب حذف كان بعد (أنْ) المصدرية، وتعويض (ما) عنها، وحجتهم في ذلك أنّه لا يجوز الجمع بين العوض والمعوض[2] ، أي (كان) مع (ما) لا يجوز إظهارها [3].

يقول سيبويه [4]:

" فإنّما هي (أنْ) ضُمَّتْ إليها (ما) وهي ما التوكيد".

وقال([5]): "ولزمت كراهية أن يجحفوا بها لتكون عوضاً من ذهاب الفعل، كما كانت الهاء والألف عوضاً في الزنادقة واليماني من الياء" .

ومن أمثلة ذلك قولنا: (أمّا أنت غنياً فتصدّق)، فأصل هذه الجملة: (تصدّق؛ لأنْ كنت غنياً)، ثم حذفت اللام الجارة تخفيفاً، فصارت الجملة: (تصدق أن كنت غنياً).

---

[1] – المقاصد الشافية 2/208–209.

[2] – انظر: شرح الأشموني 1/119.

[3] – المقاصد الشافية 2/208.

[4] – الكتاب 1/293.

[5] – المرجع السابق، الصفحة نفسها.

ثم تقدمت أنْ؛ أي تقدمت العلة على المعلول، فصارت الجملة: (أنْ كنت غنياً تصدقْ)، ثم حذفت كان وعوض عنها ب(ما) وأدغمت في (أنْ) ، فصارت (أمّا) وبقي اسم كان وهو (تاء المخاطب)، وهو ضمير متصل لا يمكن أن يستقل بنفسه، لذلك أُبدل بضمير منفصل للرفع يقوم مقامه، ويؤدي معناه وهو (أنت) فصارت الجملة: (أمّا أنت غنياً تصدق)، ثم زيدت الفاء في المعلول؛ لأنّ الثاني تسبب عن الأول، والأول سبب فيه فأشبه الشرط، فصارت الجملة (أمّا أنت غيناً فتصدق) [1] .

ومنه قول الشاعر:

أَبَا خُراشَةَ أمّا أنْتَ ذَا نفرٍ فإنَّ قومي لَمْ تأْكُلْهُمُ الضَّبعُ [2]

أي لأجل أن كنت ذا نفرٍ [3] .

وذهب المبرد إلى جواز إظهار كان مع (ما)، وكأنّه جعل ما زائدة كزيادتها في نحو قوله تعالى: ﴿ فَبِمَا نَقْضِهِمْ ﴾ [4] ، لكن جمهور النحاة قالوا:

" لا دليل على ما زعم؛ لأنّها وإن كانت زائدةً قد لزمت عَوضاً ولم تستعمل إلّا على ذلك، فلا سبيل إلى تسويغ ما لم تُسوِّغْه العرب"[5] .

أمّا الكوفيون فذهبوا إلى أنّ (أنْ) جزائية بمعنى (إنْ) لذلك دخلت الفاء ، والمعنى: إن كنت منطلقاً انطلقت معك[6] .

---

[1] – انظر: النحو الوافي، عباس حسن، ط3، دار المعارف، مصر (د. ت) ، 583/1.

[2] – نسب البيت للعباس بن مرداس السلمي في ندبة خُفاف بن ندبة، انظر: الكتاب 293/1، شرح التسهيل 365/1. أبو خراشة كنية خُفاف بن ندبة، النفر: رهط الرجال.

[3] – انظر: حاشية الصبان 384/1 ، والكتاب 293/1، شرح التسهيل 365/1، والمقاصد الشافية209/2.

[4] – النساء : 155.

[5] – انظر : المقاصد الشافية 208/2.

[6] – انظر: المرجع السابق 209/2.

أمّا الإمام الشاطبي – رحمه الله– فرأى أن الترجيح بين المذهبين في مثل هذه المسألة غير لائق، إلا أنّه يفهم من كلامه ميله للمذهب البصري؛ لأنّه يقول بعدم ثبوت كون أن المفتوحة تقع بمعنى إنْ الشرطية، حيث يقول[1]:

" والترجيح بين المذهبين لا يليق بهذا الموضع، ويكفي من ذلك عدم ثبوت كون أَنْ المفتوحة تقع بمعنى إِنْ الشرطية".

[1] – انظر: المقاصد الشافية 209/2.

العامل في المنصوب بعد ما المشبهة بليس

يقول الشاطبي [1]:

" ولما كان قد تقدم أنّ ليس تعمل الرفع والنصب، فترفع المبتدأ وتنصب الخبر، وأحال عليها بعمل ما، كان التصريح بأنّ (ما) ترفع المبتدأ اسماً لها، وتنصب الخبر خبراً لها، وهذا مذهب أهل البصرة، وذهب الكوفيون إلى أنّها إنّما تعمل في المبتدأ خاصة الرفع، وأما نصب الخبر فعلى إسقاط الخافض" .

عرض المسألة:

ذهب الكوفيون إلى أنّ "ما" في لغة أهل الحجاز لا تعمل في الخبر ، وهي عندهم منصوب على حذف حرف الجر[2].

وقد كانت حجتهم أنّ " الحرف إنّما يعمل إذا كان مختصاً بالاسم كحرف الجر، أو بالفعل كحرف الجزم، وإذا كان يدخل على الاسم والفعل، لم يعمل كحرف العطف، و(ما) تدخل على الاسم والفعل، ألا ترى أنّك تقول: (ما زيدٌ قائمٌ)، و (ما يقومُ زيدٌ) فتدخل عليهما، فلما كانت غير مختصة، وجب أن تكون غير عاملة " [3].

كذلك قالوا: إنّ أهل الحجاز أعملوها لأنّهم شبهوها بليس من جهة المعنى[4]، وهو شبه ضعيف؛ لأنّ ليس فعل وما حرف، والحرف أضعف من الفعل، فبطل أن يكون منصوباً[5].

---

[1] – انظر: المقاصد الشافية 2/217-218.

[2] – انظر: أسرار العربية ص 90، والإنصاف ص 144.

[3] – أسرار العربية ص 91.

[4] – انظر: المرجع السابق، الصفحة نفسها، و شرح الأشموني 1/121.

[5] – انظر: الإنصاف ص 144.

وقالوا: إنّ الاسم المنصوب بعد (ما) إنّما نصب بحرف الجر، كما في قولك: (ما زيدٌ بقائم) إلّا أنّه حذف تخفيفاً فانتصب الاسم بعده[1] ؛ "لأنّ الصفات منتصبات الأنفس[2]، فلما ذهبت أبقت خَلَفَاً منها، ولهذا لم يجز النصب إذا قُدّمَ الخبر، نحو: (ما قائمٌ زيدٌ) أو دخل حرف الاستثناء، نحو: (ما زيدٌ إلا قائمٌ) ؛ لأنّه لا يحسنُ دخول الباء معهما، فلا يُقال (ما بقائمٍ زيدٌ) و (ما زيدٌ بقائمٍ)" [3].

أمّا البصريون فكانت حجتهم ردّاً على ما قاله الكوفيون أن قالوا:

"الدليل على أنّ (ما) تنصب الخبر، وذلك أنّ (ما) اشبهت (ليس)، فوجب أن تعمل عمل ليس، وعمل (ليس) الرفع والنصب، ووجه الشبه بينهما من وجهين[4]؛ أحدهما: أنّها تدخل على المبتدأ والخبر، كما أنّ (ليس) تدخل على المبتدأ والخبر، والثاني: أنّها تنفي ما في الحال كما أنّ (ليس) تنفي ما في الحال، يُقوّي الشبه بينهما من هذين الوجهين دخولُ الباء في خبرها، كما تدخل في خبر (ليس)، فإذا ثبت أنّها قد أشبهت (ليس) من هذين الوجهين، فوجب أن تجري مَجْراهُ؛ لأنّهم يجرون الشيء مُجْرى الشيء إذا شابَهَهُ من وجهين، وأمّا دعواهم أنّ الأصل (ما زيدٌ بقائمٍ) فلا نُسلمُ، وإنّما الأصلُ عَدَمُها، وإنّما أُدخلتْ لوجهين، أحدهما: أنّها أدخلت توكيداً للنفي، والثاني: لتكون في خبر (ما) بإزاء اللام في خبر (إنّ)، نحو: (إنّ زيداً لقائمٌ) كما جُعِلتِ السينُ جواب (لنْ)، ألا ترى أنّك تقول : (لن يفعلَ)، فيكون الجواب (سيفعلُ)..." [5].

أمّا قول الكوفيين: " لمّا حُذفَ حرف الخفض وجَبَ أن يكون منصوباً؛ لأنّ الصفات منتصبات الأنفس، فلما ذهبت أبقت خلفاً منها " فكان جواب البصريين عليه أن وصفوه بالفساد، حيث قالوا:

---

[1] – انظر: شرح المفصل 108/1

[2] – الصفات: أي الظروف وهنا يعني أن الظروف منصوبة، انظر: تعليق محقق الإنصاف جودة مبروك في حاشية ص 146.

[3] – الإنصاف ص 145.

[4] – انظر: المقتضب 188/4، وانظر: أسرار العربية ص 92 .

[5] – الإنصاف ص 145–146.

هذا فاسدٌ؛ لأنّ الباء في نفسها كانت مكسورةً غير مفتوحة، وليس فيها إعراب؛ لأنّ الإعراب لا يقعُ على حروف المعاني، لو كان حذف حرف الخفض يوجب النصب كما زعموا لكان ذلك يجب في كلِّ موضع يحذف فيه، ولا خلاف أنّ كثيراً من الأسماء تدخلها حروف الخفض ولا تنتصب بحذفها، كقوله تعالى: ﴿ وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا ﴾[1]، وقوله تعالى:﴿ وَكَفَى بِاللَّهِ نَصِيراً﴾[2]، ولو حذفت حروف الخفض لقلت: (كفى اللهُ شهيداً)، (وكفى اللهُ نصيراً) بالرفع [3].

وإذا حذفوا حرف الخفض قالوا: (حسبك زيدٌ)، و (ما جاءني أحدٌ) بالرفع لا غير، وكذلك جميع ما جاء من هذا النحو، ولو كان كما زعموا لوَجَبَ أن يكون منصوباً، فلمّا وقع الإجماع على الرفعِ دلّ على فساد ما ادّعوه [4].

وكما هو واضح فإنّ ما ذهب إليه البصريون هو المذهب الراجح؛ لأنّ حجة البصريين كانت قوية في جعلهم (ما) المشبهة بليس تعمل عملها؛ لأنّها تشبهها من وجهين:

الأول : أنّ (ما) تدخل على المبتدأ والخبر فترفع وتنصب، وكذلك (ليس).

الثاني: أنّ (ما) تنفي الحال، كذلك (ليس) فإنّها تنفي الحال.

أمّا عن دخول الباء فهي لتوكيد النفي مع ما وليس، مثلما كانت (اللام) في خبر (إنّ).

وإلى ذلك ذهب الإمام الشاطبي – رحمه الله– حيث قال [5]: " والأصح ما ذهب إليه الناظم والبصريون؛ لأنّ الشبه الحاصل بين ما وليس إذا كان متمكناً فلا مانع من إعطائه حقه من الإعمال، كما أنّ كان وأخواتها لما أشبهت الفعل المتعدي أُعطيت عمله كلَّه بحق ذلك الشبه، وكذلك اسم الفاعل لم ينتقصْ من عمل فعله الذي أشبهه شيئاً، بل عملَه تاماً إعمالاً للشبه الحاصل بينهما ".

---

[1] – النساء: 79.

[2] – النساء: 45.

[3] – انظر: أسرار العربية 90.

[4] – انظر: الإنصاف: 146– 148.

[5] – المقاصد الشافية 218/2.

العامل في المرفوع بعد إنَّ

يقول الشاطبي [1]:

" وما ظهر من كلامه أن هذه الأحرف [أي إنّ وأخواتها] تنصب الاسم وترفع الخبر، ظهرت مخالفته للكوفيين في... ما زعموه من أنّ هذه الأحرف لا ترفع الخبر البتة، وإنّما اقتصر بها على عمل النصب... ".

عرض المسألة:

يرى الكوفيون أنَّ "إنّ وأخواتها" لا ترفع الخبر، بل هو باقٍ على رفعه بالابتداء كما كان قبل دخول إنَّ"، يقول ابن الأنباري [2]:

" ذهب الكوفيون إلى أنّ (إنّ وأخواتها) لا ترفع الخبر، نحو: (إنّ زيداً قائمٌ) وما أشبه ذلك".

وقال في كتابه أسرار العربية [3]:

" وقد ذهب الكوفيون إلى أنّ (إنّ وأخواتها) تنصب الاسم ولا ترفع الخبر، وإنّما الخبر يرتفع بما كان يرتفع به قبل دخولها ".

وقال عبد القاهر الجرجاني[4]: " وقال الكوفيون إنه باقٍ على رفعه ".

وقد استدل الكوفيون لمذهبهم هذا بأن قالوا: " أجمعنا على أنّ الأصل في هذه الأحرف أن لا تنصب الاسم، وإنّما نصبته؛ لأنّها أشبهت الفعل[5]، فإذا كانت إنّما عملت لأنّها اشبهت الفعل، فهي فرعٌ عليه، وإذا كانت فرعاً عليه فهي أضعف منه؛ لأنّ الفرع أبداً يكون أضعف من

---

[1] – المقاصد الشافية 308/2.

[2] – الإنصاف ص 153.

[3] – أسرار العربية ص 94.

[4] – المقتصد 445/1.

[5] – انظر: المقتضب 108/4، وأسرار العربية ص 92.

الأصل فينبغي أن لا يعمل في الخبر، جرياً على القياس في حطِّ الفروع عن الأصول، لأنّا لو أعملنا عمله لأدَّى ذلك إلى التسوية بينهما، وذلك لا يجوز، فوجب أن يكون باقياً على رفعه قبل دخولها[1]... والذي يدلُّ على ضعفها أنّه إذا اعترض عليها بأدنى شيء بطلَ عملُها واكتفى به كقوله: " إنَّ بكَ تَكْفُلُ زيدٌ" كأنها رضيت لضعفها، وقد روى أن أناساً قالوا: (إنّ بِكَ زيدٌ مأخوذٌ) فلم تعمل (إنَّ) لضعفها فدلَّ ذلك على ما قلناه" [2].

ومما احتجوا به كذلك أنّ المنادى منصوبٌ بيا وأخواتها، ويا وأخواتها تنصب ولا ترفع، كذلك لا النافية للجنس فهي ناصبة غير رافعة [3].

أمّا البصريون فيرون خلاف ذلك، فهذه الحروف السِّتة [4] تعمل عكس عمل كان؛ أي أنّها تنصب المبتدأ ويسمى اسمها، وترفع الخبر ويسمى خبرها.

يقول سيبويه [5]: "وزعم الخليل أنّها عملت عملين: الرفعَ والنصبَ كما عملت كان الرفعَ والنصبَ حين قلتَ: كان أخاك زيدٌ".

ويقول ابن السّراج [6]: "... فهذه الأحرف الخمسة تدخل على المبتدأ والخبر، فتنصب مبتدأ وترفع الخبر، فيقول: إنّ زيداً أخوك، ولعلّ بكراً منطلقٌ".

---

[1] – انظر: شرح الرضي 332/1 ، والهمع 431/1.

[2] – الإنصاف: 153–154.

[3] – انظر: المقاصد الشافية 308/2.

[4] - عدّها سيبويه خمسة، فأسقط (أنّ) المفتوحة؛ لأنّه اعتبر أصلها (إنَّ) المكسورة، وسماها: "هذا باب الحروف الخمسة، كذلك فعل المبرد في المقتضب، وابن السراج في الأصول، انظر: الكتاب 188/1، المقتضب 107/4، الأصول 230/1.

[5] – الكتاب 132/2.

[6] – الأصول 230/1.

وقال ابن عقيل[1]: " وهذه الحروف تعمل عكس عمل كان فتنصب الاسم وترفع الخبر، نحو: إنَّ زيداً قائمٌ، فهي عاملة في الجزأين وهذا مذهب البصريين".

وقد استدل البصريون لذلك بأن قالوا: "إنّ هذه الأحرف تعمل في الخبر؛ وذلك لأنّها قويت مشابهتها للفعل؛ لأنّها أشبهته لفظاً ومعنى[2]، ووجه المشابهة بينهما من خمسة أوجه:

الأول: أنّها على وزن الفعل.

الثاني: أنّها مبنية على الفتح، كما أنّ الفعل الماضي مبني على الفتح.

الثالث: أنّها تقتضي الاسم، كما أنّ الفعل يقتضي الاسم.

الرابع: أنّها تدخلها نون الوقاية، نحو: (إنّني وكأنّني)، كما تدخل على الفعل، نحو: (أعطاني وأكرمني) وما أشبه ذلك.

والخامس: أنّ فيها معنى الفعل، فمعنى (إنّ وأنّ): حَقَقْتُ، ومعنى (كأنّ): شَبّهتُ، ومعنى (لكنّ): استدركتُ، ومعنى (ليت): تمنيتُ، ومعنى (لعلّ): ترجيتُ فلما أشبهت الفعل من هذه الأوجه، وجب أن تعملَ عمل الفعل، والفعل يكون له مرفوعٌ ومنصوب فكذلك هذه الأحرف ينبغي أن يكون لها مرفوعٌ ومنصوبٌ؛ ليكون المرفوع مُشبَّهاً بالفاعل، ويكون المنصوب مشبَّها بالمفعول به، إلّا أنّ النصب ههنا تقدم على الرفع؛ لأنّ عمل (إنّ) فرع، وتقديم المنصوب على المرفوع فرع، فالزموا الفرع الفرع [3]، أو لأنّ هذه الحروف لما أشبهتِ الفعل لفظاً ومعنى ألزموها تقديم المنصوب على المرفوع، ليعلم أنّها حروف أشبهت الأفعال، وليست أفعالاً، وعدم التصرف فيها لا يدلُّ على الحرفية؛ لأنّ لنا أفعالاً لا تتصرف، نحو: (نِعْمَ، وبِئْسَ، وعَسَى، ولَيْسَ، وفعل التعجب، حبَّذا) " [4] .

---

[1] –شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، لابن عقيل عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمذاني، تحقيق د. محمد محي الدين عبد الحميد، ط 20، دار التراث، القاهرة ودار مصر للطباعة، 1400–1980 ج 348/1.

[2] – انظر الكتاب 131/2، والمقتضب 108/4، وشرح الرضي 332/1.

[3] – انظر: شرح التسهيل 8/2.

[4] – الإنصاف ص 154–155، وأوضح المسالك 286/1.

وقد أجاب البصريون على ما استدل به الكوفيون، أمّا قولهم: "إنَّ هذه الحروف إنَّما نصبت لشبه الفعل فينبغي أن لا تعمل في الخبر؛ لأنّه يؤدي إلى التسوية بين الأصل والفرع"، فكان جواب البصريين عليه أن قالوا:

إنّ ما يبطل كلامهم اسم الفاعل، حيث عمل لشبهه بالفعل، ومع هذا فإنه يعمل عمله، ويكون له مرفوع ومنصوب كالفعل، فتقول: (زيدٌ ضاربٌ أبوه عَمْراً)، كما تقول: (أيضربُ أبوه عمراً)[1].

وقول الكوفيين: إنّ الخبر يكون باقياً على رفعه قبل دخول إنّ، فقد عدّه البصريون فاسداً؛ وذلك " لأنّ الخبر على قولهم مرفوع بالمبتدأ، والمبتدأ مرفوع بالخبر، فهما يترافعان، ولا خلاف أنّ الترافعَ قد زال بدخول هذه الأحرف على المبتدأ ونصبها إياه، فلو قلنا : إنّه مرفوعٌ بما كان ارتفع به قبل دخولها مع زواله لكان ذلك يؤدي إلى أنْ يرتفع الخبر بغير عامل، وذلك محال"[2].

كما وردّوا على قولهم: (إنّ بك زيدٌ مأخوذٌ) ، و(إنّ بك يَكْفُلُ زيدٌ)، حيث جعلوا التقدير فيه: (إنّه بك يكفلُ زيدٌ، وإنّهُ بك زيدٌ مأخوذ) [3].

كذلك لا يوجد في كلام العرب عاملٌ يعمل في الاسم النصب إلا ويعمل الرفع، فوجب أن تعمل الرفعَ في الخبر، كما عملت النصبَ في الاسم، فما ذهب إليه الكوفيون مخالفاً لأصول اللغة العربية وقواعدها [4].

أمّا ما احتج به الكوفيون بياء النداء، ولا النافية للجنس، فردّ عليهم الإمام الشاطبي– الذي انتصر للبصريين في هذه المسألة – بقوله [5]:

" فالجواب: أنّ المنادى ليس بمنصوب بيا لا عندكم ولا عندنا، أما عندكم فهو منصوبٌ لكثرة الاستعمال، وأمّا عندنا فبفعل مقدر، فالاتفاق على أنّ حرف النداء غير ناصب، وأمّا (لا) فإنّ

---

[1] – انظر: الإنصاف ص 155، والمقاصد الشافية 309/2.

[2] – الإنصاف ص 155.

[3] – انظر المرجع السابق ص 156.

[4] – انظر: الإنصاف ص 157.

[5] – المقاصد الشافية: 308/2، 309.

الاقتصار بها على النصب مذهباً لكم، فالصحيح عند الناظم خلافُه، وإن لم يكن مذهباً لكم فبناؤكم عليه صحيح، فإنّ القياس على أصلٍ يعتقد فسادُه فاسدٌ".

وقد تابع انكاره لرأي الكوفيين، بقوله([1]):

" وأيضاً الخبر إذا لم يرتفع بالحروف – ولا بد له من رافع – فلا يخلو أن يكون المبتدأ أو غيره، فإن كان المبتدأ لم يصح؛ لأنّه الآن غير مبتدأ، فإنّ الأصل فيه المبتدأ، والأصل معتبر، لزمهم أن يُعملُوا الخبر في المبتدأ من تلك الجهة، أو الضمير من الخبر وذلك لا يصح" .

[1] - المقاصد الشلفية 309/2.

دخول اللام في خبر لكن

يقول الشاطبي[1]:

" وإنّما قال : (وبعد ذات الكسر) بياناً أنّ هذه اللام مختصة اللحاق بإنّ لا بغيرها من الحروف المذكورة، فلا تدخل في خبر غير إنّ ... عند البصريين، وهو رأي الناظم، وذهب الكوفيون إلى جوازه".

عرض المسألة:

ذهب الكوفيون إلى جواز دخول اللام في خبر (لكنّ)، يقول البطليوسي[2]: " وأمّا التي فيها خلاف فلكنّ، فالكوفيون يجيزون دخول اللام في خبرها".
وقال السيوطي [3]: " ولا تدخل على خبر لكن وجّوزه الكوفيون".
وقال ابن يعيش [4]: " وقد ذهب الكوفيون إلى جواز هذه الام في خبر لكن" .

وقد كانت حجتهم في ذلك أن قالوا:
" الدليل على أنّه يجوز دخولُ اللامِ في خبر (لكنّ) النقل والقياس، أمّا النقل فقد جاء عن العرب إدخال اللام على خبرها، قال الشاعر:

ولَكنَّني مِنْ حُبِّها لكمِيدُ [5]

---

[1] – المقاصد الشافية 344/2.

[2] – الحلل في إصلاح الخلل في كتاب الجمل، للبطليوسي، تحقيق: سعيد عبد الكريم سعودي، (بدون معلومات عن الطبعة ودار النشر)، ص 184.

[3] – الهمع 446/1.

[4] – شرح المفصل 64/8.

[5] – لم ينسب هذا البيت لشاعر معين، وقيل أنّه بيتٌ لا تتمة له، إلا أنّ ابن عقيل في شرحه على الألفية ذكر له صدر وهو: أيلومنني في حب ليلى عواذلي. انظر: شرح ابن عقيل 363/1، شرح الأشموني 141/1، والحلل 184، وشرح المفصل 64/8، والكمد: هو الحزن، ويروى لعميد أي كسر قبله العشقُ.

وأمّا القياس؛ فلأن الأصل في (لكنّ) إنَّ زيدت عليها (لا) ، و(الكاف) [1]، فصارتا جميعاً حرفاً واحداً، كما زيدت عليها اللام والهاء في قول الشاعر:

لَهِنَّكِ مِنْ عَبْسِيَّةٌ لَوَ سِيمَةٌ عَلَى هَنَوات كَاذبٍ مَنْ يَقُولُها [2]

فزاد اللام والهاء على (إنَّ) فكذلك ها هنا، زاد عليها لا والكاف، فإنَّ الحرف قد يوصلُ في أولِهِ وآخرِهِ، فما وصل في أوله، نحو: (هذا وهذاكَ) وما وصل في آخره، نحو قوله تعالى: ﴿ فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ الْبَشَرِ أَحَداً﴾[3]، كذلك نقول: إنَّ قولَ العرب: (كم مالكٍ) إنّها (ما) زيدت عليها الكاف، ثم إنّ الكلام كثر بها فحذفت الألف من آخرها وسُكِّنَتْ ميمها...
فكذلك هاهنا: زيدت لا والكاف على (إنّ) وحذفت الهمزة، لكثرة الاستعمال فصارتا حرفاً واحداً... والذي يدل على أنّ أصلها (إنّ) على ما بيَّنَّا أنّه يجوز العطف على موضعها، كما يجوز العطف على موضع (إنَّ) زيدت عليها (لا) و (الكاف) فكما يجوز دخول اللام في خبر (إنّ) فكذلك يجوز دخولها في خبر (لكنّ)"[4].

أمّا البصريون فذهبوا إلى عدم جواز دخول اللام في خبر (لكنَّ)، يقول ابن الأنباري[5]:
الأنباري[5]:
" وذهب البصريون إلى أنّه لا يجوزُ دخولُ اللام في خبر (لكنَّ)".

وحجتهم في ذلك السماع والقياس:

أولاً: السماع: إنّ ذلك لو كان جائزاً لكثر في القرآن والشعر والكلام[6]، وإنَّ البيت الذي أنشده الكوفيون:

---

1 – انظر: شرح المفصل: 64/8، والحلل ص 185.

2 – لم ينسب البيت لشاعر معين وهو موجود في الهمع 449/1 ، وخزانة الأدب 340/10، وشرح الأشموني 141/1، والتبيين ص 289، وشرح المفصل 64/8 والإنصاف ص 171.

3 – مريم: 26.

4 – الإنصاف ص 171–173.

5 – المقاصد الشافية ص 171.

6 – انظر: الحلل ص 185، التبيين ص 287.

ولكنَّني من حبِّها لكميدُ

قالوا فيه: هذا شاذٌ لا يؤخذ به لقلته وشذوذه فلا يُقاس عليه [1].
وهناك من أولها تأويلاً آخر، مثل الزمخشري الذي ذهب إلى أنَّ أصل لكنّني (لكن أنّني) بدليل دخول اللام في خبرها، فقال في كتابه المفصّل[2]:
" ولكون المكسورة للابتداء لم تجامعْ لامُه إلّا إيّاها، وقوله:
ولكنّني من حُبِّها لكميدُ
على أنّ الأصل: ولكن إنّني، كما أنّ الأصل في قوله تعالى: ﴿ لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي ﴾ ([3]) لكن أنا".

ثانياً: القياس:
فهذه اللام لام التأكيد أو لام القسم، وفي كليهما لا تستقيم دخول اللام في خبر (لكنّ)؛ وذلك لأنّها إذا كانت لام التأكيد فهي تتفق مع إنّ في المعنى، فكل منها تفيد التأكيد، أمّا (لكنّ) فمخالفة لها في ذلك فهي متضمنة معنى الاستدراك بعد النفي[4].
أمّا إذا كانت لام قسمٍ، فهي تتفق مع (إنّ)؛ لأنّ (إنّ) تقع في جواب القسم، أمّا لكنّ فمخالفة لها في ذلك، لأنّها لا تقع في جواب القسم[5].
وأمّا قولهم: إنّ الأصل في (لكن) إنّ، زيدت عليها (لا) و(الكاف) فصارتا حرفاً واحداً، فقالوا: إنّ هذا ضعيف جداً، لا يُسلّم به [6].
وقولهم : كما زيدت اللامُ والهاء في قوله:
لَهِنَّكِ مِنْ عَبْسِيّةٍ لوسميةٌ ... ...
قالوا: إنّ الهاء في لهنك ليست زائدة، وإنّما هي مبدلة من همزة (إنّ)، فالهاء مبدل من الهمزة في مواضع كثيرة من كلام العرب، فيقال: هَرَقتُ الماء، والأصل: أَرَقتُ، وَهَرَحْتُ الدابة، والأصل أَرَحْتُ، وهَنَرْتُ الثَّوب والأصل فيه: أَنَرتُ، وهياك أصلها إياك[1].

---

[1] – انظر: الهمع 446/1.
[2] – المفصل ص 294، وانظر: شرح المفصل 64/8.
[3] – الكهف: 38.
[4] – انظر: شرح المفصل 64/8
[5] – انظر: الإنصاف ص 173.
[6] – انظر: اللباب 206/1.

أمّا قولهم: " إنَّ الحرف قد يوصل في أوله وفي آخره "، ردوا عليه بأن قالوا: هذا جاء قليلاً على خلاف الأصل فلا يدخل هذا في القياس.

وقولهم: إنّ (كم مالك) أصلها (ما)، زيدت عليها الكاف، فقالوا: هذا فاسدٌ لا نسلم به [2].

وقولهم أيضاً: " إنّما يجوز العطف على موضع (لكنّ) كما يجوز العطف على موضع (إنّ) قالوا فيه: لم يجز ذلك؛ لأنّ (لكنّ) لا تغير معنى الابتداء؛ لأنّ معناها الاستدراك، والاستدراك لا يزيل معنى الابتداء، فجاز أن يعطف على موضعها ك (إنّ)؛ لأنّ (إنَّ) يجوز العطف على موضعها دون سائر أخواتها؛ لأنّها لم تغير معنى الابتداء بخلاف (كأنّ، ليتَ، لعلَّ) التي أدخلت في الكلام معنى التشبيه والتمني والترجي، فتغير معنى الابتداء، فلم يجزْ فيها العطف على موضع الابتداء لزواله[3].

أمّا الإمام الشاطبي – رحمه الله– ففي هذه المسألة كان موقفه واضحاً حيث وافق البصريين رأيهم، مردداً أدلتهم، مصرحاً بصحتها، حيث قال[4]:

" والصحيح مذهب أهل البصرة، للقياس والسماع؛ أمّا القياس، فلأن هذه اللام إمّا لام الابتداء، وإمّا لام القسم، وأي ذلك كان فلا يستقيم دخولها في خبر لكنّ... فكان الواجب ألا تدخل في خبر لكنّ البتة. وأمّا السماعُ فمعدومٌ، فلا مستند لجواز لحاقها مع لكنّ" .

---

1 – انظر: شرح المفصل 42/10.

2 – انظر: الإنصاف ص 175.

3 – انظر: المرجع السابق ص 176–177.

4 – المقاصد الشافية 344/2–345.

العطف على موضع "إنّ" قبل تمام الخبر

يقول الشاطبي[1]:

" هذه مسألة العطف على موضع إنّ... وذلك أن العطف على اسم إنّ قد يكون باعتبار اللفظ، وقد يكن باعتبار الموضع، فاعتبار اللفظ جاز على الإطلاق سواء أجاء المعطوف بعد الخبر أم قبله... أما العطف باعتبار الموضع – أعني موضع اسم إنّ، أو موضع إنّ واسمها – فلا يخلو أن يكون المعطوف واقعاً قبل الخبر أو بعده، فإن كان بعده فجائز أيضاً بغير خلاف عند النحويين على الجملة، نحو قولك: إنّ زيداً قائمٌ وعمروٌ ... لكنّهم اختلفوا في وجه العطف اختلافاً كثيراً، فمنهم من جعل ذلك عطفاً حقيقةَ، ومن باب عطف المفردات... ومنهم من يتأوّل على المبّرد أنه يقول بالعطف على الموضع، لكن على وجهة التوهم، لا على حقيقة مقتضى الموضع، إذ الحمل على التوهم عنده مقيس، وهو أصل الكوفيين في جواز الرفع قبل مجيء الخبر" .

عرض المسألة:

ذهب الكوفيون إلى جواز العطفُ على موضع "إنّ" قبل تمام الخبر، فيقولون: "إنّ زيداً وعمرٌو قائمان" و "إنك وزيدٌ ذاهبان"[2] .

وقد احتجّ الكوفيون على جواز ما ذهبوا إليه بالسماع والقياس، فقالوا:

"الدليل على جواز ذلك النقل والقياس، أمّا النقل فقد قال الله تعالى: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ آَمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَى﴾[3] وجهُ الدليل أنّهُ عَطَفَ الصابئين على موضع (إنَّ) قبل تمام الخبر، وهو قوله: " مَنْ آمنَ بالله واليوم الآخر" وقد جاء عن بعض العرب فيما رواه الثقات:

---

[1] – المقاصد الشافية 365/2، 366.

[2] – انظر: الإيضاح في شرح المفصل، لابن الحاجب، تحقيق : د. موسى العليلي ، (د.ط)، مطبعة إحياء التراث الإسلامي، (د.ت)، العراق، 181/2، وانظر: شرح المفصل 69/8، وأسرار العربية ص95، والإنصاف ص158.

[3] – المائدة: 69.

(إنّك وزيدٌ ذاهبان)[1]، وقد ذكره سيبويه في كتابه [2]، فهذان دليلان من كتاب الله تعالى ولُغة العرب.

أمّا من جهة القياس فقالوا: أجمعنا على أنّه يجوز العطف على الموضع قبل تمام الخبر مع (لا) نحو: (لا رجلَ ولا امرأةٌ أفضلُ منك)، وكذلك مع (إنّ)؛ لأنّها بمنزلتها، وإنْ كانت (إنَّ) للإثبات، و(لا) للنفي؛ لأنّهم يحملون الشيء على ضدَّه كما يحملونه على نظيره، يدل عليه أنّا أجمعنا على أنّه يجوز العطف على الاسم بعد تمام الخبر، فكذلك قبل تمام الخبر؛ لأنّه لا فرق بينهما عندنا، وأنّه قد عُرفَ عَنْ مذهبنا أنّ (إنّ) لا تعمل في الخبر لضعفها، وإنّما يرتفع بما كان يرتفع به قبل دخولها، وإذا كان الخبر يرتفع بما كان يرتفع به قبل دخولها، فلا إحالةَ إذَنْ، لأنّه إنّما كانت المسألة تَفْسَدُ أنْ لو قلنا أنَ "إنَ" هي العاملة في الخبر، فيجتمعُ عاملان، فيكون محالاً ونحن لا نذهب إلى ذلك، فصحَّ ما ذهبنا إليه"[3].

أمّا البصريون فذهبوا إلى أنّه لا يجوز العطفُ على الموضع قبل تمام الخبر، فيقولون: (إنّ زيداً وعمراً قائمانٌ) و(إنّك وزيداً ذاهبان)[4].
وقد احتجّوا لمذهبهم هذا بأن قالوا:
" الدليل على أنّ ذلك لا يجوز، أنّك إذا قلتَ: (إنّكَ وزيدٌ قائمان) وجب أن يكون (زيدٌ)، وتكون إنّ عاملةً في خبر الكاف، وقد اجتمعا في لفظٍ واحدٍ، وذلك محالٌ، فلو قلنا: (إنّه يجوز فيه العطفُ قبل تمام الخبر)، لأدّى ذلك إلى أن يعمل في اسمٍ واحدٍ، عاملان وذلك محالٌ"[5].

وقد أجابوا الكوفيين على ما استدلوا به:
أمّا احتجاجهم بقوله تعالى: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ آَمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَى﴾ فقالوا: " لا حجة لهم فيه من ثلاثة أوجهٍ:

---

1 – انظر: شرح الأشموني 144/1.
2 – انظر: كتاب سيبويه 144/2.
3 – الإنصاف ص 158– 159.
4 – انظر: أسرار العربية ص 95، والإنصاف ص 158.
5 – الإنصاف ص 159.

أحدهما: أنّا نقول: في هذه الآية تقديمٌ وتأخيرٌ، والتقدير فيها: "إنّ الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون والنصارى من آمن بالله واليوم الآخر وعمل صالحاً فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون": والصابئون والنصارى كذلك [1]...

والوجه الثاني:

أن تجعلَ قوله تعالى: " مَنْ آمن بالله واليوم الآخر خبراً للصابئين والنصارى، وتُضمرُ لـ: "الذين آمنوا والذين هادوا خبراً مثل الذي أظَهْرتَ للصابئين والنصارى، ألا ترى أنك تقول: (زيدٌ وعمرٌو قائمٌ) فتجعل قائماً خبراً لعمرٍو، وتُضْمرُ لزيدٍ خبراً آخر مثلَ الذي أظهرتَ لعمرٍو، وإنْ شئتَ أيضاً جعلته خبراً لزيدٍ، وأضمرتَ لعمروٍ خبراً آخر...

والوجه الثالث:

أن يكون عطفاً على المضمر المرفوع في (هادوا) و (هادوا) بمعنى تابوا... "[2].

وأمّا ما قالوه عن بعض العرب: " إنّكَ وزيدٌ ذاهبان" فقالوا فيه: هو غلطٌ من العرب، يقول سيبويه[3]:

" واعلم أنّ ناساً من العرب يغلطون فيقولون: إنّهم أجمعون ذاهبون، وإنّكَ وزيدٌ ذاهبان، وذاك أنّ معناه معنى الابتداء" .

وعن قول الكوفيين: أجمعنا على أنّه يجوز العطف على الموضع قبل تمام الخبر مع (لا) فكذلك مع (إنّ)، فقد أجاب البصريون بقولهم:

" إنّما جاز ذلك مع (لا)؛ لأنّ (لا) لا تعمل في الخبر، بخلاف (إنّ)، فلم يجتمع فيه عاملان، فجاز معها العطفُ على الموضع قبل تمام الخبر، دون (إنّ) على ما بيّنّا"[4].

أمّا الإمام الشاطبي – رحمه الله – فقد وافق البصريين للقياس والسماع، حيث يقول[5]:

" والصحيح ما ذهب إليه الناظم للقياس والسماع، أمّا القياس فمن وجهين:

---

1 – أي الصابئون مبتدأ، والنصارى معطوف عليها والخبر محذوف تقديره (كذلك).

2 – الإنصاف 160-161.

3 – كتاب سيبويه 155/2.

4 – الإنصاف 163.

5 – المقاصد الشافية: 371/2-372.

أحدهما: أنّك إذا قلت: إنّ زيداً وعمرٌو قائمان، وإنّك وزيدٌ ذاهبان، وجب أن يكون زيدٌ مرفوعاً بالابتداء، ووجب أن يكون زيدٌ عاملاً في الخبر أيضاً فيؤدي ذلك إلى أن يعمل عاملان معاً في معمولٍ واحدٍ عملاً واحداً، وذلك فاسد...

والثاني: ما قاله المؤلف من أنّ (إنّ وأخواتها) قد ثبت قُوة شبهها بكان وأخواتها، فكما امتنع في كان العطف على موضع منصوبها باتفاق، فكذلك يمتنع في (إنّ) ولو جاز أن يكون اسم (إنّ) مرفوعاً لمحلٍّ باعتبار عروض العامل لجاز أن يكون خبر كان مرفوع المحلِّ بذلك الاعتبار، لتساويها في أصالة الرفع وعروض النصب.

وأمّا السّماع فموافق لما قاله البصريون، وما جاء مما ظاهره المذهب الآخر فغير مُتعيِّن له؛ لاحتمال أمر آخر فيه، فمن ذلك قوله تعالى: "إن الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون والنصارى" فعطف (الصابئون) على موضع (الذين) قبل الإتيان بالخبر، وهو قوله: (مَنْ آمن بالله واليوم الآخر) .. إلى آخرها، وروى الثقاتُ عن العرب: إنك وزيدٌ ذاهبان، وأنشد سيبويه: لبشر بن أبي خازم:

وَإِلَّا فَاعلمُوا أَنّا وأَنْتُمْ بُغَاةٌ مَا بَقِينَا فِي شِقَاقِ[1]

"فلو كان المعطوف منصوباً لقال: إنّا وإياكم بغاةٌ. وهذا كلُّه قليلٌ لا يعتمد عليه، مع مخالفته الوجه الشائع".

---

[1] – البيت لبشر بن خازم الأسدي في ديوانه: تحقيق د. عِزَّة حسن، (د.ط)، مطبوعات مديرية إحياء التراث، دمشق، 1379هـ – 1960م، ص165، وهو له في الكتاب 156/2، والإنصاف ص 160، وشرح المفصل 69/8، وأسرار العربية ص 95.

إنْ المخففة واللام في خبرها

يقول الشاطبي[1]:

" وهذا الذي عدّه الناظم مبني على موافقة أهل البصرة في أنّ (إنْ) المخففة ليست النافية، بل هي التوكيدية، خلافاً لمن قال: إنّها النافية، واللام اللازمة بعدها للإيجاب بعد النفي، فقولك: (إنْ زيدٌ لقائمٌ) في معنى: ما زيدٌ إلا قائمٌ وهو مذهب الكوفيين".

عرض المسألة:

ذهب البصريون إلى أنّ (إنْ) إذا جاءت بعدها اللام تكون حرفاً يفيد التوكيد، مخففاً من (إنّ) الثقيلة، فهي للتوكيد سواء كانت ثقيلة أم خفيفة.

يقو ابن السّراج [2]:

" ... الرابع: أن تكون مخففة من الثقيلة، فإذا رفعت ما بعدها لزمك أن تدخل اللام على الخبر، ولم يجزْ غير ذلك".

وهذه اللام هي لام الابتداء، تفيد التوكيد، ويلزم وجودها في هذا التركيب حتى لا تلتبس (إنْ) المؤكدة ب(إنْ) النافية، لأنّنا لو قلنا: (إنْ زيدٌ قائمٌ)، لظن السامع أنّ المعنى: ما زيدٌ قائمٌ، يقول سيبويه[3]:

"واعلم أنّهم يقولون: إنْ زيدٌ لذاهبٌ، وإنْ عمرٌو لخيرٌ منك، لمّا خففها جعلها بمنزلة لكنْ حين خففها وألزمها اللام؛ لئلا تلتبس (إنْ) التي هي بمنزلة (ما) التي تنفي بها".

وقال ابن يعيش [4]:

" فإذا ألغيت صارت كحرف من حروف الابتداء، يليها الاسم والفعل، ويلزمها اللام، فصلاً بينها وبين (إنْ) النافية، إذ لو قلت: (إنْ زيدٌ قائمٌ) لا لتلبس الإيجاب بالنفي" .

---

1 – المقاصد الشافية: 387/2.

2 – الأصول 237/1.

3 – كتاب سيبويه 139/2.

4 – شرح المفصل 71/8.

وقد احتج البصريون بأنّ هناك نظيراً لـ (إنْ) المخففة من الثقيلة، لأنّا وجدنا لها في كلام العرب نظيراً فقالوا بأن اللام للتوكيد له نظير في كلام العرب، وما له نظير أولى مما ليس له نظير، يقول ابن الأنباري([1]):

" وأمّا البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنّما قلنا إنّها مخففة من الثقيلة؛ لأنّا وجدنا لها في كلام العرب نظيراً ".

فالقول بأنّ الام في للتوكيد له نظير في كلام العرب، وأمّا القول بأنّها بمعنى (إلا) فليس له نظير في كلامهم، يقول ابن الأنباري[2]:

" وكون اللام للتوكيد في كلامهم مما لا ينكر، لكثرته فحكمنا على اللام بما له نظير في كلامهم، فأمّا كون اللام بمعنى (إلا) فهو شيء ليس له نظير في كلامهم، والمصير إلى ماله نظير في كلامهم أولى من المصير إلى ما ليس له نظير".

ولعلّ من المفيد الإشارة إلى أنّ البصريين يرون أنّ (إنْ) تكون مخففة من الثقيلة، سواء جاء بعدها الاسم مباشرة، مثل: إنْ زيدٌ لقائمٌ، أو جاء بعدها فعلٌ ناسخٌ، مثل كان أو كاد، ... كقوله تعالى: ﴿ وَإِنْ كَانُوا مِنْ قَبْلُ لَفِي ضَلَالٍ مُبِينٍ﴾[3]، وقوله تعالى:﴿ إِنْ كَادَ لَيُضِلُّنَا عَنْ آلِهَتِنَا﴾[4].

أمّا الكوفيون فذهبوا إلى أنّ (إنْ) إذا جاءت بعده اللام تكون بمعنى (ما) ، واللام بمعنى (إلا)[5].

وقد استدلوا على مذهبهم هذا، بقولهم: " إنّما قلنا ذلك لأنّه جاء كثيراً في كتاب الله وكلام العرب، قال الله تعالى: ﴿ وَإِنْ كَادُوا لَيَسْتَفِزُّونَكَ مِنَ الأَرضِ لِيُخْرِجُوكَ مِنْهَا ﴾ "[6]، أي وما وما كادوا إلا يستفزونك، وقال الله تعالى: ﴿ وَإِنْ يَكَاد الّذِينَ كَفَرُوا لَيُزْلِقُونَكَ بِأَبْصَارِهِم﴾ [7] أي وما كادوا إلا يزلقونك... ثم قال الشاعر:

---

[1] – الإنصاف ص 509.

[2] – المرجع السابق، الصفحة نفسها.

[3] – آل عمران: 164.

[4] – الفرقان: 42.

[5] – انظر: الإنصاف 508، وخزانة الأدب 373/10.

[6] – الإسراء: 76.

[7] – القلم:51.

شَلَّتْ يَمينُكَ إنْ قتلتَ مسْلمَاً كُتبَتْ عَليكَ عُقُوبةُ المُتَعمِّدِ[1]

أي ما قتلت إلاّ مسلماً[2]، وهو في كلامهم أكثر من أن يحصى" [3].

كما أنّ الكوفيين لا يشترطون في الفعل الذي يأتي بعد (إنْ) أن يكون من الأفعال الناسخة، لذا فهم يجيزون: (إنْ ضربتَ لزيداً)، و(إنْ جاء لعمروٌ)، قياساً على (إنْ قتلت لمسلماً)، وذلك راجعٌ إلى أنّهم يرون أنّها نافية، فلا بأس في دخولها على أي فعل، فهم عكس البصريين الذين يرون أن (إنْ) لا زالت مختصة بالدخول على الجملة الاسمية، حتى بعد التخفيف، لذا لا بأس من دخولها على (كان وأخواتها) و (كاد وأخواتها)؛ لأنّها تساويها في كونها من عوامل الابتداء.
يقول عبد القادر الجرجاني[4]:
"ولهذا لم يُجّوز أصحابُنا: إنْ ضربتَ لزيداً، وإنْ خرجَ لزيدٌ، بمعنى: إنّ زيداً ضربتُهُ، وإنّ زيداً خرجَ؛ لأنّ زيداً إذا كان مفعول ضربتُ، وفاعل خرجَ فليس له تعلُّقُ بالابتداء وحكمِهِ بوجهٍ.
وقد أجازه الكوفيون، وليس بثبْتٍ، رووا: إن تزينكَ لنَفْسُكَ، ولا يجوز قياس هذا على خبر كان، نحو: إنْ كان زيدٌ لمنطلقاً؛ لأنّ خبر كان خبر مبتدأ في الأصل، ودخل عليه كان فنصبهُ، ألا تراك إذا أسقطتها قلت: زيدٌ منطلقٌ، وإذا كان كذلك كانت اللام واقعةً حيثُ الابتداء وحده".

وقد ردّ البصريون على ما استدل به الكوفيون، فقولهم: إنّ اللام في "ليستفزونك" و " ليزلقونك" إلى غير ذلك من المواضع التي جعلوا فيها (إنْ) بمعنى (ما) واللام بمعنى (إلا)، قالوا فيه:
" هذا فاسدٌ، لأنّه لو جاز أن يقال: إنّ اللام تستعمل بمعنى إلا، لكان ينبغي أن يجوز: (جاءني القومُ لزيداً) بمعنى إلا زيداً، فلما لم يجز ذلك دلّ على فساد ما ذهبتم إليه، وإنّما جاءت هذه اللام مع (إنْ) التي يراد بها النفي، فلما كان ذلك يؤدي إلى اللبس جيء بها؛ للفرق بينهما، فما

---

[1] – نسب البيت لعاتكة بن زيد بن عمرو في سر صناعة الإعراب 548/1، وفي خزانة الأدب 373/10. وهو بلا نسبة في شرح التصريح 231/1، وشرح المفصل ج 71/8.
[2] – انظر: خزانة الأدب 373/10.
[3] – الإنصاف ص 508-509.
[4] – المقتصد 491/1.

جاء للفرق وإزالة اللبس، جعلتموه سبباً للبس وإزالة الفرق، وهذا غاية الجَوْر عن الصواب والحق"[1].

كما أنّ قولهم (إنْ) تدخل على النواسخ وعلى غيرها، مثل: (إنْ ضرب لزيداً)، فهو يحتاج إلى سماع؛ لأنّه لم يرد دخولها على غير النواسخ سواء في القرآن الكريم أو في كلام العرب شعراً أو نثراً [2].

أمّا الإمام الشاطبي – رحمه الله – فقد ذهب إلى ما ذهب إليه البصريون، مفنداً حجج الكوفيين مبيناً خطأ ما ذهبوا إليه، وهذا واضح في قوله [3]:

" ... أمّا قول الكوفيين فمجرد دعوى لا دليل عليها، ولو كان كما قالوا لصح وقوعها حيث تقع إلا بعد كلَّ نفي، فكنت تقول:

ما زيدٌ لقائمٌ، أو لَمَا قائم بمعنى ما زيدٌ إلا قائمٌ، ولم يقم لَمَا زيدٌ، ولن يقومَ لَمَا زيدٌ، وفي امتناع ذلك دليل على أنّ الأمر ليس كما زعموا".

---

[1] – الإنصاف ص 508.

[2] – انظر: المرجع السابق، الصفحة نفسها.

[3] – المقاصد الشافية 389/2.

اسم لا النافية للجنس

يقول الشاطبي[1]:

"... والثالثة: أنّ كلامه ظاهرٌ في موافقة جماهير البصريين، في أنّ المفرد مبنيٌّ مع لا، وأنّ الحركة بناء لا حركة إعراب، خلافاً للكوفيين والزجاج من البصريين، وتبعه السيرافي...".

عرض المسألة:

ذهب البصريون إلى أنّ الاسم المفرد النكرة المنفي بلا مبني على الفتح[2]، وقد احتجّوا بعدة أوجهٍ:

الأول: أنّ لا مركبة من الاسم، والتركيب يوجب البناء كخمسة عشر[3]، ودليل أنّها مركبة مع الاسم، أنّها إذا فُصلت عنه أعرب، كقوله تعالى: ﴿ لَا فِيهَا غَوْلٌ ﴾ [4]، وإذا لزم الفتح مع الوصل وزال مع الفصل دلّ ذلك على التركيب، والتركيب يوجب البناء، لأنّ فيه يصبح الشيء كالشيء الواحد[5].

الثاني: أنّ الكلام تضمن معنى الحرف، فكان مبنياً كـ (أين وكيف) ودليل ذلك أنّ قولك: (لا رجلَ في الدار) تقديره: (لا من رجلٍ في الدار)، فلما حذفت (مِنْ) من اللفظ، وركبت مع (لا) تضمنت معنى الحرف، لذا وجب أن تبنى[6].

الثالث:

أن (رجلَ) في (لا رجل في الدار) لو كانت معربةً لكانت منونةً؛ لأنّ التنوين تابع للإعراب، وهو يمتنع بالألف واللام، وعدم الصرف والإضافة، وكل ذلك غير موجود هنا، لذا تعين أن

---

[1] – المقاصد الشافية 424/2.

[2] – انظر: الارتشاف ص1296. وانظر: التبيين ص 297، والإنصاف ص310.

[3] – انظر: شرح التصريح 240/1.

[4] – الصافات: 47.

[5] – انظر: معاني القرآن، لأبي حسن سعيد بن مسعدة (الأخفش الأوسط)، تحقيق د. هدى قراعة ، ط1، مكتبة الخانجي، مصر 1411–1990م، ج 26/1 والمقتضب 261/4، والتبيين ص 297.

[6] – انظر: الهمع 466/1، وأسرار العربية ص 137، والإنصاف ص311، والارتشاف ص 1296.

يضاف عدم التنوين إلى البناء[1].

الرابع:

أنّه لو كان معرباً لكان بفعلٍ محذوف، وكان التقدير لا أحد أو لا أرى نحو ذلك، وهذا بعيد التقدير؛ لأنّك تقول (لا إله إلا الله) فلو كان معناه لا أجد لكان النفي منسوباً إلى وجدانك، وليس المعنى هنا عليه وإنّما المعنى عدم الآلهة غير الله [2] .

الخامس:

أنّه لو كان معرباً لجاز نصبه مع الفصل؛ لأنّ كل معرب يجوز أن يفصل بينه وبين العامل فيه بالظرف خصوصاً، كـ (إنّ) فإنك تقول: (إنّ في الدار زيداً) فتعْمِلُها مع الفصل بالظرف[3].

أمّا الكوفيون فذهبوا إلى أنّ الاسمَ المفردَ النكرة المنفي بلا معرب[4]، ،إلى ذلك ذهب الجرمي والزجاج والسّيرافي والرماني[5].

وقد احتجّوا كذلك بعدة أوجه:

الأول:

أنّه يجوز فيما بعدها النصب والتنوين، والرفع والتنوين إذا كان مفرداً، وإذا كان مضافاً كان معرباً بلا خلاف، وهذا يدل على أنّ البناء لا علة له هنا [6].

الثاني:

أنّ الكلام متضمنٌ معنى الفعل، وكان هو العامل، ودليل ذلك أن قولنا: (لا رجلَ في الدار) تقديره (لا أجد رجلاً في الدار).

وهكذا اكتفوا بلا من العامل فنصبوا النكرة به، وحذفوا التنوين بناءً على الإضافة [7]، إذ حَذْف

---

[1] – انظر: التبيين ص 298.

[2] – انظر: المرجع السابق ، الصفحة نفسها.

[3] – انظر: المرجع السابق ص 299..

[4] – انظر: شرح التصريح 1/ 238، وارتشاف الضرب ص 1296.

[5] – انظر: الهمع 467/1.

[6] – انظر: التبيين ص 299..

[7] – انظر: الإنصاف ص 310.

الفعل وإبقاء عمله جائز بلا خلاف[1]، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ ﴾[2]، وقوله تعالى: ﴿ إِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ ﴾[3].

الثالث:

أنّ (لا) بمعنى (غير)، وغير هنا بمعنى (ليس)، يقول ابن الأنباري[4]:

"... ومنهم من تمسك بأن قال: إنّما قلنا إنه منصوبٌ بها لأنَ (لا) تكون بمعنى غير، كقولك: (زيدٌ لا عاقل ولا جاهل) أي: غير عاقل وغير جاهل، فلما جاءت ها هنا بمعنى ليس نصبوا بها، ليخرجوها من معنى غير إلى معنى ليس، ويقع الفرق بينهما".

الرابع:

أنّ (لا) محمولة على (إنّ) حيث إنّها لتوكيد النفي، كما أنّ (إنّ) لتوكيد الإثبات، وكما أنّ (إنّ) تنصب كذلك (لا)، يقول ابن الأنباري[5]:

" ومن النحويين من قال: إنّه منصوبٌ لأنّ (لا) إنّما عملت النصبَ؛ لأنّها نقيضة (إنّ)، لأنّ (لا) للنفي و(إنّ) للإثبات، وهم يحملون الشيء على ضده، كما يحملونه على نظيره، إلا أنّ (لا) لما كانت فرعاً على (إنّ) في العمل، و(إنّ) تنصب مع التنوين، نصبت (لا) من غير تنوين؛ لينحط الفرع عن درجة الأصل".

وقد أجاب البصريون حجج الكوفيين هذه؛ أمّا الكلام فيما إذا كانت النكرة بعدها مفتوحة غير منونة... فكان الردُّ عليه بقولهم:

"... ثمّ لو كان كما زعمتم، وأنّه معربٌ منصوب لوجب أن يدخله التنوينُ، ولا يحذف منه، لأنّه اسمٌ معربٌ ليس فيه ما يمنعه من الصرف[6]، فلما مُنعَ من التنوين دلَّ على أنّه ليس بمعرب منصوب" [7].

---

[1] – انظر: الإنصاف ص310، والتبيين ص 300.

[2] – التوبة: 6.

[3] – الانشقاق: 1.

[4] – الانصاف ص 310.

[5] – المرجع السابق ص 311.

[6] – انظر: الكتاب 22/1، وارتشاف الضرب 664.

[7] – الإنصاف ص 312، وانظر: التبيين ص 301.

قال السيوطي[1]:

" ورُدَّ بأنّه لم يعهد حذف التنوين إلّا لمنع صرف أبو بناء، وهذا ليس واحداً مما قبل، فتعين البناء".

كما أنّ النكرة هنا تقدر معها (من)، وذلك يوجب البناء، وإذا نونت لم تقدر معها (من) فتنتفي علة البناء[2] .

أمّا قولهم: إنّ الكلامَ متضمنٌ معنى الفعل، فقالوا فيه: هذا لا يستقيم؛ لأنّ الفعل لو كان مراداً لكان الاسم مفعولاً، ولم ينسب إلى (لا)، ولا يجوز ذلك لوجهين:

الأول: أنّ (لا) تدل على فعل معين.

الثاني: أنّ الحروف لا تعمل بمعنى الفعل الذي تدل عليه، فحروف الاستفهام – مثلاً– لا تعمل بما فيها من معنى الفعل ويدل عليه أن الفعل لو كان هو العامل لكان الاسم منوناً [3].

أمّا قولهم: " حُذِفَ التنوين بناءً على الإضافة "، فقالوا فيه: " لو كان هذا صحيحاً لوجب أن يُطَّردَ في كلِّ ما يَجوزُ إضافته من الأسماء المفردة المنونة، خصوصاً في النداء، فإنه كان يجب أن يحذف التنوين من قولهم: يا راكباً، بناءً على الإضافة في قولهم يا راكب فرسٍ، فإذا قلتم إنّه يختص بهذا الموضوع دون سائر المواضع دلَّ على فساد ما ذهبتم إليه"[4].

أمّا قولهم: " إنّ (لا) بمعنى (غير)، فلما جاءت بمعنى ليس نصبوا بها، ليخرجوها من معنى غير" فردوا عليه بقولهم:

إنّ (لا) لو كانت كذلك لكانت بمعنى (ليس) من غير واسطة؛ لاشتراكهما في النفي، ولو كانت كذلك لم ينتصب الاسم بعدها، كذلك هم يرفعون الاسم بها إذا كانت بمعنى ليس[5]، قال الشاعر:

مَنْ صَدَّ عَنْ نيرَانِها فَأَنَا ابْنُ قَيْسٍ لَا بَرَاحُ[1]

---

[1] – الهمع 467/1.

[2] – انظر: التبيين ص301.

[3] – انظر: المرجع السابق ص 302، والإنصاف ص 312.

[4] – الإنصاف ص 312.

[5] – انظر: خزانة الأدب 467/1، وشرح التصريح 240/1.

أي ليس براحُ لي؛ هنا جلعت (لا) بمنزلة (ليس)، فرفعت (براحُ) بها، والخبر محذوفٌ تقدير لا براحُ لي[2].

وأمّا حَمْلُ (لا) على (إنّ) فهو فاسدٌ؛ وذلك "لأنّ التنوين ليس من عمل (إنّ)، وإنّما هو شيءٌ يستحقه الاسم في الأصل[3]، وإنّما يستقيم هذا الكلام أن لو كان التنوين من عمل (إنّ)، ولا خلاف بين النحويين أنّ التنوين ليس من عملها، إذا لم يكن من عمل (إنّ) التي هي الأصل، فلا معنى لحذفه مع (لا)، التي هي الفرع..." [4].

أمّا موقف الإمام الشاطبي – رحمه الله– فرجح رأي البصريين في بناء الاسم المفرد بعد لا النافية للجنس، رافضاً ما ذهب إليه الكوفيون، اعتماداً على الأصول اللغوية في المسموع عن العرب أو ما ورد في القياس بالنظائر في لغتهم، لأسبابٍ صرفية أو نحوية؛ حيث قال[5]:

" هو مذهبٌ مرجوعٌ؛ لأنّ ذلك مخالفٌ للنظائر، فإنّ الاستقراء قد قرر أنّ حذف التنوين من الأسماء المتمكنة لا يكون إلا لمانع صرفٍ أو للإضافةِ، أو لام التعريف، أو كونه في موصوف بابن مضافاً إلى علم، أو لملاقاة ساكن، أو للوقف، والاسم المذكور ليس واحد من هذه الأمور بموجودٍ فيه، فتعيَّن أنّه مبنيٌّ، وأنّ ذلك هو السبب في حذف تنوينه".

---

[1] – نسب البيت لسعد بن مالك في خزانة الأدب 467/1، وشرح المفصل 109/1، وبلا نسبة في المقتضب 360/4، ويروى (مَنْ فَرَّ) انظر: الكتاب 58/1.

[2] – انظر: شرح المفصل 109/1، والتبيين ص 302، والإنصاف ص 313.

[3] – وهو تنوين التمكين انظر: شرح الأشموني 13/1 ، وشرح المفصل 29/9، والارتشاف ص 667.

[4] – الإنصاف ص 313.

[5] – المقاصد الشافية 425/2.

الناصب للمفعول الثاني من مفعولي (ظننتُ)

يقول الشاطبي[1]:

" أفعال القلوب تَنْصبُ بها المبتدأ والخبر معاً... فلا يقتصر معها في النصب أحد الجزأين دون الآخر...

ولمّا كان كلامه مطلقاً في نصب الخبر، سواء أكان معرفةً أم نكرةً، وكان من مذهبه في الحال أنّها لا تكون إلّا نكرة، دلَّ ذلك من كلامه على أنّ نصبه على غير جهة الحال، وهو مذهب البصريين، وذهب الكوفيون إلى أن نصبها للخبر إنّما هو نصب على الحال...".

عرض المسألة:

اختلف البصريون والكوفيون في ناصب المفعول الثاني لـ (ظننتُ) كما اختلفوا في ناصب الاسم بعد كان[2]، فذهب الكوفيون إلى أنّ المفعول الثاني لـ (ظننتُ) نصب على الحال، وحجتهم في ذلك:

أنّ المفعول الثاني يجيء جملةً، نحو: (ظننتُ زيداً يؤدي واجبه)، ويجيء ظرفاً، نحو: (ظننتُ زيداً على خلق حسن)، والحال يأتي على هذه الوجوه[3].

كما ويحسن في (ظننت زيداً قائماً)، ظننتُ زيداً في حالة كذا، فهذا دليلٌ آخر على أنّه نصبَ على الحال.

كما وتقوم المعارف مقام الحال، كما قامت الآلة مقام المصدر في قولنا: (ضربتُ زيداً سوطاً) فإنّ (سوطاً) ينصب على المصدر وإن كان آلة لقيامه مقام المصدر[4] .

فالمعرفة تقوم مقام الفكرة كما في: (طلبتُه جهدك وطاقتك ورَجَعَ عَوْدَةُ على بدئِه، وأرسلها العراك... وغيرها من المعارف التي تقع حالاً لوقوعها مكان النكرات[5] .

---

[1] – المقاصد الشافية 2/452–453.

[2] – انظر: مسألة المنصوب بعد كان في هذا البحث ص122.

[3] – انظر: أوضح المسالك 2/31.

[4] – انظر: الرد على حجتهم هذه ص 124 من هذا البحث.

[5] – انظر: المقاصد الشافية 2/453، والإنصاف ص 130.

أمّا البصريون فذهبوا إلى أنّ المنصوب الثاني الواقع بعد (ظننتُ) نصب على المفعولية[1] وحجتهم في ذلك:

أنّه يأتي معرفة، نحو: (ظننتُ زيداً أخاك)، ويجيء ضميراً، نحو: (زيدٌ ظننتُ إيّاه)، ويأتي جامداً، نحو: (ظننتُ زيداً أسداً) كما أنّه في جميع الأحوال لا يُتَم معنى الكلام بدونه [2]، والحال لا يكون كذلك.

وقول الكوفيين: إنّه يجوز في (ظننتُ زيداً قائماً) وظننتُ زيداً في حالة كذا، دليل على أنّه منصوبٌ على الحال، قالوا فيه: هذا لا يدل على الحال إلا مع وجود شروط الحال، ولم تجتمع هنا شروط الحال كاملة[3].

أمّا الإمام الشاطبي – رحمه الله– فكان موقفه موافقاً لمذهب البصريين اعتماداً على قلة الشواهد الواردة في مجيء الحال معرفة بالنظر إلى كثرة ورود المفعول الثاني لظننت منها، حيث قال[4]:

" فالجواب: أنّ هذه الألفاظ قليلة غير مناسبة فلا ينبني عليها حكم، بخلاف وقوع المعرفة مع ظننتُ فإنّه كثير جداً، فتباينها في الكثرة والقلة دليل على تباينها في الحكم، وأيضاً فجهدك وطاقتك وما كان من بابها مصادر واقعة موقع أفعالها، وأفعلها هي الواقعة موقع الحال، والمصدر يقع موقع فعله".

---

[1] – انظر: ائتلاف النصرة ص122.

[2] – انظر: أوضح المسالك 31/2، والإنصاف ص 131، وشرح المفصل 62/2.

[3] – انظر: شرح شروط الحال في مسألة المنصوب بعد كان، في هذا البحث ص123.

[4] – المقاصد الشافية 435/2.

إلغاء أفعال القلوب متقدمة

يقول الشاطبي[1]:

" وابتدأ بالإلغاء، فبيّن أنّ الإلغاء جائزٌ لا واجب بقوله: (وجوز الإلغاء)، ولم يقل والتزم الإلغاء، كما قال (والتزم التعليق)، ثم نصّ على شرط ذلك فقال: (لا في الابتدا) يعني أنّ إلغاء الفعل... وهو أن لا يعمل في مفعوليه يجوز شرط الآخر، فيكون متوسطاً بينهما، فيقول: زيدٌ قائمٌ علمت، وأبوك منطلقٌ ظننتُ، وتقول في التوسيط: زيدٌ – علمتُ– قائمٌ، وأبوك– ظننتُ – منطلق... ويجوز أن لا تلغى فنقول: زيداً قائماً ظننتُ، وزيداً – ظننتُ– قائماً. فأما أن تقدم الفعل وتبتديء به فلا يجوز الإلغاءُ... والذين أجازوا هم الكوفيون".

عرض المسألة:

ذهب جمهور البصريين إلى عدم جواز إلغاء أفعال القلوب متقدمة على معموليها، وجوَّزوا الإلغاء إذا توسطت أو تأخرت، وحجتهم في ذلك:

أنّها تكون قد وقعت في أعلى مراتبها، كما أنّها إذا تقدمت دلَّ ذلك على قوة العناية بها، وإلغاؤها يدل على قلة الاهتمام بها، لذا يجب إعمالها[2].

أما إذا توسطت أو تأخرت فإنما يجوز إلغاؤها، لأنّها تكون قد دخلت على جملة قائمة بنفسها، فإذا تقدمت الجملة أو شيء منها، يصبح الفعل في تقدير ظرف، فإذا قلنا: (زيدٌ منطلقٌ ظننتُ) فكأنّنا قلنا: (زيدٌ منطلقٌ في ظني)، فقولنا: (في ظني) لا يعمل فيما قبله كما أنّ الفعل يضعف إذا تقدم معموله عليه[3].

يقول الشاعر:

أبالأراجِيزِ يا ابنَ اللُّؤْمِ تُوعِدُنِي وَفِي الأَراجِيزِ خِلْتُ اللُّؤْمُ والخَوَرُ[4]

---

[1] – المقاصد الشافية 467/2، 468، 476.

[2] – انظر: أسرار العربية ص 99.

[3] – انظر: شرح الرضى على الكافية 156/4.

[4] – نسبت البيت للَّعين المنقري يهجو به رؤبة بن العجاج، وهو موجود في شرح المفصل 85/7، والمقاصد الشافية 476/2، والكتاب 120/1، وشرح التسهيل 85/2.

هنا ألغي الفعل (خِلْتُ) من العمل، حين تقدم الخبر، وهو الجار والمجرور (في الأراجيز)، وتوسط الفعل (خِلتُ) المبتدأ والخبر.

أمّا من أعملها إذا تأخرت أو توسطت، فقد جعلها متقدمة تقديراً، غير أنّ الإعمال مع التوسط أحسن من الإعمال مع التأخر؛ وذلك لأنّها إذ توسطت كانت متقدمة من وجه، ومتأخرة من وجه فحسن إعمالها كما حسن إلغاؤها، وإذا تأخرت عن الجزأين جميعاً كانت متأخرة من كل وجه، فكان إلغاؤها أحسن من إعمالها[1] ؛ لأنّه كلما تباعد الفعل عن الصدر ضعف عمله، يقول سيبويه [2]:

" كلما أردت الإلغاء فالتأخير أقوى".

وقال[3]: " إنّما كان التأخير أقوى؛ لأنّه إنّما يجيء بالشك بعدما يمضي كلامه على اليقين ... ثم يدركه الشك".

وقال ابن معطي[4]: " ولا يخلو من أن يتقدم على المفعولين فيعمل، أو يتوسط بينهما فيجوز الإعمال والإلغاء، والإعمال أحسن، أو يتأخر فيكون الإلغاءُ أحسن".

وعلى هذا كان المبرد [5] وابن السراج [6]، وأبو على الفارسي[7].

أمّا الكوفيون فجّوزوا إلغاء أفعال القلوب متقدمة [8].

أمّا الإمام الشاطبي – رحمه الله – فمال إلى مذهب أهل البصرة في عدم إلغاء أفعال القلوب إن كانت متقدمة، لما أوردوه من أدلة نقلية وقياسية تؤيد حججهم، فقال[9]:

---

[1] – انظر: أسرار العربية ص 99، وشرح الرضى على الكافية 156/4، وشرح المفصل 85/7.

[2] – الكتاب 119/1.

[3] – المرجع السابق، الصفحة نفسها.

[4] – الفصول الخمسون، زين الدين ابن معطي المغربي، تحقيق : محمود الطناحي، د.ط، عيس البابي الحلبي، د. ت، ص 175.

[5] – انظر: المقتضب 11/2.

[6] – انظر: الأصول 108/1.

[7] – انظر: المقتصد 494/1، 495.

[8] – انظر: المقاصد الشافية 476/2.

[9] – المرجع السابق، الصفحة نفسها.

" والصحيح ما ذهب إليه الجمهور من البصريين، وهو الذي يساعد عليه السماعُ والقياس أيضاً".

وأمّا ما قاله الكوفيون من جواز الإلغاء لأفعال القلوب متقدمة فلم أعثر في كلام العرب شعراً ونثراً على ما يؤيد قولهم، ولا على أدلة قياسية ترجح ما ذهبوا إليه، وإلى ذلك أشار الشاطبي بقوله[1]:

" والإلغاء مع التقديم ممنوعاً لا دليل يدل على جوازه، والذين أجازوا هم الكوفيون".

[1] – المقاصد الشافية 476/2.

تقديم الفاعل على عامله

قال الشاطبي[1] :

" الإشارة إلى مخالفة من خالف في لزوم التقديم، وهم الكوفيون، إذا أجازوا تقدم الفاعل مع الفعل أو ما أشبهه فكأنّه يقول: الفاعل مختص بكونه بعد فعل، فلا يجوز أن يتقدم عليه..." .

عرض المسألة:

ذهب البصريون إلى أنّه لا يجوز تقدم الفاعل على العامل، فإن تقدّم فهو مبتدأ، ويضمر في الفعل ضميرٌ يكون هو الفاعل، وقد قال بذلك سيبويه، والمبرد، وأبو علي الفارسي، وابن جني والجرجاني وغيرهم كثير...

يقول سيبويه [2]:

" ويحتملون قُبحَ الكلام حتى يصنعوه في غير موضعه، لأنّه مستقيمٌ ليس فيه نقضٌ فمن ذلك قوله:

صَدَدْتِ فَأَطْوَلتِ الصُّدودَ وَقَلّما وِصَالٌ عَلَى طُولِ الصُّدودِ يَدُومُ[3]

وإنّما الكلام: وقلَّ ما يَدوم وصالٌ ".

وقال المبرد [4]:

" ولو قلت: زيدٌ قام عمرٌو، لم يجز؛ لأنّك ذكرت اسماً، ولم تُخبر عنه بشيء، وإنّما خبرت عن غيره".

وقال أبو علي الفارسي[5]:

" اعلم أنّ الفاعلَ رَفْعٌ، وَصِفَتُهُ أن يُسْنَدَ الفِعْلُ إليه مقّدماً عليه، ومثاله: جَرَى الفرسُ، وغَنِمَ الجيشُ، ويَطيبُ الخَبَرُ".

---

[1] – المقاصد الشافية 546/2.

[2] – الكتاب 31/1.

[3] – البيت لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه، ط2، دار الكتاب العربي، بيروت، 1416هـ– 1996م، ص 358، وانظر:الكتاب 31/1، وخزانة الأدب 245/1.

[4] – المقتضب 128/1.

[5] – الإيضاح للفارسي ص 101.

وقال ابن جني[1]:

" واعلم أنّ الفعل لا بد له من الفاعل، ولا يجوز تقديم الفاعل على الفعل، فإن لم يكن مظهراً بعده فهو مضمرٌ فيه لا محالة، تقول: زيدٌ قامَ. فـ(زيدٌ) مرفوعٌ بالابتداء، وفي (قام) ضمير زيد، وهو مرفوعٌ بفعله" .

وقال الجرجاني[2]:

" وينبغي أن تعلم أنّ وصف الفاعلِ عند النحويين أن يُسند الفعل إليه مقدماً عليه، نحو: خرج زيدٌ وطاب الخبزُ".

وقد احتجّ البصريون بما يلي:

أولاً: أنّ الفعل عاملٌ في الفاعل، ومرتبة العامل أن يكون قبل المعمول، يقول ابن يعيش[3]:

" واعلم أنّ القياس في الفعل من حيث هو حركة الفاعل في الأصل أن يكون بعد الفاعل؛ لأنّ وجوده قبل وجود فعله، لكنّه عرض للفعل أن كان عاملاً في الفاعل والمفعول لتعلقهما به واقتضائه إياهما، وكانت مرتبة العامل قبل المعمول فقدم الفعل عليهما لذلك".

ثانياً:

أنّ الفعل لا يعمل في الفاعل، إلّا إذا كان متأخراً عنه، مثل: جاء الزيدان، ولو كان يعمل فيه مقدماً ومؤخراً على حدٍ سواء، لجاز أن يقال: (الزيدان جاء)، والعرب لا تقول ذلك وإنّما تقول: (الزيدان جاءا)، يقول الجرجاني[4]:

" فلو كان زيدٌ في قولك: زيدٌ ضربَ، مرفوعاً ب(ضرب)، وكان ضَرَبَ فارغاً من ذِكْرٍ يعود إليه لوجب أن يجوز (الزيدان ضَرَبَ).

فلما لم يقولوا إلا (ضَرَبَا)، عَلِمتُ أنّ (الزيدان) رَفْعُهُما بالابتداء والفاعل هو الألف في ضَرَبا".

ثالثاً:

أنّ أدوات الاستفهام والنفي لا يعمل ما بعدها فيما قبلها، فوجب أن يكون (زيدٌ) في: زيدٌ هل قام؟ مرتفعاً على الابتداء لا على الفاعلية.

---

[1] – اللمع ص 33.

[2] – المقتصد 325/1.

[3] – شرح المفصل 75/1.

[4] – المقتصد 328/1.

يقول المبرد[1]: "ومن ذلك أنّك تقول: عبد الله هل قام؟ فيقع الفعل بعد حرف الاستفهام، ومحال أن يعمل ما بعد حرف الاستفهام فيما قبله ".

رابعاً: لو كان الفعل عاملاً في الاسم المتقدم لا بضميره لما برز في التثنية والجمع[2].

خامساً: أنّ الفعل مع الفاعل كجزئي كلمة، فكما لا يقدم عجز الكلمة على صدرها كذلك لا يقدم الفاعل على فعله.

يقول الجرجاني[3]: " واعلم أنّ الفاعل كالجزء من الفعل، ولذلك لم يَجُزْ تقديمه عليه" .

أمّا الكوفيون ومعهم الأخفش وقطرب[4] ، فقد جوّزوا تقدم الفاعل على عامله، وقد احتجوا بقولِ الزّباء:

مَا لِجِمالِ مَشْيُها وَئِيداً أَجَنْدَلاً يَحْمِلْنَ أَمْ حَدِيداً[5]

ففي هذا الشاهد (مشيُها) تقدم على عاملة (وئيداً) .

وقد تأول البصريون هذا البيت، حيث جعلوا قوله: (مشيُها) مبتدأ حذف خبره وبقي معموله، والتقدير: يظهر وئيداً أو يكون وئيداً [6].

أمّا الإمام الشاطبي – رحمه الله – فمال إلى قول البصريين في عدم جواز تقدم الفاعل على فعله مستنداً إلى ما ساقه البصريون من أدلة عقلية توافق القوانين اللغوية والقواعد النحوية، خلافاً لما ساقه الكوفيون من شواهد شعرية قليلة تأوّلوها بما يوافق مذهبهم، إذ يقول[7]:

---

[1] – المقتضب 128/4.

[2] – انظر: شرح التسهيل 107/2.

[3] – المقتصد 327/1.

[4] – انظر: الحلل ص 146.

[5] – نسبت البيت للزباء بنت عمرو في المقاصد النحوية في شرح شواهد الألفية، بدر الدين أحمد بن موسى العيني، تحقيق: محمد باسل السود، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت 1436هـ –2005م، 199/2، وانظر: شرح الأشموني 169/1، والمقاصد الشافية 52/2، ومعاني القرآن للفراء 73/2.

[6] – انظر: ما فات الإنصاف ص223، وشرح التسهيل 108/2.

[7] – المقاصد الشافية 547/2.

"... وإذا ثبت فكل ما تُوهمَ أنّ الفاعل فيه مقدم فليس كذلك، بل الفاعل فيه ضمير مستتر في ذلك الفعل أو في الاسم الذي بمعناه".

ناصب المشغول عنه

يقول الشاطبي [1]:

" وقوله: (بفعلٍ أُضمرا) نص على اختياره لمذهب أهل البصرة الذين يقدرون لهذا المنصوب فعلاً غير الملفوظ به؛ لأنّ الملفوظ به قد أخذ ما يحتاج إليه في اللفظ، فلا يستقيم أن ينصبَ غيره؛ لأنّه قد اكتفى بالضمير فهو غير طالبٍ لغيره، وأصل العمل الطلب، فلا يعمل في غيره... وذهب الكوفيون إلى أنّ الظاهر هو الطالبُ من جهة المعنى، وأصل العمل الطلبُ من فينبغي أن يكون هو الناصب... ".

عرض المسألة:

ذهب البصريون إلى أنّ العامل في الاسم المشغول عنه في نحو: (زيداً ضربته) فعلٌ محذوفٌ يفسره الفعل الذي بعده، والتقدير: ضربتُ زيداً ضربتُهُ.

يقول الرضي في شرحه[2]:

" واختار البصريون كون المنصوب معمولاً لفعل مقدر يفسره ما بعده" .

وقال سيبويه [3]:

" وإن شئت قلت: زيداً ضربته، وإنّما نصبته على إضمار فعلٍ هذا يفسره، كأنك قلت: ضربتُ زيداً ضربته".

وقال ابن الأنباري: [4] " وذهب البصريون إلى أنّه منصوبٌ بفعل مقدرٍ، والتقدير فيه: (ضربتُ زيداً ضربته) ".

وقد احتجّ البصريون لمذهبهم هذا بأنّ هذا الاسم منصوبٌ، ولا يجوز أن يكون ناصبه الفعل الظاهر؛ لاشتغاله بالضمير، لذا وجب أن يكون عاملاً مقدراً من جنس الفعل الظاهر حتى لا يبقى المعمول بلا عامل.

---

[1] – المقاصد الشافية 65/3.

[2] – شرح الرضي 520/1.

[3] – كتاب سيبويه 81/1.

[4] – الإنصاف ص 77.

يقول ابن الأنباري[1]:

" أمّا البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنّما قلنا إنّه منصوبٌ بفعل مقدر؛ وذلك لأنّ في الذي ظهر دلالة عليه، فجاز إضماره استغناءً بالفعل الظاهر عنه، كما لو كان متأخراً، وقبله ما يدل عليه".

وقال ابن يعيش[2]:

" والنصبُ بإضمار فعلٍ تفسيره هذا الظاهر، وتقديره ضربتُ زيداً ضربته؛ وذلك أنّ هذا الاسم وإن كان الفعل بعده واقعاً عليه من جهة المعنى فإنّه لا يجوز أن يعمل فيه من جهة اللفظ من قبل أنّه اشتغل عنه بضميره فاستوفى ما يقتضيه من التعدي".

أمّا الكوفيون فذهبوا إلى أنّ ناصب الاسم المشغول عنه هو الفعل الظاهر نفسُه[3]، إذ عمل في الضمير والاسم المشغول عنه معاً، يقول ابن عقيل[4]:

" والمذهب الثاني: أنّه منصوبٌ بالفعل المذكور، بعده وهذا مذهبٌ كوفي، واختلف هؤلاء فقال قومٌ إنّه عمل في الضمير وفي الاسم معاً، فإذا قلت: (زيداً ضربتُه) كان (ضربتُ) ناصباً لزيد وللهاء".

وقال الأنباري[5]:

" ذهب الكوفيون إلى أنّ قولهم: (زيداً ضربته) منصوب بالفعل الواقع على الهاء".

وقد احتجّوا لما ذهبوا إليه بأنّ الهاء هي الاسم المشغول عنه في المعنى؛ لذا وجب أن يكون منصوباً بالعامل نفسِه، كما في ضربتُ أخاك زيداً.

يقول العكبري [6]:

---

[1] – الإنصاف ص 77.

[2] – شرح المفصل 30/2.

[3] – انظر: شرح الرضي 518/1.

[4] – شرح ابن عقيل 131/2.

[5] – الإنصاف ص 77.

[6] – التبيين ص 18.

" واحتج الآخرون بأنّ الهاء هي زيدٌ في المعنى وإنّما ذُكرت للبيان، وإلّا فهو في المعنى كقولك: (زيداً ضربتُ)، ولو قال ذلك لم يكن فيه خلاف أنّ النصب ب(ضربتُ)، فكذلك إذا أتى بالهاء على جهة البيان والتوكيد، ويدل على ما ذكرناه أن النصب في قولك: (ضربتُ أباك زيداً) هو ب(ضربتُ) لما كان زيدٌ هو الأب في المعنى".

لكنّ البصريين رفضوا ما ذهب إليه الكوفيون من نصب الاسم المشغول عنه بالفعل على الهاء، فقد أجابوا على قولهم: إنّه منصوبٌ لأن الهاء هي الاسم المشغول عنه في المعنى لذا وجب أن يكون منصوباً بالعامل نفسه...

قالوا فيه: " هذا فاسدٌ؛ وذلك لأنّ انتصاب (زيد) في قولهم: (أكرمتُ أباك زيداً) على البدل، وجاز أن يكون بدلاً؛ لأنّه تأخر عن المبدل منه، إذ لا يجوز أن يكون البدلُ إلاّ متأخراً على المبدل منه، وأمّا هَهنا فقد تقدم (زيدٌ) عل الهاء، فلا يجوز أن يكون بدلاً منه؛ لأنّه لا يجوز أن يتقدم البدل على المبدل منه؛ وعلى أنّا نقول: إنّ العامل في البدل عندنا غير العامل في المبدل منه على تقدير التكرير في البدل، والذي يدل على ذلك إظهاره في البدل كما أُظهرَ في المبدل منه، قال تعالى: ﴿ قَالَ الْمَلَأُ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا مِنْ قَوْمِهِ لِلَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا لِمَنْ آمَنَ مِنْهُمْ ﴾(1)، وقوله:" لمن آمن منهم" بدلُ من" قوله: "للذين استضعفوا" فظهر العامل في البدل كما أظهره في المبدل منه، وقال تعالى: ﴿ وَلَوْلَا أَنْ يَكُونَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً لَّجَعَلْنَا لِمَنْ يَكْفُرُ بِالرَّحْمَنِ لِبُيُوتِهِم سُقُفاً مِنْ فِضَّةٍ وَمَعَارِجَ عَلَيْهَا يَظْهَرُون﴾(2) فقوله: "لبيوتهم سقفاً من فضةٍ" بدل من قوله: "لمن يكفرُ بالرحمن" فأظهر العامل في البدل كما أظهره في المبدل منه، فدلّ على أنه في تقدير التكرير، وأن العامل في البدل هو غيرُ العامل في المبدل منه" (3).

وقال ابن عقيل(4):

" ورُدَّ هذا المذهب بأنّه لا يعمل عاملٌ واحدٌ في ضمير اسم ومُظْهِره، وقال قومٌ: عاملٌ في الظاهر والضمير مُلْغَىً ، وردّ بأنّ الأسماء لا تُلْغَى بعد اتصالها بالعوامل".

---

[1] – الأعراف: 75.

[2] – الزُّخْرُف: 33.

[3] – الإنصاف ص 77–78.

[4] – شرح ابن عقيل 131/2.

أمّا الإمام الشاطبي – رحمه الله– فقد وافق البصريين رأيهم في عدم إعمال الفعل في الضمير ومظهرِهِ معاً، على اعتبار أن المظهر المتقدم بدل من الضمير المتأخر عنه، ولا يجوز بإجماع النحاة تقديم البدل على المبدل منه، حيث يقول [1]:

" وعند ذلك يظهر أنّ الفعل غيرُ طالبٍ لهذا السابق، وإذا لم يطلبه فلا بّد من عامل فيه وليس إلا ما قّدره البصريون".

وقد وضح وجوب تقدير عامل سابق وعدم إعمال الفعل اللاحق بأمثلة ردّ فيها على الكوفيين، إذ يقول[2]:

" فلا يستقيم أن يكون الظاهرُ عاملاً في السابق في نحو: زيداً ضربتُ أخاه، وما أشبه ذلك؛ لأنّ اللفظ أو المعنى يأبى ذلك.

ولو كان كما قالوا لقلت: بزيدٍ مررتُ به، ولما استقام معنى قولك: بزيدٍ مررتُ بأخيه، أو زيداً ضربتُ أخاه... فالصواب ما ذهبوا إليه من تقدير العامل" .

---

[1] – المقاصد الشافية 66/3.

[2] – المرجع السابق، الصفحة نفسها.

العامل في المفعول به

يقول الشاطبي[1]:

"... وفي قوله (فانصب به) إشارةٌ بل تصريحٌ بأنّ المفعول به منصوبٌ بفعله الذي تعدّى له؛ إذ الضمير في به عائدٌ على الفعل، أي: انصب بالفعل مفعوله. وهذا رأي سيبويه، وغيره من أهل البصرة خلافاً لأهل الكوفة... فقد اضطرب الكوفيون في العامل ما هو؛ فذهب هشام بن معاوية الملقب بالطّول إلى أنّه منصوب بالفاعل؛ وذهب الفراء إلى أنّه منصوبٌ بالفعل والفاعل معاً... وحكى صاحب الإنصاف قولاً ثالثاً عن خلف الأحمر: إنّه منصوبٌ بمعنى المفعولية" .

عرض المسألة:

ذهب البصريون إلى أنّ العامل في المفعول به النصبَ هو الفعل وحده، يقول سيبويه[2]:

"... ضرب هذا زيداً، فزيداً ينتصب ب(ضربَ)، وهذا ارتفع ب(ضربَ)".

وقال ابن الأنباري[3]: " وذهب البصريون إلى أنّ الفعل وحده عمل في الفاعل والمفعول جميعاً".

وقد استدل البصريون لما ذهبوا إليه بأن قالوا: " إنّما قلنا إنّ الناصب للمفعول هو الفعلُ وحده، دون الفاعل، وذلك لأنّا أجمعنا على أنّ الفعل له تأثير في العمل؛ أمّا الفاعل فلا تأثير له في العمل؛ لأنّه اسم؛ والأصل في الأسماء أن لا تعمل[4]، وهو باقٍ على أصله في الاسمية، فوجب أن لا يكون له تأثير في العمل، وإضافة ما لا تأثير له في العمل إلى ما له تأثير ينبغي أن يكون لا تأثير له"[5].

---

[1] – المقاصد الشافية 3/131-132.

[2] – الكتاب 2/148.

[3] – الإنصاف ص 75.

[4] – الأسماء لا تعمل إلا إذا شابهت الفعل، كالمصدر واسم الفاعل واسم المفعول، انظر: المفصل 274.

[5] – الإنصاف 75.

أمّا الكوفيون فقد تعددت مذاهبهم في هذه المسألة، حيث ذهب الفراء وأكثر الكوفيين إلى أنّ الفعل والفاعل معاً هما ناصبا المفعول به، نحو: (ضرب زيدٌ عمراً)[1].

وقد استدل الكوفيون لما ذهبوا إليه بدليلين:

الأول: أنّ الفعل والفاعل بمنزلة الشيء الواحد، وإذا كانا كالشيء الواحد، وكان المفعول لا يقع إلّا بعدهما كان هذا دليلاً على أنّه منصوبٌ بهما[2].

الثاني: أنّ الفعل لو كان ناصباً للمفعول وحده، لكان يجب أن يليه دائماً، ولا يُفضل عنه، ولمّا جاز أن يفصل عنه دلّ ذلك على أنّه ليس العامل الوحيد فيه وحده[3].

وقد أجاب البصريون عن كلمات الكوفيين هذه بأن قالوا: " أمّا قولهم: إنّ الناصب للمفعول الفعل والفاعل؛ لأنّه لا يكون إلا بعدهما إلى آخر ما قرورا، قلنا: هذا لا يدل على أنّهما العاملان فيه، لما بيّنا أنّ الفاعل اسمُ، والأصل في الأسماء أن لا تعملُ، وهذا يُبطلُ قول من ذهب منهم إلى أنّ الفاعل وحده هو العامل"[4].

وأمّا ردّ البصريين على الكوفيين حينما قالوا: " والذي يدل على أنّه لا يجوز أن يكون الناصب للمفعول هو الفعل وحده، أنه لو كان هو الناصب للمفعول لكان يجب أن يليه... فكان ردهم عليه:

" هذا يُبْطلُ (بإنّ) فإنا أجمعنّا على أنّه يجوز أنْ يقال: (إنّ في الدار لزيداً)، و (إنّ عندنا لعمراً)، قال تعالى: ﴿ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً ﴾[5]، وقال:﴿ إِنَّ لَدَيْنَا أَنْكَالًا ﴾[6]، فنصب الاسم ب(إن) وإنْ لم تله فكذلك ههنا، وإذا لم يلزم ذلك الحرف وهو أضعف من الفعل؛ لأنّه فرعٌ عليه في العمل، فلأنْ لا يلزم ذلك في الفعل، وهو أقوى، كان ذلك من طريق الأولى، على أنّا نقولُ: إنّ الفعل قد وَلِيَ؛ لأنّ الفعل لما كان أقوى من حروف المعاني، صار يعمل علمين، فهذا بذاته رافعٌ للفاعل، وناصبٌ للمفعول؛ لزيادته على حروف المعاني، وتقديره ما عَمِلَ، وليس بينه وبين معموله فاصلٌ.

---

[1] – انظر: المقاصد الشافية 131/3، والإنصاف ص 72.

[2] – انظر: الإنصاف ص 75.

[3] – انظر: المرجع السابق، الصفحة نفسها.

[4] – المرجع السابق، الصفحة نفسها.

[5] – البقرة: 248.

[6] – المزمل: 12.

وإذا لم يكن بينه وبين معموله فاصِلٌ بان أنّه قد وليه العامل، فدلّ على أنّ العامل هو الفعل وحده"[1].

وقال الإمام الشاطبي[2]:

" وأمّا الفرّاء فردَّ مذهبه بأنّه لو كان كذلك لامتنع توسيط المفعول بين الفعل والفاعل معاً، ولم يوجد مثل قوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ ﴾ " [3].

أمّا هشام بن معاوية الملقب بالطّوال فذهب إلى أنّ المفعول به نصبه الفاعل وحده [4].

وفي هذا القول من الضعف ما في القول الأول؛ لأنّ الأصل في الأسماء ألّا تعمل، وبخاصة إذا لم تكن مشتقة، يقول الإمام الشاطبي[5]:

" فأمّا مذهب هشام فردّ بأنّه لو كان الفاعل هو العامل لعمل فيه وهو غير مسند إلى الفعل".

أمّا خلف الأحمر فقد ذهب إلى أنّ العامل في المفعول هو معنى المفعولية[6].

وقد أورد الإمام الشاطبي الردّ على هذا المذهب في كتابه، حيث قال[7]: " وأمّا مذهب خلف فُردّ بأنّه لو كان كما قال لوجب ألا يرتفع مالم يُسمَّ فاعلُه؛ لوجود معنى المفعولية، كما أنّ رفعه الفاعل بمعنى الفاعلية باطلٌ؛ لعدم معنى الفاعلية في نحو: مات زيدٌ، وسقط الحائطُ، وما أشبه ذلك، مع أنّه قد ارتفع فيه الاسم كما ارتفع في قام زيدٌ، ونحوه، وأيضاً كان يجب أن ينتصب زيدٌ من قولك: زيدٌ مضروبٌ، لوجود معنى المفعولية".

أمّا موقف الإمام الشاطبي – رحمه الله – من هذه المذاهب، فاكتفى بما ذكره البصريون من أدلة، مفنداً آراء الكوفيين، معبراً عن ترجيحه للبصريين بقوله [8]:

"فالأصح ما ذهب إليه الناظم".

---

[1] – الإنصاف ص 76.

[2] – المقاصد الشافية 132/3.

[3] – فاطر: 28.

[4] – انظر: المقاصد الشافية 131/3، والإنصاف ص 72.

[5] – المقاصد الشافية 132/3.

[6] – انظر : المرجع السابق، الصفحة نفسها، والإنصاف ص 72.

[7] – المقاصد الشافية 133/3، وانظر: الإنصاف ص 76.

[8] – المقاصد الشافية 133/3.

وقد دلل على صحة رأي الناظم، حيث قال[1]:

" والدليل على صحة رأي الناظم أنّ أصل العمل الطلبُ، والطالب للمفعول ليس شيئاً غيرُ الفعل، فهو إذاً العامل".

[1] – المقاصد الشافية 131/3.

العامل في المفعول فيه

يقول الشاطبي[1]:

" ... فإذاً لا يعمل في الظرف غيرُ الفعل الواقع فيه، وهو رأي أهل البصرة، وأهل الكوفة معاً، إذا كان الفعل ظاهراً، إذ لم أرَ من نفل في ذلك خلافاً بينهم.

كذلك يقتضى النقل إذا كان المقدر كوناً خاصاً؛ لأنّه بمعنى المصرح به، ولو صرح به لكان، وإنّما نُقل الخلاف بينهم إذا كان المقدر عاماً وهو الذي لا ينطق به عند الجمهور من الفريقين كقولك: زيدٌ أمامك، وقدومك يوم الجمعة، فإنّهم اختلفوا في العامل في الظرف هنا، فجمهور أهل البصرة... أنّ الناصبَ فعلٌ مقدرٌ هو الواقع فيه... وذهب جمهور أهل الكوفة إلى أنّه منصوب على الخلاف" .

عرض المسألة:

يرى الكوفيون أنّ الظرف ينتصب على الخلاف، وذلك إذا وقع خبراً للمبتدأ، مثل (زيدٌ أمامك) ، (ومحمدٌ وراءك) وما أشبه ذلك، وذهب ثعلب من الكوفيين إلى أنّه ينتصب بفعلٍ محذوف غير مقدر؛ لأنّ أصل قولنا: (زيدٌ أمامك) هو: (حلَّ أمامك) فحذفنا الفعل، وهو مطلوب، واكتفينا بالظرف منه، فبقي منصوباً على ما كان عليه مع الفعل[2].

وقد كانت حجتهم التي استندوا إليها أن قالوا: " لأنّ خبر المبتدأ في المعنى هو المبتدأ، ألا ترى أنك إذا قلت: (زيدٌ قائمٌ)، و(عمرٌو منطلقٌ) كان (قائمٌ) في المعنى هو (زيدٌ) ، (منطلقٌ) في المعنى هو (عمرٌو)، فإذا قلت: (زيدٌ أمامك)، و(عمرٌو وراءك) لم يكن أمامك في المعنى هو (زيدٌ) ولا (وراءك) في المعنى هو (عمروٌ)، كما كان (قائمٌ) في المعنى هو (زيدٌ)، و (منطلقٌ) في المعنى هو (عمروٌ)، فلما كان مخالفاً له نصب على الخلاف؛ ليفرقوا بينهما" [3].

---

[1] – المقاصد الشافية 3/293–294.

[2] – انظر: الإنصاف 202، وائتلاف النصرة 35.

[3] – الإنصاف 202–203.

أمّا البصريون فذهبوا إلى أنّه ينتصب بفعلٍ مقدر[1]، وتقديرهم (زيدٌ استقر أمامك)، و (محمدٌ استقر وراءك)، وقد نسب هذا الرأي لسيبويه ولجمهور البصريين[2].

وحجتهم في ذلك " لأنّ الأصل في قولك: (زيدٌ أمامك) و (عمرٌو وراءك): في أمامِك وفي ورائِك؛ لأنّ الظرفَ: كل اسم من أسماء الأمكنة أو الأزمنة يراد فيه معنى (في) ، و(في): حرف جر لا بد لها من شيء تتعلّق به؛ لأنّها دخلت رابطة تربطُ الأسماء بالأفعال، كقولك: (عجبتُ من زيدٍ)، (ونظرت إلى عمرٍو)، ولو قلت: (منْ زيدٍ) أو (إلى عمرٍو) لم يجز حتى تقدر لحرف الجر شيئاً يتعلق به، فدلَّ على أنّ التقدير في قولك: (زيدٌ أمامك)، و(عمرٌو وراءك): زيدٌ استقرّ في أمامِك، وعمرٌو استقر في ورائك، ثم حذف الحرف، فاتصل الفعلُ بالظرف فنصبته، فالفعل الذي هو استقرّ مقدرٌ مع الظرف، كما هو مقدرٌ مع الحرف"[3].

وذهب بعض البصريين إلى أنّه ينتصب بتقدير اسم فاعل وتقديرهم: (زيدٌ مستقرٌ أمامك)، و(محمدٌ مستقرٌ وراءك) [4].

وقد احتجوا بقولهم: " إنّ تقدير اسم الفاعل أولى من تقدير الفعل؛ لأنّ اسم الفاعل اسمٌ يجوز أن يتعلق به حرف الجر، والاسم هو الأصل، والفعل فرعٌ، فلما وجب تقدير أحدهما، كان تقدير الأصل أولى من الفرع[5]".

وقد رجّح ابن الأنباري الرأي الأول الذي قال به سيبويه وجمهور البصريين؛ لأنّ اسم الفاعل فرعٌ في العمل وإن كان هو الأصل في غير العمل، والأصل هو الفعل، فاسم الفاعل يعمل عمل الفعل الذي هو الأصل[6].

كما يكون الظرف صلة للذي، نحو: (رأيت الذي أمامك، والذي وراءك) والصلة لا يمكن اعتبارها إلا جملة " فلو كان المقدر هو اسم الفاعل الذي هو مستقر لكان مفرداً؛ لأن اسم

---

[1] – انظر: ائتلاف النصرة ص36، وشرح الأشموني 95/1، والمقاصد الشافية 293/3.

[2] – انظر الكتاب 406/1، والمقاصد الشافية 294/3.

[3] – الإنصاف ص 203.

[4] – انظر: المقاصد الشافية 293/3.

[5] – انظر: الإنصاف ص 203– 204.

[6] – انظر: المرجع السابق ص 204.

الفاعل مع الضمير لا يكون جملة، وإنّما يكون مفرداً والمفرد لا يكون صلةً البتة فوجب أن يكون المقدرُ الفعل الذي هو استقر؛ لأنّ الفعل مع الضمير يكون جملة"[1].
فهذا كان دليله على أن الظرف منصوب بتقدير الفعل لا بتقدير اسم الفاعل.

أمّا الجواب عن كلمات الكوفيين؛ فقولهم: إنّ خبر المبتدأ في المعنى هو المبتدأ، وإذا قلنا: (زيدٌ أمامك وعمروٌ وراءك)، فـ(أمامك) ليس هو (زيدٌ)، و (وراءك) ليس هو (عمرٌو) فلما كان مخالفاً له وجب أن يكون منصوباً على الخلاف...
فقالو فيه: هو فاسدٌ؛ " وذلك لأنّه لو كان الموجبُ لنصب الظرف كونه مخالفاً للمبتدأ لكان المبتدأ أيضاً يجب أن يكون منصوباً، لأنّ المبتدأ مخالفٌ للظرف، كما أنّ الظرفَ مخالفٌ للمبتدأ، ألا ترى أنّ الخلاف لا يُتصوَّر أن يكون من واحدٍ، وإنما يكون من اثنين فصاعداً، فكان ينبغي أن يقال (زيداً أمامك) و (عَمْراً وراءَك)، وما أشبه ذلك، فلما لم يجز دلّ على فساد ما ذهبوا إليه"[2].

أمّا الإمام الشاطبي – رحمه الله– فرجّح مذهب البصريين، لقوله[3]: " والأولى من ذلك كلَّه ما رآه الناظم" .
وقد علل ذلك بقوله[4]:
" إذ هو المطَّرد في الأبواب كلِّها، أعني في الأبواب التي لا يظهر فيها عاملٌ كباب الصَّلة، و الصفة، والحال، وأيضاً قد ثبت عمل الفعل في الظرف فيما لو ظهر، فهو العامل فيما لم يظهر حلاً لما خَفِي على ما ظهر، ويشهد لذلك معنى الكلام، إذ لا ينفك الظرف هنا عن معنى الكون والاستقرار، وإنّما لم يظهر للزوم الدلالة على ذلك المحذوف...
وما ذكره الكوفيون من النصب بالمخالفة... فلا يستقيم وجه الصناعة فيه" أي أنّ المخالفة إذا كانت عاملة في الظرف فإنّها لا بدّ أن تعمل في الاسم الواقع مبتدأ، إذ لا تعمل المخالفة في أحدهما دون الآخر.

---

[1] – الإنصاف ص 204.
[2] – المرجع السابق ص 204– 205.
[3] – المقاصد الشافية3/ 295.
[4] – المرجع السابق ، الصفحة نفسها.

ولعلّ الشاطبي يعني بالمطّرد في الأبواب كلِّها أي بالمسموع عن العرب بما ورد في القرآن الكريم، والحديث النبوي ونظم العرب ومنثورها.

العامل في المفعول معه

يقول الشاطبي[1]:

" قال سيبويه بعد ما ذكر أمثلة من الباب " والواو لم تُغيَّر المعنى، ولكنّها تُعْملُ في الاسم ما قبلها وهو ظاهر؛ لأنّ الفعل وإن كان في الأصل غير متعدٍّ قد قوي بالتعدي بالواو، فنصب كما تعدى الفعل غير المتعدي بالهمزة والتضعيف، و المذاهب المخالفة للناظم أربعةٌ:

أحدها: ما نبه عليه بقوله لا بالواو، وهو مذهب عبد القادر الجرجاني: أنّ الواو هي الناصبة بنفسها.

والثاني: مذهب الزجاج: أنّ النصب بإضمار فعلٍ بعد الواو...

والثالث: مذهب أهل الكوفة: أنّ النصب بالمخالفة...

والرابع: مذهب الأخفش: أنّ نصب ما بعد الواو على حدِّ نصب (مع) لو وقعت عِوَضَ الواو لما كانت غيرُ في الاستثناء منصوبة نصب ما بعد إلّا ".

عرض المسألة:

ذهب جمهور البصريين إلى أنّ العامل في الاسم المنصوب بعد واو المعية في نحو: (استوى الماءُ والخشبةَ، وجاء البردُ والطيالسةَ)، هو الفعل بتوسط (الواو)[2]، يقول سيبويه[3] :

" هذا باب ما يظهر فيه الفعل، وينتصب فيه الاسم؛ لأنّه مفعول معه، ومفعول به، كما انتصب نفسه في قولك: أمرأ ونفسَه، وذلك قولك: ما صنعت وأباك، ولو تركت الناقة وفصيلَها لرضعها، وإنّما أردت: ما صنعت مع أبيك، ولو تركت الناقصة مع فصيلها، فالفصيل مفعول معه، والأب كذلك، والواو لم تغير المعنى ولكنها تُعملُ في الاسم ما قبلها".

ويقول ابن الأنباري[4]:

" وذهب البصريون إلى أنّه منصوبٌ بالفعل الذي قبله بتوسط الواو" .

---

[1] – االمقاصد الشافية 3/ 321، 322.

[2] – انظر: ائتلاف البصرة ص36، والإنصاف ص 206.

[3] – الكتاب 297/1.

[4] – الإنصاف ص 206.

وقد استدل البصريون لهذا المذهب بأنْ قالوا:

"إنّ العامل هو الفعل؛ وذلك لأنّ هذا الفعل وإنْ كان في الأصل غير متعدٍّ، إلا أنّه قوي بالواو، فتعدي إلى الاسم فنصبه كما عُدِّي بالهمزة في نحو: (أخرجت زيداً)، وكما عُدِّي بالتضعيف نحو: (خرّجتُ المتاعَ)؛ وكما عُدّي بحرف الجر، نحو: (خَرَجْتُ به) إلا أنَ الواو لا تعمل؛ لأنّ الواو في الأصل حرف عطفٍ، وحرف العطف لا يعمل وفيه معنيان؛ العطف ومعني الجمع، فلما وُضعَتْ موضعَ (مع) خُلِعَتْ عنها دلالةُ العطف، وأُخْلصتْ للجمع، كما أنّ فاء العطف فيها معنيان: العطف والاتباع، فإذا وقعت في جواب الشرط خُلعتْ عنها دلالة العطف، وأُخْلصِتْ للاتباع، وكذلك همزة الخطاب في (هَاءَ يا رَجُلُ) فإنَها إذا ألحقتها الكاف جَرَّدتها من الخطاب؛ لأنّه يصيرُ بعدها في الكاف، ونظيرُ ما نحن فيه من كلَّ وجهٍ نصبهم الاسم في باب الاستثناء بالفعل المتقدم بتقوية (إلا) فكذلك هَهُنَا، المفعول معه منصوبٌ بالفعل المتقَّدم بتقوية الواو على ما بيَّنا"[1] .

أمّا المذاهب المخالفة لابن مالك وجمهور البصريين فهي أربعة:

الأول: مذهب عبد القاهر الجرجاني: إذ يرى أنّ الواو هي الناصبة بنفسها.

وقد رُدَّ هذا المذهب بأنّه " لو كانت الواو هي الناصبة لم يُشترط وجود الفعل أو شبهه قبلها، ولجاز أن يُقال: (كل رجلٍ وضيعتَه)، ونحوه نصباً، ولمّا لم يجز ذلك دلّ على أنَّ الناصب غير الواو" [2].

الثاني:

مذهب الزجاج – من البصريين – أنّ النصب بإضمار فعلٍ بعد الواو كأنّ التقدير إذا قلت: ما صنعتَ وأباك؟ ما صنعتَ ولابَسْتَ أباك؟ وجاء البردُ والطيالسة على معنى ولابست الطيالسة[3].

وهذا المذهب رُدَّ بأنّ "حرفاً يعمل النصب ولا يشبه الفعل كإنّ وأخواتها، أو يُشبه ما أشبه الفعل كلا التبرئة غير موجودٍ في كلامهم، والواو لا تشبه الفعل، ولا تشبه ما أشبهه فدعوى العمل لها غير صحيح"[4].

---

[1] – الإنصاف ص 207–208.

[2] – المقاصد الشافية 322/3.

[3] – انظر: ما فات الإنصاف ص 247، ائتلاف النصرة ص 36.

[4] – المقاصد الشافية 322/3.

الثالث: مذهب الكوفيين، الذين ذهبوا إلى أنّ العامل في الاسم المنصوب بعد واو المعية منصوب على الخلاف[1].

وقد احتجوا بقولهم:

إنّ المفعول معه منصوب على الخلاف؛ " لأنّه إذا قال: (استوى الماءُ والخشبةَ) لا يحسنُ تكرير الفعل، فيقال: استوى الماءُ واستوت الخشبةُ، لأنّ الخشبة لم تكن مُعْوجة، فتستوي، فلمّا لم يحسن تكرير الفعل كما يحسن في: (جاءَ زيدٌ وعمرٌو) فقد خالف الثاني الأول، فانتصب على الخلاف.

والذي يدلّ على أنّ الفعلَ لا يجوز أن يعملَ فيه، أنّ نحو: (استوى، وجاء) فعلٌ لازمٌ، والفعل اللازم لا يجوز أنْ ينصب هذا النوع من الأسماء، فدلّ على صحةِ ما ذهبنا إليه "[2].

وقد أورد الإمام الشاطبي – رحمه الله – في كتابه ردّ البصريين عليهم، بقوله[3]:

" وأمّا: المذهب الثالث: فمردودٌ بالعطف الذي يخالف بين المعنين، نحو: ما قام زيدٌ لكنْ عمرٌو، فإن ما بعد لكنْ يخالف ما قبلها، وليس بمنصوب لزوماً عندنا وكذلك عندكم، فلو كان كما زعمتم لوجب ألّا يكون ما بعدها معطوفاً عندكم؛ لمخالفته الأول، بل كان يجب النصبُ إذا حصلت المخالفة، فلما لم يكن الخلاف موجباً للنصب مع لكنْ، وهو حرفٌ يلزم أن يخالفَ ما بعده ما قبله فألا يكون موجباً مع الواو التي لا يجب أن يكون ما بعدها مخالفاً لما قبلها أحق وأولى. وكذلك يبطل بلا، وبلْ، إذا قلت: قامَ زيدٌ لا عمرٌو، وما قامَ زيدٌ بل عمرٌو ونحو ذلك".

أمّا **المذهب الرابع:** فمذهب الأخفش – وهو من البصريين كذلك – أنّ نصب ما بعد الواو ينتصب انتصاب (مع) في مثل: (جئتُ مَعَهُ)[4].

وقد عدّه جمهور البصريين ضعيفاً؛ "لأنّ (مع) ظرف، والمفعول معه في نحو: (استوى الماءُ والخشبةَ)، (و جاء البردُ والطيالسةَ) ليس بظرفٍ، ولا يجوز أن يُجعلَ منصوباً على الظرف"[5].

---

[1] – انظر: ائتلاف النصرة ص36، ما فات الإنصاف ص 248.

[2] – الإنصاف ص207.

[3] – المقاصد الشافية 3/ 323.

[4] – انظر: ائتلاف النصرة ص36.

[5] – الإنصاف ص209.

أمّا الإمام الشاطبي – رحمه الله– فقد أكدَّ ما ذهب إليه البصريون مستنداً إلى أدلتهم في القياس مع العوامل النحوية الأخرى، بإعمال الفعل، وليس إعمال الحرف خاصةً وأنّ واو المعية عاطفة وحروف العطف لا تعمل، وكذلك عدم تقدير عامل فعل عامل بعد الواو استغناءً بالفعل السابق، مكتفياً بردودهم واصفاً رأي البصريين بالصواب في قوله[1]:

" والصواب ما ذهب إليه الناظم" .

[1] – المقاصد الشافية 324/3.

تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف

يقول الشاطبي [1]:

"... أنّه نسب إلى جملة النحويين المنع في المسألة بقوله: " قد أبوا" فظاهرُ هذا أنّه متفقٌ على المنع فيه، وهذا غير صحيح؛ أمّا البصريون فإنّ الجمهور منهم على ما قال، وقد ذهب ابن كيسان إلى جواز المسألة، وقال ابن جني: " رأيت أبا علي يُسهِّلُ تقديم حال المجرور عليه، ويقول: قريبٌ من حال المنصوب" وفي التذكرة ما يدل على إجازته إياه... وذكر ابن أبي الربيع أنّه منقولٌ عن بعض الكوفيين" .

عرض المسألة:

ذهب الكوفيون إلى جواز تقديم حال المجرور بحرفٍ عليه، نحو: (مررتُ قائمةً بهندٍ) [2].

وقد سلك هذا ابن مالك، حيث قال:

"لا أمنعه" [3] أي أجيزه، وهذا وفاقاً لأبي علي الفارسي وابن كيسان، وابن بَرْهان[4]، وحجّتهم في ذلك السَّماع والقياس أمّا القياس، فقالوا:

"لأن المجرور بالحرف مفعول به في المعنى فلا يمتنع تقديم حاله عليه، كما لا يمتنع حال المفعول به"[5].

كذلك وردَ السّماع به، نحو قوله تعالى: ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ﴾[6] فكافةً حال من الناس، أي وكان للناس كافة[7]، وهو مذهب أبي علي وابن كيسان وابن جنّي [8].

كذلك احتجّوا بقول العرب: زيدٌ خيرَ ما تكون خيرٌ منك، والمراد: زيدٌ خيرٌ منك خيرَ ما تكون،

---

[1] – المقاصد الشافية 3/458–459.

[2] – انظر: اللمع ص53.

[3] – انظر: متن الألفية ص 23، والبيت كامل: وسَبْقَ حالٍ ما بحرفِ جر قدْ *** أبَوْا ولا أَمْنَعُهُ فقدْ وَرَدْ.

[4] – انظر: شرح الأشموني 1/248.

[5] –المرجع السابق، الصفحة نفسها.

[6] – سبأ: 28.

[7] – انظر: شرح التسهيل 2/337، والمقاصد الشافية 3/452.

[8] – انظر: الهمع 2/236، أوضح المسالك 2/321.

فقدم هنا الحال على صاحبه المجرور بحرف[1] .

أمّا ما وَرَدَ من شعر، فمنه قول الشاعر:

مشغوفةً بِك قدْ شغِفْتُ وإنّما حُتِمَ الفراقُ فما إليكَ سبيلُ[2]

هنا (مشغوفة) حال من المجرور متقدم عليه، والمراد (شغفتُ بك مشغوفةً) [3].

أمّا جمهور البصريين فقد منعوا تقدم الحال على صاحبها المجرور بحرف؛ فلا يجيزون في نحو: (مررتُ بهندٍ جالسةً) : (مررتُ جالسةَ بهندٍ)[4].

وقد احتجوا لمذهبهم هذا بأوجه من القياس:

الأول: "إنّ تَعلُّق العامل بالحال ثانٍ لتعلُّقه بصاحبه، فحقَّه إذا تعدى لصاحبه بواسطة أن يتعدى إليه بتلك الواسطة لكن منع ذلك خوف التباس الحال بالبدل، وأنّ فعلاً واحداً لا يتعدى بحرفٍ واحدٍ إلى شيئين، فجعلوا عوضاً من الاشتراك في الواسطة التزام التأخير"[5].

الثاني: أنّ منع التقديم محمولاً على حال المجرور بالإضافة [6].

الثالث: أنّ "حال المجرور شبيه بحالٍ عمل فيه حرف جر، مُضَمَّن معنى الاستقرار، نحو: زيدٌ في الدار متكئاً، فكما لا يتقدم الحال على حرف الجر في هذا وأمثاله، لا يتقدم عليه، نحو: مررتُ بهندٍ جالسةً"[7] .

---

[1] – انظر: شرح التسهيل 338/2، والمقاصد الشافية 453/3.

[2] – لم ينسب البيت لشاعر معين، وهو موجود في شرح التسهيل 339/2، وشرح الأشموني 249/1، والمقاصد والمقاصد النحوية للعيني 374/2، والمقاصد الشافية 453/3.

[3] – انظر: شرح التسهيل 339/2، المقاصد النحوية للعيني 375/2.

[4] – انظر: الهمع 236/2، وشرح الأشموني 248/1، وشرح التسهيل 336/2.

[5] – شرح التصريح 379/1، وانظر: شرح الأشموني 248/1، وشرح التسهيل 336/2.

[6] – انظر: شرح التسهيل 336/2.

[7] – المرجع السابق، الصفحة نفسها.

أمّا الرد على ما احتج به الكوفيون، فقالوا: إنّ جواز ذلك مخصوص بالشعر، وقد حملوا الآية على أنّ (كافةً) حال من الكاف، والتاء للمبالغة لا للتأنيث وهو قول الزجاج[1].

ومنهم أوّلها تأويلاً آخر: وهو أنّ (كافةً) صفة لمصدر محذوف، والتقدير: إلا إرسالة كافة عامة لجميع الناس، وهو قول الزمخشري [2].

لكن هذه التأويلات رُدت حيث قالوا:
أمّا ما ذهب إليه الزجاج باطلٌ؛ لأنّه جعل كافة حالاً مفرداً من مذكر مع كونه مؤنثاً، وهذا لا يأتي غالباً إلا على أمثلة المبالغة: كنسّابة، ومهذارة، وكافة بخلاف ذلك؛ لأنّها على وزن فاعلة[3].
أمّا قول الزمخشري فقد وُصف بالضعف إذ إنّ العرب لم تستعمل كافة إلا حالاً[4].

أمّا الإمام الشاطبي – رحمه الله– فنراه في هذه المسألة قد مال إلى ما ذهب إليه البصريون، معترضاً على ابن مالك والكوفيين فيما احتجوا به من منع تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف، لقوله:
" وهذا غير صحيح"([5])، موضحاً عدم جواز التقديم، بقوله [6]:
" والصواب – والله أعلم– مع النحويين دون ابن مالك، لأنّهم لم يأتوا بوجه المنع القياسي إلا بعد استقراء كلام العرب، وأنّهم لم يجدوا التقديمَ إلا في شعرٍ لا يُجعَلُ وحده مأخذ قياسٍ، أو في الآية الكريمة مع احتمالها وعدم نظير لها في ظاهرها، ومعارضة الاستقراء للقياس في المسألة، فحينئذٍ جزموا بمنع المسألة، وأوّلوا الآية الكريمة حين لم يجدوا لها في الكلام نظيراً، ولم يثبت جوازُ التقديم في لغةٍ من اللغات، فالحق ما ذهبوا إليه".

---

[1] – انظر: شرح التسهيل 337/2.

[2] – انظر: الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، أبو القاسم محمود بن عمرو الزمخشري، ط3، دار الكتاب العربي، بيروت، 1407 هـ ، ج 583/3.

[3] – انظر: المقاصد النحوية للعيني 372/2.

[4] – انظر: شرح التسهيل 337/2، وشرح المفصل 17/1، والمقاصد الشافية 452/3.

[5] - المقاصد الشافية 458/3.

[6] – المرجع السابق 455/3، 456.

فكما هو واضحٌ في كلامه أنّه مال إلى البصريين دون ابن مالك والكوفيين، اعتماداً على قلة الشواهد الشعرية والقرآنية في هذه المسألة، وعدم توفر القياس النحوي فيها، وأنّ الآية الكريمة التي استدلوا بها أُوّلت إلى ما هو أرجح عندهم.

تقديم الحال على صاحبها غير المجرور

يقول الشاطبي[1]:

"... أنّ كلامه في تقديم الحال على صاحبه المجرور بحرف قد دلَّ على إجازته إذا لم يكن صاحبه مجروراً، بل مرفوعاً أو منصوباً؛ لأنّه إذا لم يذكر المنع إلا في قسم واحدٍ دلّ على أنّ ما عداه غيرُ ممنوع، وعند ذلك نقول: إنّه أجاز التقديم... وهو في الجواز على رأي البصريين، وذهب الكوفيون إلى أنّه لا يجوز..." .

عرض المسألة:

ذهب البصريون إلى جواز تقديم الحال على صاحبه إذا كان منصوباً أو مرفوعاً، ظاهراً كان أو مضمراً، نحو: لقيتُ راكبةً هنداً، وجاءَ مسرعاً زيدٌ[2].

ومنع الكوفيون تقديم حال المنصوب إذا كان ظاهراً؛ حتى لا يتوهم كون الحال مفعولاً، وكون صاحبه بدلاً.

يقول السيوطي[3]:

"ومنع الكوفيون أيضاً التقديم على المنصوب الظاهر سواء كان الحال اسماً أو فعلاً، فلا يجيزون: لقيتُ راكبةً هنداً، ولا لقيتُ تركبُ هنداً، وعللوه بأنّه يوهم كون الاسم مفعولاً، وما بعده بدل منه" .

إلّا أنّ ابن مالك رأى غير ذلك، حيث قال: [4] " والصحيح جواز التقديم مطلقاً؛ لأنّ راكبةً من قولنا: (لقيتُ راكبةً هنداً) يتبادرُ الذهن إلى حالتيه، فلا يلتفت إلى عارض توهم المفعولية".

ومن شواهد تقديم حال المنصوب، قول الشاعر:

وَصَلْتُ ولَم أَصْرِمَ مُسِيئِينَ أُسْرَتِي وأَعْتَبْتُهم حَتَى يُلَاقوا وَلَائِيَا[5]

---

[1] – انظر: المقاصد الشافية 3/469-470.

[2] – انظر: شرح التسهيل 2/340.

[3] – الهمع 2/236.

[4] – شرح التسهيل 2/340.

[5] – لم ينسب البيت لشاعر معين، وهو موجودٌ في شرح التسهيل 2/340، والمقاصد الشافية 3/470، ويروى مُسِّيين، انظر: الهمع 2/235.

فأراد هنا وصلت أسرتي مسيئين[1].

ومن شواهد تقديم حال المرفوع، قول الشاعر:

تَرَحَّلَ مِنْ أرضِ العراقِ مُرقشٌ عَلَى طربٍ تَهْوَى سِرَاعاً رَوَاحِلُهْ[2]

هنا تقدم الحال (سراعاً) على الفاعل (رواحلُه).

أمّا الإمام الشاطبي – رحمه الله– فأجاز تقديم الحال على صاحبها المجرور، موافقةً للبصريين، اعتماداً على القياس، رافضاً ما ذهب إليه الكوفيون من منع التقديم خشية اللبس، حيث قال[3]:

"... فالاعتّلال باللّبس في مثل هذا ضعيفٌ جداً، ويلزم إنْ روعِيَ هذا اللبس ألا يجوز عطفُ البيان في نحو: رأيتُ زيداً أخاك، لئلا يُتوهّم أن ذا العطف بَدَلٌ، ولا أن يخبر عن المبتدأ بخبرين فصاعداً؛ لئلا يُتَوهَّم أنّ الثاني بَدَلٌ أو نعتٌ ... وكل هذا فاسدٌ".

---

[1] – انظر: شرح التسهيل 340/2.

[2] – البيت لطرفة بن العبد، في ديوانه، ط 3، دار الكتب العلمية، بيروت، 4123هـ – 2002م، ص 64.
وانظر: شرح التسهيل 341/2.

[3] – المقاصد الشافية 470/3.

تقديم الحال على عامله

يقول الشاطبي[1]:

"... إنّ ما ذكره من جواز التقديم على العامل هو مذهب البصريين، وذهب الكوفيون إلى أنّه لا يجوز تقديمُ الحال على العامل منه مع الاسم الظاهر، فلا يقال عندهم: (راكباً جاءَ زيدٌ)، ويجوز مع الاسم المضمر، نحو: راكباً جئتُ ..." .

عرض المسألة:

ذهب الكوفيون إلى أنّه لا يجوز تقديم الحال على الفعل العامل فيها [2]، مع الاسم الظاهر، فلا يجوز عندهم: (راكباً جاءَ زيدٌ) ومجوز مع المضمر، نحو: (راكباً جئتُ)[3] ، وحجتهم في ذلك أن قالوا: لا يجوز " لأنّه يؤدي إلى تقديم المضمر على المظهر، ألا ترى أنّك إذا قلت: (راكباً جاءَ زيدٌ) كان في راكباً ضمير (زيد) وقد تقدم عليه، وتقديم الضمير على المظهر لا يجوز "[4].

أمّا البصريون فذهبوا إلى أنّه يجوزُ تقديم الحال على العامل فيها مع الاسم الظاهر والمضمر[5].

وقد احتجوا بقولهم: "إنّه يجوز تقديم الحال على العامل فيها إذا كان العامل فعلاً، نحو: (راكباً جاءَ زيدٌ) للنقل والقياس:

أما النقل فقولهم في المثل (شتّى تؤوب الحلبة)[6]، و (شتّى) حالٌ مقدمةٌ على الفعل العامل فيها مع الاسم الظاهر، فدلّ على جوازه.

---

[1] – المقاصد الشافية 471/3.

[2] – انظر: الارتشاف ص1582.

[3] – انظر: الإنصاف ص210، التبيين ص 321، الهمع 237/2، والمقاصد الشافية 371/3.

[4] – الإنصاف ص210، وانظر: أسرار العربية ص 112.

[5] – انظر اللمع ص52، والهمع 237/2، والمقاصد الشافية 471/3، والإنصاف ص210، والتبيين ص321.

[6] – انظر: مجمع الأمثال، لأبي الفضل أحمد بن محمد الميداني، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، د. ط، دار المعرفة، بيروت، د.ت، ج 358/1، وانظر جمهرة الأمثال للعسكري 442/1.

وأمّا القياس؛ فلأنّ العامل فيها متصرفٌ، وإذا كان العامل متصرفاً وجب أن يكون عملُه متصرفاً وإذا كان عملُه متصرفاً وجب أن يجوز تقديمُ معمولهِ عليه، كقولهم: (عمراً ضَرَبَ زيدٌ) فالذي يدل عليه أنّ الحال تُشَبّه بالمفعول، وكما يجوز تقديم المفعول على الفعل، فكذلك يجوز تقديم الحال عليه "[1].

أمّا جوابهم عن كلمات الكوفيين، وهو" إنّما لم يجز تقديم الحال؛ لأنّه يؤدي إلى تقديم المضمر على المظهر"، فقالوا فيه:

هذا فاسدٌ؛ "لأنّه وإن كان مقدماً في اللفظ، إلّا أنّه مؤخّرٌ في المعنى والتقدير، وإذا كان مؤخراً في التقدير جاز فيه التقديم. قال تعالى: ﴿ فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُوسَى ﴾ [2].

فالهاء في نفسه عائدة إلى (موسى) إلا أنّه لما كان في تقدير التقديم، والهاء في تقدير التأخير، جاز التقديم " [3].

هذه هي ردود البصريين على ما احتج به الكوفيون في عدم جواز التقديم...

أمّا الإمام الشاطبي – رحمه الله– فكان مناصراً للبصريين في هذه المسألة، حيث صرح بصحة ما ذهبوا إليه، في جواز تقديم الحال على عامها المظهر والمضمر على السواء، اعتماداً على السماع والقياس كما ذكرنا، ثم ذكر علة ذلك بما ورد سماعاً عن زهير حيث قال[4]:

" والصحيح الجواز، ولا يمتنع تقديم المضمر على المظهر إذا كان المضمرُ مؤخراً في الرتبة على المظهر، كما قال زهير:

مَنْ يَلْقَ على عِلاتِهِ هَرِماً يَلْقَ السَّماحةَ مِنْهُ والنَّدى خُلُقَا([5])"

ثمّ استدلّ بما استدل به البصريون من القياس، فقال: " إذا كان العاملُ متصرفاً في نفسه وجب أن يكون متصرفاً في معموله ما لم يمنع مانعٌ، ولا مانع هنا، فوجَب الحكم بالجواز".

---

[1] – الإنصاف ص 210–211.

[2] – طه: 67.

[3] – أسرار العربية ص 112، وانظر: الإنصاف ص 211.

[4] – المقاصد الشافية 471/3.

[5] – – البيت لزهير بن أبي سلمي، في ديوانه، شرح علي حسن فاعور، ط1، دار الكتب العلمية، لبنان، 1998م – 1408هـ، ص 77، ويروى أن تلق على علاته هرماً *** تلق السماحة...

وقوع الحال جملة اسمية

يقول الشاطبي[1]:

" وتخييره تبين الأوجه الثلاثة في الجملة الاسمية تقتضي أنّه مخالفٌ لِمَنْ زعم خلاف ذلك. ومحل الخلاف الواو، فزعم الكوفيون أنّها لازمةٌ في الجملة الاسمية...".

عرض المسألة:

ذهب ابن مالك إلى أنّه لا بد للجملة الاسمية الواقعة حالاً من رابط، وإمّا ضمير صاحبها، أو الواو، أو قد تجمع بينهما فتكون الجملة ذات واو أو ضمير معاً [2] .

ومحل الخلاف هي (الواو)؛ إذ ذهب الكوفيون إلى لزوم وجودها رابطة في الجملة الاسمية الحالية، وحجتهم في ذلك عدم مجيء الجملة الاسمية الحالية في كلام العرب خالية منها إلا شذوذاً [3].

وقد نحا هذا النحو الزمخشري في المفصل، إذ جعل ما جاء من ذلك شاذاً، حيث قال[4]:

" فإن كانت اسمية [أي الجملة الحالية] فالواو إلا ما شذ من قولهم: كَلَمته فوهُ إلى فيّ، وما عسى أن يُعثَر عليه في الندرة، أمّا لقيته عليه جبةُ وشْي، فمعناه مستقرة عليه جبة وشي" .

أمّا البصريون فذهبوا إلى جواز مجيء جملة الحال الاسمية دون الواو، لورودها كثيراً في كلام العرب، حيث تأتي الواو فيها رابطة دون الضمير، أو بضمير دون الواو أو بوجود الاثنين معاً (الواو والضمير) [5].

وجاءت بالواو دون الضمير، نحو قولنا: (جئتُ والشمس طالعةٌ) و (طلَعَ الفجرُ وزيدٌ قائمٌ)[6].

---

[1] – المقاصد الشافية 505/3.

[2] – انظر: أوضح المسالك 350/2، وشرح الأشموني 258/1، والهمع 249/2.

[3] – انظر: المقاصد الشافية 505/3.

[4] – المفصل 92/1.

[5] – انظر: شرح التسهيل 361/2.

[6] – انظر: شرح الأشموني 258/1.

ومنه قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ أَنْزَلَ عَلَيْكُم مِنْ بَعْدِ الغَمِ أَمْنَةً نُعَاسَاً يَغْشَى طَائِفَةً مِنْكُم وطائفةٌ قَدْ أَهَمّتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ﴾[1]، حيث وقعت جملة (وطائفة قد أهمتهم) في موضع الحال.

وقال امرؤ القيس:

بَعَثْتُ إِلَيها والنّجُومُ طَوَالِعٌ حِذَاراً عَلَيها أَنْ تقومَ فتُسْمَعَا[2]

هنا وقعت جملة (والنجومُ طوالعُ) حالاً.

كما وقد تأتي جملة الحال خالية من الواو– وهي محل الخلاف – مع وجود ضمير يعود على صاحب الحال، كقولنا: (جاءَ زيدٌ يده على رأسَه)[3].

وكقول سيبويه[4]: " كَلمتُه فوهُ إلى فيّ... ورجع عوده على بدئه".

ومنه قوله تعالى: ﴿ وَقُلْنَا اهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ ﴾[5]، فقوله: "بعضكم لبعض عدو" في موضع الحال من واو "اهبطوا"، وقوله تعالى: ﴿ وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ تَرَى الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى اللهِ وُجُوهُهُم مُّسْوَدَّةً ﴾[6]، ومنه قول الشاعر:

فَغَدتْ كِلَا الفَرجَيْنِ تَحْسَبُ أنّه مُوْلى المَخَافَةِ خَلفُها وأَمَامُها[7]

---

[1] – آل عمران: 154.

[2] – البيت لامريء القيس في ديوانه، ط 5، دار الكتب العلمية، بيروت، 1425هـ ، 2004م، ص 100، وانظر: خزانة الأدب 85/10، والمقاصد الشافية 503/3.

[3] – انظر: الأشموني 258/1.

[4] – الكتاب 391/1–392.

[5] – البقرة : 36.

[6] – الزمر: 60.

[7] – البيت للبيد بن أبي ربيعة في ديوانه، د.ط، دار صادر، بيروت، د.ت، ص 173. وانظر شرح القصائد التسع المشهورات، لأبي جعفر أحمد بن النحاس، تحقيق أحمد خطاب، د.ط، دار الحرية، بغداد، 1393هـ، 1973م، ج 408/1. وانظر الكتاب 407/1، المقتضب 341/4، وشرح التسهيل 365/2، وشرح المفصل44/2 ، ويروى: فَغَدت. كلا الفرجين: الفرح: الواسع من الأرض، مولى: أولى بالمخافة.

ومثال ما اجتمع فيه الأمران (الضمير والواو) قولك: جاءَ زيدٌ ويدٌ على رأسه، ومنه قوله تعالى: ﴿ فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَنْدَادًا وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾[1].

ومن الشعر ، قول امرئ القيس:

أَيَقْتُلُنِي وَقَدْ شَغَفْتُ فُؤَادَهَا كَمَا شَغَفَت المَهنُوءَة الرجلُ الطالي [2]

أمّا الإمام الشاطبي – رحمه الله– فيرى أنّ الأصل والأشهر مجيء الجملة الاسمية حالاً مقترنة بالواو وفقاً للمسموع عن العرب، إلا أنّه أورد في كتابه كثيراً من الشواهد الشعرية والنثرية في جواز مجيء الجملة الاسمية حالاً دون اقترانها بالواو .

أذن الشاطبي كان موافقاً للبصريين في هذه المسألة، رافضاً ما ذهب إليه الزمخشري والكوفيون، حيث قال[3]:

" وما قالوه [أي الزمخشري والكوفيون] غير صحيح، وقد تقدّم جملةٌ من كلام العرب في هذا، وهو من الكثرة بحيث يُعْذرُ مخالفُهُ، ولذلك أكثرت من المُثُل والشواهد بحيث لا يمكن فيها ما تأوّله الزمخشري. هذا وإن كان ذلك لم يكثر كثرة وجود الواو فإنّه جَائزٌ قياساً، وذلك ظاهر من كلام سيبويه[4]".

---

[1] – البقرة: 22.

[2] – انظر: ديوان امرئ القيس ص 126، والمقاصد الشافية 505/3.

[3] – المقاصد الشافية 506/3.

[4] – انظر: الكتاب 391/1.

وقوع الحال جملة فعلية فعلها ماضٍ

يقول الشاطبي[1]:

" ... فإنّ الجملة المصدرة بالماضي لا بدَّ فيها من قدْ ظاهرةً أو مقدرة، فقولك: جاء زيدٌ وقد ركب، هو الأصل، فإن قلت: جَاءَ زيدٌ وركب، فيجوز لكن على تقدير قد، فإن لم تقدرها لم يُجِزْ أن تكون حالاً... وأمّا تركه الكلام على قد فالاعتذارُ عنه أنّ رأيه في التسهيل عدم التزامها في اللفظ ولا في التقدير، كمذهب الكوفيين والأخفش، وردّ على من قال بالتزام ذلك – وهم جمهور البصريين – بأنّ الأصل هو عدم التقدير...".

عرض المسألة:

ذهب البصريون – عدا الأخفش – إلى أنّه لا يجوز وقوع الفعل الماضي حالاً إلا أن يكون معه (قد) ظاهرة أو مقدرة، نحو: جاءَ زيدٌ وقد ركبَ، فإنْ قلنا: جاء زيدٌ وركبَ، فيجوز ذلك على تقدير قد، فإن لم تقدر لم يجزْ أن تكون حالاً [2].

وقد نحا نحوهم الفراء من الكوفيين، حيث قال[3]: " والحال لا تكون إلا بإضمار قد أو بإظهارها، ومثله في كتاب الله " وجاءوكم حصرت صدورهم" ، يريد (جاءوكم قد حصرت صدورهم).

وقد استدلوا لذلك من وجهين:

الأول: أنّ الفعل الماضي لا يدل على الحال، لذا ينبغي أن لا يقوم مقامه[4].

---

[1] – المقاصد الشافية 3/513–516.

[2] – انظر: المرجع السابق 3/513، وشرح الأشموني 1/259، والتبيين 326 والإنصاف ص 213.

[3] – معاني القرآن للفراء 1/24.

[4] – انظر: الإنصاف ص 213، والمقاصد الشافية 3/513.

الثاني: أنّه يصلح أن يوضع موضع الحال ما يصلح أن يقال فيه: (الآن) و (الساعة)، نحو: (مررتُ بزيدٍ يضربُ، ونظرت إلى عمرٍو يكتبُ)؛ لأنّه يصلح أن يقترن به الآن والساعة، أمّا الماضي فلا يصلح به ذلك، لهذا لم يجز أن يقال: (مازال زيدٌ قامَ، وليس زيدٌ قامَ) ؛لأنّ (مازال، وليس[1]) يطلبان الحال، وقام فعل ماضٍ، فلو جار وقوعه حالاً لوجب أن يكون هنا جائزاً، فلما لم يجز ذلك، كان هذا دليلاً على أنّ الفعل الماضي لا يجوز أن يكون حالاً [2].

كذلك إذا لم يقع المستقبل في المعنى حالاً إلا بتأويل، نحو: زيدٌ في يده اليومَ صَقرٌ صائداً به غداً". فهو على تقدير: مقدراً اليومَ الصيدَ به غداً، كذلك لا يجوز في الفعل الماضي.

وليصبح كل ذلك جائزاً كان لا بد من قرينه تقربه إلى الحال ؛ وهي (قد)[3]، حيث إنّ الفعل الماضي لها يجوز أن يقع حالاً، نحو: (مَرَرْتُ قَدْ بزيدٍ قامَ) ولهذا يجوز أن يقترن بها (الآن، والساعة)، فيقال: (قد قام الآن أو الساعة) [4].

فإذا لم تظهر (قد) كان لا بد من إضمارها، يقول ابن يعيش [5]:

" وربما حذفوا منه (قد) وهم يريدونها، فتكون مقدرة الوجود إن لم تكن في اللفظ، قال الشاعر:

وَطَعْنٍ كَفَم الزقِّ غَذَا والزِقُّ مَلآنُ [6]

والمراد: قد غذا".

أمّا الكوفيون، ومعهم الأخفش من البصريين، ذهبوا إلى أنّ الفعل الماضي يجوز أن يقع حالاً،

---

[1] – انظر: الكُناش 42/2.

[2] – انظر: الإنصاف ص 213.

[3] – انظر: الهمع 252/2.

[4] – انظر: الإنصاف ص 214، والمقاصد الشافية 513/3.

[5] – شرح المفصل 67/2.

[6] – نسب البيت للفِند الزُمَّاني وهو سهلُ بن شيبان، انظر: ديوان الحماسة ص 12.

وحجتهم في ذلك السماع والقياس:

أمّا السّماع فمنه قوله تعالى: ﴿ أَوْ جَاؤُوكُم حَصِرَتْ صُدُورُهُم ﴾[1] فحصرت: فعل ماضٍ وقع حالاً، وتقديره: حصرةً صدورهم.

ومن الشعر قول الشاعر:

وإنِّي لَتَعْرِفُونِي لِذِكْرَاكِ نُفْضَةً كَمَا انْتَفَضَ العُصْفورُ بلَّلَهُ القُطْرُ[2]

و (بلله) فعل ماض وقع حالاً.

أمّا القياس فمن وجهين:

الأول: أنّ الماضي يقع صفة للنكرة، لذا يجوز أن يقع حالاً من المعرفة كالفعل المضارع، نحو: (مررتُ برجلٍ كتب)، أي كاتبٌ، كما تقول: (مررتُ برجلٍ يكتب)، وتقديره: أنّ الحال صفة في الأصل، وإذا كان الماضي يصلح أن يكون صفة فقد صلح أن يكون حالاً [3].

الثاني: أنّ الماضي يقع موقع المستقبل، كما في قوله تعالى: (وَيَوْمَ يُنْفَخُ فِي الصُّورِ فَفَزِعَ مَن فِي السَّمَوَاتِ﴾[4]، ويقع المستقبل بمعنى الماضي، كقوله تعالى: ﴿ فَوَجَدَ فِيهَا رَجُلَيْنِ يَقْتَتِلَانِ﴾[5]، فإذا وقع كل منهما موقع الآخر، وجاز الحال في المستقبل، كان من اللازم أن يجوز كذلك في الماضي[6].

---

[1] – النساء 90.

[2] – نسب البيت لأبي صخر الهذلي، في خزانة الأدب 254/3، والإنصاف ص 212، وبلا نسبه في أوضح المسالك 227/2، وشرح المفصل 67/2.

[3] – انظر: التبيين ص 329.

[4] – النمل: 87.

[5] – القصص: 15.

[6] – انظر: التبيين ص 329، والإنصاف ص 213.

هذه كانت حجج الكوفيون في جواز وقوع الفعل الماضي حالاً، إلا أنّ البصريين ردّوها بقولهم: " أمّا احتجاجهم بقول الله تعالى:﴿ أَوْ جَاؤُوكُم حَصِرَتْ صُدُورُهُم ﴾ فلا حجة لهم فيه من أربعة أوجه:

الوجه الأول: أن تكون صفة لقوم المجرور في أول الآية، وهو قوله تعالى: ﴿ إِلَّا الَّذِينَ يَصِلُونَ إِلَى قَوْمٍ ﴾[1].

الوجه الثاني: أن تكون صفة لقوم مقدرٍ[2]، ويكون التقدير فيه: أو جاؤوكم قوماً حصرت صدورهم، والماضي إذا وقع صفة لموصوف محذوف جاء أن يقع حالاً بالإجماع.

الوجه الثالث: يكون خبراً بعد خبر، كأنّه قال: أو جاؤوكم، ثم أخبر فقال: حصرت صدورهم.

الوجه الرابع: أن يكون محمولاً على الدعاء [3]، لا على الحال، كأنّه قال: ضيّق الله صدورهم، كما يقال: (جاءني فلانٌ وسَّعَ الله رزقَهُ)، و(أحسَنَ إليّ غَفَر اللهُ لَهُ)، و(سَرَق قَطَعَ اللهُ يدهُ)، وما أشبه ذلك، فاللفظ في ذلك كلّه لفظ الماضي ومعناه الدعاء"[4].

أما قول الشاعر:

... ... كَماَ انْتَفَضَ العُصفُورُ بلَّلَهُ القَطْرُ

فقالوا فيه: " إنّما جاز ذلك؛ لأنّ التقدير فيه: قد بلله القطر، إلا أنّه حُذف لضرورة الشعر، فلما كانت (قد) مقدرة تنزلت منزلة الملفوظ بها، ولا خلاف أنّه: إذا كان مع الفعل الماضي (قد) فإنه يجوز أن يقع حالاً " [5].

أمّا قولهم: إنّه يصلحُ أن يكون صفةً للنكرة، فصلح أن تقع حالاً، نحو: (قاعد، قائم)، فقالوا فيه:

---

[1] – النساء 90.

[2] – انظر: التبيين ص 330

[3] – انظر: المرجع السابق، الصفحة نفسها.

[4] – الإنصاف ص 214–215 .

[5] – المرجع السابق ص 216.

" هذا فاسد؛ لأنّه إنّما جاز أن يقع نحو: (قاعد، وقائم)؛ لأنّه اسم فاعل، واسم الفاعل يراد به الحال، بخلاف الفعل الماضي فإنّه لا يراد به الحال، فلم يجزْ أن يقع حالاً " [1].

أمّا قولهم: " إنّه يجوز أن يقوم الماضي مقامَ المستقبل، وإذا جاز أن يقوم مقام المستقبل جاز أن يقوم مقام الحال"، فقالوا فيه:

" هذا لا يستقيم؛ وذلك لأنّ الماضيِ إنّما يقوم مقام المستقبل في بعض المواضع على خلاف الأصل بدليل يدل عليه [2]، كقوله تعالى: ﴿ إِذْ قَالَ اللَّهُ يَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ ﴾[3]، فلا يجوز فيما عداه، لأنّا بقينا فيه على الأصل، كما أنّه يجوز أن يقع الماضي في بعض المواضع حالاً بدليل يدل عليه، وذلك إذا دخلت عليه (قد) أو كان وصفاً لمحذوفٍ، ولم يجز فيما عداه؛ لأنّا بقينا فيه على الأصل، على أنّا نقول: وليس من ضرورة أن يجوز أن يُقام الماضي مُقام المستقبل، ينبغي أن يُقام مُقام الحال؛ لأنّ المستقبل فعل، كما أنّ الماضي فعل، فجنس الفعلية مشتملٌ عليهما[4]، وأمّا الحال فهي اسم، وليس من ضرورة أن يقام الفعل مقام الفعل، يجب أن يقام مقام الاسم"[5].

الاسم"[5].

أمّا الإمام الشاطبي – رحمه الله– فيتضح من عرضه للمسألة موافقته للبصريين في وجوب وجود قد أو تقديرها مع الجملة الحالية المبدوءة بفعل ماضٍ، اعتماداً على السماع وإجماع العلماء، خلافاً للأخفش والكوفيين – عدا الفراء– لأنّ القياس اللغوي يقتضي عدم وقوع الفعل الماضي حالاً إلا مع قد ، وإلى ذلك ذهب الشاطبي في قوله[6]:

" فإذا كان هؤلاء وغيرُهم يقرون المسألة على هذا الترتيب اعتمدت".

---

[1] – الإنصاف ص 216.

[2] – انظر: التبيين ص 331.

[3] – المائدة : 110.

[4] – انظر: التبيين ص 331.

[5] – الإنصاف ص 216.

[6] – المقاصد الشافية 515/3.

مجيء التمييز معرفة

يقول الشاطبي[1]:

" وقوله: (نكرة) يعني أنّ التنكير من وصف الاسم الذي يصحّ انتصابُه على التمييز، فلا يكون معرفة قياساً، وهذا مذهب البصريين، وذهب الكوفيون إلى جواز تعريفه".

عرض المسألة:

ذهب البصريون إلى وجوب أن يكون التمييز نكرة، نحو: تفقأَ الكبشُ شحماً، وامتلأَ الإناءُ ماءً، وطاب زيدٌ نفساً، ورأيت خمسةَ عشرَ رجلاً[2]، يقول سيبويه[3]:

" وتقول: هو أشجعُ الناس رجلاً، وهما خيرُ الناس اثنين، فالمجرور هنا بمنزلة التنوين، وانتصب الرجلُ والاثنان كما انتصب الوجه في قولك: هذا أحسنَ منه وجهاً، ولا يكون إلا نكرةً، كما لم يكن ثمّةَ إلا نكرة ".

وقال المبرد[4]: " لا يكون التمييز بالمعرفة".

وقال السيوطي[5]: "والبصريون على اشتراط تنكير التمييز" .

وقال ابن السّراج [1]:" واعلم أنّ الأسماء التي تُنصب على التمييز لا تكون إلا نكراتْ تدل على الأجناس".

---

1 – المقاصد الشافية 526/3.

2 – انظر: المرجع السابق 527/3، والهمع 269/2، وشرح المفصل 70/2.

3 – الكتاب: 205/1.

4 – المقتضب 56/3.

5 – الهمع 269/2.

وقد احتجّ البصريون لما ذهبوا إليه بالآتي:

أولاً: أنّ التمييز يشبه الحال في انّه فضلة[2]، يأتي بعد تمام الكلام، فكما أنّ الحال نكرة منصوب، فكذلك التمييز[3].

يقول الجرجاني [4]: " اعلم أنّ التمييز منصوبٌ كالحال، ونصبه في هذا الباب عن تمام الكلام، فإذا قلت: تفقأ زيدٌ، كان الفعل قد أخذ فاعله، فلما احتجت إلى شيء يُبيِّنُ نَصَبْتَهُ؛ إذ لا يكون ما بعد الفاعل إلا المفعول، كقولك: ضربَ زيدٌ عمراً، فقولك: تفقأ زيدٌ شحماً بمنزلة قولك: جاءني زيدٌ راكباً في أنّك لمّا تمّ الكلام نصبت ما بعده".

ثانياً: أنّ التمييز يجيء لبيان المبهم، وهذا المعنى يكون مع النكرة، يقول الشاطبي[5]:

" فإن التمييز إنّما وضْعُهُ أن يكون بياناً لما استبهم، وهذا المعنى يمكن مع التنكير، وإذا كان كذلك فالعُدُول إلى التعريف من غير حاجةٍ إليه تكلفٌ تأباه حكمة العرب".

ثالثاً: وجب في التمييز أن يكون نكرة؛ لأنّه واحدٌ من معنى الجمع، فإذا قلنا: رأيتُ أحَدَ عشر رجلاً، كان معناه: أحَدَ عشرَ من الرجال، فدخل فيه معنى الاشتراك، لذا كان نكرة، يقول ابن يعيش[6]:

" وشرط التمييز أن يكون نكرة جنساً مقدراً بمن، وإنّما كان نكرة؛ لأنّه واحدٌ في معنى الجمع، ألا تراك إذا قلت: عندي عشرون درهماً، ومعناه عشرون من الدراهم، فقد دخله بهذا معنى الاشتراك، فهو نكرة ".

---

[1] – الأصول 223/1

[2] – انظر: شرح الأشموني 266/1.

[3] – انظر: المقاصد الشافية 226/3.

[4] – المقتصد: 691/2.

[5] – المقاصد الشافية 526/3.

[6] – شرح المفصل 70/2.

رابعاً: إنّ المراد من التمييز الدلالة على النوع أو الجنس، والنكرة تؤدي هذا الغرض؛ لأنّها أخف الأسماء[1].

خامساً: إنّ الغالب في الكلام أنّ يأتي التمييز نكرة، يقول الفراء[2]: " والمفسِّر في أكثر الكلام نكرة ".

سادساً: أنّ التمييز لم يوضع ليجيز عنه، والتعريف إنّما يدخل الاسم حتى تحصل الفائدة بالإخبار عنه، فما لا يخبر عنه لا حاجة إلى تعريفه[3].

سابعاً: أنّه لو كان معرفةً، لجاز أن يأتي مضمراً، يقول الشاطبي[4]: " وأيضاً لو صحّ تعريفه لصحَ إضماره، لكن إضماره لا يصحُ، ولم يأتِ في كلامهم – أعنى مضمراً– فثبت أنّه لا يصح تعريفه".

أمّا الفراء والكوفيون فقد أجازوا مجي التمييز معرفةً لوروده في كلام العرب وأشعارهم، كما أنّه ورد في القرآن الكريم، فمن قول العرب: غَبُنَ زيدٌ رَأيَه، وألم رأسَه ، ووجع بطنَه [5].

ومن الشعر، قول الشاعر:

رَأَيتُكَ لَمّا أَنْ عَرِفْتَ جِلادِنَا رَضِيتَ وَطِبْتَ النَفْسَ يَا بَكْر عَنْ عَمْرو[6]

وقد جاء في القرآن الكريم، نحو قوله تعالى:

---

[1] – انظر: المقتصد 693/2.

[2] – معاني القرآن للفراء 79/1.

[3] – انظر: المقاصد الشافية 526/3.

[4] – المرجع السابق، الصفحة نفسها.

[5] – انظر : المرجع السابق 527/3، وما فات الإنصاف ص 259.

[6] – نسبت البيت لراشد بن شهاب اليشكري، وهو موجود في الهمع 269/2، والمقاصد الشافية 527/3، وما فات الإنصاف ص 259، ويروى : رأيت لما أن عرفت وجوهنا** صددت وطبت النفس ياقيس عن عمرو

﴿ إِلَّا مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ ﴾[1]، وقوله : ﴿ بَطِرَتْ مَعِيشَتَهَا ﴾[2].

وفي الحديث " تُهراقُ الدماءَ" [3].

يقول الفراء[4]: " وقوله: ﴿ إِلَّا مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ ﴾ العرب توقعُ (سَفِهَ) على (نفسه) وهي معرفة، وكذلك قوله: ﴿ بَطِرَتْ مَعِيشَتَهَا ﴾ ، وهي من المعرفة كالنكرة؛ لأنّه مفسِّر، والمفسِّر في أكثر كلام العرب نكرة ، كذلك: ضقت به ذرعاً، وقوله: ﴿ فَإِنْ طِبْنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا﴾"[5] ".

يتضح من كلام الفراء هذا أنّه ذهب إلى أنّ الأصل والأكثر في التمييز أن يكون نكرة، لقوله: " والمفسِّر في أكثر كلام العرب نكرة"، لكن هذه الكثرة لم تمنعه من قبول ما ورد عن العرب معرفاً دون تقدير أو تأويل.

وقد وافق الفراء الرأي ابن الطراوة ، يقول أبو حيان[6]: " وذهب الكوفيون وابن الطرواة إلى أنّه يجوز أن يكون معرفة".

وقال ابن عقيل[7]: "... لا على التمييز محكوماً بتعريفه، خلافاً للكوفيين، ووافقهم ابن الطرواة".

الطرواة".

وقد تأوّل البصريون ما جاء به الكوفيون، فما جاء في القرآن الكريم منصوباً على التمييز وهو معرفة، كقوله تعالى: "سفِه نفسه" ، و" بطرت معيشتها" أوّلوه بتأويلات كثيرة:

أولاً: أنّ (نفسه) منصوبٌ على نزع الخافض، والتقدير: سَفِهَ في نفسه، فلما حذف الجار انتصب الاسم، يقول ابو اسحاق الزجاج[1]:

---

[1] – البقرة :130.

[2] – القصص: 58.

[3] – سنن أبي داوود: أبو داوود سليمان بن الأشعث السجستاني، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت،71/1 ، رقم الحديث 274.

[4] – معاني القرآن للفراء 79/1.

[5] – النساء: 4.

[6] – الارتشاف ص1633، وانظر: الهمع 269/2.

[7] – المساعد 66/2.

"إنّ (سفه نسفه) بمعنى سفه في نفسه، إلا أنّ (في) حذفت" .

ثانياً: أنّ نفسه مفعول به للفعل (سفه)؛ لأنّه بمعنى أهلك أو جهل، يقول أبو عبيدة[2]:

"(سفه نفسه) أي أهلك نفسه وأوبقها" .

ثالثاً: أنّ (نفسه) توكيد لمؤكد محذوف، والتقدير: إلا من سفه قولَه نفسَه، يقول أبو حيان[3]:

" ... أو توكيد لمؤكد محذوف تقديره: سَفِه قولَه نفسَه".

رابعاً: أنّ (نفسه) منصوب على التشبيه بالمفعول، يقول أبو حيان[4]: "... أو مشبه بالمفعول على قول بعضهم".

أمّا ما جاء معرفاً بالألف واللام فقالوا: هو محمول على الزيادة، يقول السيوطي[5]:

" والأولون قالوا ذلك على زيادة اللام ".

أمّا تأويلهم للإضافة، فقال الشاطبي فيها[6]: "هو عندهم على تضمين الفعل غير المتعدي، معنى فعل يتعدى، أو على إسقاط الجار، فكأنّ التقدير في: غَبِنَ رأيّه، غَبِنَ في رأيه أو جهل رأيّه، وكذلك سَفِهَ نفسَه ووَجعَ بطنه أي من بطنه، أو عُرِفَ ذلك شذوذاً".

---

[1] – معاني القرآن وإعرابه، للزجاج 210/1.

[2] – مجاز القرآن، أبو عبيدة معمر بن المثنى البصري، تحقيق: محمد فؤاد سزكين، (د.ط) مكتبة الخانجي، القاهرة، 1381 هـ، 56/1.

[3] – البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي، تحقيق: صدقي محمد جميل، (د.ط)، دار الفكر، بيروت، 1420 هـ، ج 628/1.

[4] – المرجع السابق، الصفحة نفسها.

[5] – الهمع 269/2، وانظر: المقاصد الشافية 527/3.

[6] – المقاصد الشافية 528/3.

أمّا الإمام الشاطبي – رحمه الله – فكان موقفه موافقاً للبصريين ، حيث صرّح بصحة ما ذهب إليه ابن مالك ، بقوله [1]:

" والصحيح ما أشار إليه الناظم من لزوم التنكير..." .

ولعلّ موافقته للبصريين ترجع إلى كثرة السماع الوارد عن العرب في القرآن الكريم، وكلام العرب منظومها ومنثورها، وكذلك اعتماداً على القياس، حيث قال بعد أن ذكر تأويلات البصريين لما احتج به الكوفيون[2]:

"... فإذا تقرر هذا، فاشتراط الناظم التنكير في الاسم الذي يَنْصبُ على التمييز صحيح بناءً على الاصطلاح البصري، على هذا يكون قولهم: مررتُ برجلٍ حسنٍ وجهَهُ، منصوباً على التشبيه بالمفعول لا على التمييز... ".

---

[1] – المرجع السابق 526/3.

[2] – المقاصد الشافية 528/3.

المرفوع بعد مُذْ ومُنْذُ

يقول الشاطبي[1]:

"... أحدهما: أن يرتفع ما بعدها، وذلك قوله: (اسمان حيثُ رَفَعا) يريد: رفعا ما بعدهما، نحو: ما رأيته مُذْ يومُ الجمعةِ، وما رأيته منذُ يومُ الجمعةِ، فهاهنا لا يمكن أن يكونا حرفين، ولكن يكونا اسمين، لكن يبقى النظر في إعرابها ما هو؟ هل هما مبتدآن ما بعدهما خبر لهما؟ وإليه ذهب الفارسي وطائفة... أو هما ظرفان خبران للمرفوع بعدهما؟ ... وهو رأي الزجاجي، أو ظرفان ما بعدهما مرفوعٌ بفعلٍ مضمر... وهو مذهب الكوفيين..." .

عرض المسألة:

تعددت مذاهب النحاة في هذه المسألة، فذهب الكوفيون إلى أنّ (مُذْ) و (منذُ)، إذا ارتفع الاسم بعدهما ارتفع بتقدير فعلٍ محذوف، وذهب الفراء إلى أنّه يرتفع بتقدير مبتدأ محذوف[2].

وقد احتج الكوفيون بأن قالوا:

"الدليل على أنّ الاسمَ بعدها يرتفع بتقدير فعلٍ محذوفٍ أنّهما مركبان من (مِنْ) و (إذ) [3]، فغيّرا عن حالهما في حال إفراد كلٍّ واحدٍ منهما، فحذفت الهمزة، ووصلت "من" بالذال، وضُمت

---

[1]- المقاصد الشافية 679/3.

[2]- انظر: مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام الأنصاري ، تحقيق: د. عبد اللطيف محمد الخطيب، (د.ط)، دار التراث العربي، الكويت، (د.ت)، ج 248/4، 249، وانظر: شرح التصريح 420/2، والإنصاف ص 326.

[3]- انظر: شرح كتاب سيبويه لأبي سعيد السيرافي، تحقيق: د. رمضان عبد التواب ود. محمود فهمي حجازي، (د.ط)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1986م، ج 165/1، وانظر: المقتضب 310/3.

الميم[1]؛ للفرق بين حالة الإفراد والتركيب، والذي يدل على أنّ الأصل فيهما (منْ وإذْ) أنّ من العرب من يقول في (مُنذُ): مِنذُ، بكسر الميم، فكسر الميم يدل على أنّها مركبة من (مِنْ) و(إذْ) وإذا ثبت أنّها مركبة من (مِنْ) و(إذْ) كان الرفع بعدهما بتقدير فعلٍ؛ لأنّ الفعل يَحْسُنُ بعد

(إذْ)[2]، والتقدير فيه: ما رأيتهُ مُذْ قضى يومان، ومنذ قضى ليلتان"[3].

" أمّا الفراء فاحتجّ بأنّ قال: إنّما قلت إنّ الاسم يرتفع بعدها بتقدير مبتدأ محذوف؛ وذلك لأنّ (مذ ومنذ) مركبتان من (من)، و(ذو)[4] التي بمعنى الذي وهي لغة مشهورة، قال قوّال الطائي:

قُولَا لِهَذَا المْرءِ ذُو جَاءَ سَاعِياً هَلُمَّ فإنّ المَشْرفيَّ الفَرَائِضُ[5]

أراد: الذي جاء...
وإذا كانا مركبتين من (مِنْ وذُو) التي بمعنى الذي، فالذي اسم موصول يفتقر إلى صلة وعائد، والصلة لا تخلو؛ إمّا أن تكون من مبتدأ وخبر، أو فعل وفاعل، فإذا قلت: (ما رأيته مُذْ يومان) أو (منذ ليلتان) فالتقدير فيه:
ما رايته مِنَ الذي هو يومان، فحذف (هو) الذي هو المبتدأ، وبقي الخبر الذي هو (يومان)، وحذف المبتدأ من الاسم الموصول جائز كقولك: (الذي أخوك زيدٌ) أي الذي هو أخوك زيدٌ.."[6]

أمّا أبو علي الفارسي فذهب إلى أنّهما مبتدآن ما بعدهما خبر لهما [7]، وذهب مذهبه هذا المبرد المبرد وابن السّراج[8]، يقول المبرد[9]:

---

[1]- انظر: الارتشاف ص 1415، وما فات الإنصاف ص 130.
[2]- انظر: الكتاب 117/3.
[3]- الإنصاف ص 326، 327.
[4]- انظر: ما فات الإنصاف ص 130، والارتشاف ص 1415، والمساعد 512/1.
[5]- نسب البيت لقوّال الطائي في خزانة الأدب 28/5.
[6]- الإنصاف ص327-331.
[7]- انظر: المساعد 515/1.
[8]- انظر: مغني اللبيب 246/4، والهمع 163/2، والارتشاف ص 1419.
[9]- المقتضب 30/3.

" أمّا (مُذْ) فيقع الاسم بعدها مرفوعاً على معنى ومخفوضاً على معنى، فإذا رفعت فهي اسم مبتدأ وما بعده خبر...".

وعزى ابن الأنباري هذا الرأي للبصريين، إذ يقول[1]: " وذهب البصريون إلى أنّهما يكونان اسمين مبتدأين، فيرتفع ما بعدهما؛ لأنّه خبر لهما".

وقد استدل أصحاب هذا الرأي لمذهبهم هذا بأن قالوا: " لأنّ (مُذْ ومُنْذُ) معناهما الأمد[2]، ألا ترى أنّ التقدير في قولك: (ما رأيته مُذْ يومانِ، ومُنذُ ليلتانِ) أي أمدُ انقطاع الرؤية يومان[3]، وأمدُ انقطاع الرؤية ليلتان، والأمد في موضع رفع الابتداء، فكذلك ما قام مقامه، وإذا ثبت أنّهما مرفوعان بالابتداء وجب أن يكون ما بعدهما خبراً عنهما، وإنّما بُنيا؛ لتضمنها معنى (من، وإلى) ألا ترى أنّك إذا قلت: (ما رايته مُذ يومانِ، ومنذُ ليلتان) كان معناه: ما رأيته من أوّل هذا الوقت إلى آخره، وبُنيت (مُذْ) على السكون؛ لأنّه الأصل في البناء، وبُنيت (مُنْذُ) على الضمَّ؛ لأنّه لما وجب تحريكها لالتقاء الساكنين حركت بالضم..."[4].

أمّا ردهم على ما ذهب إليه الكوفيون من أنّ (مُذْ، ومنْذُ) مركبتان (مِنْ) و(إذْ) قالوا فيه: " لا نُسَلِّمُ، وأي دليل يدلُّ على ذلك؟ وهل يمكن الوقوف عليه إلا بوحيٍّ أو تنزيل؟ وليس إلى ذلك سبيل" [5].

وقال ابن عقيل[6]:

" وقال الفراء مركبة من (مِنْ) و (ذُو) الطائية، وغيره من الكوفيين من (مِنْ) و (إذْ) ورُدَّ الأول باستعمال جميع العرب لها، والثاني بأنّ مِنْ لا تدخل على (إذْ)".

وقولهم: "إنّ من العرب من يقول في مُنْذُ: مِنْذُ بكسر الميم"، قالوا فيه:

" أولاً هذه لُغْيَة شاذة ونادرة لا يعرج عليها، ولا فيها حجة على أنّها مركبة من (مِنْ وإذْ) وإنّما جاءت بالكسر كما جاءت اللغة الفصيحة المشهورة بالضم، فهو من جملة ما جاء على لغتين الضم والكسر، والضم أفصح، وأمّا أن تدل على أنّها مركبة من (مِنْ، وإذْ) فكلا" [7].

---

[1]- الإنصاف ص 326.

[2]- انظر: المقتضب 3/30-31، ومغنى اللبيب 247/4.

[3]- انظر: المساعد 515/1.

[4]- الإنصاف ص 331.

[5]- المرجع السابق، الصفحة نفسها.

[6]- المساعد 512/1.

[7]- الإنصاف ص 332.

وقولهم: إنّ الرفع بعد (مُذْ ومُنذُ) يكون بتقدير فعلٍ والتقدير: مُذْ مضى يومان، ومنذُ مضى ليلتان، قالوا فيه:
" هذا باطلٌ؛ لأنّ الحرفين إذا رُكِّبا بطل حكم كل واحدٍ منهما مفرداً"[1].

أمّا ردهم على ما ذهب إليه الفراء أنّ (ذو) بمعنى الذي، فقالوا فيه:
إنّ ما يبطل ما ذهب إليه الفراء أنّ (منذُ يومان) بالرفع مستعملٌ في لغة جميع العرب، و(ذو) التي بمعنى الذي إنّما تستعملها طيء خاصة، لذا لا يقاس عليه [2].

وأمّا قولهم: إنّ التقدير فيه: (من الذي هو يومان)، فحذف المبتدأ الذي هو (هو) ... فقالوا فيه: " وهذا أيضاً لا يستقيم؛ لأنّ حذف المبتدأ من صلة الاسم الموصول لا يجوز في نحو: (الذي أخوك زيدٌ) أي الذي هو أخوك، وإنّما يجوز ذلك جوازاً ضعيفاً، وإذا طال الكلام، كقولهم:
(الذي راغبٌ فيك زيدٌ) و(ما أنا بالذي قائلٌ لك شيئاً)، وما أشبه ذلك، على أنّ من النحويين من يجعل الحذف في هذا النحو أيضاً شاذاً لا يقاس عليه، وإذا كان شاذاً لا يُقاسُ عليه مع طول الكلام فمع عدمه أولى؛ فدلَّ على فساد ما ذهبتهم إليه" [3].

وذهب الزجاجي إلى أنّ (مُذْ ومُنْذُ) خبران للمرفوع بعدهما [4]، ومعناها (بَيْنَ)، فكيون التقدير في في قولك: (ما رأيته منذُ يومُ الجمعة)؛ بيني وبين لقائِهِ يومُ الجمعة، وإليه ذهب الأخفش والزجاج[5].

أمّا ابن مالك فليس في نظمه صريحُ نصٍ على اختيار أحدِ هذه المذاهب إلّا ما يُسْتَشعرُ من قوله: (حيث رفعا).

---

[1]- المرجع السابق، الصفحة نفسها.
[2]- انظر: الانصاف 333.
[3]- المرجع السابق، الصفحة نفسها.
[4]- انظر: الجمل في النحو ص 40 .
[5]- انظر: مغنى اللبيب 247/4، والهمع 163/2، والارتشاف ص 1419.

إذ رأى الشاطبي أنّه لما اسْنَدَ رفع ما بعدهما إليهما لم يستقم ذلك إلا على مذهب الفارسي والبصريين؛ لأنّ المبتدأ هو الرافع للخبر عند الناظم[1].

وهذا الرأي رجحه الإمام الشاطبي على رأي الكوفيين، معللاً ذلك بقوله[2]:
" ... لكن الذي يُرجَّحُ به رأي الناظم على رأي الكوفيين أنّ الإضمار على خلاف الأصل، فلا ينبغي أنْ يُدَّعى إلا بدليل، ولا دليلَ، بل الكلام تامٌ من غير دعوى الإضمار، فكان القولُ به تكلفاً من غير حاجة".

كما ورجّحَ رأي الناظم على ما ذهب إليه الزجاجي، معللاً لذلك أيضاً، حيث يقول[3]:
" ويبقى النظر بين رأي الناظم ورأي الزجاجيّ، فيُرجَّحُ بأنّه أقوى – أعني رأي الناظم من جهة المعنى – بأنّك إذا قَدّرْتَ قولك: ما رأيتُه مُذْ يومان: أَمَدْ ذلك يومان، وقولك: مُنْذُ يومُ الجمعةِ، ابتداء انقطاعها يومُ الجمعة، أو أوّل ذلك يومُ الجمعة كان صحيحاً، وأنت إذا قدرت مذهب الزجاجي بيني وبين لقائه يوم الجمعة، لم يستقم هذا التقدير، حتى تقول: وما بَعْدَه إلى اليوم، وهذا حَذْفٌ كثير، وتكلف في التقدير..." .

ولعلّ ما ذهب إليه الإمام الشاطبي – رحمه الله– مرجحاً رأي ابن مالك على رأي الزجاجي والكوفيين بعدم إضمار عامل يرفعُ ما بعد (مُذْ ومنذُ) يرجعُ إلى تأكيده لرأي البصريين الذي يَسندُ العمل إليهما فيما بعدهما.

---

[1]– انظر: المقاصد الشافية 680/3.

[2]– المرجع السابق، الصفحة نفسها.

[3]– المقاصد الشافية 682/3–683.

إعمال أمثلة المبالغة

يقول الشاطبي [1]:

"... وقد ذهب الكوفيون إلى أنّ هذه الأمثلة غير عاملة، وأنّ ما انتصب بعدها فعلى إضمار فعل، فقولك: هذا ضَروبٌ زيداً، على تقدير هذا ضروبٌ يضربُ زيداً...

والرابعة:

أن الناظم أطلق القول في إعمالها جميعاً، وإنْ قلَّ في بعضهما وهو رأي الجمهور من البصريين".

عرض المسألة:

ذهب البصريون إلى جواز إعمال أمثلة المبالغة وهي (فعّالٌ، وفَعُولٌ، ومِفْعَالٌ، وفَعيلٌ، وفَعِلٌ) وإنْ قلَّ ذلك في (فَعِيل وفَعِل) [2]، وحكمها في العمل حكم اسم الفاعل من التقديم والتأخير، والإظهار والإضمار، فنقول:

هذا ضروبٌ زيداً، كما تقول: هذا ضاربٌ زيداً، وضَرّابٌ عَمْراً، ومِنْحارٌ إبله، وحَذِر عدوه، ورحيم أباه، وفي ذلك كله يجوز التقديم كما يجوز تقديم اسم الفاعل، فتقول: أزيداً أنتَ ضَرُوبه، كما تقول: أزيداً أنت ضاربه[3].

يقول سيبويه[4]:

---

[1]- المقاصد الشافية280/4، 287.

[2]- انظر: المرجع السابق 287/4، الهمع 58/3، والمقتضب 112/2.

[3]- انظر: شرح المفصل 70/6.

[4]- الكتاب 110/1.

" وأجروا اسم الفاعل، إذ أرادوا أن يبالغوا في الأمر، مُجراه إذا كان على بناء فاعل، لأنّه يريد ما أراد بفاعلٍ من إيقاع الفعل، إلا أنّه يريد أن يُحَدِّث عن المبالغة، فما هو الأصلُ الذي عليه أكثرُ هذا المعنى: فَعُولٌ، وفَعّالٌ، ومِفْعَالٌ، وفَعِلٌ. وقد جاء فعِيلٌ كرحيم وعليم وقدير وسميع وبصير، يجوز فيهن ما أجاز في فاعلٍ من التقديم والتأخير والإضمار والإظهار".

وقال الزجاجي[1]:

" اعلم أنّ هذه الأمثلة تجري مَجْرى اسم الفاعل، فتعملُ فيما بعدها عَمَلَهُ، ويتصرف ما تَعْملُ فيه كما يتصرفُ ما يعْملَ فيه اسم الفاعل. وذلك قولُك: (هذا ضروبٌ زيداً)، كما تقول: (هذا ضاربٌ زيداً) ... وكذلك تقول: (هذا ضَرَّابٌ زيداً) ، و(ضَرِبٌ زيداً)، و(مضِرابٌ زيداً)، (وضَرِيبٌ زيداً) كل ذلك جائز".

وقد قسم البصريون هذه الأمثلة إلى قسمين:

الأول: ما يُعملَ كثيراً، وهو (فعّالٌ، ومِفْعالٌ، وفَعولٌ).

الثاني: ما يُعمل بقلة: وهو (فَعيلٌ، وفَعِلٌ).

أمّا الأول فيستعمل كثيراً، فمثال (فعّالٌ): أنا ضرّابٌ زيداً، ومثّالٌ الأبطالَ[2]، وقال سيبويه[3]: "أمّا العسل، فأنا شرَّابٌ".

كما وجاء في الشعر ، كقول الشاعر:

أَخَا الحَربِ لَبّاساً إليها جِلاَلَهَا وَلَيْسَ بوَلّاجِ الخَوالِفِ أَعْقَلا[4]

---

[1]- الجمل في النحو ص 92.

[2]- انظر: المقاصد الشافية 281/4.

[3]- الكتاب 111/1.

[4]- نسب البيت للقُلاح بن حَزن المنقري، وهو موجود في الكتاب 111/1 ، والهمع 58/3، والمقتضب 112/2، وشرح المفصل 70/6، وشرح التسهيل 79/3، وأخا الحرب: الملازم والمستعد لها، والجلال جمع جُلّ يريد بها الدروع، والولوج: كثير الدخول إلى البيوت لضعف همته، والخالفة: عماد البيت، وأعقل الرجل: ضعفت رجلاه.

فـ (لبّاساً) صيغة مبالغة عاملة، حيث نصبَت المفعول به (جلاَلَهَا) كما ينصبه اسم الفاعل، يقول المبّرد[1]:

" فهذا ينصب المفعول كما ينصبه (فاعلٌ)؛ لأنّك إنما تريد به ما تريد بفاعل، إلا أنّ هذا أكثر مبالغةً، ألا تراه يقول (لباساً إليها جلاَلَها)" .

ومثال (مِفْعَال) قولك: أنا مضرابٌ زيداً، وقالت العرب: "إنّه لمِنحْارٌ بوائِكَهَا" [2].

هنا نصب البوائِكَ بمنحار وهي على مِفْعال [3].

ومثال (فَعُولٍ): قولك: أنا ضروبٌ زيداً، كقول ذي الرمّة:

هَجُومٌ عَلَيها نَفْسَهُ غَيرَ أنّهُ فَتَى يُرْمَ في عَيْنَيهِ بالشَّبْحِ يَنْهَضِ[4]

فأعمل هنا (هَجومٌ) حيث نصب (نفسه).

أمّا القسم الثاني فهو (فَعِيل، فعِل) وهو قليل الاستعمال، فمثال فعيل قولك: إنّ الله سميعٌ دعاؤك[5]، ومنه قول ساعدة بن جُؤَيَّة:

حتى شآها كَلِيلٌ مَوْهناً عَمِلٌ بَاتَّتْ طِرَاباً وباتَ الليلَ لم يَنَمِ[6]

حيث نصب (موهناً) بكليل[7].

---

[1]- المقتضب 112/2.

[2]- انظر: الكتاب 112/1،وشرح المفصل 71/6، والهمع 3/ 59. وبوائك: جمع بائكة وهي الناقة السمينة الحسنة الفتية.

[3]- انظر: شرح المفصل 71/6.

[4]- البيت لذي الرمة في ديوانه، شرح أحمد حسن بسبح، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1415هـ 1995م، ص 151، وانظر الكتاب 110/1، وشرح التسهيل 79/3، وفي البيت يصف الشاعر: ظليماً وهو ذكر النعام، حيث يلقي نفسه على البيض حاضناً لها، فإذا فوجئ بشبح أي شخص فارق بيضه ونهض هارباً.

[5]- انظر: الهمع 59/3، والمقاصد الشافية 283/4.

[6]- انظر: ديوان الهذليين، (د.ط) الدار القومية للطباعة، 1385 هـ - 1965م، ج 198/1، وانظر: المقتضب المقتضب 114/2، والكتاب 114/1، وشرح التسهيل 80/3، والمقاصد الشافية 283/4، وشرح المفصل 72/6، وشآها: ساقها، الموهن: وقت الليل كليل: برق ضعيف.

[7]- انظر: شرح المفصل 72/6، الكتاب 114/1، المقتضب 114/2.

أمّا في إعمال (فَعِل) فمنه قول الشاعر:

حَذِرٌ أمُوراً لا تَضِيرُ وآمنٌ ما ليسَ مَنْجيَهُ من الأَقْدارِ[1]

ومن البصريين من أعمل (فعيل) على ضعفٍ، مثل ابن مالك، حيث قال: " وفي فعيل قلَّ ذا وفعل" فلم يقل شذَّ، ولا ندر، فهذا دليل على أنّه مما يُعمل فيه القياس على ضعف[2]. ومنهم من أنكر عملها مطلقاً مثل الجرمي؛ "لأنّه أقل وروداً حتى إنّه لم يسمع إعماله في نثر" [3].

أمّا الكوفيون فقد ذهبوا إلى أنّ هذه الأمثلة غير عاملة، وإنّما ينصب الاسم بعدها على إضمار فعل، فقولك: (هذا ضروبٌ زيداً)، تقديره: هذا ضروبٌ يضربُ زيداً[4].
يقول السيوطي[5]:
" وأنكر الكوفية الكل، أي إعمال الخمسة؛ لأنّها زادت على معنى الفعل بالمبالغة، إذ لا مبالغة في أفعالها، ولزوال الشبه الصوري أيضاً، فما ورد بعدها منصوباً بإضمار فعلٍ يفسره المثال" .

أمّا الإمام الشاطبي – رحمه الله– فصرح بصحة ما ذهب إليه البصريون معللاً ذلك؛ لوجوده في المسموع عن العرب إذ يقول[6]: " والصواب صحة الإعمال كما ذهب إليه البصريون البصريون لوجوده نظماً ونثراً، وما زعموه من الإضمار [أي الكوفيون] لا يثبت مع قاعدة (الحمل على الظاهر) إذ لا يصح أن يُدَّعى الإضمار إلا لموجب يضطر إليه ولا مُوجب لذلك هنا، فكان القول بإعمالها حقيقةً وهو الصحيح".

---

[1]– اختلف في نسبة هذا البيت، فمنهم من نسبه إلى عمرو بن الأحمر، انظر: الكتاب 113/1، والمقاصد الشافية 283/4، انظر: شرح المفصل 71/6، وشرح التسهيل 81/3.
[2]– انظر: المقاصد الشافية 286/4.
[3]– الهمع 59/3.
[4]– انظر: المقاصد الشافية 287/4 ، وما فات الإنصاف ص 298.
[5]– الهمع 59/3.
[6]– المقاصد الشافية 287/4.

وألفاظ الشاطبي هذه في موافقة البصريين بعدم الإضمار تعتمد على تصنيفهم لأمثلة المبالغة حسب كثرة استعمالها ووروودها عاملة في الكلام العربي، حيث صرحوا بكثرة العمل مع فعّال ومِفْعَال، وفَعُول، وقلة العمل مع فَعِيل وفَعِل، وهذه الدقة في التصنيف تجعل ما ذهب إليه الكوفيون على العموم ضعيفاً؛ لندرة شواهده وعدم الحاجة إلى الإضمار.

العطف بلكن في الإيجاب

يقول الشاطبي[1]:

" واعلم أنّ لكن على وجهين كما أُشير إليه، أحدهما أن تقع في عطف الجمل، فهذه لا يُقتصر بها على نفي دون إثبات، ولا على نهيٍّ دون أمر... والثاني أن تَعْطف المفردات وهي التي أخذ في تقرير حكمها، فبيَّن أنّها تقع بين (النفي، والنهي) فلا تقع بعد (الإثبات) فتقول: ما وجدتُني عاذلاً لكن عاذراً، فلا تكُنْ لي خاذلاً لكن ناصراً... وهذا رأي البصريين أنّها لا تقع إلا بعد النفي.

وذهب الكوفيون إلى جواز العطف بها في الإثبات كالنفي".

عرض المسألة:

ذهب الكوفيون إلى جواز العطف بلكن في الإيجاب، نحو: جاءني زيدٌ لكنْ عمرٌو[2].

وقد استدلوا لمذهبهم هذا بقولهم: "أجمعنا على أنّ (بل) يجوزُ العطُف بها بعد النفي والإيجاب[3]، فكذلك (لكنْ) وذاك لاشتراكهما في المعنى، ألا ترى أنّك تقول: (ما جاءني زيدٌ لكن عمرٌو) فتثبتُ المجيء للثاني دون الأول، كما لو قلت: (ما جاءني زيدٌ بل عمرٌو) فتثبت المجيءَ للثاني دون الأول، فإذا كان في معنى واحد، وقد اشتركا في العطف بهما في النفي، فكذلك في الإيجاب"[4].

يقول الرضي[5]:

" وأجاز الكوفيون مجيء لكن العاطفة للمفرد بعد الموجب أيضاً، نحو: جاءني زيدٌ لكنْ عمرٌو، حملاً على بل...".

---

[1]- المقاصد الشافية 5/138-139.

[2]- انظر: الإنصاف ص 388، وائتلاف النصرة ص 149، وشرح الرضي 2/1355، والمقاصد الشافية 5/139.

[3]- انظر : المقتضب 1/150، وشرح المفصل 8/104، والمقاصد الشافية 5/139.

[4]- الإنصاف ص 388.

[5]- شرح الرضي 2/1355.

أمّا البصريون – عدا يونس بن حبيب – [1] فذهبوا إلى أنّه لا يجوز العطف بها في الإيجاب[2]، نحو قولك: ما جاءني زيدٌ لكنْ عمرٌو، وما وجدتني عاذلاً لكنْ عاذراً، وإذا جيء بها في الإيجاب وجب أن تكون الجملة التي بعدها مخالفةً للجملة التي قبلها، نحو: جاءني زيدٌ لكنْ عبد الله لم يأتِ[3].

يقول سيبويه[4]: " فإن قلت مررتُ برجلٍ صالحٍ ولكن طالحٍ، فهو مُحال؛ لأنّ لكن لا يتُدارك بها بعد الإيجاب، ولكنها يُثبتُ بها بعد النفي".

وقد استدل البصريون لإثبات صحة مذهبهم بأنّ العطف بـ(لكن) في الإثبات إنّما يكون في الغلط والنسيان؛ لأنّك تثبت للثاني ما اثبته للأول، فيعلم أنّ الأول مرجوع عنه، وهذا مستغنىً عنه بـ(بل) في الإثبات، يقول سيبويه[5]: " ... وكذلك مررتُ برجلٍ صالحٍ بل طالحٍ، ولكنّه يجيءُ على النسيان أو الغلط، فيتداركُ كلامَه؛ لأنّه ابتدأ بواجب".

وقال ابن أبي الربيع[6]:

" وإنّما لم يجز: خرج محمدٌ لكنْ عمرٌو؛ لأنّك لو قلت هذا لكنت نافياً عن عمرو الخروج بغير أداة نفي، ولا يكون النفي إلا بأداة، ولا يجوز حذفها إلاّ في القسم على حسب ما يتبين هناك، وإذا بدأت بالنفي أولاً، فقلت: ما خرج محمدٌ لكنْ عمرٌو، أوجبت الخروج لعمرو والإيجاب لا يحتاج لأداة يكون بها ذلك".

---

[1]– ذهب يونس بن حبيب إلى أن (لكنْ) لا تكون حرف عطف أبداً، انظر: أوضح المسالك 383/3، وشرح الرضي 1355/2.

[2]– انظر الكتاب 232/4، والمقاصد الشافية 139/5.

[3]– انظر: الإنصاف ص 388، وشرح التسهيل 370/3.

[4]– الكتاب 435/1.

[5]– المرجع السابق 434/1.

[6]– البسيط 348/1.

وقال ابن الأنباري[1]:

" أمّا البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنّما قلنا إنّه لا يجوز العطفُ بها بعد الإيجاب؛ وذلك لأنّ العطف بها في الإيجاب إنّما في الغلط والنسيان، ألا ترى أنك لو عطفتُ بها بعد الإيجاب، لكنت تقول: (جاءني زيدٌ لكنْ عمرٌو) فكنت تُثبتُ للثاني بـ(لكن) المجيء الذي أثبته للأول، فيُعلم أنّ الأول مرجوعٌ عنه كالعطف بـ (بلْ) في الإيجاب، نحو: (جاءني زيدٌ بل عمرٌو) وإذا كان العطف ب(لكن) في الإيجاب إنّما يكون في الغلط والنسيان فلا حاجة إليها؛ لأنّه قد استغنى عنها بـ(بل) في الإيجاب؛ لأنّه لا حاجةَ إلى تكثير الحروف الموجبة للغلط...".

أمّا جوابهم على ما استدل به الكوفيون، بأنّ بل يجوز العطف بها بعد النفي والإيجاب، فكذلك (لكن)؛ لاشتراكهما في المعنى، فقالوا فيه:

" إنّما شاركت (لكن) بل في النفس دون الإيجاب؛ لأنّ مشاركتها لها في النفس صواب، وليس على سبيل النسيان والغلط؛ ألا ترى أنّك إذا قلت في النفي: (ما جاءني زيدٌ لكنْ عمرٌو) لم توجب نسياناً ولا غلطاً، كما لو قلت: (ما جاءني زيدٌ بل عمرٌو)، وإذا كان استعماله في النفي لا يوجب نسياناً ولا غلطاً، فتكثير ما هو صواب لا ينكر، بخلاف استعماله في الإيجاب، فإنّه يوجب النسيان والغلط، والنسيان والغلط إنّما يقع نادراً قليلاً، فاقتصر به على حرف واحد وهو (بل) [2].

ثم ليس من ضرورةٍ تشارك (لكنْ، بلْ) في بعض الأحوال، مشاركتها في كل الأحوال، ألا ترى أنّ (بل) لا يحسن دخول الواو عليها، ولا يقال: (وبل)، ولكن تدخل الواو عليها، فيقال: (ولكن)[3]، قال تعالى: ﴿ وَلَكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا﴾[4] في قراءة من قرأ بالتخفيف، وكذلك قوله: ﴿وَلَكِنَّ الْبِرّ﴾[5]، والشواهد على ذلك في كتاب الله وكلام العرب مما لا يحصى كثرة، وذلك لا يوجد البتة في (بل) فدل على ما قلناه" [6].

---

[1]- الإنصاف ص 389.

[2]- انظر: المقاصد الشافية 140/5.

[3]- انظر: المرجع السابق 139/5

[4]- البقرة: 102.

[5]- البقرة: 177.

[6]- الإنصاف ص 390.

أمّا الإمام الشاطبي –رحمه الله– فقد وافق البصريين رأيهم، رافضاً ما ذهب إليه الكوفيون من حمل (لكن) على (بل) لاشتراكهما في المعنى، حيث قال[1]:

" لا يلزم الاشتراك في المعنى، لاشتراك في الأحكام للفظية. ألا ترى أنّه يحسُن دخول الواو على (لكن) ولا يَحْسُن دخولها على (بل)، فإن ساغ الاجتماع في الأحكام عند الاجتماع في المعنى فليَسُغْ مثل هذا، وهو غير سائغ باتفاق، فلما لم يكن الأمر كذلك لم يلزم ما قالوه، وأيضاً فإذا كان عطف بل في الإثبات لا يتصور إلا على الغلط والنسيان، وهو قليل في كلام العرب، لم يلزم أن يُحمل عليه في (لكن) حتى يُسمع، ولم يسْمع ذلك فلا سبيل إلى القول به".

وكما هو واضح فإنّ الإمام الشاطبي احتجّ بأدلة البصريين في رفضه لعدم العطف بلكن في الإيجاب؛ لأنّ القياس مع (بل) غير جائز، كذلك اعتماداً على قلة الشواهد الواردة في الاستخدام اللغوي ، مما يجعل قول الكوفيين ضعيفاً.

[1]– المقاصد الشافية 139/5.

ناصب الفعل المضارع بعد حتّى

يقول الشاطبي[1]:

" وهذا موضعٌ ثالث من المواضع التي يلزم فيها إضمار (أنْ) وذلك بعد (حتّى) فلا يجوز أن تظهر معها (أنْ) أصلاً، فلا تقول: سِرْتُ حتّى أَنْ تطلعَ الشمسُ، و لا جُدْ حتّى أنْ تَسُرَّ ذا حَزَن.

وما ذُكر من أنّ النصب بعدها بإضمار (أنْ) هو مذهب سيبويه والبصريين.

ذهب الكوفيون والجرمي من البصريين إلى أنّ النصب بحتّى نفسها.

وزعم الكوفيون أنّها ليست بحرف جر، وإنّما هي كـ (كي و لن) فإذا دخلت على الأسماء فالجر بعدها بإضمار (إلى) ".

عرض المسألة:

ذهب البصريون إلى أنّ حتى حرف جر، فإذا جاء بعدها فعل مضارع، نحو: درستُ حتّى أنجحَ، فهو منصوب بأن مضمرة بعدها[2]، يقول سيبويه[3]: " واعلم أنّ أنْ لا تظهر بعد حتى وكي".

أمّا إذا جاء بعدها اسمٌ فهو مجرورٌ بها، أي أنّ حتى " حرف غاية وجر، إذا دخلت على اسم مجرور، أو مضارع منصوب" [4].

يقول ابن الأنباري[5]:

" وذهب البصريون إلى أنّها في كلا الموضعين حرف جر، والفعل بعدها منصوبٌ بتقدير (أنْ)، ولاسم مجرورٌ بها" .

وقد احتجّ البصريون بأنّ حتى من عوامل الأسماء فلا يجوز أن تعملَ عوامل الأسماء في

---

[1]- المقاصد الشافية 37/6.

[2]- انظر: ائتلاف النصرة ص 154.

[3]- الكتاب 7/3.

[4]- مفتاح الإعراب، محمد أحمد مرجان، ط1، مكتبة الآداب، القاهرة، 1421-2000م، ص 24.

[5]- الإنصاف ص 477.

الأفعال[1]، لذا من الواجب أن يكون العامل في الفعل المضارع (أنْ) مضمرة بعد حتى، لأنّها أم الحروف الناصبة للفعل المضارع.

يقول ابن الأنباري[2]:

" وأمّا البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنّما قلنا إنّ الناصب للفعل (أنّ) المقدرة دون (حتى) أنّا أجمعنا على أنّ (حتى) من عوامل الأسماء، وإذا كانت من عوامل الأسماء فلا يجوز أن تُجعلَ من عوامل الأفعال؛ لأنّ عوامل الأسماء لا تكون عوامل الأفعال، كما أنّ عوامل الأفعال لا تكون عوامل الأسماء، وإذا ثبت أنّه لا يجوز أن تكون عوامل الأسماء عوامل الأفعال، فوجب أن يكون الفعل منصوباً بتقدير (أنْ)، وإنّما وجب تقديرها دون غيرها؛ لأنّها مع الفعل بمنزلة المصدر الذي يدخل عليه حرف الجر، وهي أم الحروف الناصبة للفعل، فلهذا كان تقديرها أولى من غيرها".

أمّا الكوفيون والجرمي من البصريين فذهبوا إلى أنّ (حتى) هي الناصبة للفعل المضارع بعدها من غير تقدير (أنْ)، يقول الأنباري[3]:

"ذهب الكوفيون إلى أنّ (حتّى) تكون حرف نصب ينصبُ الفعل المستقبل من غير تقدير (أنْ)، نحو قولك: (أطع الله حتّى يدخلك الجنةَ، واذكر الله حتى تطلعَ الشمسُ)، وتكون حرف خفض من غير تقدير خافض، نحو قولك: (مَطَلْتُه حتى الشتاءِ، وسوَّفتُه حتّى الصيفِ)" .

كما وذهب الكسائي إلى أنّ الاسم بعدها يخفض بإلى مضمرة أو مظهرة[4].

وقد احتجّ الكوفيون لما ذهبوا إليه " بأنّ حتى تقوم مقام (كي) [5] في نحو قولنا: (أطع الله حتى تدخلَ الجنة) فإنّ معنى هذا الكلام: أطع الله كي تدخل الجنة، أو يقوم مقام (إلى أن)، كما في قولنا: (اذكر الله حتى تطلعَ الشمس) فإن معنى هذا الكلام: (اذكر الله إلى أن تطلع الشمس)، والشيء إذا قام مقام شيء أدّى مؤداه، فوجب أن تؤدي حتى مؤدّى (كي) أو (إلى

1- انظر: مغني اللبيب 269/2.

2- الإنصاف ص 478-479

3- المرجع السابق ص 477.

4- انظر: الإنصاف ص 477، وائتلاف النصرة ص 154.

5- انظر: شرح المفصل 32/7، وانظر: المفصل 326/1.

أن)، وقد اتفقنا على أنّ كي تنصب المضارع بنفسها، كما اتفقنا على أنّ (أنْ) تنصب المضارع بنفسها، فكذلك ما أدّى مؤداهما ووقع موقعهما[1]".

أمّا الكسائي فاحتجّ لما ذهب إليه، بقوله:

" إنّما قلت إنّها تُخفضُ بإلى مضمرة أو مظهرة؛ لأنّ التقدير في قولك: (ضربتُ القومَ حتى زيدٍ) حتّى انتهى ضربي إلى زيدٍ، ثم حذف: (انتهى ضربي إلى زيدٍ تخفيفاً فوجب أن تكون (إلى) هي العاملة"([2]).

وقد وصف ابن الأنباري قول الكسائي هذا بالضعف والفساد؛ لأنّه يفتقر إلى تقدير، وما لا يفتقر إلى تقدير أولى مما يفتقر إليه[3].

أمّا الإمام الشاطبي – رحمه الله– فقد استدل على صحة ما ذهب إليه البصريون في كون حتى حرف جر، وأنّ الفعل بعدها منصوبٌ بأن مضمرة، على اعتبار أنّ (أنْ المصدرية مع الفعل) مؤولة بمصدرٍ مجرور بحتى، إذ لا تعد في ذاتها ناصبة للفعل المضارع؛ لأنّها لا تخرج عن دائرة حرف الجر إلا إذا كانت عاطفة أو ابتدائية، يقول[4]:

" والأصح ما ذهب إليه الناظم؛ لأنّ الجر قد ثبت من عملها، ومواقعها المعلومة في الكلام ثلاثة: تقع حرف ابتداء، تأتي بعدها الجملة الاسمية والفعلية، وتقع حرف عطف... وتقع حرف جر... وها هنا لم يثبت لها نصبُ بأمرٍ بيّن، فإذا رجعنا إلى المواضع الثلاثة أمكن فيه منها أن تكون جارة لأجل نصب الفعل بعدها، فلا بُدَّ من تقدير ما يصير به الفعل في تقدير الاسم المجرور وهو (أنْ) وصارت (حتّى) في ذلك كـ (لام الجحود، وكي الجارة) ونحو ذلك...".

---

[1]– أوضح المسالك 175/4، وانظر: الإنصاف ص 477–478.

[2] – الانصاف ص 478.

[3]– انظر: المرجع السابق ص 480.

[4]– المقاصد الشافية 37/6.

عامل الجزم في جواب الشرط

يقول الشاطبي[1]:

" وفي قوله: (فِعْلَيْن يَقْتَضِين) إشعارُ بأنَّ الأدوات المذكورة هي العاملة الجزم في الفعلين معاً؛ لأنّه وضعها جوازم، ثم ذكر محل الجزم الذي تطلبه، فذكر فعلين معاً، فدلّ على أنّ الجزم فيهما معاً بالأداة الداخلة على جملة الشرط، وهذا الذي ذهب إليه الناظم هو أحد المذاهب الأربعة في المسألة.

فمن النحويين من ذهب إلى جزمها بالأداة وحدها، كما تقدم ومنهم من ذهب إلى أنّ الفعل الأول مجزومٌ بها، والثاني مجزومٌ بفعل الشرط... ومنهم من ذهب إلى أنّ الأداة هي الجازمة للأول وحده، وأمّا الثاني فمجزومٌ بالأداة وما عملت فيه، وهو فعل الشرط...

"وذهب الكوفيون إلى أنّ جزم فعل الجواب على الجوار لمجاورته المجزوم، وهو فعل الشرط".

عرض المسألة:

تباينت آراء البصريين في عامل الجزم في فعل جواب الشرط، فمنهم من ذهب إلى أنّ حرف الشرط وفعل الشرط يعملان فيه، وقد نسب هذا القول للخليل ولسيبويه [2]، يقول سيبويه[3]:

" واعلم أنّ حروف الجزاء تجزم الأفعال وينجزم الجوابُ بما قبله".

وقال[4]:

" وزعم الخليل أنّك لو قلت: (إن تأتِني آتِكَ)، فآتِكَ انجزمت بإن تأتِني كما تنجزم إذا كانت جواباً للأمر حين قلت : (آتِني آتِكَ) ".

وقد كانت حجتهم في ذلك أنّ " حرف الشرط وفعل الشرط يقتضيان جواب الشرط، فلا ينفك أحدهما عن صاحبه، فلما اقتضياه معاً وجبَ أن يعملا فيه معاً"[5] .

---

[1]- المقاصد الشافية 6/117-118.

[2]- انظر: شرح التصريح 2/248.

[3]- الكتاب 3/62.

[4]- المرجع السابق3/63.

[5]-الإنصاف ص 485، وانظر: أسرار العربية ص 174.

وقد وصف هذا المذهب بالضعف؛ " وذلك لأنّ فعل الشرط فعل، والأصل في الفعل أن لا يعمل في الفعل، وإذا لم يكن للفعل تأثير في العمل و(إنْ) له تأثير في العمل، فإضافة ما لا تأثير له إلى ماله تأثير لا تأثير له"[1].

أمّا الأخفش فذهب إلى أنّ فعل جواب الشرط مجزوم بفعل الشرط وحده[2]، وقد احتجّ بأنّ " فعل الشرط يقتضي الجواب وهو أقرب إليه من الحرف، فكان عمله فيه أولى من الحرف" [3].
يقول الشاطبي[4]:
" واعترض هذا المذهب وجه منها أنّ الأدوات لا تقتضي الفعلين معاً، وإنّما تقتضي الفعل الأول، والفعل الأول هو الذي يقتضي الثاني، فينبغي أن يكون هو العامل".

وقد رُدّ هذا المذهب؛ لأنّ حرف الشرط " بخلاف غيره من الحروف الجازمة؛ لأنّها اقتضت فعلاً واحداً عملتْ في شيء واحد، وحرف الشرط لما اقتضى شيئين وجب أن يعمل في شيئين قياساً على سائر العوامل" [5].

أمّا جمهور البصريين فذهبوا إلى أنّ العامل في فعل جواب الشرط هو حرف الشرط فقط[6]، لما فهم من كلام ابن مالك: (فِعْلَين يَقْتَضين) [7] أنّ أداة الشرط هي الجازمة لفعل الشرط ولفعل جواب الشرط معاً لاقتضائها لهما[8].

أمّا الكوفيون فذهبوا إلى أنّ عامل الجزم في فعل جواب الشرط هو الجوار[9].

---

[1]- الإنصاف ص 485.
[2]- انظر: شرح الأشموني 584/3.
[3]- أسرار العربية ص 174.
[4]- المقاصد الشافية 119/6.
[5]- الإنصاف ص 486.
[6]- انظر: شرح التصريح 248/2، وشرح الأشموني 584/3.
[7]- انظر: متن الألفية، ص 46، والبيت كامل: فِعْلَينِ يَقْتَضينَ شرطٌ قُدِّما *** يَتلو الجزاء وجوباً وُسِمَا.
[8]- انظر: المقاصد الشافية 117/6، وشرح التصريح 584/3.
[9]- انظر: الإنصاف ص 483، وأسرار العربية ص 174، وشرح الأشموني 584/3.

وقد استدل الكوفيون لمذهبهم هذا بأنّ " جواب الشرط مجاورٌ لفعل الشرط، وملازمٌ له، لا يكادُ ينفكُ عنه، فلما كان منه بهذه المنزلة في الجوار حُمل عليه، فكان مجزوماً على الجوار، والحمل على الجوار كثير، قال الله تعالى: ﴿ لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ﴾[1] وجه الدليل أنّه قال: (والمشركين) بالخفض على (الذين) فهو مرفوع لأنّه اسم (يكن)...

قال زهير:

لَعِبَ الرّياحُ بها وغَيَّرهَا بَعْدي سَوافِي المُورِ والقَطْرِ[2]

فخفض(القطر) على الجوار، وإنْ كان ينبغي أن يكون مرفوعاً؛ لأنّه معطوف على (سَوافِي)"[3].

إلا أنّ الإمام الشاطبي وصف مذهبهم هذا بالضعف، إذ قال[4]: " وأمّا مذهب الكوفيين فضعيفٌ جداً، فلا معنى للاشتغال برده".

من خلال ذلك يتضح موقف الإمام الشاطبي في هذه المسألة إذ كان رافضاً مذهب الكوفيين، مرجحاً لرأي جمهور البصريين، الذين فسروا قول ابن مالك (فعلين يقتضين) أنّ العامل في فعل الشرط وجواب الشرط هو حرف الشرط، ولا سيما أنّ شرطي العمل – الاختصاص وألا يصير الطالب مع مطلوبه كالشيء الواحد – متوفران هنا.

يقول الشاطبي[5]:

---

[1]– البيّنة :1.

[2]– انظر: ديوانه ص 54، وهو موجود في خزانة الأدب 443/9، سوافي: ما تقدمه الريح من التراب، المُور: التراب، القطر: المطر.

[3]– الإنصاف ص 483– 484.

[4]– المقاصد الشافية 119/6.

[5]– المرجع السابق 118/6.

" والأصح من هذه المذاهب مذهب الناظم[1]، وقد أشعر في كلامه بالعلة التي لأجلها ذهب إلى ما ذهب إليه، وذلك أنّ العمل أصله الطلب، فكل عامل إنّما يثبت له العملُ إذا ثبت طلبه له، وإذا كان يطلب أكثر من عاملٍ واحد فلا بُدَّ من أن يقتضي جميع ما يطلبه، كالفعل اللازم والمتعدي إلى واحد، أو إلى اثنين أو ثلاثة".

وقال[2]:

" وهذه المسألة موضعُ بيانها الأصولُ، وقد ذكرها النحويون، وإليها الإشارة بقول الناظم (فعلين يقتضين) فأتى بعلة العمل؛ ليشعر أنّ الأداة هي الطالبة للفعلين، وإذا كان كذلك، وحصل شرطا العمل وهما الاختصاص، وألا يصير الطالب كجزء من المطلوب، ثبت له لعمل بلا شك، وثبت أنّ الفعلَ ليس بعامل في الفعل؛ لأنّ الفعلَ غير طالبٍ للفعل".

---

[1]–خالف الناظم مذهبه هذا في التسهيل، إذ جعل الفعل الأول هو العامل في الثاني، إذ قال: "وجزم الجواب بفعل الشرط، لا بالأداة وحدها، ولا بهما ولا على الجوار، خلافاً لزاعمي ذلك" انظر: شرح التسهيل 79/4.

[2]– المقاصد الشافية 119/6.

الاسم المرفوع بعد لولا

قال الشاطبي[1]:

" التنبيه على أنّ (لولا) ليست بعاملة في المرفوع بعدها، وهو مذهب المحققين، ومن النحويين من ذهب إلى أنّها عاملة فيما بعدها الرفع، نقله الفراء بين بعض النحوين، ونقله ابن الأنباري عن الكوفيين مطلقاً".

عرض المسألة:

ذهب الكوفيون إلى أنّ لولا ترفع الاسم بعدها بنفسها، يقول الفراء[2]: " وقوله تعالى: ﴿ولَوْلَا رِجَالٌ مُؤْمِنُونَ وَنِسَاءٌ مُؤْمِنَاتٌ﴾[3] رفعهم بـ (لولا)".

وقد احتج الكوفيون بأنّ لولا نائبة عن الفعل الذي لو ظهر لرفع الاسم، نحو: (لولا زيدٌ لجئتك)، فالتقدير: لو لم يمنعني، إلا أنّ الفعل حذف تخفيفاً، يقول ابن الأنباري[4]:

" أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنّما قلنا إنّها ترفع الاسم بعدها؛ لأنّها نائبة عن الفعل الذي لو ظهر لرفع الاسم؛ لأنّ التقدير في قولك: (لولا زيدٌ لأكرمتك): لو لم يمنعني زيدٌ من إكرامك لأكرمتك، إلا أنّهم حذفوا الفعل تخفيفاً".

كما واحتجوا بأنّ (أنّ) عندما تأتي بعد لولا تكون مفتوحة، ولو كانت في موضع الابتداء لكانت مكسورة.

يقول ابن الأنباري[5]:

"والذي يدلُ على أنّ الاسم يرتفع بها دون الابتداء أنّ (أنّ) إذا وقعت بعدها كانت مفتوحة، نحو قولك: (لولا أنّ زيداً ذاهبٌ لأكرمتك)، ولو كانت في موضع رفع بالابتداء لوجب أن تكون مكسورة" .

---

[1]- المقاصد الشافية 199/6.

[2]- معاني القرآن للفراء 404/1.

[3]- الفتح: 25.

[4]- الإنصاف ص 66.

[5]- المرجع السابق ص 68.

أمّا البصريون فذهبوا إلى أنّ الاسم بعد (لولا) يرتفع بالابتداء، والخبر محذوف، فقولهم: (لولا زيدٌ لأكرمتك) التقدير فيه: لولا زيدٌ كائنٌ أو موجودٌ لأكرمتك، يقول سيبويه[1]:
" هذا باب من الابتداء يُضمر فيه ما يُبنى على الابتداء وذلك قولك: لولا عبد الله لكان كذا وكذا، أمّا لكان كذا وكذا فحديثٌ معلّقٌ بحديث لولا، وأمّا عبد الله فإنّه من حديث لولا، وارتفع بالابتداء كما يرتفع بالابتداء بعد ألف الاستفهام كقولك: أزيدٌ أخوك..." .

وقال ابن هشام في حالات حذف الخبر وجوباً[2]: " وأما حذفه وجوباً ففي مسائل:
إحداها: أن تكون كوناً مطلقاً والمبتدأ بعد لولا، نحو: (لولا زيدٌ لأكرمتك) أي لولا زيدٌ موجودٌ".

وقد استدل البصريون بأن الحرف" إنّما يعمل إذا كان مختصاً، و(لولا) لا تختص باسم دون فعل، بل قد تدخل على الاسم، كما تدخل على الفعل" [3]، كما في قول الشاعر:

لا دَرَّ دَرّكِ إنِّي قَدْ رَمَيتُهُمُ لولا حُدِدْتُ ولا عُذرَي لمحدودِ[4]

حيث أدخل الشاعر لولا على الفعل.

كما واحتجوا بأنّ" الأصل في العمل للأفعال، وإنّما يقام الفعل مقامها إذا كان فيه معنى الفعل أو شبهه ولولا ليست كذلك" [5].
وقالوا بأنّ الاسم لو ارتفع بها لكان معه منصوب فكل حرف يرفع وينصب، مثل ما ولات، ولولا لا منصوب لها[6].

---

[1]- الكتاب 129/2.
[2]- أوضح المسالك 220/1-221.
[3]- الإنصاف ص 69.
[4]- نسب البيت للجموح الظفري، انظر: خزانة الأدب 462/1، وشرح المفصل 95/1.
[5]- التبيين ص 145.
[6]- انظر: المرجع السابق، الصفحة نفسها.

أمّا الإمام الشاطبي – رحمه الله– فيظهر من كلامه بعد عرضه لأقوال النحاة من الفريقين حول عمل لولا وعدم عملها، ترجيحه للمذهب البصري، إذ صدّر كلامه بالمسألة بقوله[1]:

" التنبيه على أنّ لولا ليست بعاملة في المرفوع بعدها وهذا مذهب المحققين" ، ثم ذكر رأي بعض النحاة الذين قالوا بعملها فيما بعدها، فهو مال إلى رأي الأكثرية، سارده كثير من الأمثلة التي تدل على صحة قولهم.

[1]– المقاصد الشافية 199/6.

تمييز كم الخبرية

يقول الشاطبي[1]:

" والفائدة الرابعة: أنّ الخفض في مُميز (كمْ) بالإضافة لا بـ (منْ) مقدرة تقديرها مع الاستفهامية، وذلك أنّه قرر أنّ حكم (كمْ) هنا حكم (عشرة) و (مائة) والتمييز معها مخفوضٌ بالإضافة، اتفاقاً فكذلك يكون الحكم في كم على هذا التقدير...

وذهب الفراء إلى أنّ الجر بعدها بإضمار (منْ) كما قال أهل البصرة في الاستفهامية إذا انجّر ما بعدها لم يرتضِه الناظم وإنّما ارتضى مذهب الجماعة..." .

وقال[2]:

" والثالث: أنّ تمثيله إمّا أن يؤخذ على صفته كما أتى به، فَيُعْطِي أنّ ممّيز الخبرية لا يجوز الفصل بينه وبين (كمْ) فلا يجوز إلا أن تقول: كمْ رجلٍ جاءني، وهو غير صحيح؛ لأنّ الفصل جائز، ولكنه لا بُدّ معه من النصب فتقول: كمْ عندك غلاماً، وكم ملكتَ عبداً ... ويَبْعُد أن يلتزم مذهب الفراء والكوفيين الذين يضمرون (منْ) فيجيزون الجر مع الفصل...".

عرض المسألة:

ذهب البصريون إلى أنّ تمييز (كمْ) الخبرية مجرورٌ بإضافتها إليه إن لم يُفصل بينهما، وذهب الفراء إلى أنّه مجرورٌ بإضمار (من) فإن فُصل بينهما وجب النصب عند البصريين، وأجاز الفراء وجمهور الكوفيين الجر بمن مع الفصل[3].

أمّا البصريون فاستدلوا بأنّ (كمْ) اسمٌ لعددٍ كثير، لذا فهو كالعدد نحو: (مائة أو ألف) وكما ينجر المعدود بالعدد كذلك ينجر التمييز بكم، أمّا إذا فُصل (بظرفٍ أو حرف جر) وجب

---

[1]- المقاصد الشافية 6/306-307.

[2]- المرجع السابق 6-308-310.

[3]- انظر: الارتشاف ص 781، وشرح المفصل 4/130، والتبيين ص 372، وشرح التسهيل 2/240.

النصب؛ لأنّ بالفصل تبطل الإضافة، لذا وجب أن يخرج المميز عن الأصل وهو النصب[1]، يقول ابن الأنباري[2] :

" قالوا: إنّما قلنا إنّه لا يجوز فيه الجر؛ لأنّ (كم) هي العاملة فيما بعدها الجرّ، لأنّها بمنزلة عددٍ يضاف إلى ما بعده، وإذا فصل بينهما بظرفٍ أو حرف جر، بطلت الإضافة[3]؛ لأنّ الفصل بين الجار والمجرور بالظرف وحرف الجرّ لا يجوز في اختيار الكلام، فَعُدِلَ إلى النصب؛ لامتناع الفصل بينهما، قال الشاعر:

كَمْ نَالَنِي مِنْهم فَضْلاً عَلَى عَدَمِ إذْ لَا أَكَادُ مِنَ الإقتارِ أَحْتَمِلُ[4]

والتقدير: كم فضلٍ: إلا أنّه لما فُصِلَ بينهما بـ (نالني منهم)، نصب (فضلاً) فراراً من الفصل بين الجار والمجرور...

وإنّما عُدِلَ إلى النصب لأنّ كم تكون بمنزلة عددْ يصبُ ما بعده، ولم يمتنع النصبُ بالفصل كما امتنع الجرُّ؛ لأنّ الفصل بين الناصب والمنصوب له نظير في كلام العرب، بخلاف الفصل بين الجار والمجرور، فإنّه أولى مما صرتم إليه".

أمّا الفراء والكوفيون فذهبوا إلى أنّ علةَ جر التمييز بعد (كم) الخبرية هي (مِن) المحذوفة قبله؛ فحين تقول: كم كتابٍ قرأتَ، كأنك تقول: كم من كتابٍ قرأتَ.

قال ابن يعيش[5]:

" والكوفيون يخفضون ما بعد (كم) على كل حال بمن، فإن أظهرتها في الخافضة، وإن لم تظهرها فهي مراده مقدرة".

---

[1]- انظر التبيين 374.

[2]- الإنصاف ص 262-263.

[3]- انظر: الارتشاف ص 871، والكتاب 164/2.

[4]- البيت للقطّامي، في ديوانه ، وهو عمير بن شميم ، تحقيق: د. إبراهيم السامرائي، وأحمد مطلوب، ط1، دار الثقافة، بيروت، 1960م ص 30. وانظر: شرح أبيات سيبويه، لأبي جعفر أحمد النحاس، تحقيق: د. زهير غازي زاهر، ط1، عالم الكتب، ومكتبة النهضة العربية، بيروت، 1406-1986 ص 128، وانظر: الهمع 277/2، وشرح التسهيل 240/2، والكتاب 165/2 ويروى أجتمل.

[5]- شرح المفصل 134/4.

وقال الفراء[1]: " ... فإذا ألقيتَ (من) كان في الاسم النكرة النصبُ والخفض، فمن ذلك قول العرب: كم رجلٍ كريمٍ قد رأيت، وكم جيشاً جراراً قد هزمت" .

وقد استدل الكوفيون بالسماع والقياس:

أما السّماع، فمنه قول الشاعر:

كَمْ بِجُودٍ مُقْرفٍ نَالَ العُلَى وشَرِيفٍ بُخْلُهُ قَدْ وَضَعَهْ[2]

فجرَّ (مقرفٍ) مع الفصل[3].

أمّا القياس: فقالوا: " لأنّ خفض الاسم بعد (كم) في الخبر بتقدير (من)؛ لأنك إذا قلتَ: (كم رجلٍ أكرمتَ، وكم امرأةٍ أهنت)، كان التقدير فيه: (كمْ مِنْ رجلٍ أكرمت، وكم من امرأةٍ أهنت)، بدليل أن المعنى يقتضي هذا التقدير، وهذا التقدير مع وجود الفصل بالظرف وحرف الجرّ، كما هو مع عدمه، فكما ينبغي أن يكون الاسمُ مخفوضاً مع عدم الفصل فكذلك مع وجوده"[4].

وقد ردّوا على قول البصريين: إنّ كم تكون بمنزلة عددٍ ينصب ما بعده، بقولهم:

هذا لا يجوز؛ لأنّه لو كانت بمنزلة عددٍ ينصب ما بعده كثلاثين لكان ينبغي أن لا يجوز الفصل بينهما وبين معمولها، فلو قلت: (ثلاثين عندك رجلاً) لم يجز ذلك[5].

وقد رفض ابن مالك في شرح التسهيل ما ذهب إليه الفراء قائلاً[6]:

" وزعم الفراء أن الجرّ بعدها بمن مقدرة، ولا سبيل إلى ذلك كما لا سبيل إليه في ما حُملت عليه؛ لأنّ الجرّ بعدها لو كان بمن مقدرة لكان جوازه مع الفصل مساوياً لجواره بلا فصل؛ لأنّ معنى (مِنْ) مراد، واستعمالها سائغ مع الاتصال، فلو كان عملها بعد الحذف جائز البقاء مع

---

[1]- معاني القرآن للفراء 168/1.

[2]- لم ينسب البيت لشاعر معين، وهو موجود في الكتاب 167/2، والمقتضب 61/3، والهمع 277/2، وشرح المفصل 132/4، وشرح التسهيل 421/2.

[3]- انظر: الهمع 77/2

[4]- الإنصاف ص 262.

[5]- انظر: المرجع السابق، الصفحة نفسها.

[6]- شرح التسهيل 420/2.

الاتصال، لكان جائز البقاء مع الانفصال في النثر والنظم، وفي كون الواقع بخلاف ذلك دليلٌ على أنّ الجر بالإضافة لا بمن مقدرة".

وردّ أبو عبد الله السلسليلي ما ذهب إليه الفراء، فأخبر عن تمييز كم الخبرية أنّه " مجرورٌ بإضافتها إليه لا (بمن) محذوفة خلافاً للفراء"[1].

كما ورَدّ البصريون على ما احتجّ به الكوفيون:

أمّا ما استدلوا به من قول الشاعر:

كَمْ بِجُودٍ مُقْرفٍ نَالَ العلى

فأوّلوه من وجهين:

الأول: أنّ رواية (مقرفٍ) بالرفع على سبيل الابتداء وما بعدها (نال العلى) هي الخبر[2].

الثاني: أنّه جاء شذوذاً في الشعر، فلا يكونُ فيه حجة[3].

وقولهم: إنّ خفض الاسم بعد (كمْ) بتقدير (منْ) والتقدير مع وجود الفصل كما هو مع عدمه، قالو فيه:

" لا نسلّمُ أنّ جر الاسم بعد (كمْ) بتقدير (من)، بل العامل فيه كم؛ لأنّها عندنا بمنزلة عددٍ يضاف إلى ما بعده"[4].

وقولهم: إنّها لو كانت بمنزلة عددٍ ينصب ما بعده كثلاثين ونحوه لكان ينبغي أن لا يجوز الفصل بينها وبين معمولها ، كان ردهم عليه:

" إنّما جاز الفصل بين (كمْ) وغيرها جوازاً حسناً دون (ثلاثين) ونحوه، لأنّ كم منعت بعض ما لـ (ثلاثين) من التصرف، فجُعل هذا عوضاً مما منعته، ألا ترى أنّ (ثلاثين) تكون فاعلة لفظاً ومعنىً، كقولك: (ذهب ثلاثون)، وتقع مفعولة في رتبتها، كقولك: (أعطيتُ ثلاثين)، ولا يكون ذلك في (كمْ)، فلما مُنعَتْ (كمْ) بعض ما لـ(ثلاثين) من التصرف جُعِلَ لها ضربٌ من التصرف

---

[1]- شفاء العليل في إيضاح التسهيل، أبو عبد الله السلسليلي، تحقيق: د. الشريف البركاتي، ط1، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، 1406- 1986، ص 580.

[2]- انظر: الإنصاف ص 263، وقد ذكر العكبري أنّ الرواية الصحيحة هي الرفع والنصب، ورواية الجر شاذة انظر: التبيين ص 379.

[3]- انظر: الكتاب 166/2، والمقتضب 61/3-62، والتبيين ص 379.

[4]- الإنصاف ص 264.

لا يكون لـ(ثلاثين) ليقع التعادلُ بينهما، على أنّه قد جاءَ الفصل بين (ثلاثين) ومميزها في الشعر، قال الشاعر:

عَلَى أنَّني بَعْدَ مَا قَدْ مَضَى ثَلَاثونَ للهَجْرِ حَوْلاً كَمِيلاً[1]

... ففصل بين (ثلاثين) وبين مميزها بالجار والمجرور وإنْ كان قليلاً لا يقاس عليه"[2].

أمّا الإمام الشاطبي – رحمه الله– فوافق البصريين رأيهم، إذ يقول[3]:

"...إنّه حَكم بالخفض حكماً مطلقاً، ولا شكّ أنّ الخفض بالإضافة، وقد تقدم في باب (الإضافة) منعُ الفصل بين المضاف والمضاف إليه إلّا في الشعر، أو في مواضع ليس هذا منها، وإذا كان الفصل ممتنعاً مع الخفض بقي النظر: هل يجوز مع الرجوع إلى النصب، فتقول: كم لك غلاماً...

وظاهر ما في نظمه عدم جواز الفصل مع الخفض، وهو صحيح وسكت عن جواز النصب وكأنّه إنّما تكلم على ما أعطاه مثالهُ ".

ويتضح من كلامه أنّه رجح رأي البصريين اعتماداً على السماع، بقوله: " وهو صحيح" ؛ لأنّه يرى عدم الفصل بين المضاف والمضاف إليه، وهذا واضح في القياس النحوي خلافاً لما ذكره الكوفيون بأنّ الجرّ على تقدير حرف الجر (مِنْ)، دون فصل بينهما، وبقاء الجر عند الفصل بينهما والذي أوجب البصريون فيه النصب وهو الأصح.

---

[1]– البيت للعباس بن مرداس في ديوانه، تحقيق: د. يحيى الجبوري، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت، د . ت، ص 127، وهو بلا نسبة في الكتاب 158/2، والمقتضب55/3، وشرح المفصل 130/4، والهمع 273/2.

[2]– الإنصاف ص 265.

[3]– المقاصد الشافية 313/6.

المبحث الثاني
موافقة الشاطبي للكوفيين

مما لا شك فيه أنّ كثرة المسائل النحوية التي وافق فيها الشاطبي البصريين، أو دافع عن رأيهم محتجاً بأدلتهم، يدل على ميله الواضح لمذهب مدرسة البصرة.
وهذا الموقف الذي سار عليه في عرضه للمسائل النحوية لم يمنعه من موافقة الكوفيين في بعض المسائل، اعتماداً على ما احتجوا به بالقياس النحوي، وما ورد سماعاً عن العرب في كلامها، وهذا شأن العلماء الذين لا يدفعهم مذهبهم النحوي أو تعصبهم لرأيٍّ ما، إلى رفض ما قاله الآخرون لصحته وقوة حجته، ومن المسائل التي ذهب فيها مذهب مدرسة الكوفة:

تقديم خبر ما زال وأخواتها على (ما)

يقول الشاطبي[1]:

" أما ما زال وأخواتها فحكى ابن الأنباري أنّ الكوفيين غير الفراء، أبو كيسان من البصريين يجيزون تقدم أخبارها على (ما)... والمنع هو الذي اشتهر عند البصريين، وهو الذي اعتمده ابن الأنباري وهو المعروف من مذاهبهم".

عرض المسألة:

ذهب البصريون إلى أنّه لا يجوز تقديم خبر ما زال وأخواتها على (ما)، وإلى ذلك ذهب الفراء من الكوفيين[2].

وقد احتجوا لمذهبهم هذا بأن قالوا:
"إنّه لا يجوز تقديم خبرها عليها؛ لأنّ ما للنفي، والنفي له صدر الكلام، فجرى مجرى حرف الاستفهام في أنّ له صدر الكلام[3]، والسر فيه أنّ الحرف إنّما جاء لإفادة المعنى في الاسم

---

[1]- المقاصد الشافية 166/2.

[2]- انظر: الإنصاف ص 134، وأوضح المسالك 246/1، واللباب 167/1، وائتلاف النصرة ص 122.

[3]- انظر: اللباب 167/1.

والفعل، فينبغي أن يأتي قبلهما لا بعدهما، كما أنّ حرف الاستفهام لا يعمل ما بعده فيما قبله، فكذلك ها هنا، ألا ترى أنّك لو قلت في الاستفهام: (زيداً أضربتُ) لم يجز؛ لأنّك تقدمُ ما هو متعلق بما بعد حرف الاستفهام عليه، وإذا قلت: (قائماً ما زال زيدٌ) فينبغي أن لا يجوز؛ لأنّك تقدم ما هو متعلق بما بعد حرف النفي عليه"[1].

أمّا الكوفيون وابن كيسان والبصريين فذهبوا إلى أنّه يجوز تقدم خبر ما زال وأخواتها على (ما)[2].

وقد استدلوا لما ذهبوا إليه بالقياس والسّماع:

أمّا **القياس:** فاعتبروا أنّ (مازال) فعل مثبت، لذا جاز به تقديم الخبر عليه ككان، حيث قالوا: " إنّما قلنا ذلك؛ لأنّ (مازال) ليس بنفي الفعل، وإنّما هو نفي لمفارقة الفعل، وبيان صوابه أنّ الفاعل حالُهُ في الفعل متطاولة، والذي يدل على أنّه ليس بنفي أنّ (زال) فيه معنى النفي، و(ما) للنفي، فلما دخل النفي على النفي صار إيجاباً[3]، والذي يدل على أن النفي إذا دخل على النفي صار إيجاباً، أنّك إذا قلت: (انتفى الشيء) كان ضداً للإثبات، فإذا أدخلت عليه النفي، نحو: (ما انتفى) صار موجباً، فدلّ على أنّ نفي النفي إيجاب ، كذلك صار ما زال بمنزلة كان في أنّه إيجاب، وكما أنّ كان يجوز تقديم خبرها عليها، فكذلك ما زال..." [4].

وقد ردّ العكبري على ذلك بقوله[5]: " ... هذا ضعيف؛ لأنّ لفظ النفي باقٍ والاعتبار به لا بالمعنى، ألا ترى أنّ قولك (لا تفعل) سُميّ نهياً، ولو جلعت مكانه (اترك الفعل) كان لمعنى واحداً ويُسمى (أمراً) ".

أما **السّماع**، فمنه قول الشاعر:

وَرَجِّ الفَتَى للخَيرِ مَا إنْ رَأَيتَهُ عَلَى السِّنِّ خَيْراً لا يزالُ يزيدُ[6]

---

[1]- انظر: الإنصاف ص 136-137.

[2]- انظر: أوضح المسالك 246/1، وشرح الأشموني 113/1.

[3]- انظر: أسرار العربية ص 89.

[4]- الإنصاف ص 134-135.

[5]- اللباب 168/1.

[6]- نسب البيت للمعلوط القريعي في الكتاب 222/4، وشرح المفصل، 130/8، وحاشية الصبان 369/1، وبدون نسبة في شرح أبيات سيبويه، للنحاس ص 190، وانظر: شرح الأشموني: 114/1.

فقد أراد: لا يزال يزيدُ السِّنِّ خيراً، حيث تقدم معمول الخبر (خيراً) على المنفي بلا[1].

وقد رد البصريون على استدلالهم بهذا البيت، بأنّ خيراً منصوب بفعلٍ محذوف والتقدير: يزداد على السّنِّ خيراً.

كذلك حرف النفي الموجود في البيت (لا)، و(لا، ولم، لن) يجوز فيها تقديم الخبر عليها، نحو: (قائماً لم يزل زيدٌ، وقاعداً لم يزل عمرٌو)، بخلاف (ما)؛ لأنّ (ما) الأصل في النفي وهي أم بابه[2].

أمّا الإمام الشاطبي، فكان موافقاً للكوفيين في هذه المسألة، حيث يقول[3]: " والجواب عن ذلك أنّا قد أجمعنا على أنّ ما للنفي في هذا الموضع، ولذلك صار الكلام إيجاباً، وإلا فلو لم تكن للنفي – وقد فرضنا أن زال وأخواتها نفي – لما صار الكلام بها إيجاباً، وإذا كان معنى النفي ثابتاً فيها، وهي دالة عليه، فقد استوت مع (ما) الداخلة على كان، وما أشبهها، وإذا استوت في الموضعين وهي في أحدهما مستحقة للصدر، فيجب أن تكون كذلك في المسألة المتنازع فيها، وإذا سلمنا إلى أنّ معنى النفي غير معتبر فيها فذلك لا يمنع استحقاقها للصدر، اعتباراً للأصل، كما لم يمنع استحقاق الاستفهام للصدر زوال معناه، إذا قلت: علمت أيّهم قائمٌ، وعلمت أزيد في الدار أم عمرو".

يتضح من كلام الشاطبي موافقته للكوفيين في جواز تقديم خبر ما زال وأخواتها عليها في قولنا: (قائماً ما زال زيدٌ) على اعتبار أنّها تفيد الإثبات لدلالة (ما) والفعل (زال) على معنى النفي، وقياساً على جواز تقدم خبر كان عليها، فهي بمنزلة: (قائماً كان زيدٌ).

---

[1]– انظر: حاشية الصبان 369/1.

[2]– انظر: شرح الأشموني 114/1.

[3]– المقاصد الشافية 169/2.

إضافة ظرف الزمان إلى الجملة

يقول الشاطبي[1]:

"... من قال بجواز البناء فيما يليه المضارعُ أو المبتدأ، فقوله غيرُ خطأ، وهذه إشارة إلى الخلاف الواقع في المسألة، وذلك أنّ ما ذكره هنا هو مذهب الكوفيين، ومال إليه بعض البصريين كالسيرافي، أعني إلى جواز البناء مع المضارع، والكوفيون يقولون ذلك معه ومع المبتدأ، ورأي البصريين عدم الجواز في ذلك كله...".

عرض المسألة:

ذهب البصريون إلى وجوب الإعراب عند إضافة ظرف الزمان إلى جملة فعلية فعلها مضارع أو جملة اسمية[2]، كما في قولك: (أقومُ في حين يقومُ)، و(أكرمُك في يومِ تقومُ)، و(جئتك في حينِ زيدٌ قائمٌ)، و(هذا حينُ زيدٌ قائمٌ)[3].

وكما في قوله تعالى: ﴿ هَذَا يَوْمُ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ ﴾[4]، وكذلك قوله تعالى: ﴿ يَوْمُ لَا تَمْلِكُ نَفْسٌ لِنَفْسٍ شَيْئًا ﴾[5] ففي هذه الآيات جاء الظرف معرباً لا مبنياً[6].

وكقول الشاعر:

وَعَهدِي بِهَا أَيَّامَ نَحنُ عَلَى مِنَىً وأَحْسِنْ بِهَا عَذرَاءَ ذَات ذوائِبِ[7]

---

[1]- المقاصد الشافية 83/4.

[2]- انظر: شرح التسهيل 255/3، والارتشاف ص 1828.

[3]- انظر: المقاصد الشافية 80/4.

[4]- المائدة: 119.

[5]- الانفطار: 19.

[6]- في الآية الأولى القراءة لغير قراءة نافع، وفي الثانية القراءة لغير ابن كثير وأبي عمرو بالفتح. انظر: الإقناع في القراءات السبع لابن الباذش، تحقيق: د. عبد المجيد قطامش، ط1، دار الفكر، دمشق، 1403هـ، 637/2، 806.

[7]- البيت لقيس بن الخطيم، في ديوانه، تحقيق: د. ناصر الدين الأسد، د. ط دار صادر، بيروت، د.ت ص80.

أمّا الكوفيون فأجازوا البناء([1])، نحو قوله تعالى: ﴿ يَوْمَ لَا تَمْلِكُ نَفْسٌ لِنَفْسٍ شَيْئًا ﴾ على قراءة نافع وابن عامر وقراء الكوفة([2]). ومما جاء في الشعر، قول أبي صخر الهذلي:

إِذَا قلتُ: هَذَا حِينَ أَسْلُو يَهجني نَسِيمُ الصَّبَا مِن حَيثُ يَطّلعُ الفجرُ[3]

أمّا شواهد البناء مع الجملة الاسمية، فمنها قول الشاعر:

تَذَكّر مَا تَذَكّر مِن سُلَيمى على حينَ التراجعُ غير دَانِ[4]

بالتالي الكوفيون جوّزوا الوجهين (الإعراب والبناء) اعتماداً على ما جاء من كلام العرب على الوجهين، وإلى ذلك مال ابن مالك، حيث ذكر في التسهيل أنّ من قال بجواز البناء إذا كان الظرف قبل فعلٍ معُربٍ أو قبل مبتدأ فقوله صحيح، جاز على كلام العرب، فقد نقل عنها البناء[5].

أمّا الإمام الشاطبي – رحمه الله – فقد ذهب إلى ما ذهب إليه الناظم والسيرافي والكوفيون في جواز الوجهين، دون تعليل، حيث قال[6]:
" ... فالصواب ما ذهب إليه الناظم".

ولعلّ ميل الشاطبي إلى ما ذهب إليه الناظم والكوفيين لورود الإعراب والبناء في القرآن الكريم كما ذكرنا سابقاً، كذلك لوروده فيما سمع عن العرب شعراً، ولعدم وجود أدلة عقلية ونقلية عند البصريين تؤيد حجتهم.

---

[1] – انظر: شرح التسهيل:255/3 ، والارتشاف ص1828.

[2] – انظر: الإقناع في القراءات السبع: 2/ 806.

[3]– نسب البيت لأبي صخر الهذلي في شرح التسهيل 256/3، والمقاصد الشافية 82/4.

[4]– لم ينسب البيت لشاعر معين، وهو موجودٌ في شرح التسهيل 256/3، والمقاصد الشافية 82/4.

[5]– انظر: شرح التسهيل 3/ 255.

[6]– المقاصد الشافية 84/4.

سوى بين التصرف والظرفية

يقول الشاطبي[1]:

" ... الخليل وسيبويه، والجمهور لا يجعلون سوى وأختها كما جعلها ابن مالك، بل هي عندهم لازمةُ النصب على الظرفية؛ فلا تقع مبتدأه، ولا تُرفعُ على الفاعلية، ولا تَجرُّ بالإضافة، فهي من الظروف غير المتصرفة...

وما ذهب إليه الناظم هو مذهب الكوفيين أنّها تكون عندهم غير ظرف".

عرض المسألة:

ذهب البصريون إلى أنّ سوى لا تكون إلا ظرفاً[2]، يقول سيبويه[3]:

" وأمّا أتاني القومُ سِواك، فزعم الخليلُ – رحمه الله– أنّ هذا كقولك: أتاني القومُ مكانك، وما أتاني أحدٌ مكانك، إلا أنّ في سِواك معنى الاستثناء".

ويقول[4]:

" ومن ذلك أيضاً: هذا سواءك، وهذا رجلٌ سواءك، فهذا بمنزلة مكانك".

وقد احتجّ البصريون لمذهبهم بأن قالوا:

"إنّما قلنا ذلك لأنّهم ما استعملوه في اختيار الكلام إلا ظرفاً، نحو قولهم: (مررتُ بالذي سواك) فوقوعها هنا يدلُّ على ظرفيتها بخلاف غير، ونحو قولهم: (مررتُ برجلٍ سواك) أي مرتُ برجلٍ مكانك، أي يغني غَنَاءك ويُسد مسدّك، وهو موضعَ نصبٍ على الظرف بفعلٍ مقدرٍ، وتقديره سواك أي مكانك، بخلاف (غير) في: (مررتُ برجلٍ غيرك...) "[5].

---

[1]– المقاصد الشافية 3/397–398.

[2]– انظر: الإنصاف ص 252، والتبيين ص 365، وشرح التصريح 362/1، والارتشاف ص 1547.

[3]– الكتاب 350/2.

[4]– المرجع السابق 407/1

[5]– الإنصاف ص 253.

ويقول الرضي[1]: " وعند البصريين: هو لازم النصب على الظرفية؛ لأنّه في الأَصل صفةُ ظرفٍ، والأولى في صفات الظروف إذا حذفت موصوفاتُها النصب، فنصب على كونه ظرفاً في الأصل...

والدليل على ظرفيته في الأصل وقوعه صلة، بخلاف غير، نحو: (جاءني الذي سوى زيدَ)".

إذن سوى عندهم ظرف غير متصرف، أي لا تدخل عليه العوامل، فلا يكون فاعلاً، ولا مفعولاً، كما لا تدخل عليه حروف الجر، يقول ابن ابي الربيع[2]:

" وإدخال (منْ) على الظروف كإدخال حروف الجر، كلها تصرف؛ فلا يقال إلا حيث قالت العرب، ولا يقال في الكلام: أخذتُ هذا من سواك، وإنما يقال هنا: أخذتُ هذا من غيرك، ولا تستعمل (سوى) اسماً مجروراً بمن، ولا بغير (من) إلا في الشعر".

أمّا الكوفيون فذهبوا إلى أن(سوى) تكون ظرفاً، وتكون اسماً متصرفاً؛ حيث تأتي مرفوعة ومنصوبة ومجرورة[3].

وحجتهم في ذلك السماع والقياس:

أمّا **السماع**، مجيئها مجرورة بالحرف، كقوله- صلى الله عليه وسلم – (ما أنتم في سِواكم إلا كالشعرة البيضاء في جلد الثور الأسود"[4].

ومثله قول الشاعر:

وكلُّ مَنْ ظنَّ أنّ المَوْتَ مُخْطِئُهُ مُعَلّلٌ بسِواءِ الحَقِّ مَكْذُوبُ [5]

وقال آخر:

---

[1]- شرح الرضي 787/1.

[2]- البسيط 883/2.

[3]- انظر: الإنصاف ص 252، التبيين ص 365، والارتشاف ص 1546، وشرح المفصل 84/2، وشرح الرضي 788/1.

[4]- صحيح البخاري، محمد بن اسماعيل البخاري، تحقيق: محمد زهير الناصر،ط1، دار طوق النجاة، 1422هـ ،97/6، رقم الحديث: 4741.

[5]- نسب البيت لأبي دؤاد، حارثة بن الحجاج بن إياد، انظر: شرح المفصل 84/2، وشرح الأشموني 235/1، وشرح التسهيل 315/2، والإنصاف ص 253.

تُجانَفُ عَنْ جَوِّ اليَمَامَة نَاقَتي وَمَا قَصَدَتْ مِنْ أهْلِها لِسِوائِكا[1]

فأدخلت (في) و(اللام) وهي حروف جر على (سوى)، فكان هذا دليلاً على أنّها تلزم الظرفية.

ومن مجيئها مرفوعة بالناسخ، قول الشاعر:

أَأَتْرُكُ لَيْلَى لَيْسَ بَيْني وَبَيْنَهَاَ سِوَى لَيْلَةٍ ؟ إنّي إذاً لَصَبُورُ[2]

كما وجاءت مرفوعة بالفاعلية، كقول الفراء: "أتاني سِواكَ"[3]

وقول الشاعر:

وَلَمْ يبْقَ سوى العُدْوا ن دِنّاهُمْ كَمَا دَانُوا[4]

فكل هذه أدلة سماعية توضح صحة ما ذهب إليه ابن مالك والكوفيون.

أمّا **القياس**، فمعنى سوى وسواء معنى (غير)، وقد ثبت تصرف غير، لذا وجب أن يصرف ما كان في معناها[5].

وقد أقرّ سيبويه بموافقتها لغير في المعنى عندما قال[6]: "فعلوا ذلك لأنّ معنى سواء معنى غير".

لذا كان من اللازم انتفاء الظرفية عن سوى كما هي منتفية عن غير.

---

[1]- نسب البيت للأعشى ميمون، انظر: شرح المفصل 84/2، وشرح الرضي 788/1، والكتاب 32/1، وخزانة الأدب 435/3.

[2]- البيت لمجنون بني عامر، قيس بن الملوح، وهو في ديوانه، ط1، دار الكتب العلمية ، بيروت، 1420، 1999م، ص 91، وانظر: شرح الأشموني 236/1، وشرح التسهيل 315/2.

[3]- انظر: شرح التصريح1 / 326، وشرح التسهيل 315/2.

[4]- لم ينسب البيت لشاعر معين ، وهو موجود في شرح الرضي 778/1، وشرح الأشموني 236/1.

[5]- انظر: المقاصد الشافية 398/3.

[6]- الكتاب 32/1

يقول ابن مالك[1]: " صرح سيبويه بأنّ معنى سواء معنى غير، فلذلك يستلزم انتفاء الظرفية كما هي منتفيه عن غير، فإن الظرف في العُرْف ما ضُمِّن معنى (في) من أسماء الزمان أو المكان، وسوى ليس كذلك فلا يصحُ كونه ظرفاً" .

ويقول الأشموني[2]:

" ولسوى من الأحكام ما لغير من الأحكام؛ "لأنّها مثلها لآمرين؛ أحدهما: إجماع أهل اللغة على أنّ معنى القائل ما قاموا سواك وقاموا غيرَك واحدٌ، وأنّه لا أحدٌ منهم يقول: إنّ سوى عبارة عن مكان أو زمان، والثاني أنّ مَن حكَمَ بظرفيتها حَكَمَ بلزوم ذلك، وأنّها لا تتصرف، والواقع في كلام العرب نثراً ونظماً خلاف ذلك...".

مما سبق يظهر اختلاف النحاة واضطرابهم في هذه المسألة، فمنهم من قال: إنّها ظرفٌ لا يتصرف، ومنهم من قال: هي اسم متصرف بمعنى غير، له من الأحكام ما لها، ومنهم من قال: هي ظرفٌ مع أنها تفيد معنى غير...

أمّا الإمام الشاطبي – رحمه الله – فكان جوابه على الخلاف الدائر بين النحاة حول هذه المسألة موافقاً للكوفيين وابن مالك في مجيء (سوى) ظرفاً وغير ظرف، فيقول[3]:

" والجواب: أنّه لا يلزم من معاملتها معاملة الظرف أن تكون ظرفاً؛ فإنّ حرف الجر يعامل معاملة الظرف ولم يكن بذلك ظرفاً، وإن سُمّي ظرفاً مجازاً فجائز، أمّا إطلاقه ممنوع".

ولعلّ موافقته للكوفيين في جواز الأمرين – أي كونها ظرفاً أو اسماً – تعتمد على السماع فيما ورد عن النبي – صلى الله عليه وسلم– في الحديث المذكور سابقاً، ثم على الشواهد الشعرية، التي احتجّوا بها، وكذلك اعتماداً على القياس بدلالة حرف الجر على الظرفية، كما تدل سوى وأختاها على الظرفية، وإن كانت في لفظها لا تحمل معنى الظرفية.

---

[1]– شرح التسهيل 316/2.

[2]– شرح الأشموني 235/1.

[3]– المقاصد الشافية 400/3.

من لابتداء الغاية الزمانية

يقول الشاطبي[1]:

" وهذا القسم مُخْتَلَفٌ في ثبوته، فمذهب أكثر البصريين نفيه، وأنّ (مِنْ)، هنا لا تدخل على الزمان أصلاً، وإنّما هي في المكان نظير (مُذْ) في الزمان، فكما لا تدخل (مُذْ) على الأمكنة باتفاق كذلك لا تدخل (مِنْ)على الأزمنة. وأمّا الكوفيون فأجازوا ذلك ووافقهم المؤلف في التسهيل".

عرض المسألة:

ذهب البصريون إلى أنّ (مِنْ) لا تستعمل في الزمان بل تستعمل في المكان فقط[2]، نحو: (خرجتُ من البصرةِ إلى الكوفة)، في حين أن (مُذْ) تستعملُ في الزمان، نحو: (ما رأيته مُذْ يوم الجمعة إلى اليوم)، ولا يمكن أن تستعمل إحداهما مكان الأخرى[3]، فلا تقول: (خرجتُ مُذْ البصرة إلى الكوفة) ولا تقول: (ما رأيته من يوم الجمعة إلى اليوم) [4].

يقول سيبويه[5]:

" وأمّا (منْ) فتكون لابتداء الغاية في الأمكنة، وذلك قولك: مِنْ مكان كذا وكذا إلى مكان كذا وكذا" .

ويقول في موضعٍ آخر[6]:

" وأمّا (مُذْ) فتكن ابتداء غاية الأيام والأحيان، كما كانت (مِنْ) فيما ذكرتُ لك، ولا تدخلُ واحدة على صاحبتها، وذلك وقولك: ما لقيته مُذْ يوم الجمعة إلى اليوم، ومُذْ عَدوةَ إلى الساعة، وما لقيته مُذْ اليوم إلى ساعتك هذه، فجعلت اليوم أوّل غايتك فأجريت في باباها كما جرتْ (منْ) حيث قلت: من مكان كذا إلى مكان كذا".

---

[1]- المقاصد الشافية 3/588-589.

[2]- انظر: الإنصاف ص 315، والهمع 2/377، وشرح التصريح 2/8.

[3]- انظر: المقاصد الشافية 3/591.

[4]- انظر: الارتشاف ص 1718، وشرح المفصل 8/11، وأسرار العربية ص 142.

[5]- الكتاب 4/222.

[6]- المرجع السابق 4/224.

وقد احتج البصريون لرأيهم هذا بقولهم:
" أجمعنا على أنّ (منْ) في المكان نظير (مُذْ) في الزمان؛ لأنّ (منْ) وضعت لتدلّ على ابتداء الغاية في المكان، كما أنّ (مُذْ) وضعت لتدل على ابتداء الغاية في الزمان[1]، ألا ترى أنّك تقول: " ما رأيتُهُ مُذْ يَومُ الجمعةِ" فيكون المعنى أنّ ابتداء الوقت الذي انقطعت فيه الرؤية يوم الجمعة، كما تقول: (ما سِرْتُ من بغدادَ) فيكون المعنى: ما ابتدأت بالسير من هذا المكان، فكما لا يجوز أن تقول: (ما سرتُ مذ بغداد) فكذلك لا يجوز أن تقول : (رأيته من يوم السبت)" [2].

أمّا الكوفيون فذهبوا إلى جواز أن تستعمل (مِنْ) في الزمان، يقول ابن الأنباري[3]: " ذهب الكوفيون إلى أنّ (منْ) يجوز استعمالها في الزمان والمكان".

وقد احتج الكوفيون لمذهبهم هذا بما وردّ في القرآن الكريم، وفي كلام العرب شعراً ونثراً؛ فمن القرآن قوله تعالى:
﴿ لَمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلَ يَوْمٍ أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ ﴾[4]، فدخلت (مِنْ) على (أول يوم) وهو من الزمان.
وقوله تعالى: ﴿ إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ﴾[5]. هنا دخلت (مِنْ) على (يوم الجمعة)، وهو كذلك من الزمان.
ومن الحديث قوله – صلى الله عليه وسلم– " مثلكم مثل اليهود والنصارى كرجلٍ استعمل عمالاً، فقال: منْ يعمل لي إلى نصف النهار، على قيراط قيراط؟ فعملت اليهود إلى نصف النهار على قيراط قيراط، ثم قال: مَنْ يعمل لي من نصف النهار على قيراط قيراط؟ فعملت النصارى من نصف النهار على قيراط قيراط، ثم قال: ومن يعمل لي من صلاة العصر إلى مغرب الشمس على قيراطين قيراطين؟ ألا فأنتم الذين تعملون من صلاة العصر إلى مغرب الشمس، ألا لكم الأجر مرتين"[6] .

---

[1]– انظر: أسرار العربية ص 142، وشرح الرضي 1137/2.
[2]– الإنصاف ص 315–316، وانظر: شرح الرضي 1138/2.
[3]– الإنصاف ص 315.
[4]– التوبة : 108.
[5]– الجمعة: 10
[6]– صحيح البخاري 90/3، رقم الحديث: 2269.

ومن ذلك قول من روى حديث الاستسقاء: " فمطرنا من جمعة إلى جمعة"[1].

وحكى الأخفش عن بعض العرب[2]: " ومن الآن إلى غدٍ".

ومن الشعر قول النابغة الذبياني:

ولا عَيْبَ فيهمِ غَيرَ أنَّ سُيُوفَهُم بِهنَّ فلولٌ مِنْ قِرَاعِ الكَتَائِبِ

تُورِّثْن مِنْ أَزمَانِ يومِ حليمةٍ إلى اليَومَ قد جُرِّبْن كل التجاربِ[3]

وكقول زهير:

لِمَنْ الدِّيار بِقُنَّةِ الحِجرْ أقْوَيْنَ مِنْ حِجَجٍ ومِنْ دّهْرِ[4]

ومن البصريين من وافق الكوفيين في ذلك، كالأخفش والمبرد من المتقدمين، وابن مالك والرضي وابن المقيل وأبي حيان من المتأخرين[5].

حيث جوّزوا استعمال (منْ) في الزمان، يقول ابن مالك[6]:

" وأمّا استعمال (منْ) في الزمان فمنعه غير صحيح، بل الصحيح جوازه لثبوت ذلك في القرآن والأحاديث الصحيحة، والأشعار الفصيحة" .

وقد ذكر في كتابه (شواهد التوضيح والتصحيح) بعد ذكره للحديث الطويل الذي ذكرناه سابقاً[7]:

سابقاً[7]:

" قلت: تضمن هذا الحديث استعمال (منْ) في ابتداء غاية الزمان أربع مرات، وهو ما خفي على أكثر النحويين، فمنعوه تقليداً لسيبويه في قوله: "وأما (من) فتكون لابتداء الغاية في الأماكن، وأمّا (مُذْ) فتكون لابتداء غاية الأيام والأحيان، ولا تدخل واحدة منها على صاحبتها"

---

[1]- صحيح البخاري، 12/2 ، رقم الحديث: 933.

[2]- معاني القرآن للأخفش 11/1.

[3]- انظر: ديوان النابغة الذبياني ص 32، وانظر: مغنى اللبيب 138/4، وشرح التصريح: 8/2، والمقاصد الشافية 589/3.

[4]- انظر: ديوانه ص 86، وشرح المفصل11/8، وشرح الرضي 1138/2، والإنصاف ص 315.

[5]- انظر: شرح الرضي 1138/2، والهمع 377/2، وشرح التصريح 8/2.

[6]- شرح التسهيل 131/3.

[7]- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، لابن مالك، تحقيق: طه محسن، ط1، مكتبة ابن تيمية، 1403هـ، ص 189.

يعني أن (مُذ) لا تدخل على الأمكنة، ولا (منْ) على الأزمنة، فالأول مُسَلّم بإجماع، والثاني فمنوع لمخالفة النقل الصحيح والاستعمال الفصيح".

وقال ابن عقيل[1]:

" وهو كثير في لسان العرب نثراً ونظماً فالوجه اقتياسه".

وقال الرضي[2]:

" والظاهر مذهب الكوفيين إذْ لا منع من مثل قولك: نمتُ من أول الليل إلى آخره، وصمت من أوّل الشهر إلى آخره، وهو كثير الاستعمال".

وفي الارتشاف قال أبو حيان[3]:

" ... ولا تكون لابتداء الغاية في الزمان عند البصريين وقد كَثُرُ ذلك في كلام العرب نثرها ونظمها، وقال به الكوفيون والمبرد وابن درستويه وهو الصحيح".

كما أنّ هذا الرأي هو الذي ارتضاه الإمام الشاطبي – رحمه الله– في كتابه، حيث صرح بصواب ما ذهب إليه الناظم والكوفيون، اعتماداً على كثرة ما ورد سماعاً عن العرب، وكذلك على القياس مع (مُذ)، يقول[4]:

" ولا شكَّ فيما رأى أنّه الصواب"، وبعد أن أورد ردود المانعين لما أورده المجيزون من شواهد، ضعّفه معللاً ذلك، فيقول[5]:

" وقد تأوّل المانعون ما جاء من الشواهد مخالفاً لمذهبهم، فقدروا مصادر قبل الزمان، فيقولون: التقدير: من تأسيس أول يوم... وهذا ضعيفٌ من وجهين:

أحدهما: أنّ السماع هنا قد كثُر كثرةً تؤذن بأنّ التأويل فيها تكلف، إذ التأويل إنّما يسوغ في النوادر، وليس هذا فيها ...

والثاني: أنّي سمعت شيخنا الأستاذ[6] – رحمه الله – يحكى عن شيخه عبد الله بن عبد المنعم، إبطال تقدير المصدر لما يلزم عليه من التسلسل، وأنّ مذهب الكوفيين هو الصواب؛ لأنّك إذا قدرت في الآية: مُذْ تأسيس أول يوم، اقتضى قصدُ التاريخ تقدير زمان قبل التأسيس حتى يكون

---

[1]– المساعد 246/2.

[2]– شرح الرضي 1139/2.

[3]– الارتشاف ص 1718.

[4]– المقاصد الشافية 592/3.

[5]– المرجع السابق، الصفحة نفسها.

[6]– المراد بشيخه: هو ابن الفخّار، انظر: حاشية المقاصد الشافية 592/3.

المعنى: من زمان تأسيس أول يوم، فترجع المسألة إلى أول أمرها، فيفتقرون إلى تقدير مصدرٍ هكذا أبداً، وهو باطلٌ، وهكذا سائر الشواهد، فالذي تلخص من هذا أنّ دخولها على الزمان ثابتٌ غير مندفع" .

أو بمعنى الإضراب

يقول الشاطبي[1]:

"... والثاني: معنى الإضراب فجمهور البصريين على إنكاره، ونقل ابن مالك عن أبي علي القولَ به، وإنْ لم يظهر منه التزامه، وإليه ذهب البصريون" .

عرض المسألة:

ذهب الكوفيون إلى أنّ (أو) تجيء بمعنى بل في الإضراب[2]، نحو: ما قام زيدٌ أو عمرٌو، ولا يَقُم زيدٌ أو لا يقم عمرٌو([3])، وتبعهم في ذلك ابن مالك وأبو علي وابن برهان وابن جني.

قال ابن هشام[4]:

"... وللإضراب عند الكوفيين وأبي علي".

وذكر في كتابه المغني[5]: " وقال الكوفيون وأبو علي وأبو الفتح وابن برهان: تأتي للإضراب مطلقاً".

وقد استدلوا لمذهبهم هذا بأنّه ورد كثيراً في كتاب الله وكلام العرب نثراً ونظماً، نحو قوله تعالى: ﴿ وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِئَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ ﴾[6]، قال الفراء: أو هنا بمعنى بل أي بل يزيدون[7].

ومنه قول الشاعر:

بَدَتْ مِثْلَ قَرْنِ الشّمسِ فِي رَوْنَقِ الضُحَى وَصُورتِها أَوْ أَنتِ في العَين أمْلَحُ [8]

---

[1]– المقاصد الشافية 124/5.

[2]– انظر: الإنصاف 383، الجني الداني 229، وشرح التسهيل 363/3، وائتلاف النصرة ص 75.

[3] – انظر: المغني 417/1، والجني الداني ص 229.

[4]– أوضح المسالك: 378/3.

[5]– المغني 418/1.

[6]– الصافات: 147.

[7]– انظر: شرح التسهيل 363/3، والجني الداني 229، والمغني 420/1.

[8]– البيت لذي الرمة، في ديوانه ص 49، وانظر: شرح جمل الزجاجي 235/1، وخزانة الأدب 65/11.

أمّا البصريون فذهبوا إلى أنّها لا تكون بمعنى بل[1]، وحجتهم في ذلك أنّ الأصل في (أو) أن تكون لأحد الشيئين بخلاف بل التي تكون للإضراب، والتمسك بالأصل عندهم أولى من تركه، وإقامة الأدلة عليه[2].

أما ردّهم على ما استدل به الكوفيون فهي كالآتي:

أمّا احتجاجهم بقوله تعالى: ﴿ وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِئَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ ﴾، فقالوا فيه:

"لا حجة لهم فيه وذلك من وجهين:

أحدهما: أن يكون للتخيير، والمعنى أنّهم إذا رآهم الرائي تخيّر في أن يقدرهم مائة ألف أو يزيدون على ذلك.

والوجه الثاني: أن يكون بمعنى الشك، والمعنى أنّ الرائي إذا رآهم شك في عدتهم لكثرتهم..."[3].

أمّا احتجاجهم بقول الشاعر:

... ... أو أنْتِ في العَيْنِ أَمْلَحُ

قالو فيه: " فالرواية فيه (أم أنت في العين أملح) وإن سلمنا أنّ الرواية (أو) فلا حجة لهم فيه أيضاً؛ لأنّ (أو) فيه للشك وليس بمعنى بل؛ لأنّ مذهب الشعراء أن يُخْرجوا الكلام مخرج الشكِّ، وإن لم يكن هناك شكٌّ؛ ليدلوا بذلك على قوة الشبه، ويُسمى في صنعة الشعر (تجاهل العارف)"[4] .

أمّا الإمام الشاطبي– رحمه الله– فقد مال إلى ما ذهب إليه الناظم والكوفيون في مجيء (أو) بمعنى الإضراب، معللاً لذلك بقوله[5]:

" ... لظهور وجهه ووضوح الشواهد عليه، والحمل على الظاهر أصلٌ يُرْجَعُ إليه تحامياً من تكلف التأويل من غير ضرورة. فقد تأوّل البصريون كثيراً من الشواهد عليه ولا حاجة إلى ذلك".

---

[1]– انظر: الإنصاف ص 383، والمقاصد الشافية 124/5.

[2]– انظر: الإنصاف ص 384.

[3]– المرجع السابق، الصفحة نفسها، وانظر ائتلاف النصرة ص 149.

[4]– الإنصاف 385، وانظر شرح جمل الزجاجي 235/1.

[5]– المقاصد الشافية 124/5.

أو بمعنى الواو

يقول الشاطبي[1]:

" ... والثالث: معنى (الواو) فالبصريون لا يثبتونه والكوفيون قائلون بثبوته...".

عرض المسألة:

ذهب الكوفيون إلى أنّ (أو) تكون بمعنى الواو وإلى ذلك ذهب الأخفش والجرمي وابن مالك من البصريين[2] .

قال ابن هشام[3]:

" ... والخامس: الجمع المطلق كالواو، قاله الكوفيون والأخفش والجرمي".

وقد استدل الكوفيون لما ذهبوا إليه، بأنّ ذلك جاء كثيراً في كتاب الله وكلام العرب، قال تعالى: ﴿ وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِئَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ ﴾[4]، أي ويزيدون.

وقوله تعالى: ﴿ وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ آَثِمًا أَوْ كَفُورًا ﴾ [5]، أي وكفوراً.

ومن الشعر قول النابغة:

قَالتْ: أَلاَ لَيْتَما الحَمَامُ لَنَا إلى حَمَامَتناَ أو نصْفُهُ فَقَدِ[6]

أي ونصفه.

ومن الشواهد في ذلك كثير... [7].

---

[1]- المقاصد الشافية 124/5.

[2]- انظر: أوضح المسالك 379/3، والإنصاف 383، والجني الداني 230.

[3]- المغني 405/1.

[4]- الصافات: 147.

[5]- الإنسان: 24.

[6]- انظر: ديوان النابغة، ص 14، وانظر: الكتاب 137/2، وشرح المفصل 54/8، 58، والإنصاف ص 383، والمغنى 411/1.

[7]- انظر: شرح التسهيل 365/3-367.

أمّا البصريون فذهبوا إلى أنّ (أو) لا تكون بمعنى الواو[1].

وحجتهم في ذلك أنّ الواو معناها الجمع بين الشيئين، وأو تكون لأحد الشيئين، والأصل في كل حرف أن لا يدل إلا على ما وضع له، ولا يدل على معنى حرف آخر، لذا البصريون تمسكوا بالأصل[2].

وقد أجابوا الكوفيون على ما استدلوا به:
أمّا احتجاجهم بقوله تعالى: ﴿ وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِئَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ ﴾ فقالوا: لا حجة لهم فيه، وقد ذكرنا علة ذلك في المسألة السابقة [3].

أمّا ردهم على احتجاجهم بقوله تعالى: ﴿ وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ آثِمًا أَوْ كَفُورًا ﴾ ، فقالوا:
" ولا حجة لهم فيه؛ لأنّ (أو) فيها للإباحة، أي قد أبحتك كل واحدٍ منهما كيف شئت... والمنع بمنزلة الإباحة..." [4].
وأمّا احتجاجهم بقول النابغة:

... ... أَوْ نِصْفُهُ فَقَدِ

فردوا على ذلك بقولهم: " الرواية (ونصفه فقد) بالواو، فلا يكونُ لكم فيه شاهد، ولو سلمنا أنّ الرواية على ما رويتموه، فنقول: (أو) فيه باقية على أصلها وهو أن يكون التقدير فيه، ليتما هذا الحمام أو هو نصفه ونصفه، فحذف المعطوف عليه وحرف العطف، كقوله تعالى:
" فقلنا اضرب بعصاك الحجر فانفجرت" [5]، أي فضرب فانفجرت"[6].

أمّا الإمام الشاطبي – رحمه الله – فيظهر من كلامه موافقته للكوفيين ومن تبعهم من البصريين؛ لكثرة ما ورد من شواهد قرآنية وشعرية ، ولصحة القياس على معنى الواو، يقول[1]:
يقول[1]:

---

[1]– انظر: الإنصاف 383.
[2]– انظر: المرجع السابق ، الصفحة نفسها .
[3]– انظر: الرد على ذلك في المسألة السابقة ص 243.
[4]– الإنصاف ص 386.
[5]– البقرة :60
[6]– الإنصاف ص 386.

" ... ولم أرَ من يحكى عنهم أنّهم يَعُدُونه في(أو) نادراً، بل أطلق [أي الناظم] القول بالجواز عنهم، من غير تقييد بقلة، فكأن الناظم توسط بين المذهبين فأجاز أن تأتي (أو) بمعنى الواو قليلاً، ومما جاء في ذلك قول جرير:

نَالَ الخلافَةَ أوْ كانَت لَهُ قَدَراً كَمَا أَتَى رَبَّه مُوسَى عَلَى قَدَرِ[2]

فالظاهر فيه معنى الواو والله أعلم".

---

[1]- المقاصد الشافية 5/124-125.

[2]- هذا البيت لجرير قاله في مدح عمر بن عبد العزيز، انظر: ديوانه ، د.ط، دار بيروت، بيروت، 1406-1986، ص 211، وانظر: مغنى اللبيب 407/1، وشرح التصريح 283/1.

المبحث الثالث

موقفه الوسط بين البصريين والكوفيين

لم يقف الإمام الشاطبي – رحمه الله– في عرضه للمسائل النحوية عند موافقته للبصريين في معظمها، وللكوفيين في بعضها، بل عرض بعض المسائل دون تعليق أو ترجيح لإحدى المدرستين على الأخرى، فقد كان يكتفي بعرض آراء علماء المدرستين وردود كل منهما على الأخرى دون أن يذكر جملة تشير إلى ميله لإحداهما على الأخرى، حيث كان موقفه وسطاً بينهما، ونذكر من هذه المسائل:

رفع الوصف المشتق فاعلاً سدّ مسدّ الخبر

يقول الشاطبي[1]:

" ثم قال: (وقد يجوز نحو: فائزٌ أو لو الرَّشَدْ) (قد هنا بمعنى ربما، وكذلك عادته أن يأتي بها للتقليل، ويعني أنّه قد يجوز قليلاً أن يأتي هذا الوصف مبتدأ يرفع فاعلاً يُغني عن الخبر، وإنْ لم يتقدم نفيٌّ ولا استفهام، وذلك نحو: (فائزٌ أولو الرَّشَد).

فإن قيل إجازته للقياس في هذه المسألة إمّا أن تكون موافقة " الأخفش أولاً، فإن كانت له فلم جَعَلهُ أولاً مخالفاً له عند الكلام على قوله: (فاعل أغنى في اسارٍ ذان).

وإن لم تكن موافقة له فما هذا المذهب الثالث؟ والناس في المسألة على فرقتين:

فرقة تمنع وهم الجمهور، وفرقة تُجوّز مطلقاً وهم الأخفش ومن وافقه، وقد نقل المؤلف الجواز عن الكوفيين أيضاً.

وأما مذهب ثالث يُجوِّز عدم الاعتماد على قلة فمذهب مبتدعٌ ورأيٌّ مخترع" .

عرض المسألة:

المبتدأ يأتي على قسمين: مبتدأ له خبر، مثل (زيدٌ حاضرٌ)، ومبتدأ له مرفوعٌ سدّ مسدّ الخبر، وهو الوصف الرافع لمكْتَفىً به ، مثل: (أقائمٌ الزيدان) و (ما قائمٌ الزيدان) [2].

والمقصود بالوصف: الاسم المشتق، وهو اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، وصيغ المبالغة.

---

[1]– المقاصد الشافية 1/602–603.

[2]– انظر: شرح الأشموني 1/88–89، وحاشية الصبان 1/302.

هذا الوصف حين يقع مبتدأ يحتاج إلى اسم بعده، وعلى ذلك يعرب فاعلاً بعد اسم الفاعل، والصفة المشبهة، ويعرب نائباً عن الفاعل بعد اسم المفعول، ولكن بشرط أن يعتمد هذا المبتدأ على نفيٍّ أو استفهام[1].

وهذا مذهب البصريين – عدا الأخفش – حيث ذهبوا إلى أنّ هذا الوصف لا يكون مبتدأ إلا إذا سبقه نفي أو استفهام[2].

وذهب الأخفش والكوفيون إلى عدم اشتراط ذلك[3]. فأجازوا: (قائمٌ الزيدان)، وعلى أنّ (قائمٌ) مبتدأ، (الزيدان) فاعل سد مسد الخبر[4].

وقد استدلوا لمذهبهم بقول الشاعر:

خَبيرٌ بَنُو لَهَبٍ فلا تَكُ مُلْغِياً مَقَالةَ لِهَبِيٍّ إذا الطَّيْرُ مَرَّت[5]

هنا اكتفى بفاعلٍ خبير عن خبر المبتدأ وهو (بنو) مع أنّه لم يسبق الوصف نفي والاستفهام[6].

إلّا أنّ البصريين أوّلوها تأويلاً آخر، حيث جعلوا (خبير) خبر مقدم، و (بنو) مبتدأ مؤخر، وهذا الراجحُ لدى جمهور العلماء.

فلو احتجّ أحدٌ على البصريين في تأويلهم هذا، فقالوا: إنّه يجب أن يتطابق المبتدأ والخبر في الإفراد والتثنية والجمع، وهنا لا تطابق بين (خبيرٌ) و (بنو)؛ لأنّ خبيرٌ (مفرد) و(بنو لهبٍ) جمع، كان الجواب: أنّ (خبير) جاءت زنة المصدر، والمصدر يُخبرُ به عن الواحد، والمثنى والجمع بلفظٍ واحدٍ، فتقول: محمدٌ عَدْلٌ، والمحمدان عدلٌ، والمحمدون عَدْلٌ، وقد وردت صيغة

---

[1]– انظر: أوضح المسالك 188/1.

[2]– انظر: ائتلاف النصرة ص79، وشرح ابن عقيل 189/1.

[3]– انظر: ائتلاف النصرة ص 79.

[4]– انظر: أوضح المسالك 191/1، وشرح ابن عقيل 192/1، وشرح الأشموني 90/1، وحاشية الصبان 306/1.

[5]– نسب البيت لرجل طائي لم يتعين اسمه، وهو موجود في أوضح المسالك 192/1، وشرح ابن عقيل 195/1، والمقاصد الشافية 602/1.

[6]– انظر: أوضح المسالك 192/1.

(فعيل) مُخبراً بها عن الجماعة[1]، كما في قوله تعالى: ﴿ وَالْمَلَائِكَةُ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهِيرٌ ﴾[2].

أمّا ابن مالك فعبارته في الألفية تدل على موافقته لمذهب الكوفيين، حيث تقول: " وقد يجوز نحو: فائزٌ أو لو الرّشدْ" حيث جاء الوصف مبتدأ يرفع فاعلاً يُغني عن الخبر، دون أن يسبقه نفي أو استفهام[3].

إلا أنّ الإمام الشاطبي – رحمه الله– رأى غير ذلك، فابن مالك لم يوافق الأخفش، لأنّه قال: (قَدْ) وقد هنا تعني ربما، أي أنّه أجاز ورود هذا قليلاً، أّما الأخفش والكوفيون فلا يجيزون المسألة على قلة، بل وافق في ذلك مذهب سيبويه الذي يجيز قليلاً.
يقول الشاطبي[4]:
" إنّ ما ذهب إليه (أي الناظم) لم يوافق فيه الأخفش ولا غيره؛ وذلك لأنّ الأخفش لا يجيز المسألة على قلة، بل هي عنده جائزةً جوازاً حسناً فَخَالَفَهُ الناظم كما خالفه غيره، وأمّا إجازته إياها على قلة فهو عنده مذهب سيبويه، والناس في إيراد مذهب سيبويه على رأيين؛ لأنّه قال: وزعم الخليل – رحمه الله– أنّه يستقبح أن تقول: قائمٌ زيدٌ، وذلك إذا لم تجعل قائماً خبراً مقدماً مبنياً على المبتدأ..." .

وهكذا نرى الشاطبي في هذه المسألة اكتفى بعرض آراء الفريقين من مدرستي البصرة والكوفة، دون ترجيح أحدهما على الآخر، ولعلّه في ذلك يُجيز الأمرين في الاستخدام اللغوي اعتماداً على السماع والقياس أو على أحدهما، لأنّ أدلة الفريقين تسمحُ بذلك.

---

[1]– انظر: أوضح المسالك 193/1.

[2]– التحريم: 4.

[3]– انظر: حاشية أوضح المسالك 191/1.

[4]– المقاصد الشافية 604/1.

رافع المبتدأ والخبر

يقول الشاطبي[1]:

" ... فأمّا الذي يبني عليه شيءٌ هو فإنّ المبنى عليه يرتفع كما ارتفع هو بالابتداء، وقد ذكر نحو هذا في غير هذا الموضع، وهذا مذهب جمهور البصريين... وفي المسألة خلاف شهير جملته خمسة مذاهب:

الأول: ما تقدم.

والثاني: أنّ الابتداء رافع للمبتدأ والخبر معاً.

والثالث: أنّ الابتداء رافع للمبتدأ وهو والمبتدأ معاً رافعان الخبر.

والرابع: أنّ المبتدأ والخبر رفع كل واحد منهما صاحبه وهو مذهب الكوفيين...

والخامس: أنّ الابتداء رافعٌ للمبتدأ والخبر معاً لا مطلقاً ".

عرض المسألة:

اختلف النحاة في رافع المبتدأ والخبر على مذاهبٍ متعددة، حيث ذهب البصريون إلى أنّ المبتدأ يرتفع بالابتداء، أما الخبر فاختلفوا فيه، حيث ذهب قومٌ إلى أنّه يرتفع بالمبتدأ وحده، وهذا رأي سيبويه، إذ يقول[2]:

" ... كما أنّك إذا قلت: عبد الله أخوك، فالآخر قد رفعه الأول، وعمل فيه، وبه استغنى الكلام".

وقد احتجّ أصحاب هذا المذهب بأن قالوا:

" إنّما قلنا إن الابتداء يعمل في المبتدأ، والمبتدأ يعمل في الخبر دون الابتداء؛ لأنّ الابتداء عاملٌ معنوي والعامل المعنوي ضعيف، فلا يعمل في شيئين كالعامل اللفظي"[3].

وذهب بعضهم إلى أنّه يرتفع بالابتداء والمبتدأ معاً، يقول المبّرد[4]: " والابتداء والمبتدأ يرفعان الخبر" .

---

[1]- المقاصد الشافية 615/1.

[2]- الكتاب 406/1.

[3]-الانصاف ص43.

[4]- المقتضب 126/4.

وقد احتجوا بأن قالوا:
" لأنّا وجدنا الخبر لا يقع بعد الابتداء والمبتدأ، فوجب أن يكونا هما العاملين فيه..."[1].

وذهب آخرون إلى أنّه يرتفع بالابتداء فقط، يقول السيوطي[2]:
" وقيل العامل في الخبر هو الابتداء أيضاً، لأنّه طالبٌ لهما، وعليه الأخفش وابن السّراج والرّماني".
وقد احتج أصحاب هذا القول بأن قالوا:
"إنّما قلنا إنّ العامل هو الابتداء، وإن كان الابتداء هو التعري من العوامل اللفظية؛ لأنّ العوامل في هذه الصناعة ليست مؤثرة حِسَّية كالإحراق للنار والإغراق للماء والقطع للسيف، وإنّما هي أمارات ودلالات فالأمارة والدلالة تكون بعدم شيء، كما تكون بوجود شيء، ألا ترى أنّه لو كان معك ثوبان، وأردت أن تميز أحدهما عن الآخر فصبغت أحدهما وتركت صبغ الآخر، لكان ترك صبغ أحدهما في التمييز بمنزلة صبغ الآخر، فكذلك ها هنا وإذا ثبت أنّه عامل في المبتدأ، وجب أن يعمل في خبره، قياساً على غيره من العوامل، نحو: كان وأخواتها، وإنّ وأخواتها، وظننتُ وأخواتها..." [3].

أمّا الكوفيون فذهبوا إلى " أنّ المبتدأ يرفع الخبر، والخبر يرفع المبتدأ؛ فهما يترافعان، وذلك نحو: (زيد أخوك وعمرٌو غلامك)" [4].

وحجتهم في ذلك أنّ المبتدأ لا بد له من خبر والخبر لا بُدّ له من مبتدأ، ولا ينفك أحدهما من صاحبه، ولا يتم الكلام إلا بهما، فهما كأدوات الشرط، عاملة معمولة، ونحو قوله تعالى: ﴿ أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى ﴾[5]، فنصب (أياً ما) بتدعو، وجزم (تدعو) بأياً ما فكان كل منهما عاملاً ومعمولاً.

---

[1]- الإنصاف ص 42.

[2]- الهمع 311/1.

[3]- الإنصاف 43-44.

[4]- المطالع السعيدة في شرح الفريدة، جلال الدين السيوطي، تحقيق، د. نبهان ياسين حسين، د.ط، دار الرسالة، بغداد، 1977م، 1/ 23.

[5]- الإسراء :110.

وكقوله تعالى: ﴿ أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكُكُمُ الْمَوْتُ ﴾ [1] هنا جاءت (أينما) منصوبة بتكونوا، وتكونوا مجزومة بأينما[2].

وقد أجاب البصريون على كلمات الكوفيين هذه:

أمّا قولهم: إنّهما يترافعان؛ لأنّ كل منهما لا بُدّ له من الآخر، فقالوا فيه:

" الجواب عن هذا من وجهين: أحدهما: أن ما ذكرتموه يؤدي إلى مُحال؛ وذلك لأنّ العامل سبيله أن يُقدَّر قبل المعمول، وإذا قلنا إنّهما يترافعان وجب أن يكون كل واحد منهما قبل الآخر، وذلك محال، وما يؤدي إلى المحال محال.

والوجه الثاني:

أنّ العامل في الشيء مادام موجوداً لا يدخل عليه عامل غيره؛ لأنّ عاملاً لا يدخل على عاملٍ؛ فلما جاز أن يقال: (كان زيدٌ أخاك، وإنّ زيداً أخوك، وظننت زيداً أخاك) بطل أن يكون أحدهما عاملاً في الآخر"[3].

أمّا ما استشهدوا به من آيات فقالوا: إنّ الكوفيين لا حجة لهم فيه من ثلاثة أوجه[4]:

أولاً: إنّ الفعل بعد (أياماً وأينما) ليس مجزوم بهما، وإنّما هو مجزوم بإنْ، وأياماً وأينما نابا عن (إنْ) لفظاً، فلم يعملا شيئاً.

ثانياً: إنّما جاز أن يعمل حرف الشرط والفعل في بعضهما؛ لاختلاف عملهما، ولم يعملا من وجه واحد كالمبتدأ والخبر، فجاز أن يجتمعا.

ثالثا: إنّما عمل كلُّ واحدٍ منهما في صاحبه؛ لأنّهما عاملان يستحقان العمل، وأمّا المبتدأ الخبر فهما اسمان، والأصل في الأسماء أن لا تعمل.

مما سبق يتضح أنّ اختلاف النحاة في هذه المسألة راجعٌ إلى محاولة تبرير حركة الرفع على المبتدأ والخبر، والتي علق عليها الإمام الشاطبي بقوله[5]:

---

[1]- النساء: 78.

[2]- انظر: الإنصاف ص40-41.

[3]- المرجع السابق ص44.

[4]- انظر: المرجع السابق 44-45.

[5]- المقاصد الشافية 615/1.

" والمسألة طويلة" أي أطال النحاة الحديث فيها، وجعلوا لها تفريعات متعددة، مع أنّ المسألة ليس فيها فائدة تؤثر في المعنى أو الإعراب؛ لأنّ المبتدأ والخبر كليهما حكمه الرفع دائماً، ولذلك ذكر الشاطبي أنّ الخوض في مثل هذه المسائل لا تؤثر في المعنى والإعراب، وهذا أمر لا فائدة منه بالترجيح أو غيره، وهذا واضحٌ من قوله[1]: " فالأولى فيها وفي أمثالها ترك الاشتغال بالرد أو الترجيح".

[1]- المقاصد الشافية 615/1.

إنابة غير المفعول به مناب الفاعل مع وجود المفعول به

يقول الشاطبي[1]:

" ... يعني أنّ واحداً من هذه الأشياء الثلاثة (أي الظرف أو الجار والمجرور أو المصدر) لا تصح نيابته عن الفاعل عند حضور المفعول به ملفوظاً به... لأنّ غير المفعول به إنّما يقام بعد أن يُقدَّرَ مفعولاً به مجازاً، فإذا وُجِد المفعول به حقيقةً لم يقدم عليه.. وهذا مذهب البصريين.

وذهب الكوفيون إلى جواز إقامة غير المفعول به مع وجوده قياساً، وأجاز ذلك الأخفش من البصريين".

عرض المسألة:

ذهب البصريون غير الأخفش إلى عدم جواز إنابة غير المفعول به من المصدر وظرفي الزمان والمكان والجار والمجرور مناب الفاعل مع وجود المفعول به[2].

وقد احتجّ البصريون بالأدلة الآتية[3]:

أولاً: قدرة الفعل على الوصول للمفعول به بنفسه، وهذا لا يتحقق في الظرف والمصدر وحرف الجر.

ثانياً: أنّ المفعول به شريك الفاعل؛ فالفاعل يوجد الفعل والمفعول به يحفظه.

ثالثاً: جعل المفعول فاعلاً لفظاً في بعض الأفعال، نحو: ماتَ زيدٌ، طلعت الشمسُ، فزيدٌ في الحقيقة ليس الفاعل، إنّما مفعولٌ به، وكذلك الشمسُ.

أمّا الأخفش والكوفيون فذهبوا إلى جواز إنابة غير المفعول به من مصدر وظرف زمان وظرف مكان ومجرور مع وجود المفعول به في الكلام[4].

---

[1]- المقاصد الشافية 42/3.

[2]- انظر: ائتلاف النصرة ص 77، وما فات الإنصاف ص 234، والتبيين ص 182.

[3]- انظر: اللباب 159/1، والتبيين ص 182-183.

[4]- انظر: ائتلاف النصرة ص77، وما فات الإنصاف ص 243، والتبيين ص 182.

إلّا أنّ تجويز الأخفش كان بشرط، وهو تقدم المصدر والظرف والمجرور على المفعول به، نحو:

ضُربَ الضربُ الشديد زيداً، وضُربَ اليومان زيداً، وقتل القتل يوم الجمعة أخاك، أمّا إن تأخرت هذه الأشياء فإنّها لا تنوب عن الفاعل مع وجود المفعول به[1].

وقد تبهم في هذا ابن مالك، إذ يقول في ألفتيه مجوزاً:

ولا يَنُوبُ بعضُ هذي إنْ وُجدْ فِي اللَّفظِ مفعولٌ بِهِ وقَدْ يَرِدْ [2]

وقد احتج الكوفيون بالآتي:

أولاً: السّماع:

حيث احتجوا بقراءة عاصم وابن عامر﴿ وَكَذَلِكَ نُجِّيْ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [3] بنون واحدة مضمومة، وجيم مشددة وياء ساكنة، ونصب المؤمنين، حيث ناب المصدر المضمر في (نُجِّيْ) مناب الفاعل بدليل نصب المؤمنين، والتقدير: نُجِّيْ النجاءُ المؤمنين وهو قول الفراء[4].

كما واحتجوا بقراءة جعفر: ﴿ لِيَجْزِيَ قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُون ﴾ [5]، فقد ناب هنا الجار والمجرور (بما) مناب الفاعل مع وجود المفعول به، والدليل على ذلك نصب (قوماً) بدل رفعه. وقد جعل الفراء النائب فناب الفاعل في الآية ضمير المصدر، وتقديره: ليُجزى ذلك الجزاء قوماً[6].

إلا أنّ البصريين قاموا بتأوليها بأنّ (نُجِّيْ) فعل مضارع أصله ننجي بنونين فحذفت الثانية كما حذفت تاء (تذكرون) إذ إنّ اصلها (تتذكرون)[7].

---

[1]- انظر: شرح الرضي 245/2، وما فات الإنصاف ص 234.

[2]- انظر متن الألفية ص 28.

[3]- الأنبياء: 88، وانظر هذه القراءة في: النشر في القراءات العشر، لابن الجرزي (محمد بن محمد الدمشقي)، د.ط، دار الكتب العلمية بيروت، د. ت، ج 324/2.

[4]- انظر: معاني القرآن للفراء 210/2.

[5]- الجاثية :14، وانظر هذه القراءة في النشر 372/2.

[6]- انظر: معاني القرآن للفراء 46/3.

[7]- انظر: الخصائص 398/1، والتبيين ص 189، وشرح المفصل 75/7.

كما واعترضوا قول الفراء في قراءة جعفر حين جعل النائب عن الفعل ضمير المصدر أي (ليجزي ذلك الجزاء قوماً) فقال النحاس: هذا لا يجوز: لأنّه أضمر الجزاء من غير أن يتقدمه ما يدل على أنّ (يجزى) يدل عليه[1]، أمّا إنابتهم الجار والمجرور (بما) مناب الفاعل فإنّ الخليل وسيبويه وجميع البصريين قد اعتبروه لحناً[2].

وقد أوّلوا القراءة بأنّ التقدير: (ليجزي الخيرَ قوماً)، فالخير: مفعول ثانٍ، كأنك قلت: جزيتُ زيداً خيراً، وأضمر الأول لدلالة الثاني عليه، وعلى هذا يكون النائب عن الفاعل مفعولاً به صحيح[3].

ومن نظم العرب، قول الشاعر:

ولو وَلَدَتْ قُفَيرَةُ جَروَ كَلبٍ لسُبَّ بذلكَ الجروِ الكلابَا[4]

هنا أناب الجار والمجرور وهو (بذلك) منابَ الفاعل للفعل (سُبَّ) مع وجود المفعول به (الكلابا).

ثانياً: القياس:

إذ يرى الكوفيون أنّ المصدر والظرف وحرف الجر يعمل فيها الفعل ويصل إليها بنفسه فجازت إقامتها مقام الفاعل كالمفعول به الصحيح[5].

وردّ عليهم ابن جنّي بأنّ هذه الإنابة عند الكوفيين هي من أقبح الضرورة ومثله لا يعتد به أصلاً[6].

أمّا الإمام الشاطبي _ رحمه الله_ فلم يرجح في هذه المسألة رأي فريق على فريق، حيث مال لرأي البصريين مع عدم رفضه لرأي الكوفيين اعتماداً على كثرة الشواهد الواردة، واعتماداً على كثرة ما ورد فيه من أقوال العرب[7].

---

[1]- انظر: إعراب القرآن للنحاس 969.

[2]- انظر: المرجع السابق ، الصفحة نفسها.

[3]- انظر: التبيين ص 190.

[4]- نسب البيت لجرير في الخصائص 397/1، والتبيين ص 187 لكن لم أجده في ديوانه.

[5]- انظر: التبيين ص187.

[6]- انظر: الخصائص 397/1.

[7]- انظر: المقاصد الشافية 44/3-45.

جواز نصب الجزأين بعد إن وأخواتها

يقول الشاطبي[1]:

"... والثانية: أنّ الناظم من حيث قَصَر هذه الحروف على عمل الرفع في الخبر مع نصب المبتدأ، دلّ ذلك على مخالفته لمن أجاز في الخبر النصب، فأمّا الفراءُ فأجاز نصب خبر ليتَ وحدها، ووافقه الكسائي على ذلك... وباقي الكوفيين أجازوا ذلك أيضاً في سائر أخوات ليت".

عرض المسألة:

أجاز الفراء نصب الاسم والخبر معاً بليت[2]، من ذلك قول الشاعر:

ليتَ الشَّبابَ هو الرَّجيعَ عَلَى الفَتَى والشَّيبُ كَانَ هو البْدئُ الأوّلِ[3]

وأجاز بعض الكوفيين ذلك في كل واحدٍ من الخمسة[4]، ومن حجج هذا قول الشاعر:

إذا اسْوَدَ جُنْحُ اللَّيل فَلْتَاتِ وَلْتكُنْ خُطَاك خِفَافَاً إنَّ حُرّاسنا أُسْدا[5]

ومنه قول الراجز:

إنّ العَجُوزَ خَبّةً جَرُوَزَا تَأْكلُ كُلَّ ليلةٍ قَفِيزا[6]

---

[1]- المقاصد الشافية 309/2-310.

[2]- انظر: شرح التسهيل 9/2، وحاشية مغنى اللبيب 228/1.

[3]- نسب البيت للقطامي في المساعد على تسهيل الفوائد 307/1، وذكر بدون نسبة في معاني القرآن للفراء 352/2، والجني الداني ص 493.

[4]- انظر: المغني اللبيب 227/1، وشرح التسهيل 9/2.

[5]- نسب البيت لعمر بن أبي ربيعة في المقاصد الشافية 310/2، لكن لم أعثر عليه في ديوانه، وهو بدون نسبة في خزانة الأدب 242/10، والمغني 228/1، وشرح الأشموني 135/1، والهمع 431/1، أُسْدا جمع أسد.

[6]- لم ينسب البيت لشاعر معين وهو في شرح التسهيل 9/2، والهمع 1 / 431، والمقاصد الشافية 310/2.

أمّا البصريون فلم يجيزوا فتح الجزأين بعد إنّ وأخواتها وقد ردوا على حجج كل من أجاز ذلك:

أمّا البيت الأول: فيحمل على تقدير كان، والأصل: (ليت الشباب كان الرجيع)، فحذفت كان وأبرز الضمير، وبقي النصب دليلاً على حذفها، والذي يقوي صواب حجتهم إظهار كان بعد ليت وإنّ كثيراً، نحو قوله تعالى: ﴿ يَا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ ﴾ [1]، وقوله تعالى: ﴿ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا ﴾[2]، وقوله تعالى: ﴿ يَا لَيْتَنِي كُنْتُ تُرَابًا﴾ [3]...

فجاز إضمار كان هنا لكثرة إظهارها[4].

أمّا قول الشاعر: إنّ حراسنا أُسْدَا

فكأنّه قال: إنّ حراسنا يشبهون أسدا أو كانوا أسدا، ومنهم من قال: إنّها منصوبة على الحالية، التقدير تلقاهم أسداً[5].

أمّا قول الراجز فمحمول على أنّ تأكل خبر إنّ، وخبة جَرْوزا حالان.

وزعم أبو محمد بن السيد أنّ لغة بعض العرب نصب خبر إنّ وأخواتها[6]، وعليه أبو عبيد القاسم بن سلام وابن الطّرواة، يقول السيوطي[7]:

" وسمع من بعض العرب نصب الجزأين بعدها، فقيل هو مؤول وعليه الجمهور، وقيل سائغ في الجميع، وأنّه لغة، وعليه أبو عبيد القاسم بن سلام، وابن الطّرواة وابن السّيد، وقيل: خاص بليت وعليه الفراء".

أمّا الإمام الشاطبي _ رحمه الله_ فلم يكن في هذه المسألة معارضاً أو مرجحاً لقول فريق على آخر، فقد عرض حجج الكوفيين وردود البصريين، وما إن وصل إلى ابن السّيد الذي

---

[1]- النساء: 73.

[2]- النساء: 29.

[3]- النبأ: 40.

[4]- انظر: شرح التسهيل 10/2.

[5]- انظر: مغني اللبيب 228/1.

[6]- انظر: شرح التسهيل 9/2، وشرح الأشموني 135/1.

[7]- الهمع 431/1.

زعم بأن نصب خبر إن وأخواتها لغة بعض العرب، قال[1]:

" فإنْ ثبت ما قال بغير هذه الشواهد، بل بنقلٍ لا تأويل فيه، أو بمشافهة لأهلها من غير احتمال فذاك، ولا يعترض على الناظم؛ لأنّها قليلة نادرة، فلم يقيد بذكرها، وإن لم يثبت إلا بهذه الشواهد فهي محتملة لغير ما التزمه الكوفيون".

[1]- المقاصد الشافية 311/2.

التنازع في العمل

يقول الشاطبي[1]:

" قوله: " والثانِ أولى" أراد الثاني، فحذف الياء، ويعني أنّ أهل البصرة اختاروا من والوجهين الجائزين إعمال الثاني، واختار غيرُهم العكس، وهو إعمال الأول".

عرض المسألة:

ذهب البصريون إلى أنّ العامل الثاني عندما يجتمع عاملان لمعمول واحد أولى بالعمل من الأول.

يقول ابن الأنباري[2]:

"... ذهب البصريون إلى أنّ إعمال الفعل الثاني أولى".

وقد استدل البصريون بالسماع والقياس:

أمّا **السماع** فجاء كثيراً، نحو قوله تعالى: ﴿ آتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا ﴾[3]، فأعمل هنا الفعل الثاني، وهو (أُفرْغ)، ولو أعمل الأول لقال: أُفرغْهُ عليه[4].

وقوله تعالى: ﴿ يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ﴾ [5]، فأعمل هنا الفعل الثاني، وهو (يفتيكم) وهو أعمل الأول لقال: يفتيكم فيها[6].

ومن الشعر قول الفرزدق:

وَلكِنَّ نِصْفاً لَوْ سَبَبْتُ وسَبَّني بنو عَبِدْ شَمسٍ من مَنَافٍ وهَاشِمِ[7]

---

[1]- المقاصد الشافية 188/3.

[2]- الإنصاف ص 79.

[3]- الكهف: 96.

[4]- انظر: الانصاف ص81.

[5]-النساء: 176.

[6]- انظر: التبيين ص 161.

[7]- البيت للفرزدق في ديوانه، شرح علي فاعور، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1407- 1987، ص 606. وانظر: شرح المفصل 78/1، الكتاب 77/1، والتبين 163، والإنصاف ص 81.

فأعمل الثاني، ولو أعمل الأول لقال: "سببتُ وسبّونِي بني عبد شمسٍ" بنصب (بني) وإظهار الضمير في (سبّني) [1].

وقال طُفيل الغَنَويّ:

وَكُمتاً مُدَمَّاةً كَأنّ مُتونَهَا جَرَى فَوقَهَا وَاسْتَشْعَرَت لوْنَ مُذْهَبِ [2]

فأعمل الفعل الثاني، ولو أعمل الأول لرفع (لونُ مذهب) وأدلة السماع في ذلك كثيرة...

يقول الرضي[3]:

" ولا شك مع الاستقراء أنّ إعمال الثاني أكثر في كلامهم"

وقال سيبويه[4]:

" ولم تحْمل الكلام على الآخر لقلتَ: ضربتُ وضربوني قومَك، وإنّما كلامهم ضربتُ وضربني قومُك" .

وقال ابن مالك[5]: " وما ذهب إليه البصريون هو الصحيح؛ لأنّ إعمال الثاني أكثر في الكلام". الكلام".

وأمّا القياس فمن عدة أوجه:

الأول: قربه ومجاورته للاسم الذي بعده، يقول سيبويه[6]: " وإنّما كان الذي يليه أولى لقرب جواره؛ ولأنّه لا ينقُضُ معنىً".

وقال الرضي[7]:

---

[1]- انظر: الإنصاف ص 81.

[2] - البيت لطفيل الغنوي في ديوانه، شرح الأصمعي، تحقيق: صبان فلاح أوغلي، ط1، دار صادر، بيروت، 1997، ص 32، وانظر: الكتاب 77/1، والتبيين ص 163، وشرح المفصل1/ 78، والإنصاف ص 81، وشرح الأشموني 204/1.

[3]- شرح الرضي 227/1.

[4]- الكتاب 76/1.

[5]- شرح التسهيل 167/2.

[6]- الكتاب 227/1.

[7]- شرح الرضي 227/1.

" وإنّما اختار البصريون إعمال الثاني؛ لأنّه أقرب للطالبين إلى المطلوب، فالأولى أن يستبدّ به دون الأبعد".

وقال الشاطبي[1]: " والثاني: أنّ الثاني من العاملين أقرب إلى المعمول، فكان أولى مما بعد عنه وهو الأول، كما قالوا: خَشَّنْتُ بصدره، وصدرِ زيد، بخفض الصدرِ حملاً على الباء؛ لأنّها أقرب من الفعل الذي هو خشنت".

الثاني:

إنّ إعمال الأول يؤدي إلى الفصل بين العامل ومعموله، وهذا غير مختار؛ لأنّه خلاف الأصل، يقول الرضي[2]:

" وأيضاً لو أعملت الأول في العطف، نحو: قامَ وقعدَ زيدٌ، لفصلتُ بين العامل ومعموله بأجنبي بلا ضرورة، ولعطفت على شيء وقد بقيت منه بقيةٌ، وكلاهما خلافُ الأصل".

وقال الشاطبي[3]:

" ... والفصل بين العامل ومعموله بجملة أجنبية، وذلك قبيح" .

أمّا الكوفيون فقد ذهبوا إلى أنّ الأولى بالعمل في المعمول الذي يسبقه عاملان هو الأول، يقول ابن الأنباري[4]:

"ذهب الكوفيون في إعمال الفعلين، نحو: أكرمني وأكرمتُ زيداً، وأكرمتُ وأكرمني زيدٌ إلى أنّ إعمال الفعل الأول أولى".

وقال العكبري[5]:

" وقال الكوفيون أولاهما الأول، وذلك مثل قولك: (ضربني وضربتُ زيداً)".

وقد استدل الكوفيون كذلك بالسماع والقياس:

أما السماع، فمنه قول امرئ القيس:

فَلَوْ أَنَّ مَا أَسْعَى لأَسْمَى مَعِيشَةٍ كَفَانِي وَلَمْ أَطْلُبْ قَلِيلٌ مِنَ المالِ[1]

---

[1]- المقاصد الشافية 188/3.

[2]- شرح الرضي 227/1.

[3]- المقاصد الشافية 189/3.

[4]- الانصاف ص 79.

[5]- التبيين ص161.

فأعمل هنا الفعل الأول (كفاني) ولو أعمل الثاني لنصب (قليلاً) [2].

وقال المُرَّار الأَسْدي:

فَرَدَّ عَلَى الفُؤَادِ هَوَىً عَمِيداً وَسُوئِلَ لَوْ يُبينُ لنا السُؤالا

وَقَدْ نَعْنَى بِها وَنَرى عُصُوراً بِهَا يْقَتَدْنَنَا الخُرُدَ الخِدَالا [3]

فأعمل الفعل الأول (نرى) فقال: (الخردَ الخذالا)، ولو أعمل الثاني لرفع وقال: (الخردُ الخذالُ).

أما القياس فكان من أوجه:

الأول: إنّ الأول أولى بالعمل لشرف تقدمه، وكونه أول الطالبين له، يقول الشاطبي[4]:

" إن الأول سابقٌ صالحٌ للعمل كالثاني، فكان إعماله أولى من إعمال الثاني، لأنّ للسبقية أثراً في العمل...".

الثاني: إنّ القول بأنّ الأول هو الأولى بالعمل يخلصنا من الإضمار قبل الذكر وهو من الأمور غير الجائزة، يقول الشاطبي[5]:

" إن إعمال الثاني يؤدّي إلى محذور وهو الإضمار قبل الذكر، إذا قلت: ضربني وضربتُ زيداً، والإضمار قبل الذكر لا يجوز".

هذه كانت أدلة الكوفيين، والتي ردّ عليها البصريون بقولهم:

أمّا قول امرؤ القيس:

كفاني ولم أطلُبْ قليلٌ من المالِ

---

[1]- انظر: ديوانه ص 129، والكتاب 79/1، والهمع 98/3، وشرح المفصل 79/1، والتبيين ص166، والمقاصد النحوية للعيني 294/2.

[2]- انظر: الإنصاف ص 79، والتبيين ص 167.

[3]- البيتان للمُرار الأسدي في الكتاب 78/1، والمقتضب 76/4، والإنصاف ص 79، والحلل ص228، والتبيين ص 165.

[4]- المقاصد الشافية 190/3.

[5]- المرجع السابق، الصفحة نفسها.

قالو فيه:

" إنّما أعمل الأول منها مراعاةً للمعنى، فإنّه لو أعمل الثاني لكان الكلام متناقضاً وذلك من وجهين:

أحدهما: أنّه لو أعمل الثاني لكان التقدير فيه: كفاني قليلٌ ولم أطلب قليلاً من المال، وهذا متناقضٌ؛ لأنّه يخبر تارة بأن سعيه ليس الأدنى معيشةٍ، وتارة يخبر بأنّه يطلب القليل، وذلك متناقض.

والثاني: أنّه قال في البيت الذي بعده:

ولكنّما أسْعى لمجدٍ مُؤثلٍ وَقَدْ يُدْرَكُ المجْدَ المؤثَّلَ أمْثَالي

فلهذا أعمل الأول ولم يعملْ الثاني"[1].

وأمّا احتجاجهم بقول المُرَّار:

... ... بِهَا يقْتَدْنَنَا الخُردَ الخِدَالا

فقالوا فيه: " إنّما أعمل الأول مراعاة لحركة الروي، فإن القصيدة منصوبةٌ، وإعمال الأول جائز، فاستعمل الجائز، ليخلص من عيب القافية"[2].

أما قولهم: إنّ الفعل الأول سابقٌ، فكان الأولى إعماله للسبقية...

فقالوا فيه: " هم وإنْ كانوا يعنون بالابتداء، إلا أنّهم يعنون بالمقاربة والجوار أكثر على ما بينّا في دليلنا"[3].

وأما قولهم: لو أعملنا الثاني لأدى إلى الإضمار قبل الذكر...

فقالو فيه: " إنّما جوّزنا ها هنا الإضمار قبل الذكر؛ لأنّ ما بعده يُفسرُهُ؛ لأنّهم قد يستغنون ببعض الألفاظ عن بعض، إذا كان في الملفوظ دلالة على المحذوف لعلم المخاطب، قال الله تعالى:

﴿ وَالْحَافِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَالْحَافِظَاتِ وَالذَّاكِرِينَ اللهَ كَثِيراً وَالذَّاكِرَات ﴾ [4]، فلم يعمل الآخر فيما أعمل فيه الأول استغناء عنه بما ذكر قبل، ولعلم المخاطب أنّ الثاني قد دخل في حكم الأول، وقال الله تعالى:

---

[1]- الإنصاف ص 83.

[2]- المرجع السابق ص84.

[3]- المرجع السابق، الصفحة نفسها.

[4]- الأحزاب: 35.

﴿ أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ ﴾[1]، فاستغنى بذكر خبر الأول عن ذكر خبر الثاني، ولعلم المخاطب أن الثاني قد دخل في ذلك"[2].

هذه كانت حجج الفريقين وردودهم والتي أوردها الإمام الشاطبي في كتابه بالتفصيل دون أن يعلق بكلمة واحدة تظهر ميله لأحد الفريقين دون الأخر.

---

[1]- التوبة: 3.

[2]- الإنصاف ص 84.

العامل في الاسم بعد واو (رُبّ)

يقول الشاطبي[1]:

" وبدأ الكلام على (رُبّ)؛ لأنّها قَسَمٌ برأسه، فيريدُ أنّ (رُبّ) قد حذفت من اللفظ وبقي عملُها بعد ثلاثة أحرف:

أحدها بل، نحو قولك: بَل دارٍ للأحبة عرفتُها، تريد بلْ رُبَّ دارٍ للأحبة عرفتها...

والثاني الفاء...

والحذف بين هذين الحرفين قليل، ودلّ على ذلك من كلامه قوله: (وبَعْدَ الواو شاع ذا العمل) ويعني أنّ حذف (رُبّ) مع بقاء عملها إنّما شاع بعد الواو فاقتضى أنّه لم يسغ بعد غيرها من الأحرف الثلاثة.

والواو هو الحرفُ الثالث، فتقول: كتابٍ حفظتُه في ليلةٍ، وليلٍ سهرتها في طلب الربح...

ما يقتضي أنّ (ربّ) نفسها هي الجارة لا الحروف الثابتةُ قبلها، وهذا في بل والفاء، فالجمهور من البصريين أنّ الأمر كذلك، وذهب الكوفيون والمبرد من أهل البصرة إلى أنّ الواو نفسها هي الجارة" .

عرض المسألة:

ذهب البصريون إلى أن واو ربّ لا تعمل الجر بنفسها وإنّما العمل لـ (ربّ) مقدرة[2] .

يقول الأشموني:

"والصحيح أنّ الجر برب المضمرة وهو مذهب البصريين".

وقد احتجوا لمذهبهم هذا بأن الواو حرف عطف، وحروف العطف لا تعمل؛ لأنّها غير مختصة، ومالا يختص لا يعمل، يقول ابن الأنباري[1]:

---

[1]- المقاصد الشافية 3/702-705.

[2]-شرح الأشموني 2/300،وانظر الإنصاف ص 322، وائتلاف النصرة ص 145.

" وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنّما قلنا: إنّ الواو ليست عاملة، وإنّ العمل ل(ربّ) مقدرة؛ وذلك لأنّ الواو حرف عطف، وحرف العطف لا يعمل شيئاً[2] ؛ لأنّ الحرف إنّما يعمل إذا كان مختصاً، وحرف العطف غير مختصٌ[3]، فوجب أن لا يكون عاملاً، وإذا لم يكن عاملاً وجب أن يكون العاملُ (رُبَّ) مقدرة".

أمّا الكوفيون فذهبوا إلى أنّ واو (رُبَّ) تعمل الجر بنفسها، وإليه ذهب المبرد من البصريين، يقول ابن الأنباري[4]:

" ذهب الكوفيون إلى أنّ واو (رُبّ) تعمل في النكرة الخفض بنفسها، وإليه ذهب أبو العباس المبرد من البصريين".

وقال ابن مالك[5]: " وزعم المبّرد أنّ الجر بعد الواو بالواو نفسها".

وقال المرادي[6]:

" وأما واو (رُبَّ) فذهب المبّرد، والكوفيين إلى أنّها حرف جر، لنيابتها عن رب وأن الجر بها لا بـ (رُبّ) المحذوفة" .

وقد احتج الكوفيون لما ذهبوا إليه بأنّ الواو نابت عن ربّ فعملت الجر بنفسها عند نيابتها، مثل نيابة واو القسم عن الباء في قولهم: (والله) نيابة عن بالله[7].

كما واستدلوا بأنّ واو (ربّ) تأتي في بداية القصائد فلو كانت (ربّ) حرف عطف لما جاز ذلك، فكان لا بُدّ من اسم قبلها تعطف عليه ما بعدها.

يقول ابن الأنباري[8]:

---

[1]–الإنصاف ص 323، وانظر: ائتلاف النصرة ص 145.

[2]–انظر: المقاصد الشافية705/3.

[3]–انظر: شرح المفصل 118/2.

[4]–الإنصاف ص 322.

[5]–شرح التسهيل 189/3.

[6]–الجني الداني ص 154.

[7]–انظر: ائتلاف النصرة ص 145.

[8]–الإنصاف ص 322–323.

" إنّما قلنا إنّ الواو هي العاملة؛ لأنّها نابت عن (رُبّ) فلما نابت عن رُبّ وهي تعمل الخفض، فكذلك الواو، لنيابتها عنها، وصارت كواو القسم، فإنّها لما نابت عن الباء عملت الخفض كالباء، فكذلك الواو ها هنا، لما نابت عن (رُبّ) عملت الخفض كما تعمل (رُبّ)، والذي يدلُّ على أنّها ليست عاطفة أنّ حرفَ العطف لا يجوز الابتداء به، ونحن نرى الشاعر يبتدئ بالواو في أول القصيدة، كقوله:

وبَلدٍ عَامِيةٍ أَعْمَاؤُهُ [1]

وكقول أخر:

وبلدٍ ليسَ بِها أنيسُ[2]

وما أشبه ذلكن فدلّ على أنّها ليست عاطفة، فبان بهذا صحة ما ذهبنا إليه".

إلا أنّ البصريين أجابوا الكوفيين عن حججهم هذه، فقولهم: إنّها لما نابت عن (رُبّ) عملت عملها كواو القسم، قالوا فيه:

" هذا فاسدٌ ؛ لأنّه قد جاء عنهم الجرّ بإضمار (رُبّ) من غير عِوَضٍ عنها، وذلك نحو قوله:

رَسْمِ دَارٍ وَقَفْتُ في طَلَلِهْ كِدْتُ أَقضِي الحياةَ منْ جَلَلَه[3]" [4]

كما أنّ (رُب) تضمر بعد بل، وليس هناك من ادعى أنّ بل تجر، كما وتضمر بعد الفاء ، والفاء لم تنُب عن (رُبّ) يقول ابن الأنباري[5]:

---

[1]–بيت من الرجز لرؤبة بن العجاج في ديوانه، ص3 ، وانظر: شرح المفصل 118/2، وخزانة الأدب 458/6، وسر صناعة الإعراب 637/1، وعجز البيت هو: كأنّ كوْن أرضِهِ سماؤُهُ.

[2]–هذا بيت من الرجز لجران العود النميري في ديوانه، ط1، دار الكتب، القاهرة ، 1305هـ 1931م، ص 52، 52، ويروى بسباساً ليس به أنيس ، وانظر: شرح المفصل 117/2، وشرح التسهيل 286/2، والكتاب 322/2 وعجزه: إلاّ اليعافيرُ وإلا العيسُ.

[3]–البيت لجميل بثينة في ديوانه، د. ط، دار بيروت، بيروت، 1402هـ– 1982م، ص 52، وانظر: المقاصد الشافية 707/3، وسر صناعة الإعراب 133/1، والخزانة 720/10، وائتلاف النصرة ص146.

[4]–الإنصاف ص 323.

[5]–المرجع السابق 324، وانظر: المقاصد الشافية 705/3.

" الذي يدلّ على فساد ما ذهبوا إليه أيضاً أنها تضمر بعد بل قال الشاعر:

بَلْ جَوْزِ تيْهَاءَ كظَهْرِ الجَحَفَتْ[1]

أراد بل رُبَّ جوز، ولا يقول أحدٌ: إن (بل) تجر، وكذلك تضمر مع الفاء، قال الشاعر:

فَحُورٍ قدْ تَهَوْتُ بِهنَّ عينٍ[2]

وليست بنائبة عنها ولا عوضاً منها".

كما أنّ الواو يحْسُن ظهورها مع (رُبَّ) فلو كانت نائبة عنها أو عوضاً منها لما جاز ظهورها معها؛ لأنّه لا يجوز الجمع بين العوض والمعوض عنه، يقول الشاطبي[3]:

" والذي يدلُّ على عدم النيابة عنها، وأنها ليت بعوضٍ منها، أنه يحسن ظهورها معها، فيقال ورُبَ بلدٍ، ورُبَ بلدةٍ ، ولو كانت عوضاً عنها لما جاز ظهورها معها؛ لأنّه لا يجوز أن يُجمعَ بين العوض والمعوض منه، كواو القسم لا يجوز أن يجمع بينها وبين الباء" .

وقد ردوا على احتجاجهم بأنّ واو العطف لا يجوز الابتداء بها، حيث قالوا:

" هذه الواو واو عطفٍ، وإن وقعت في أول القصيدة؛ لأنّها في التقدير عاطفةٌ على كلامٍ مقدرٍ، كأنّه قال: رُبّ مَفْرٍ طامسٍ أعلامه سلكته، وبلدٍ عامية أعماؤه قطعتهُ، يصف نفسه بركوب الأخطار وقطع المفاوز والقفاز"[4] .

أمّا الإمام الشاطبي – رحمه الله– فكان موقفه في هذه المسألة وسطاً، إذ لم يرجح رأي فريق على آخر، حيث رأى أنّ الخلاف في هذه المسألة لا فائدة منه، لقوله[5]:

---

[1]–لم ينسب البيت لشاعر معين، وهو موجود في سر صناعة الإعراب 159/1، وشرح المفصل 118/2، والمقاصد الشافية 702/3.

[2]–نسب البيت للمتنخل الهذلي، انظر: أمالي ابن الشجري، لهبة الله بن علي الحسنى العلوي، ط 1 ، مطبعة المدني ، مصر، 1413هـ– 1992م، ج /218. وانظر ديوان الهذليين (د.ط) الدار القومية، القاهرة 1385م،1965، 19/2 وعجز البيت نواعم في المُرُوط وفي الرِّياط

[3]–المقاصد الشافية 705/1، وانظر: الإنصاف ص 324.

[4]–الإنصاف ص 325.

[5]–المقاصد الشافية 706/3.

" فهذه المسألة لا ثمرة لها في النحو، وإنّما البحث فيها مُظهرٌ للمُرتكب الأولى في ضبط القوانين خاصته، وإذ كان كذلك فما قاله أهل البصرة له وجهٌ صحيح، وما قاله الأخرون كذلك".

توكيد النكرة

يقول الشاطبي([1]):

"... وإنما قال هذا لأن البصريين غير الأخفش يمنعون توكيد النكرة مطلقاً، أفاد أو لا ، ومن الكوفيين من يجيز مطلقاً أفاد أو لا، حكاه في الشرح، وما ذهب إليه الناظم هو مذهب بعض الكوفيين ورأي الأخفش".

عرض المسألة:

ذهب البصريون _ عدا الأخفش_ إلى عدم جواز توكيد النكرة مطلقاً سواء أفاد أم لم يَفِدْ، فلا يجوز قولنا: (صمتُ شهراً كله) و (اعتكفتُ وقتاً كله)([2]).

يقول ابن مالك ([3]): " ومنع البصريون إلا الأخفش توكيد النكرة مطلقاً ".

وقال الأشموني([4]): " (وعن نحاة البصرة المنع شمل) أي عمَّ المفيد وغير المفيد، ولا يجوز: صمتُ زمناً كلّه ولا شهراً نفسه ".

وقد استدل البصريون لما ذهبوا إليه، بالأدلة الآتية:

الأول : أن النكرة شائعة، وليس لها عين ثابتة كالمعرفة، لذا كان من اللازم أن تؤكد؛ لأن تأكيد ما لا يعرف ليس به فائدة ([5]).

---

[1]– المقاصد الشافية 18/5.

[2] – انظر: الإنصاف ص 362، وائتلاف النصرة ص 61، وشرح التصريح 124/2.

[3] – شرح التسهيل 3/ 296.

[4] – شرح الأشموني 407/2.

[5] – انظر : الإنصاف ص 363.

يقول الزجاجي([1]): " واعلم أن الأسماء كلها تؤكد إلا النكرات، فإنها لا تؤكد، لو قلت : (قام رجلٌ نفسُه) و (قبضتُ درهماً كلَّه) لم يجز ؛ لأنّ النكرة لم تثبت لها عين فتؤكَّد؛ لأنّ الأسماء التي يؤكّدُ بها معارف، ولا تتَّبع النكرات توكيداً لها".

الثاني : أنّ النكرة والتوكيد كل واحد منهما ضد الآخر؛ لأنّ النكرة تدل على الشياع والعموم، والتوكيد يدل على التعيين والتخصيص.

يقول ابن الأنباري([2]):

"إنّ النكرة تدل على الشياع والعموم، والتوكيد يدل على التخصيص والتّعيين، وكل منهما ضد صاحبه، فلا يصح أن يكون مؤكداً له، ولو جوّزنا ذلك لكنا قد صيرنا الشائع مخصصاً وهو ليس بتأكيد، بل هو ضد ما وُضع له".

الثالث: أنّ التوكيد يشبه النعت، وقد تقرر أن ألفاظ التوكيد معارف، فكما لا تنعت النكرة بالمعرفة، كذلك لا تؤكد بها.

يقول ابن يعيش([3]):

" إنّ الألفاظ التي يؤكد بها في المعنى معارف، فلا تتبع النكرات توكيداً لها؛ لأنّ التوكيد كالصفة".

أمّا الكوفيون فمنهم من أجاز توكيد النكرة مطلقاً سواء أفاد ام لم يُفِد، وهو عند النحاة غير جائز.

وأجازه بعضهم إن أفاد، ومنعه إذا لم يفد، وتبعهم في ذلك الأخفش وابن مالك من البصريين.

---

[1] – الجمل ص 22.

[2] – الإنصاف ص 364.

[3] – شرح المفصل 3/ 44، وانظر المقاصد الشافية 5/ 17.

يقول ابن مالك([1]): " وإن أفاد توكيد النكرة جاز، وفاقاً للأخفش والكوفيين".

فهم أجازوا توكيد النكرة بشرط الإفادة، نحو قولنا: صمتُ شهراً كلَّه، وقمتُ ليلةً كلَّها، وهذا أسدٌ نفسُه، فبذكر (كل) علم أن الصيام كان في جميع اشهر، والقيام كان في جميع الليلة، وبذكر النفس علم أن المشار إليه أسدٌ حقيقي لا شيء شبيه بالأسد([2]).

وقد استدل الكوفيون لهذا المذهب بالأدلة الآتية:

الأول: السّماع، فقد ورد عن العرب القول به، كقول الشاعر:

قَدْ صَرَّتِ البَكْرَةُ يَوماً أَجْمَعَا([3])

فأكد يوماً وهو نكرة ب(أجمع).

وقال آخر:

لكنّه شَاقَهُ أنْ قِيلَ ذَا رَجَبٌ يَا لَيتَ عِدَّةَ حَولٍ كلّهِ رَجَبُ([4])

فأكد حولٍ وهو نكرة ب(كله).

وقال آخر:

إِذَا القُعُودُ كَرَّ فِيهَا حَفَدا

يَومَاً جَدِيداً كُلّهُ مُطَرّدا([5])

فأكد يوماً وهو نكرة ب(كلّه).

---

[1] – شرح التسهيل 295/3.

[2] – انظر: المرجع السابق 3/ 296، والمقاصد الشافية 5/ 17.

[3] – بيت من الرجز لم ينسب لشاعر معين وهو في الخزانة1/ 181، وشرح المفصل 45/3، وأوضح المسالك 3/ 334، وشرح التسهيل 3/ 297، وشرح الأشموني 2/ 407، والمقاصد الشافية19/5.

[4] – لم ينسب البيت لشاعر معين وهو موجود في الخزانة 5/ 170، وشرح الأشموني 2/ 407، وشرح المفصل 44/3.

[5] – بيتان من الرجز لم يتعيّن قائلهما، وهما في شرح المفصل 3/ 45، والخزانة 5/ 170.

الثاني: حصول الفائدة، يقول ابن هشام([1]):

" وثانيهما حصول الفائدة أفلست ترى أن من قال: (قد انتظرتك يوماً) قد يعني أنّه انتظرتك زمناً معين الأول والآخر مقداره يوم، وقد يعني أنّ زمن انتظاره يقارب إما نصفه وإما ثلثيه... فإذا قال لك: (انتظرتك يوماً كله) فقد أزال بلفظ كله الاحتمال...".

وقد قال ابن مالك بعد أن بين حصول الفائدة من توكيد النكرة([2]):

" فتوكيد النكرة إن كان هكذا حقيق بالجواز، وإن لم تستعمله العرب فكيف إذا استعملته"، وقد ذكر الأبيات السابقة.

وقد ردّ البصريون على ما استدل به الكوفيون على النحو الآتي:

أما ما استشهدوا به من أبيات فمردودٌ من وجهين:

الأول: أنها شاذة لا يقاس عليها، يقول ابن يعيش([3]): " ولا حجة في هذه الأبيات لقلتها وشذوذها في القياس".

الثاني: أن البصريين أولوها بما يوافق مذهبهم، فقالوا في قول الشاعر:

... ... يَا لَيتَ عِدّةَ حَولٍ كلِّه رَجَبُ

إن الرواية الصحيحة له:

... ... يا ليتَ عدَّةَ حَولِي كلَّه رَجَبُ

---

[1] – أوضح المسالك 3/ 334.

[2] – شرح التسهيل 3/ 296.

[3] – شرح المفصل 45/3.

بالإضافة، وهو معرفة لا نكرة([1]).

أما قول الشاعر:

يَومَاً جَدِيداً كُلّهُ مُطَرّدا

فقالوا فيه: إنه لا حجة لهم فيه؛ " لأنه يحتمل أن يكون توكيداً للمضمر في (جديد) والمضمرات لا تكون إلا معارف، وكان هذا أولى به ؛ لأنه أقرب إليه من (يوم)"([2]).

وأما احتجاجهم بقول الشاعر:

قَدْ صَرَّتِ البَكْرَةُ يَومَاً أَجْمَعَا

فقالوا فيه: هذا البيت مجهول، فلا يجوز الاحتجاج به([3]).

أما بالنسبة لحصول الفائدة، فمردودٌ؛ لأن النكرة وإن حصلت فيها الفائدة، لم تخرج عن كونها شائعة ، وتأكيد الشائع بالمعرفة لا يجوز كالصفة، ولأن تأكيد مال لا يعرف لا فائدة فيه([4]).

أما الإمام الشاطبي _ رحمه الله _ فقد كان موقفه وسطاً في هذه المسألة، إذ لم يرجح رأي فريق على آخر، بل قال بأن ما ذهب إليه الناظم والكوفيون صحيح إذا وافق القياس والسماع، وإذا كان غير ذلك فالمرجح قول البصريين، يقول([5]):

" وما ذهب إليه الناظم حسن إذا ساعد قياسه سماع يُعْتَد به في القياس، ويخرج بكثرته عن الشذوذ، وتكلف التأويل، وإلا فلنحاة البصرة أن يقولوا: إنّ النكرة لا يصح توكيدها قياساً، إذ ليس لها عين ثابتة كالمعرفة، فينبغي ألا تؤكّد؛ لأنّ توكيد ما لا يعرف غير مفيد".

---

[1] – انظر: الإنصاف ص 364.

[2] – المرجع السابق، الصفحة نفسها.

[3] – انظر: المرجع السابق ص 365.

[4] – انظر: المرجع السابق ، الصفحة نفسها.

[5] – المقاصد الشافية 5/ 19.

الخاتمة

وبعد عرض المسائل اللغوية التي وقع فيها الخلاف بين علماء المدرستين وغيرهم من النحويين واللغويين فقد انتهيت إلى النتائج الآتية:

1- يعد الإمام الشاطبي -رحمه الله- من أعلام القرن الثامن الهجري، الذي حظي بكثرة الدراسات اللغوية، خاصةً الشروح على ألفية ابن مالك.

2- يعد كتاب المقاصد الشافية أحد الكتب الموسوعية في العلوم اللغوية، حيث عرض فيه الشاطبي مسائل الخلاف اللغوي شارحاً ومناقشاً لآراء العلماء، ومفنداً ومبيناً الأدلة لكل منها، وصولاً إلى الصواب، اعتماداً على القياس والسماع من قوانين اللغة وكلام العرب.

3- يعد كتاب المقاصد الشافية من كتب الشروح الهامة لألفية ابن مالك في القرن الثامن الهجري، ولا غنى للدارسين عنه.

4- لقد كان الشاطبي بصري المذهب، كما تبيّن من مصطلحاته وثنائه وتوجيهاته، كما تبين من كثرة موافقته لنحاة البصرة، ومخالفته لنحاة الكوفة في المسائل الصرفية والنحوية .

5- مال الشاطبي لمدرسة البصرة، إلا أنه لم يكن يسلم لهم في بعض المسائل اللغوية، والتي رجّح فيها مذهب الكوفة، اعتماداً على قوة حججهم، وصحة أدلتهم من القياس والسماع.

6- لقد كان للشاطبي موقفٌ وسطٌ في بعض المسائل اللغوية، دون ترجيح لإحدى المدرستين، وهذا يدل على اقتناعه بأدلة الفريقين، تاركاً للدارسين قبول أحدهما.

7- إنّ اختلاف النحاة في كثير من المسائل اللغوية، يرجع إلى التيسير على الدارسين في اختيار ما يوافق رأيهم اللغوي.

التوصيات:

توصي الباحثة أهل العلم والقائمين عليه والباحثين بالآتي:

1- أن ينهل جميع الدارسين والباحثين من معين اللغة العربية الذي لا ينضب أبداً.

2- أوصي الدارسين في قسم اللغة العربية بالتركيز على مجال علوم اللغة، فهي عَصَبُ اللغة، وفيها علمٌ غزير متدفق يحتاج إلى دراسة وتمحيص.

3- الإقبال على كتاب المقاصد الشافية؛ لثرائه بآراء النحاة على اختلاف مذاهبهم.

الفهارس الفنية

- فهرس الآيات القرآنية
- فهرس الأحاديث الشريفة
- فهرس الأمثال الأقوال المأثورة
- فهرس الأشعار
- فهرس الأرجاز
- فهرس المصادر والمراجع
- فهرس المحتويات

اولاً / فهرس الآيات القرآنية :-

الآية	رقمها	الصفحة
البقرة		
﴿ فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَنْدَادًا وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾	22	188
﴿ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ ﴾	25	75
﴿ وَقُلْنَا اهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ ﴾	36	187
﴿ فَقُلْنَا اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ ﴾	60	245
﴿ وَلَكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا ﴾	102	211
﴿إِلَّا مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ﴾	130	196
﴿ وَلَكِنَّ الْبِرَّ ﴾	177	211
﴿ وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ ﴾	228	45
﴿ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ ﴾	248	167
آل عمران		
﴿ وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ ﴾	154	187
﴿ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَإِنْ كَانُوا مِنْ قَبْلُ لَفِي ضَلَالٍ مُبِينٍ ﴾	164	145
النساء		
﴿ فَإِنْ طِبْنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا ﴾	4	197
﴿ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا﴾	29	258
﴿ وَكَفَى بِاللَّهِ وَلِيًّا وَكَفَى بِاللَّهِ نَصِيرًا ﴾	45	130
﴿ يَا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا ﴾	73	258
﴿ أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكُكُمُ الْمَوْتُ ﴾	78	252
﴿ وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا ﴾	79	130
﴿ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ ﴾	90	189
﴿ إِلَّا الَّذِينَ يَصِلُونَ إِلَى قَوْمٍ ﴾	90	192
﴿ فَبِمَا نَقْضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ ﴾	155	126
﴿ يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ ﴾	176	260

المائدة		
﴿ إِنَّ الَّذِينَ آَمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ﴾	69	140
﴿هَذَا يَوْمُ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ ﴾	119	231
﴿ إِذْ قَالَ اللَّهُ يَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ ﴾	110	193
الأنعام		
﴿ قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾	162	67
﴿ تَمَاماً عَلَى الّذِي أَحْسَنُ﴾	154	113
الأعراف		
﴿ قَالَ الْمَلَأُ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا مِنْ قَوْمِهِ لِلَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا لِمَنْ آَمَنَ مِنْهُمْ﴾	75	164
﴿ لِلَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ ﴾	154	79
التوبة		
﴿ أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ ﴾	3	264
﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ﴾	6	150
﴿ لَمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى ﴾	108	238
يوسف		
﴿ مَا هَذَا بَشَرًا إِنْ هَذَا إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ ﴾	31	77
الحج		
﴿ رُبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ ﴾	2	84
الإسراء		
﴿ وَإِنْ كَادُوا لَيَسْتَفِزُّونَكَ ﴾	76	145
﴿ أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى ﴾	110	251
الكهف		
﴿ لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي وَلَا أُشْرِكُ بِرَبِّي أَحَدًا ﴾	38	138
﴿ آَتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا ﴾	96	260
مريم		
﴿ فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا ﴾	26	137

طه		
﴿ فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُوسَى ﴾	67	120 ، 185
الأنبياء		
﴿ وَكَذَلِكَ نُنْجِي الْمُؤْمِنِينَ ﴾	88	255
الفرقان		
﴿ إِنْ كَادَ لَيُضِلُّنَا عَنْ آلِهَتِنَا ﴾	42	145
النمل		
﴿ وَيَوْمَ يُنْفَخُ فِي الصُّورِ ﴾	87	191
القصص		
﴿ فَوَجَدَ فِيهَا رَجُلَيْنِ يَقْتَتِلَانِ ﴾	15	191
﴿ وَكَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ بَطِرَتْ مَعِيشَتَهَا ﴾	58	196
الأحزاب		
﴿ وَالْحَافِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَالْحَافِظَاتِ ﴾	35	264
سبأ		
﴿ وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ بَشِيرًا وَنَذِيرًا ﴾	28	178
فاطر		
﴿ إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ﴾	28	168
الصافات		
﴿ لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنْزَفُونَ ﴾	47	148
﴿ وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِئَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ ﴾	147	242،244
ص		
﴿ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَقَلِيلٌ مَا هُمْ ﴾	24	119
الزمر		
﴿ وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ تَرَى الَّذِينَ كَذَبُوا ﴾	60	187
الزخرف		
﴿ وَمَعَارِجَ عَلَيْهَا يَظْهَرُونَ ﴾	33	164
الجاثية		

﴿ لِيَجْزِيَ قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ ﴾	14	255
الفتح		
﴿ وَلَوْلَا رِجَالٌ مُؤْمِنُونَ وَنِسَاءٌ مُؤْمِنَاتٌ ﴾	25	220
الطور		
﴿ أَفَسِحْرٌ هَذَا أَمْ أَنْتُمْ لَا تُبْصِرُونَ ﴾	15	119
الممتحنة		
﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا جَاءَكُمُ الْمُؤْمِنَاتُ مُهَاجِرَاتٍ ﴾	10	45
الجمعة		
﴿ إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ ﴾	9	238
التحريم		
﴿ وَالْمَلَائِكَةُ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهِيرٌ ﴾	4	249
القلم		
﴿ لَيُزْلِقُونَكَ بِأَبْصَارِهِمْ ﴾	51	145
المزمل		
﴿ إِنَّ لَدَيْنَا أَنْكَالًا وَجَحِيمًا ﴾	12	167
الإنسان		
﴿ وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ آثِمًا أَوْ كَفُورًا	24	244
النبأ		
﴿ يَا لَيْتَنِي كُنْتُ تُرَابًا ﴾	40	258
الانشقاق		
﴿ إِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ ﴾	1	150
الانفطار		
﴿ يَوْمَ لَا تَمْلِكُ نَفْسٌ لِنَفْسٍ شَيْئًا ﴾	19	231
البينة		
﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ ﴾	1	218

قريش		
﴿ إِيلَافِهِمْ رِحْلَةَ الشِّتَاءِ وَالصَّيْفِ ﴾	2	103

ثانياً / فهرس الاحاديث الشريفة :-

مسلسل	الحديث الشريف	الصفحة
1	" تُهراقُ الدماءَ "	179
4	" فمطرنا من جمعة إلى جمعة"	239
2	" ما أنتم في سِواكم إلا كالشعرة البيضاء في جلد الثور الأسود "	234
3	"مثلكم مثل اليهود والنصارى ..... ألا لكم الأجر مرتين "	238

ثالثاً / فهرس الأمثال والأقوال المأثورة :-

مسلسل	القول المأثور	الصفحة
1	" استوى الماء والخشبة "	174
2	"التقت حلقتا البطان"	67
3	" إنه لمنحار بوائكها "	207
4	" جاء البرد والطيالسة "	174
5	"شتى تؤوب الحلبة"	184
6	" في أكفانه يلف الميت "	119
7	" في بيته يؤت الحكم "	119
8	"كناهم وإذا لم نكنهم فمن ذا يكونهم"	122
9	" له ثلثا المال"	67

10	" مشنوءٌ من يشنؤك "	118

رابعاً / فهرس الأشعار :-

	الكلمة	القائل	الصفحة
الهمزة	غناءُ	مجهول القائل	87
ب	الكلابا	نسب لجرير	256
	رجبُ	مجهول القائل	272
	مكذوبُ	نسب لأبي دؤاد	234
	ذوائبِ	قيس بن الخطيم	231
	التجاربِ	النابغة الذبياني	239
	مذهبِ	طفيل الغنوي	261
ت	مرَّتْ	مجهول القائل	248
	الجَحْفَتْ	مجهول القائل	268
	دَنِفَتْ	إبراهيم الشاطبي	32
ح	براحُ	نسب لسعد بن مالك	151
	أملحُ	ذو الرمة	242
خ	طبّاخِ	نسب لطرفة بن العبد	55
د	يردْ	ابن مالك	255
	أُسْدَا	نسب لعمر بن أبي ربيعة	257
	حديدا	نسب للزباء بنت عمرو	160
	خدودُ	نسب لأبي العطاء السندي	45
	يزيدُ	نسب للمعلوط القريعي	229
	لكميدُ	مجهول القائل	136

	الكلمة	القائل	الصفحة
	أحدِ	النابغة الذبياني	77
	فقدِ	النابغة الذبياني	244
	الأباعدِ	نسب للفرزدق	119
	غدِ	مجهول القائل	103
	المتعمدِ	نسب لعاتكة بن يزيد	146
	لمحدودِ	نسب للجموح الظفري	221
ر	ضررا	ابن مالك	118
	بهرا	ابن ميادة	74
	عارُ	ثابت قطنة	84
	الفجرُ	نسب لأبي صخر الهذلي	232
	القطرُ	نسب لأبي صخر الهذلي	191
	لصبورُ	قيس بن الملوح	235
	الخَوَرُ	نسب للّعين المنقري	155
	جارِ	مجهول القائل	64
	الأقدارِ	مختلف النسبة فيه	207
	القطرِ	زهير بن أبي سلمى	218
	عمرٍو	نسب لراشد بن شهاب اليشكري	196
	السَّمُرِ	نسب لعلي بن محمد المغربي	52
	دهرِ	زهير بن أبي سلمى	239
ض	الفرائضُ	نسب لقوّال الطائي	201
	ينهضِ	ذو الرمة	207
ع	فتسمعا	امرؤ القيس	187
	الضبعُ	نسب للعباس بن مرداس	126
	تصدّعُوا	عبدة بن الطيب	45
ف	الصياريفِ	نسب للفرزدق	63
ق	خُلقا	زهير بن ابي سلمى	185

	الكلمة	القائل	الصفحة
	شقاقِ	بشر بن خازم الأسدي	143
ك	لسوائِكَا	نسب للأعشى ميمون	235
ل	الخذالا	نسب للمرار الأسدي	263
	أعقلا	نسب للقُلاح بن حزن المنقري	206
	كميلا	العباس بن مرداس	227
	أحتملُ	القطامي	224
	سبيلُ	مجهول القائل	179
	الطالي	امرؤ القيس	188
	المالِ	امرؤ القيس	262
	عدلِ	مجهول القائل	78
	الجملِ	نسب لأعشى همذان	15
	الأولِ	نسب للقطامي	257
م	معدما	حسان بن ثابت	61
	يدومُ	عمر بن أبي ربيعة	158
	هدمِ	نسب للجميح الأسدي	78
	التكرُّمِ	مجهول القائل	107
	هاشمِ	الفرزدق	260
	ينمِ	ساعدة بن جؤية	207
ن	كائنُ	مجهول القائل	114
	دانوا	مجهول القائل	235
	ملانُ	نسب للفند الرُّماني	190
	دانِ	مجهول القائل	232
	ديني	نسب للشاطبي	25
	عينٍ	نسب للمتنخل الهذلي	269
هـ	وضعهْ	مجهول القائل	225
	رواحلهْ	طرفة بن العبد	183

	الكلمة	القائل	الصفحة
	جلَلِهْ	جميل بثينة	268
	يقولها	مجهول القائل	137
	أمامها	لبيد بن أبي ربيعة	187
	بلبانها	أبو الأسود الدؤلي	122
ي	ولائيا	مجهول القائل	182

خامساً / فهرس الأرجاز :-

	الكلمة	القائل	الصفحة
د	مُطردَا	مجهول القائل	272
ز	قفِيزَا	مجهول القائل	257
س	أنِيسُ	جران العود النميري	268
ض	أبَاضِ	رؤبة بن العجاج	56
ع	أجْمَعَا	مجهول القائل	272
ل	بِنِيضَالْ	مجهول القائل	86
	الكَلكَالْ	مجهول القائل	87
	قَرَنْفُولْ	مجهول القائل	96
م	حُسَّوما	مجهول القائل	91
	حرام	مجهول القائل	91
ه	صَاحِبهْ	مجهول القائل	62
	حِجَّتِهْ	نسب لنقيع بن طارق	93
	جُمَادَيَيْنَهْ	نسب لامرأة من فقعس	91
	أَعْمَاؤهُ	رؤبة بن العجاج	268

سادساً / فهرس المصادر والمراجع:

- **القرآن الكريم.**

1. ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة ،عبد اللطيف بن أبي بكر الزبيدي ، تحقيق: د. طارق الجنابي، ط1، علم الكتب ومكتبة النهضة العربية ، بيروت ، 1407هـ ، 1987م.
2. أبو البركات الأنباري ودراسته النحوية ، د . فاضل صالح السامرائي ، ط1 ،مطبعة اليرموك، بغداد،1395هـ ،1975م .
3. أخبار النحويين البصريين ومراتبهم وأخذ بعضهم عن بعض ، أبو سعيد السيرافي ، تحقيق : د. محمد البنا ، ط1، دار الاعتصام ، مصر ، 1405 هـ – 1985 م.
4. ارتشاف الضرب من لسان العرب؛ لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: د. رجب محمد، ود. رمضان عبد التواب، ط1، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1418-1998.
5. أسرار العربية، لأبي البركات ابن الأنباري، تحقيق: محمد حسن شمس الدين ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1418هـ- 1997م.
6. أسس الدرس الصرفي في العربية، أ.د كرم زرندح، ط5، دار المقداد، غزة، 2012م.
7. الأصمعيات، تحقيق: أحمد محمد شاكر، وعبد السلام هارون، ط5، دون معلومات عن دار النشر، بيروت، د.ت.
8. الأصول في النحو، لأبي بكر ابن السّراج، تحقيق: عبد الحسين الفتلي ط3، مؤسسة الرسالة، بيروت 1417هـ - 1997م.

9. الاعتصام ، ابراهيم بن موسى الشاطبي ، تحقيق : عبد الرزَّاق المهدي ، ط1 ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، 1417هـ – 1996م.
10. الأعلام (قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين)، خير الدين الزركلي – دار العلم للملايين – الطبعة الخامسة عشرة – بيروت 1422 هـ- 2002م.
11. الأغاني ، أبو الفرج الأصفهاني ، د. ط ، دار الثقافة ، بيروت ، د .ت.
12. الإفادات والإنشادات ، إبراهيم بن موسى الشاطبي ، تحقيق الدكتور محمد أبو الأجفان ، ط1 ، مؤسسة الرسالة ، بيروت 1403هـ ، 1983م .
13. الإقناع في القراءات السبع لابن الباذش، تحقيق: د. عبد المجيد قطامش، ط1، دار الفكر، دمشق، 1403هـ.
14. أمالي ابن الشجري، لهبة الله بن علي الحسنى العلوي، ط 1 ، مطبعة المدني ، مصر، 1413هـ- 1992م.
15. الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، أبو البركات ابن الأنباري، تحقيق: د. جودة مبروك محمد مبروك، ط1، مكتبة الخانجي، القاهرة، د. ت.
16. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام الأنصاري، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، (د.ط)، المكتبة العصرية، بيروت، (د.ت).
17. الإيضاح، لأبي علي الفارسي، تحقيق د. كاظم بحر المرجان، ط2، عالم الكتب، بيروت، 1416هـ- 1996م.
18. الإيضاح في شرح المفصل، لابن الحاجب، تحقيق : د. موسى العليلي، (د.ط)، مطبعة إحياء التراث الإسلامي، (د.ت)، العراق

19. الإيضاح في علل النحو، لأبي القاسم الزجاجي، تحقيق: د. مازن المبارك، ط3، دار النفائس، بيروت، 1399هـ- 1979م.

20. إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون ، إسماعيل باشا البغدادي، د. ط ، دار إحياء التراث العربي، بيروت ، د. ط.

21. البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي، تحقيق: صدقي محمد جميل، (د.ط)، دار الفكر، بيروت، 1420 هـ.

22. برنامج المجاري ، أبو عبد الله محمد المجاري ، تحقيق : محمد أبو الاجفان ،ط1 ، دار الغرب الإسلامي، بيروت ، 1992م..

23. البسيط في شرح جمل الزجاجي، لابن أبي الربيع الإشبيلي، تحقيق د. عياد الثبيتي، ط1،دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1407هـ-1986م .

24. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي(ت 911 هـ) تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم – دار الفكر – الطبعة الثانية، 1399 هـ- 1979م.

25. التبيان في إعراب القرآن، أبو البقاء العكبري، تحقيق: على محمد البجاوي، (د. ط)، مطبعة عيسى لبابي الحلبي، (د.ت).

26. التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين ، أبو البقاء العكبري ، تحقيق : د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، ط1، دون ملومات عن دار النشر،1396 هـ ، 1976م.

27. التحليل الصرفي، ياسين الحافظ، محمد علي سلطاني، ط1، دار العصماء، سورية، د.ت.

28. التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: د. حسن هنداوي، ط1، دار كنوز اشبيليا، السعودية، 1426هـ - 2005م.

29. التعريفات ، أبو الحسن الجرجاني، تحقيق : د. عبد الرحمن عميرة، ط1، عالم الكتب، بيروت، 1407هـ-1997م،.

30. التوقيف على مهمات التعاريف ،محمد عبد الرؤوف المناوي، تحقيق : محمد الداية، ط2، دار الفكر، بيروت، 1423هـ-2002

31. الثابت والمتغير في فكر الإمام أبي إسحاق الشاطبي ، مجدي محمد عاشور ، ط1 ، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث ،دبي، 1423هـ – 2002م.

32. الجمل في النحو، لأبي القاسم بن اسحق الزجاجي، تحقيق: علي توفيق الحمد، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت، دار الأمل ، الأردن، 1404-1984.

33. جمهرة الأمثال، لأبي هلال العسكري: تحقيق: أحمد عبد السلام، ط 1 ، دار الكتب العلمية، بيروت، 1408هـ - 1988 .

34. الجني الداني في حروف المعاني، للحسن بن قاسم المرداي، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، ود. محمد نديم فاضل، د.ط، دار الكتب العلمية، بيروت د.ت.

35. حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ومعه شرح الشواهد للعيني، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، د. ط، المكتبة التوفيقية، مصر، د.ت.

36. الحلل في إصلاح الخلل في كتاب الجمل، تحقيق: سعيد عبد الكريم سعودي، (بدون معلومات عن الطبعة ودار النشر.

37. خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، لعبد القادر البغدادي، تحقيق عبد السلام هارون، ط 4، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1420هـ - 2000م.

38. الخصائص، لابن جني، تحقيق: محمد علي النجار، د.ط ، المكتبة العلمية، مصر، د.ت.

39. الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، ابن حجر العسقلاني، د.ط (دون معلومات عن دار النشر) د.ت.

40. دروس في المذاهب النحوية، عبده الراجحي، د . ط ، دار النهضة، بيروت،1980م.

41. الديباج المذهب في معرفة علماء أعيان المذهب ، ابن فرحون المالكي، تحقيق د : محمد الأحمدي أبو النور، د.ط ، دار التراث، القاهرة ، د. ت.

42. ديوان أبي الأسود الدؤلي، تحقيق: محمد حسن آل ياسين، ط2، دار الهلال، بيروت، 1481هـ- 1998م.

43. ديوان امريء القيس، ط 5، دار الكتب العلمية، بيروت، 1425هـ ، 2004م.

44. ديوان بشر بن خازم الأسدي، تحقيق د. عِزَّة حسن، (د.ط)، مطبوعات مديرية إحياء التراث، دمشق، 1379هـ - 1960م.

45. ديوان ثابت قطنة العتكي، تحقيق: ماجد السامرائي، دون معلومات الطبعة ودار النشر.

46. ديوان جران العود النميري ، ط1، دار الكتب، القاهرة ، 1305هـ- 1931م.

47. ديوان جميل بثينة ، د. ط، دار بيروت، بيروت، 1402هـ- 1982م.

48. ديوان حسان بن ثابت، ط2، دار الكتب العلمية، بيروت،1414هـ-1994م.

49. ديوان الحماسة، لأبي تمام حبيب بن أوس الطائي، شرح أحمد بسبح، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1418- 1998م.

50. ديوان ذي الرمة ، شرح أحمد حسن بسبح، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1415هـ، 1995م.

51. ديوان رؤبة بن العجاج (مجموع أشعار العرب وهو مشتمل على ديوان رؤبة والأبيات المنسوبة إليه)، (د.ط)، دار ابن قتيبة، الكويت،(د.ت).

52. ديوان زهير بن أبي سلمي، شرح علي حسن فاعور، ط1، دار الكتب العلمية، لبنان، 1998م - 1408هـ.

53. ديوان طرفة بن العبد، ط 3، دار الكتب العلمية، بيروت، 4123هـ - 2002م .
54. ديوان طفيل الغنوي، شرح الأصمعي، تحقيق: صبان فلاح أوغلي، ط1، دار صادر، بيروت، 1997م.
55. ديوان العباس بن مرداس تحقيق: د. يحيى الجبوري، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت، د . ت.
56. ديوان عبدة بن الطبيب ، د.ط، دار التربية ، بغداد، 1391هـ، 1971م .
57. ديوان عمر بن أبي ربيعة ، ط2، دار الكتاب العربي، بيروت، 1416هـ- 1996م.
58. ديوان الفرزدق، شرح علي فاعور، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1407- 1987م.
59. ديوان القطّامي، وهو عمير بن شميم ، تحقيق: د. إبراهيم السامرائي، وأحمد مطلوب، ط1، دار الثقافة، بيروت، 1960م .
60. ديوان لبيد بن أبي ربيعة ، د. ط، دار صادر، بيروت، د.ت.
61. ديوان مجنون بني عامر(قيس بن الملوح) ط1، دار الكتب العلمية ، بيروت، 1420، 1999م.
62. ديوان ابن ميادة، تحقيق: د. حنا حداد، د.ط، مطبوعات مجمع اللغة العربية، 1402- 1952م.
63. ديوان النابغة الذبياني، ط3 ، دار الكتب العلمية، بيروت، 1416- 1996م.
64. ديوان الهذليين، (د.ط)، الدار القومية للطباعة، 1385 هـ - 1965م.
65. السبعة في القراءات، لأبي بكر البغدادي، تحقيق: شوقي ضيف، ط2، دار المعارف، مصر، 1400هـ.
66. سر صناعة الإعراب، لأبي الفتح ابن جني، تحقيق: د. حسن هنداوي،(دون معلومات عن الطبعة ودار النشر).

67. سنن أبي داوود: أبو داوود سليمان بن الأشعث السجستاني، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت

68. الشاطبي ومقاصد الشريعة ، حمادي العبيدي ، ط1 ، نشر كلية الدعوة الإسلامية، طرابلس، 1992م.

69. شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، محمد بن محمد مخلوف، د.ط ، المطبعة السلفية ، القاهرة، 1930م .

70. شذا العرف في فن الصرف، أحمد الحملاوي، ط 15، مطبعة البابي الحلبي، مصر، 1383هـ -1964م.

71. شرح أبيات سيبويه، لأبي جعفر أحمد النحاس، تحقيق: د. زهير غازي زاهر، ط1، عالم الكتب، ومكتبة النهضة العربية، بيروت، 1406-1986م.

72. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، ط1، دار الكتاب العربي، بيروت، د.ت.

73. شرح التسهيل، لابن مالك، تحقيق: د. عبد الرحمن السّيّد، ود. محمد بدوي المختون، ط1، هجر للطباعة والنشر، مصر، 1410هـ -1990م.

74. شرح التصريح، خالد عبد الله الأزهري، ط2، الطبعة الأزهرية، مصر، 1325هـ .

75. شرح جمل الزجاجي، لابن عصفور الإشبيلي، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1419هـ-1998م.

76. شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، تحقيق: د. يحيى بشير مصري، ط1، مكتبة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، السعودية، 1417هـ - 1996م.

77. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، لابن عقيل عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمذاني، تحقيق د. محمد محي الدين عبد الحميد، ط 20، دار التراث، القاهرة ودار مصر للطباعة، 1400-1980.
78. شرح القصائد التسع المشهورات، لأبي جعفر أحمد بن النحاس، تحقيق أحمد خطاب، د.ط، دار الحرية، بغداد، 1393هـ، 1973م.
79. شرح كتاب سيبويه لأبي سعيد السيرافي، تحقيق: د. رمضان عبد التواب ود. محمود فهمي حجازي، (د.ط)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1986م.
80. شرح المفصل لابن يعيش، د. ط، المطبعة المنيرية، مصر، د.ت.
81. شفاء العليل في إيضاح التسهيل، أبو عبد الله السلسليلي، تحقيق: د. الشريف البركاتي، ط1، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، 1406- 1986.
82. شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، لابن مالك، تحقيق: طه محسن، ط1، مكتبة ابن تيمية، 1403هـ.
83. صحيح البخاري، محمد بن اسماعيل البخاري، تحقيق: محمد زهير الناصر،ط1، دار طوق النجاة، 1422هـ.
84. طبقات فحول الشعراء، لابن سلام الجمحي، تحقيق: محمود محمد شاكر، د.ت، دار المدني، السعودية، د.ت.
85. طبقات النحويين واللغويين ، أبو بكر محمد بن الحسن الزبيدي، تحقيق : محمد أبو الفضل ابراهيم، د.ط، دار المعارف، مصر، د.ت.
86. علم اللغة العام (الأصوات)، د. كمال بشر، د. ط، دار المعارف ، القاهرة، 1900م.
87. فتاوى الإمام الشاطبي، إبراهيم بن موسى الشاطبي، تحقيق: محمد أبو الأجفان، ط2، مطبعة الكواكب، تونس، 1406هـ – 1985م.

88. الفتح المبين في طبقات الأصوليين، عبد الله مصطفى المراغي ، ط2 ، الناشر محمد أمين وشركاه ، بيروت ، 1394هـ- 1974م .

89. الفصول الخمسون، زين الدين ابن معطي المغربي، تحقيق : محمود الطناحي، د.ط، عيس البابي الحلبي، د. ت.

90. الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي، محمد بن الحسن الحجوي، د.ط ، مكتبة دار التراث، القاهرة، 1397هـ – 1977م .

91. الفهرست، لابن النديم: أبو الفرج محمد بن أبي يعقوب إسحق، تحقيق: رضا المازندراني، ط3، دار المسيرة، إيران، 1408هـ – 1988م.

92. الكافية في النحو: ابن الحاجب، تحقيق: د. طارق نجم عبد الله، ط1 ، مكتبة دار الوفاء، جدة، 1407 هـ .

93. كتاب سيبويه ، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ، تحقيق : عبد السلام هارون ، ط3، مكتبة الخانجي،القاهرة ، 1408هـ- 1988م.

94. الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، أبو القاسم محمود بن عمرو الزمخشري، ط3، دار الكتاب العربي، بيروت، 1407 هـ.

95. الكُناش في النحو والتصريف، لأبي الفداء، تحقيق: د. جودة مبروك محمد ، ط2، مكتبة الآداب، القاهرة، 1426هـ- 2005م.

96. اللباب في علل البناء والإعراب، للعكبري، تحقيق: غازي مختار طليمات، ط1، دار الفكر المعاصر بيروت، ودار الفكر دمشق، 1416- 1995.

97. لسان العرب ، ابن منظور الأنصاري، تحقيق : عامر حيدر، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت ، 1424هـ – 2003م.

98. اللمع في العربية، لأبي الفتح بن جني، تحقيق: حامد المؤمن، ط 2، عالم الكتب، بيروت، 1405هـ .

99. ما فات الانصاف من مسائل الخلاف، فتحي حمودة ، د.ط ، دون معلومات عن دار النشر، د.ت.

100. متن الألفية، لابن مالك الأندلسي، (د. ط)، المكتبة الشعبية، بيروت د.ت.

101. مجاز القرآن، أبو عبيدة معمر بن المثنى البصري، تحقيق: محمد فؤاد سزكين، (د.ط) مكتبة الخانجي، القاهرة، 1381 هـ.

102. مجمع الأمثال، لأبي الفضل أحمد بن محمد الميداني، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، د. ط، دار المعرفة، بيروت، د.ت

103. المخصص، أبو الحسن علي بن اسماعيل بن سيدة، تحقيق: خليل جفال، ط1، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 1417 هـ ، 1996م.

104. المدارس النحوية، شوقي ضيف، د.ط ، دار المعارف، القاهرة، د.ت .

105. مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، د. مهدي المخزومي ، د . ط ، المجمع الثقافي ، أبو ظبي ، 1423هـ–2002م.

106. المزهر في علوم اللغة وأنواعها، عبد الرحمن جلال الدين السيوطي، د . ط ، دار الفكر، بيروت، 1989م.

107. مسائل خلافية في النحو ، أبو البقاء العكبري ، تحقيق : د. محمد خير الحلواني ، د .ط ، مكتبة الشهباء ، حلب، د .ت.

108.المسائل العسكريات في النحو العربي، لأبي علي الفارسي، تحقيق د. علي جابر المنصوري، ط2، المكتبة الوطنية، بغداد، 1982م.

109. المساعد على تسهيل الفوائد، لبهاء الدين ابن عقيل، تحقيق: د. محمد بركات، د.ط، دار الفكر، دمشق، 1400هـ - 1980م.

110.المطالع السعيدة في شرح الفريدة، جلال الدين السيوطي، تحقيق، د. نبهان ياسين حسين، د.ط، دار الرسالة، بغداد، 1977م.

111. معاني القرآن وإعرابه، للزجاج، تحقيق: د. عبد الجليل عبده شلبي، ط1، عالم الكتب، 1408هـ، م1988.

112.معاني القرآن لأبي حسن سعيد بن مسعدة (الأخفش الأوسط)، تحقيق د. هدى قراعة، ط1، مكتبة الخانجي، مصر 1411-.1990م.

113. معاني القرآن، أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء، ط3، عالم الكتب ، بيروت، 1403هـ-1983م.

114.معجم الأدباء، إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب ، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموي، تحقيق د. إحسان عباس- ط1 ، دار الغرب الإسلامي- -بيروت 1413 هـ - 1993 م .

115.معجم البلدان، لياقوت الحموي، تحقيق: فريد الجندي، دار الكتب العلمية، بيروت، 1410هـ - 1990م.

116.معجم المؤلفين ، عمر رضا كحالة ، د. ط ، مكتبة المثنى ودار إحياء التراث العربي ، بيروت ، د.ت.

117.مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام الأنصاري ، تحقيق: د. عبد اللطيف محمد الخطيب، (د.ط)، دار التراث العربي، الكويت، (د.ت).

118.مفتاح الإعراب، محمد أحمد مرجان، ط1، مكتبة الآداب، القاهرة، 1421-2000م.

119.المفصل في صنعة الإعراب، لأبي القاسم محمود بن عمرو الزمخشري، تحقيق: د. علي أبو ملحم، ط1، مكتبة الهلال، بيروت، 1993 .

120.المفيد في المدارس النحوية ،ابراهيم السامرائي، ط1، دار المسيرة، الأردن، 1427هـ،-2007م.

121.المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ، إبراهيم بن موسى الشاطبي، تحقيق: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين وآخرون ، ط1 ،معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي ، جامعة أم القرى ، مكة المكرمة، 2007م.

122.المقاصد النحوية في شرح شواهد الألفية، بدر الدين أحمد بن موسى العيني، تحقيق: محمد باسل السود، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت 1436هـ -2005م.

123.المقتصد في شرح الإيضاح، لبعد القاهر الجرجاني، تحقيق: د. كاظم بحر المرجان، د. ط، دار الرشيد للنشر، العراق، 1982،.

124.المقتضب ، لأبي العباس المبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، د.ط، دون معلومات عن دار النشر، مصر، 1415هـ 1994م

125.مقدمة ابن خلدون ، عبد الرحمن ابن خلدون ، د . ط ، مؤسسة الأعلمي ، بيروت ، د . ت.

126.المقرب، لابن عصفور، تحقيق: أحمد عبد الستار الجواري وعبد الله الجبوري، ط1، دون معلومات عن دار النشر ومكانها، 1392هـ -1972م

127.المقصور والممدود، للفراء، تحقيق: ماجد الذهبي، ط 1، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1403-1983م.

128.الممتع الكبير في التصريف لابن عصفور الإشبيلي، تحقيق د. فخر الدين قباوة، ط1، مكتبة لبنان، بيروت،1996م.

129.المنصف (شرح كتاب التصريف للمازني)، أبو الفتح ابن جنّي، ط1، دار إحياء التراث، 1373هـ - 1954م.

130.الموافقات ، إبراهيم الشاطبي ، تحقيق مشهور بن حسن ، تقديم بكر بن عبد الله بن زيد، ط1، دار ابن عفان، السعودية، 1997م.

131.نتائج الفكر في النحو لأبي القاسم عبد الرحمن السهيلي ،ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1412-1992م.

132.النحو الوافي، عباس حسن، ط3، دار المعارف، مصر (د. ت).

133.نزهة الألباء في طبقات الأدباء ، أبو البركات الأنباري ، تحقيق د: ابراهيم السامرائي، ط3 ، مكتبة المنار ، الأردن ، 1405 هـ - 1985.

134.نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، محمد الطنطاوي، ط2، دار المعارف، القاهرة، د . ت.

135. النشر في القراءات العشر، لابن الجرزي (محمد بن محمد الدمشقي)، د.ط، دار الكتب العلمية بيروت، د. ت.

136.نظرية المقاصد عند الإمام الشاطبي ، أحمد الريسوني ، تقديم : د. طه جابر العلواني، ط4، المعهد العالمي للفكر الإسلامي ، الرياض، 1416هـ، 1995م .

137.نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، أحمد بن محمد المقري التلمساني، تحقيق : احسان عباس ، د.ط ، دار صادر، بيروت ،1968م.

138.نيل الابتهاج بتطريز الديباج ، لأحمد بابا التنبكتي ، تقديم : عبد الحميد عبد الله الهرامة ، ط1 ، منشورات كليه الدعوة الإسلامية ، طرابلس ، 1989م.

139.هدية العارفين (أسماء المؤلفين وآثار المصنفين)، إسماعيل باشا البغدادي، د.ط ، دار إحياء التراث، بيروت، د. ت.

140.همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، لجلال الدين السيوطي، تحقيق أحمد شمس الدين، ط 1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1418هـ-1998م.

الرسائل العلمية:

141.ما فات كتب الخلاف من مسائل الخلاف في همع الهوامع ، باسم عبد الرحمن البابلي (رسالة ماجستير) ، الجامعة الإسلامية، غزة ، 1429 – 2008.

سابعاً / فهرس المحتويات:-

	المحتـــــوى	الصفحة
1.	ملخص الرسالة	د
2.	الملخص باللغة الانجليزية	هـ
3.	الإهداء	و
4.	الشكر والتقدير	ز
5.	المقدمة	1
6.	التمهيد	6
7.	الخلاف لغةً وإصلاحاً	7
8.	مدرسة البصرة وأشهر علمائها	8
9.	مدرسة الكوفة وأشهر علمائها	12
10.	أسباب الخلاف بين المدرستين	15
11.	أشهر الكتب التي تناولت مسائل الخلاف	16
12.	الفصل الأول: (الإمام الشاطبي وكتابه المقاصد الشافية)	19
13.	المبحث الأول : التعريف بالإمام الشاطبي	20
14.	المطلب الأول : اسمه ونسبه ، مولده ونشأته و مذهبه	21
15.	المطلب الثاني : شيوخه وتلاميذه	26
16.	المطلب الثالث : ثقافته – مكانته العلمية – وفاته – مؤلفاته	32
17.	المبحث الثاني : التعريف بكتاب المقاصد الشافية	37
18.	الفصل الثاني : (مسائل الخلاف الصرفي)	42
19.	المبحث الأول : المسائل الفعلية	43
20.	تأنيث الفعل إذا كان فاعله جمعَ مؤنثٍ سالماً	43
21.	أفعل التعجب بين الفعلية والاسمية	49
22.	بناء فعل التعجب من السواد والبياض	55
23.	نِعْمَ وبِئْسَ بين الفعلية والاسمية	59
24.	لحاق النون الخفيفة فعل الاثنين	65

25.	أصل الاشتقاق	70
26.	حاشا بين الفعلية والحرفية	76
27.	المبحث الثاني : المسائل الاسمية	81
28.	رُبّ بين الاسمية والحرفية	81
29.	مد المقصور	86
30.	جواز حذف ألف المقصور في التثنية	90
31.	الإضافة إلى المركب العددي	93
32.	الاسم المجرد والاسم المزيد	96
33.	المبحث الثالث : الظواهر والعلل الصرفية	99
34.	تصغير الاسم الخماسي	99
35.	تصغير الاسم الثلاثي معتل العين	101
36.	حكم التقاء الهمزتين	103
37.	النسب إلى صيغتي فَعيل وفُعيل	105
38.	الوقف على الاسم المهموز الآخر	108
39.	الفصل الثالث (مسائل الخلاف النحوي)	110
40.	المبحث الأول : موافقة الشاطبي للبصريين	111
41.	عامل الظرف والمجرور الواقعين خبر المبتدأ	111
42.	تقديم خبر المبتدأ عليه	118
43.	العامل في المنصوب بعد كان	121
44.	حذف كان وجوباً	125
45.	العامل في المنصوب بعد ما المشبهة بليس	128
46.	العامل في المرفوع بعد إنَّ	131
47.	دخول اللام في خبر لكن	136
48.	العطف على موضع "إنّ" قبل تمام الخبر	140
49.	إنْ المخففة واللام في خبرها	144
50.	اسم لا النافية للجنس	148
51.	الناصب للمفعول الثاني من مفعولي (ظننتُ)	153

52.	إلغاء أفعال القلوب متقدمة	155
53.	تقديم الفاعل على عامله	158
54.	ناصب المشغول عنه	162
55.	العامل في المفعول به	166
56.	العامل في المفعول فيه	170
57.	العامل في المفعول معه	174
58.	تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف	178
59.	تقديم الحال على صاحبها غير المجرور	182
60.	تقديم الحال على عامله	184
61.	وقوع الحال جملة اسمية	186
62.	وقوع الحال جملة فعلية فعلها ماضٍ	189
63.	مجيء التمييز معرفة	194
64.	المرفوع بعد مُذْ ومُنْذ	200
65.	إعمال أمثلة المبالغة	205
66.	العطف بلكن في الإيجاب	209
67.	ناصب الفعل المضارع بعد حتّى	213
68.	عامل الجزم في جواب الشرط	216
69.	الاسم المرفوع بعد لولا	220
70.	تمييز كم الخبرية	223
71.	المبحث الثاني : موافقة الشاطبي للكوفيين	228
72.	تقديم خبر ما زال وأخواتها على (ما)	228
73.	إضافة ظرف الزمان إلى الجملة	231
74.	سوى بين التصرف والظرفية	233
75.	من لابتداء الغاية الزمانية	237
76.	أو بمعنى الإضراب	242
77.	أو بمعنى الواو	244
78.	المبحث الثالث : موقفه الوسط بين الكوفيين والبصريين	247

79.	رفع الوصف المشتق فاعلاً سدّ مسدّ الخبر	247
80.	رافع المبتدأ والخبر	250
81.	إنابة غير المفعول به مناب الفاعل مع وجود المفعول به	254
82.	جواز نصب الجزأين بعد إن وأخواتها	257
83.	التنازع في العمل	260
84.	العامل في الاسم بعد واو (رُبّ)	266
85.	توكيد النكرة	270
86.	الخاتمة	275
87.	الفهارس الفنية	276
88.	فهرس الآيات القرآنية	277
89.	فهرس الاحاديث الشريف	281
90.	فهرس الأقوال المأثورة	281
91.	فهرس الأشعار	282
92.	فهرس الأرجاز	285
93.	فهرس المصادر والمراجع	286
94.	فهرس المحتويات	300